PROTECTION
international

الدليل الجديد لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

أصدره الباحثان انريكي ايغورن و ماري كاراج

الدليل الجديد لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

بحث وتأليف الباحثان انريكي ايغورن و ماري كاراج،
بروتكشن انترناشنول

الناشر: بروتكشن انترناشنول

الناشر Protection International 2009
RUE DE LA LINIERE, 11
B-1060, BELGIUM

الطبعة الثالثة

حقوق النشر محفوظة ل © Protection International 2008. تم إعداد هذا الدليل لفائدة المدافعين عن حقوق الإنسان، ويسمح بالاقتباس منه أو بنسخه لأغراض غير تجارية شريطة الإقرار الكامل بالمصدر. أما لغرض إدراج جزء من هذا الدليل في منشورات أخرى أو لاستعمالات أخرى، يتعين طلب تصريح مسبق.

للحصول على نسخ مطبوعة من الدليل الجديد:

Protection International

RUE DE LA LINIERE, 11. B-1060 BRUSSELS (BELGIUM)
الهاتف: 32+(0)609 2 44 07 / 32+ (0)609 2 44 05
الفاكس: 32+(0)609 2 44 07
pi@protectioninternational.org

يمكن تحميل هذا الدليل مجانا عن الموقع الالكتروني: www.protectiononline.org
ثمن النسخ المطبوعة:
لمنظمات دول الجنوب: مجاناً
لمنظمات دول الشمال: 20 يورو بالإضافة إلى تكاليف الشحن (تقدم التخفيضات في حال الطلب بالجملة)

الدليل الجديد متوفر باللغات الانجليزية و الفرنسية و الإسبانية (وهو قيد الترجمة إلى لغات أخرى من طرف بروتكشن انترناسيونال)

ISBN : 978-2-930539-00-3

تقديم الطبعة الأولى بقلم هينا جيلاني

من خلال عملي كممثلة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان، لاحظت بقلق بالغ، ارتفاع عدد التقارير التي تتحدث عن انتهاكات جسيمة لحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، وتحولا ملحوظا من الاستهداف البسيط، مثل التخويف والتحرش، إلى انتهاكات أخطر مثل مهاجمة و تهديد السلامة البدنية للمدافعين. وفي خلال عام ٢٠٠٤ قمنا بإعداد تقارير شملت على الأقل ٤٧ مدافعا عن حقوق الإنسان تعرّضوا للقتل بسبب عملهم.

من الواضح أن مسؤولية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ملقاة أولا على عاتق الحكومات، بمقتضى إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان[1]. لذا، ينبغي أن نواصل العمل من أجل حث كل الحكومات على تحمل مسؤولياتها في هذا المجال وأخذها محمل الجد، واتخاذ تدابير فعلية بقصد ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

لكن بالنظر إلى جدية المخاطر التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان بشكل يومي، ينبغي التفكير بآليات إضافية لتعزيز أمنهم. وفي هذا الإطار، أتمنى أن يساعد هذا الدليل المدافعين عن حقوق الإنسان على تطوير خططهم الأمنية و آليات الحماية الخاصة بهم. اذ أن عددا كبيرا من المدافعين عن حقوق الإنسان، يولون أهمية بالغة لعملهم و لحماية الآخرين، فينسون حماية أنفسهم. من المهم بالنسبة لنا ولكل العاملين في مجال حقوق الإنسان إدراك أهمية ضمان أمننا وأمن من نعمل معهم و لفائدتهم.

هينا جيلاني
الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان

[1] الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

Protection International -PI-

لقد راكم أعضاء بروتكشن انترناسيونال (PI) خبرة جَمعية على مدى 25 عاما في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمجموعات الأكثر عُرَضةً للخطر.[1]
وتهدف **PI** إلى المساهمة في فرض تطبيق الالتزامات الوطنية والدولية المعنية بحماية المدافعين. وقد باشرت بعض المنظمات غير الحكومية العمل على مستوى الشؤون المتعلقة بحقوق الإنسان وشؤون المدافعين، و تودا PI استكمال هذا العمل.
و تعتمد استراتيجية PI الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان على ما يلي:

بناء وتدريب القدرات في مجال الحماية والأمن

- تقييم الخطر، إدارة الأمن/الحماية.

- نقل المهارات والأدوات.
إصدار منشورات مثل هذا الدليل الجديد (بالإضافة إلى الطبعة السابقة)[2]
التدريب: خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨، شارك أكثر من ١٧٠٠ مدافعا عن حقوق الإنسان في ورشات عمل **PI** لبناء القدرات والأمن، ما ساهم في تعزيز قدراتهم من أجل إدارة أمنهم الخاص وحماية الآخرين في الوقت ذاته.

البحث في مجال الحماية

- دراسة وإعداد أدوات عملية متعلقة بالحماية/الأمن.

- نشر المعلومات بناء على العبر المستخلصة وعلى أفضل التطبيقات.

مناصرة مبدأ الحماية

- توزيع المعلومات الخاصة بالحماية على المدافعين عن حقوق الإنسان وعلى المشردين في الداخل، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على شكل توصيات وتقارير وبيانات صحافية وأشرطة وثائقية.

- تذكير السلطات الوطنية والدولية بواجباتها الدولية الخاصة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان و المشردين في الداخل واللاجئين وباقي الفئات الاجتماعية.

- تشجيع المناظرات والأعمال الهادفة الى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، واشراك النواب البرلمانيين والنقابات وسائل الإعلام.

- مكافحة استغلال النفوذ للافلات من العقاب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان عن طريق مراقبة المحاكمات وتقديم المرافعات ضد هذا السلوك

[1] اعتبارا من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بموجب مرسوم ملكي صادر عن خدمة إدارة العدل الاتحادية، و بعد إدخال التعديلات على المواد الصادرة في الجريدة الرسمية البلجيكية، أصبحت EUROPEAN BUREAU OF PEACE BRIGADES INTERNATIONAL تحمل اسم PROTECTION INTERNATIONAL، وهي جمعية دولية لا تبغي الربح

[2] نشرت عام ٢٠٠٥ بفضل الدعم المالي المقدم من طر FRONT LINE و الوكالة الايرلندية للتعاون الإنمائي

شريط فيديو للحماية (المناصرة بواسطة الفيديو)

التعريف بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

مكتب للحماية

- تم إنشاء مكاتب للحماية وجعلها مراكز وطنية وإقليمية لإدارة الحماية والأمن، و ذلك بالشراكة مع الشبكات الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان.
- تسليم مسؤولية إدارة الأمن/الحماية بشكل تدريجي لمكاتب الحماية (ملكية ادارة الأمن جزء من هذه العملية).

Protectionline

- موقع www.protectionline.org هو العنوان الأول الذي يقوم باعداده مدافعون عن حقوق الإنسان لفائدة المدافعين عن حقوق الإنسان، وكل من يود المساهمة في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. تحديث المعلومات والوثائق والمنشورات والشهادات والتحركات الطارئة والأدوات المصممة للترويج
- لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

الإطار المعياري

- تقوم **PI** باتباع كل المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا والقانون الإنساني العالمي. وتلجأ **PI** بشكل خاص إلى المبادئ التوجيهية الواردة في إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان (١٩٩٨)، والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان (٢٠٠٤)، وكذلك إلى القرارات الخاصة بالمدافعين التي روجت لها **PI**، وصادق عليها من أعضاء الاتحاد الأوروبي كل من اسبانيا وبلجيكا وألمانيا.

الخاصة ببناء القدرات والأمن PI ورشات عمل

خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، شارك ١٧٤٧ مدافعا عن حقوق الإنسان في ورشات **PI** الخاصة ببناء القدرات والأمن.

- في أميركا الجنوبية والوسطى: ٥٥٨ مدافعا عن حقوق الإنسان (بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، غواتيمالا، الهندوراس، المكسيك وبيرو)
- في آسيا: ٦٥٠ مدافعا عن حقوق الإنسان (بورما، اندونيسيا، النيبال و تايلاند)
- في افريقيا: ٤٤١ مدافعا عن حقوق الإنسان (كينيا، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- في أوروبا: ٩٨ مدافعا عن حقوق الإنسان (ألمانيا، بلجيكا، ايرلندا، صربيا و جمهورية انغوشتيا)

غالباً ما يقوم المدافعون عن حقوق الإنسان ولعدة أسباب، بضمان أمن الآخرين متجاهلين أمنهم الخاص. تتطرق PI إلى هذه الأسباب في الورشة التدريبية الخاصة بالأمن والحماية، وتمنح متسعا من الوقت للتفكير بشأن المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان. يسمح تدريب PI بإجراء دراسة معمقة للأخطار وكذلك للمعارف، كما يتيح التفكير اللازم من أجل دمج الأمن في خطط عمل المدافعين عن حقوق الإنسان. في خلال التدريب، يتم تقسيم الأمن إلى عدة مكونات بهدف تحليلها، و التفكير في مختلف الفرضيات والسيناريوهات المحتملة، و العواقب المتوقعة لخيارات معينة، ومن ثم يتم اختيار الاستراتيجية التي يثق المدافعون عن حقوق الإنسان في القدرة على تدبيرها، مع معرفتهم المسبقة باستحالة ضمان النتائج.

ليس هناك من حل سحري يؤتي ثماره في كل المرات. لذا، يهدف التدريب إلى اكتساب المدافعين عن حقوق الإنسان المهارات اللازمة لضمان أمنهم: تحليل العملية وتوقع نتائجها وإدارتها وتحديثها. كما ينبغي عليهم انجاز هذه العملية على المستوى الفردي وعلى مستوى منظمتهم وعلاقتها بباقي المنظمات، آخذين بعين الاعتبار، الجوانب السياسية والنفسية والبدنية على الأقل.

مقدمة

بعد تكريس أكثر من 10 سنوات للتدريب والبحث وتنظيم اللقاءات مع المدافعين عن حقوق الإنسان وباقي المسؤولين عن حماية هؤلاء، رغبنا نحن فريق Protection International، أن نُجَدّد امتناننا للمدافعين عن حقوق الإنسان، وقررنا أن ندمج مجددا مساهماتهم في هذا الدليل الجديد لأمن المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي تم اعداده من قبل كل المدافعين عن حقوق الإنسان، ولفائدتهم جميعا.

خلال السنوات الثلاث الأخيرة، استفادت Protection International من الخبرة الميدانية للمدافعين عن حقوق الإنسان ومن المعلومات التي قدموها، من أجل تطوير دوراتها التدريبية وأبحاثها.

كما قامت Protection International بتطوير منطق اداري يمكن تبنيه في كافة البيئات التنظيمية والهيكليات، وهو يسمح بالوصول إلى النتيجة ذاتها: دمج الجانب الأمني في خطة العمل. لا يوجد حل سحري أو موحّد، بل ثمة اختيارات فقط، وعواقب تنبغي معالجتها. و يمكن بلوغ هذا الهدف عن طريق استثارة الأفكار، وطرح الأسئلة المفيدة وإجراء عملية تقييم لما قد يهدّد أمن المنظمة وأعضائها، وبلورة خطط وعمليات تشاركية...

يهدف هذا الدليل إلى تحقيق امتلاك المدافعين عن حقوق الإنسان منطق وعملية الأمن والحماية بكاملها، اذ يعتبر هذا الامتلاك واحد من مكونات الأمن. كذلك يود هذا الدليل المساهمة في تطوير نهج أمني مستقل ومستدام لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من عدم وجود خطة أمنية صالحة لكل زمان ومكان، يحاول الدليل الجديد تجاوز الاختلافات الثقافية والعقائدية والتنظيمية، عند تقديمه للنهج الذي يمكن لكل المدافعين عن حقوق الإنسان اعتماده من أجل إدارة الأمن و الحماية، اذ أننا ندرك أنهم وحدهم يمتلكون ما يلزم من معارف وخبرات، لتبني نهج يتوافق مع ظروفهم الخاصة.

وتميز Protection International بين مسألة حماية المدافع عن حقوق الإنسان من قبل نفسه، ومسألة ضمان حمايته من قبل باقي الأطراف المعنية بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

شكر و تقدير

- تم إعداد وتحديث محتوى الطبعة الجديدة من هذا الدليل بفضل مساهمة كل من:
  - جميع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين شاركوا في الدورات التدريبية الخاصة بإدارة الأمن والحماية التي نظمتها Protection International، اذ يستحيل ذكر أسمائهم في لائحة واحدة هنا. ويتحدر هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان من بوليفيا والبرازيل وبورما وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو وغواتيمالا والهندوراس واندونوسيا وانغوشيا وكينا والمكسيك والنيبال والبيرو وصربيا وسريلانكا وتايلاند واوغندا.
  - أعضاء Protection International الحاليون والقدامى: باسكال بوستن، سوليداد بريونس، شون كيرفن، كريستوف كلوتز، رينر موليز، ومايكل شولز.

وكذلك المتعاونون الحاليون و القدامى مع Protection International: آنا كورنيد، جيروم هيبر، اريك جوزن، ماريا مارتن، توماس نوارفاليس، شيلا بايس، فلورا بيتروتشي، صوفي رودييل، كاترين ويلانت، جافيير زابالا...

• كارمين دياز ومونتسيرات مونوز اللتين كرستا جهدا ثمينا من أجل إعداد وتصميم هذه الطبعة والطبعات السابقة. كما ساهم توماس نوارفاليس بتصميم شعار Protection International وبتقديم بعض الأفكار بشأن تصميم الغلاف.
أما لبريجيت شيرير، فكثير من التحيات الدافئة.

كذلك نشكر أعضاء PEACE BRIGADES INTERNATIONAL الذين عملنا معهم خلال أكثر من عقدين من الزمن.

ونُعَبرُ عن كامل امتناننا لوزارة التعاون والانماء الألمانية وللإدارة البلجيكية الفيدرالية للشؤون الخارجية.

ويشكل الدليل الجديد لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان توسيعا وتحديثا لمحتوى الطبعة الأولى من "دليل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان"، (لمؤلفه لويس انريكي ايغورن في العام 2005 – حقوق الطبع محفوظة لمنظمة PI المسماة سابقا PBI-BEO) الذي صدر بفضل الدعم المالي المقدم من طرف Front Line ،
و Development Cooperation of Ireland (الوكالة الايرلندية للتعاون الإنمائي).

كذلك اطلع على الطبعة الأولى وقام بالتعليق عليها ارنولد تسونغا (زيمبابوي، محام مختص بحقوق الإنسان)، سهام بنسدرين (تونس، المجلس الوطني للحريات بتونس)، الراهب بيندان فورد (كولومبيا، الفرانسيسكان المتجولون)، انداي ساجور (الفلبين، مدير سابق للمركز الآسيوي لحقوق الإنسان)، جيمس كافاياارو (البرازيل، المدير المساعد لبرنامج حقوق الإنسان لكلية هارفارد للقانون)، ناديدجا ماركيس (البرازيل، مستشار و باحث، من منظمة العدالة الدولية)، و ماري كاراج من PI المسماة سابقا PBI-BEO.

كما ساهم بعض الزملاء في عملهم الخاص وهم: خوسيه كروز وادوفينا من جمعية SEDEM في غواتيمالا، وخايمي بريتو (كولومبيا) وايما ايستوود (المملكة المتحدة) وسينتيا لافانديرات من برنامج حماية المدافعين عن حقوق الإنسان التابع لمنظمة العفو الدولية في لندن.

وقدم كل من برنامج المدافعين عن حقوق الإنسان التابع لمنظمة العفو الدولية في لندن ومشروع اندونيسيا التابع لمنظمة PBI تكاليف ترجمة الطبعة الأولى من الدليل إلى البرتغالية و الاندونيسية، فيما قامت اللجنة الدولية للحقوقيين بترجمته إلى التايلاندية، و PBI إلى النيبالية.

و يعتمد الباب 2.11 على العمل الذي أنجزه كل من روبرت غيرا وكاتيتزا رودريغيز وكارين مادن من بريفا تيرا (كندا).

كلمة شكر وتقدير بقلم المؤلف: لويس انريكي ايغورن

قام عدد هائل من الناس بالمساعدة على جمع المعلومات الأساسية اللازمة لصياغة هذا الدليل، لذا يستحيل وضع لائحة بأسمائهم، لكني أود التوجه بالشكر:

الى كل العاملين في PBI، وبخاصة زملائي السابقين من مشروع كولومبيا مثل مارغا وايلينا وفرانتشيسكا وايما وتوماس وجوان ومايكل وسولفيغ وميرجام وياكوبو وآخرين...

الى دانيلو وكليمانسيا وابيليو وزملائهم من COMISION INTERECLESIAL DE JUSTICIA Y PAZ في كولومبيا، الذين علموني كيف أحيا داخل قلوب الناس.

الى سكان سانتا مارتا في السالفادور وسكان كاكاريكا وحيغواميندو وسان خوسيه دي ابارتادو في كولومبيا، الذين علموني كيف يعيش الناس في الريف بكرامة.

الى زميلتي ايرما اورتيز التي أشرفت على عدة دورات وورشات تدريبية، وباقي الزملاء من منظمة الفكر والعمل الاجتماعي في كولومبيا.

الى منظمتي REDR من لندن و KOENRAAD VAN BRABANT من بلجيكا اللتين قدمتا النصح والمعرفة.

والى العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في السالفادور وغواتيمالا وكولومبيا والبيرو وبورما وسريلانكا وكرواتيا والكوسوفو ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وانغوشيا، إلخ...محادثات طويلة، أنهار من الدموع، ابتسامات وتعلم والتزام...

في الختام أقول، لولا حب وإخلاص ودعم غريسيلا وايكر ووالديّ، لما تمكنت من إنجاز هذا العمل.

اليهم جميعاً، أقدم مودتي.

كلمة شكر وتقدير بقلم المؤلفة المساعدة: ماري كاراج

لكل المدافعين عن حقوق الإنسان الذين التقيت بهم أو سألتقي بهم، أو لن يُكتَبَ لي يوما أن ألتقي بهم، أكنّ كل إعجاب واحترام، وكل مشاعر التضامن والتعاطف والامتنان، فقد غيّروا مجرى حياتي. وقد نسجت الأيام التي قضيناها معا، بشكل أو بآخر، روابط قوية جمعتنا.

في الواقع، يتنازعني من جهة شعور بالغضب من كل منتهكي حقوق الإنسان، ومن جهة أخرى شعور بالأمل بأن يدرك فيه هؤلاء يوما ما، أن المدافعين عن حقوق الإنسان لا يمارسون التمييز ضدهم، وأن بإمكانهم الانضمام من دون خوف، إلى هذه الحركة التي تناضل من أجل قدوم يوم تُحتَرَمُ فيه حقوق الإنسان بالكامل، ويتمتع فيه المدافعون عن حقوق الإنسان بحياة طبيعية.

إلى ليزي غيغاج، أمي وأول امرأة مدافعة عن حقوق الإنسان عرفتها، كل الشكر.
وإلى كل أصدقائي وزملائي، كل الامتنان لدعمهم في السر والعلن، فغالبيتهم عايشوا معي كل الأحداث وساعدوني في شحن طاقتي من جديد.

نتوجه بالشكر الى كل الذين وردت أسماؤهم أعلاه على مساهماتهم، كما نشكر العدد الهائل من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين عملنا معهم وتعلمنا منهم. كذلك نود الاشارة الى أننا نتحمل مسؤولية كل خطأ قد يرد في هذا الدليل الجديد، على الرغم من أننا بذلنا قصارى جهدنا لتجنبها، آملين أن يكون الدليل الجديد أداة تسمح بتعزيز حماية وأمن المدافعين عن حقوق الإنسان، مع إدراكنا بأنه لا يشكل ضمانة أكيدة، بل ينبغي على كل فرد تحمل مسؤولية نفسه. في الختام، ننتظر بشغف معرفة آرائكم في ما يتعلق بهذا الدليل.

Protection International
نيسان/أبريل 2009

اعفاء من المسؤولية

ان محتوى هذا الدليل لا يعبر بالضرورة عن موقف Protection International.

لا يضمن مؤلفو وناشرو هذا الدليل صحة وكمال المعلومات الواردة في هذه النسخة، و لا يمكن تحميلهم مسؤولية أي ضرر قد ينتج عن استخدام هذا الدليل. كما لا يجوز اعتبار أي جزء من هذا الدليل مرجعا أو معيارا، أو استخدام أي جزء منه من دون دراسة المعايير الضرورية الخاصة بتقييم الخطر أو المشاكل الأمنية التي قد يواجهها أي مدافع عن حقوق الإنسان.

الدليل الجديد لضمان أمن وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

المدافعون عن حقوق الإنسان في مواجهة الخطر

يضمن القانون الدولي احترام حقوق الإنسان، لكن الدفاع عن هذه الحقوق وعن من تَعَرضت حقوقهم للانتهاك، قد يكون مصدرا للخطر في كل دول العالم. ويمثل المدافعون عن حقوق الإنسان القوة الفاصلة بين عموم الناس وسلطة الدولة الطليقة العنان، وهم يقومون بدور محوري في تطوير العملية الديموقراطية وبناء المؤسسات، و مناهضة الحصانة التي تؤدي الى الافلات من العقاب والترويج لحقوق الإنسان والدفاع عنها.

في العادة، يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للتحرش والاحتجاز والتعذيب وتشويه السمعة والتسريح من العمل، كما يواجهون عدة عراقيل في ما يتعلق بحرية التنقل واستحصال التراخيص الرسمية لجمعياتهم. كما يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في بعض البلدان إلى القتل أو الاختطاف، أو "الاخفاء".

في خلال السنوات الأخيرة، لاحظنا ازدياد نسبة الوعي في ما يتعلق بالأخطار الكبرى التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان أثناء مزاولتهم لعملهم. ويسهل التعرف على هذا الخطر عندما يعمل المدافعون عن حقوق الإنسان في ظروف عدائية، أي على سبيل المثال، عندما يعملون في دول يجرّم قانونها العمل في مجال معين من مجالات حقوق الانسان. قانون دولة ما يعاقب الأفراد الذين يقومون للدفاع عن حقوق الإنسان فى مجال معين. ويواجه المدافعون عن حقوق الإنسان كذلك أخطارا في الدول التي تتيح قوانينها ممارسة كل الأنشطة ذات الصلة بحقوق الإنسان، لكنها في المقابل لا تعاقب من يُهدد المدافعين عن حقوق الإنسان أو يعتدي عليهم. و تزداد الأوضاع سوءا عند نشوب نزاع مسلّح.

وباستثناء بعض الظروف الفوضوية التي قد تضع حياة المدافعين عن حقوق الإنسان بين أيدي جنود على حاجز ما، لا يمكن اعتبار الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان أحداثا عشوائية. ففي أغلب الحالات، تعتبر الاعتداءات العنيفة ردا مقصودا ومخططا بدقة على أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان، ومتصلا بمصالح سياسية أو عسكرية واضحة.

و تُجبِرُ هذه التحديات المدافعين عن حقوق الإنسان على بلورة استراتيجيات شاملة وديناميةٍ في عملهم اليومي، اذ ليس من الكافي إسداء نصائح حسنة النية للمدافعين وحثهم على "توخي الحذر". الحل هو بإدارة أمنية أفضل. هذا الدليل لا يقدم حلولا "جاهزة" يمكن تطبيقها بغض النظر عن ظروف وأجواء العمل، لكنه يحاول تقديم منهجية ومجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز إدارة أمن المدافعين عن حقوق الإنسان.

المدافعون عن حقوق الإنسان في مواجهة الخطر

إن أنجع الدروس الأمنية هي تلك التي يقدمها المدافعون عن حقوق الإنسان أنفسهم، بالاعتماد على تجاربهم اليومية والخطط والاستراتيجيات التي يقومون بتطويرها على مر السنين من أجل حماية الآخرين وحماية بيئتهم المهنية. لذا، ينبغي اعتبار هذا الدليل مشروعا دائم التطور ينبغي تكييفه وتحديثه كلما جمعنا المزيد من اسهامات المدافعين.

كذلك يمكن استخلاص العبر من المنظمات الإنسانية الدولية غير الحكومية التي شرعت منذ فترة وجيزة في تبني قواعد وإجراءات خاصة بها من أجل ضمان أمن أعضاء أجهزتها.

ومن المهم التذكر أن الخطر الرئيسي الذي يهدد المدافعين، يكمن في تحول التهديد غالباً إلى هجوم فعلي. فالطغاة يمتلكون الإرادة والإمكانات، ويدركون مسبقا انهم سيفلتون من العقاب إن هم أقدموا على فعلتهم. وتكمن أفضل وسيلة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في اتخاذ قرار سياسي لمواجهة المشكلة الأكثر استعصاءً وهي: الحاجة الى ارغام الحكومات والمجتمع المدني على الضغط على كل من يُهدد ويغتال المدافعين عن حقوق الإنسان ويتحرش بهم بشكل يومي. اذ أن النصائح الواردة في هذا الدليل لا تهدف بأي شكل من الأشكال إلى الحلول مكان المسؤولية الفعلية الملقاة على عاتق الحكومات من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

ويمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان تعزيز أمنهم عن طريق اتباع بعض القواعد والإجراءات التي تم اختبارها.

ان هذا الدليل هو مساهمة متواضعة في سبيل تحقيق الهدف المشترك بين عدة منظمات مختلفة وهو: الدفاع عن العمل الثمين الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان، الذين هم أول المستفيدين من هذا الدليل وأبرز المساهمين في اعداده في الوقت عينه.

الدليل

يُعتَبَر هذا الدليل ثمرة خبرة راكمها أعضاء PI (Protection International) خلال ٢٥ سنة في مجال القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، من خلال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمجموعات المستضعفة الأخرى. وتعود خبرة أعضاء PI الى مشاركتهم السابقة في عمل Peace Peace Brigades International (PBI) الميداني، بالاضافة الى هيكلية المنظمة. وقد كانت لنا الفرصة باكتساب المعارف من مئات المدافعين عن حقوق الإنسان ومشاركة الخبرات والمعارف معهم، من خلال ورشات العمل والاجتماعات والنقاشات حول مسألة الأمن. و قد جرى تطبيق معظم محتوى هذا الدليل سواء من خلال أنشطة ذات صلة بالحماية، أو ورشات تدريبية شارك فيها مدافعون عن حقوق الإنسان.

وقد جاء هذا الدليل ليتوج كل هذه الجهود، والذي نود ان نغتنم الفرصة لتوجيه أعمق عبارات الشكر لكل المدافعين الذين ساهموا في إعداه.

تُعتَبَر مسألة الأمن و الحماية من المسائل المعقَّدة، اذ أنها تعتمد على المعارف البنيوية، وكذلك تتأثر بالسلوكيات الفردية وبممارسات المنظمة. و يُلِحُّ الدليل بشكل خاص على ضرورة إيلاء الأهمية لمسألة الأمن، وإعطاءها المكانة والوقت الذين تستحق، على الرغم من برامج العمل المكثفة و الضغط الرهيب والخوف الذي ينتاب كل المدافعين عن حقوق الإنسان و منظماتهم. ويعني ذلك أنه من المهم تجاوز النهج الأمني المقتصِر على الفرد وتبني ثقافة تنظيمية تُعتَبَر المسألة الأمنية من بين ركائزها.

ويجب التأكيد أن الاحاطة الكافية بجوانب نزاع ما، وفهم المنطق السياسي المحلي هما أمران أساسيان من أجل إدارة سليمة لأمن المدافعين. لذا، يُقدمُ هذا الدليل إطارا مرجعيا عاما ومقاربة أمنية مفصلة بهدف وضع خطة أمنية (المنتوج) وإدارة الأمن (العملية). كما يتضمن بعض الأفكار بشأن بعض المفاهيم

الأساسية مثل الخطر والأوضاع الهشة والتهديدات، بالإضافة إلى نصائح من أجل تعزيز أمن المدافعين عن حقوق الإنسان خلال قيامهم بعملهم اليومي. نتمنى أن تتيح المواضيع المطروحة للمنظمات غير الحكومية والمدافعين، مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة المرتبطة بالعمل في مجال حقوق الإنسان.

ما نود التذكير به أولا، هي التضحيات التي يقدمها المدافعون عن حقوق الإنسان في ما يتعلق برفاهيتهم وتعريض حياتهم للخطر، وهذه المسألة غاية في الجدية. في بعض الأحيان، لا يمكن إنقاذ حياة شخص ما إلا عن طريق الاختباء ثم الهرب. نريد أن نؤكد أن التقنيات والاقتراحات الواردة في هذا الدليل، لا تغطي بأي شكل من الأشكال، كل الاحتمالات المتاحة لضمان أمن المدافعين. لقد تمت صياغة هذا الدليل بنية حسنة، لكن للأسف، لا يمكن ضمان أية نتائج ناجحة.

لنساهم جميعا في تحسين هذا الدليل...

المخاطر تتغير، وهذا الدليل يعتبر مشروعا قيد العمل، يحتاج الى التطوير والتحسين ومالراجعة بشكل دائم مع مرور الزمن. لذا، نقدر مساهماتكم وتعليقاتكم كمدافعين عن حقوق الانسان، في أي جزء من هذا الدليل.

الرجاء مشاركتنا تعليقاتكم وآرائكم، وبخاصة إذا ما كانت تتعلق باستخدام الدليل في إطار عملكم. فبفضلكم، يمكن أن نجعل من هذا الدليل أداة أكثر فائدة للمدافعين عن حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم.

الرجاء ارسال رسائلكم الإلكترونية إلى:

(Belgium)

و بريدكم إلى PI: pi@protectioninternational.org

Protection International. Rue de la Linière, 11 - 1060 Brussels
الهاتف: + 32 (0) 2 609 44 05 . +32 (0) 2 609 44 07
الفاكس: + 32 (0) 2 609 44 06
www.protectioninternational.org
www.protectionline.org

مقدمة موجزة موجهة للمدافعين عن حقوق الإنسان.

تُستخدم عبارة "مدافع عن حقوق الإنسان" للدلالة على الشخص الذي يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين من أجل النهوض بحقوق الإنسان و حمايتها. ويُعتَبَر عمل المدافعين عن حقوق الإنسان أول ما يُعَرِّفُهُم، و يمكن شرح عبارة "المدافعين عن حقوق الإنسان" عن طريق وصف ما يقومون به والسياق الذي يعملون فيه.

إن عمل المدافعين عن حقوق الإنسان هو عمل قانوني يستمد شرعيته من المجتمع المدني الذي يمثلونه.

يتعرض المئات من المدافعين عن حقوق الإنسان عبر العالم للعنف السياسي بسبب دفاعهم عن حقوق الآخرين. وهم يجازفون بسلامتهم الجسدية والنفسية، ويكافحون من أجل وضع حدّ لإفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب، ومن أجل النهوض بالعدالة الاجتماعية والسلم.

صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٨ على الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الذي سيشار إليه ب "إعلان الأمم المتحدة المعني بأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان"). بمعنى آخر، بعد خمسين عاما من المصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبعد عشرين عاما من المفاوضات بشأن مشروع إعلان خاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، اعترفت الأمم المتحدة أخيرا بحقيقة مفادها أن الآلاف من الأشخاص كانوا يساهمون في النهوض بحماية حقوق الإنسان عبر العالم. ويعد هذا اعلان شامل يكرم الأشخاص الملتزمين بالعمل من أجل ترويج وحماية حقوق الانسان.

في البداية، تم استحداث منصب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان من أجل "تلقي ودراسة المعلومات الخاصة بأوضاع وحقوق كل من يعمل بطريقة فردية أو جماعية من أجل الترويج لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها". وقد شهد المنصب تغييرا عام ٢٠٠٨، فتم استبدال الممثل الخاص بالمقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

ولم تكتف المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٤، بتبني كل ما ورد في إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان فقط، بل قدمت توصيات محددة للدول الأعضاء. ويُعتَبَر عمل المدافعين عن حقوق الإنسان عملا قانونيا يستمد شرعيته من المجتمع المحلي والدولي. وتبنّت **PI** تعريف المدافع عن حقوق الإنسان كما ورد في إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وكما أكّدت المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان:

> تُستخدم عبارة "مدافع عن حقوق الإنسان" للدلالة على الأشخاص الذين يعملون بمفردهم أو بالاشتراك مع غيرهم، من أجل الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها. ويعتبر عمل المدافعين عن حقوق الإنسان أول ما يعرّفهم، و يمكن شرح عبارة "المدافعين عن حقوق الإنسان" عن طريق وصف ما يقومون به والسياق الذي يعملون فيه".[1]

(راجع الملحق في نهاية الدليل للحصول على معلومات إضافية حول إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان).

[1] Human Rights Defenders : Protecting the Right to Defend Human Rights. Fact Sheet No.29. www.unhcr.ch

من المسؤول عن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؟

يُذكّرُ الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان بأن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق كل دولة من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ويعترف الاعلان "بالعمل الثمين الذي يقوم به الأشخاص والمجموعات والجمعيات من أجل المناهضة الفعلية لانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية" و"بالعلاقة بين السلم والأمن على الصعيد الدولي والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية".

تعتبر هينا جيلاني[٢] الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان، أن "عرض انتهاكات حقوق الإنسان والبحث عن كيفية معالجة الضرر، يتعلقان بمدى مراعاة أمن المدافعين عن حقوق الإنسان[٣]" وتكفي قراءة أي تقرير خاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان عبر العالم لاكتشاف حالات التعذيب والاختفاء والقتل والتهديد والسرقة والتسلل للمكاتب والتحرش والتوقيف غير قانوني والأنشطة الاستخبارية وعمليات المراقبة التي يتعرض لها المدافعون. وللأسف، تُعتَبَر هذه الممارسات القاعدة وليس الاستثناء.

مصادر إضافية للمعلومات

لمزيد من المعلومات المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان:

- www.unhchr.ch/defender/about1.htm (The UN High Commissioner on Human Rights).
- www.protectionline.org (Protection International)
- The Observatory for the Protection of Human Rights Defenders, created by the International Federation on Human Rights (FIDH; www.fidh.org) and the World Organisation Against Torture (OMCT; www.omct.org).
- Amnesty International: www.amnesty.org and http://web.amnesty.org/pages/hrd-index-eng
- www.ishr.ch, see under “HRDO” (The HRD Office of the International Service for Human Rights in Geneva)
- www.frontlinedefenders.org (Front Line, The International Foundation for Human Rights Defenders)

من أجل الحصول على معلومات إضافية حول الآليات القانونية الدولية وإعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، الرجاء زيارة المواقع الآتية:

- www.unhchr.ch : this is the web site of the UN High Commissioner for Human Rights.
- www.protectionline.org (Protection International)
- www.ishr.ch/index.htm (International Service for Human Rights, Geneva), for a compilation of international and regional instruments for the protection of human rights defenders.

[٢] مارغاريت سيكاغيا (أوغندا) خلفت هينا جيلاني خلال عام ٢٠٠٨

[٣] تقرير خاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (A/٥٦/٣٤١)

الجزء الأول

الخطر، تقييم التهديد ووسائل أخرى

نتناول في الجزء الأول من هذا الدليل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأمن، بالإضافة إلى بعض الوسائل العملية والمناهج الأمنية المتعلقة بحالات خاصة.

كل هذه المفاهيم سوف يتم دمجها في الخطة الأمنية وفي دليل الأمن الخاص بكل منظمة.

محتوى الجزء الأول:

١.١ اتخاذ القرارات الصائبة المتعلقة بالأمن والحماية

١.٢ تقييم المخاطر: التهديد، نقاط الضعف والقدرات

١.٣ فهم و تقييم التهديدات

١.٤ الأحداث الأمنية: تعريف وتحليل

١.٥ الوقاية من الاعتداءات والرد عليها

١.٦ إعداد استراتيجية أمنية شاملة

١.٧ إعداد خطة أمنية

١.٨ تعزيز الأمن في مقر العمل وفي البيت

١.٩ أمن النساء المدافعات عن حقوق الإنسان

١.١٠ الأمن في مناطق النزاعات المسلحة

١.١١ أمن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

اتخاذ القرارات الصائبة المتعلقة بالأمن والحماية

الهدف:
إدراك أهمية تحليل بيئة عملكم لأغراض أمنية
تعلم مناهج مختلفة لتحليل السياق المكاني والزماني
والتعرف على المعنيين

بيئة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان

في العادة، يعمل المدافعون عن حقوق الإنسان في ظروف معقدة، حيث هناك مجموعة فاعلين، متأثرين بعمليات صنع القرار السياسية. وتقع عدة أحداث في الوقت نفسه ويكون لكل حدث تأثير على باقي الأحداث. ويؤثر تغير كل فاعل أو معني بشكل قوي على علاقته بباقي الفاعلين أو المعنيين، مما يبرز حاجة المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الحصول على معلومات لا تتصل فقط بأعمالهم، بل كذلك بأدوار مختلف الفاعلين والمعنيين.

ومن الممكن البدء كخطوة أولى بتنظيم اجتماعات للتفكير من أجل تحديد وادراج كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر على ظروفكم الأمنية الحالية.

تحليل بيئة عملكم

من المهم معرفة وفهم البيئة التي تعملون فيها. فالتحليل الصائب يسمح باتخاذ القرارات السليمة المتعلة بالتدابير والإجراءات الأمنية التي ينبغي اتباعها. كذلك يجب التفكير في كل السيناريوهات المحتملة من أجل اتخاذ تدابير استباقية اذا أمكن.

لكن لا يمكن الاكتفاء بعملية التحليل، بل يتعين التفكير بالتأثير الذي قد يحدثه أي عامل متدخل ورد فعل كل عامل فاعل. ومن الممكن القيام بتحليل شامل من خلال دراسة الأوضاع في دولة أو منطقة ما، لكن ينبغي في الوقت نفسه فهم آليات اشتغال هذه الديناميكيات داخل المنطقة التي تعملون بها، أي الديناميكيات على النطاق الأصغر.
على سبيل المثال، يمكن للمنظمات شبه العسكرية في منطقة ما انتهاج سلوك مخالف لتوقعاتكم الناتجة عن تحليل شمال لأوضاع الدولة أو المنطقة المعنية، لذلك من الضروري معرفة الخصائص المحلية المميزة. كما يجب بقدر الامكان، تجنب الوقوع في أسر النظرة الثابتة لسيناريو العمل، لأن الأوضاع تتغير وتتطور، ما يفرض مراجعتها بشكل مستمر.

هناك ثلاث تقنيات تسمح بتحليل بيئة العمل وهي: طرح الأسئلة، تحليل القوى المتدخلة وتحليل أدوار المعنيين.

طرح الأسئلة:

يسهل فهم بيئة العمل من خلال طرح الأسئلة الصائبة. ويشكل هذا الأمر استراتيجية مفيدة تسمح باستيلاد النقاشات داخل المجموعات المصغرة، غير أنها لا تؤتي ثمارها إلا إذا ما صيغت الأسئلة بشكل يُسَهّل التوصل إلى الجواب.

لنطرح على سبيل المثال حالة تمارس فيها السلطات المحلية في مكان ما التحرش بالمدافعين. إذا ما طرح السؤال كالآتي: "ما الذي يمكن القيام به من أجل الحد من التحرش؟"، من الممكن أن يسمح الجواب بالتعامل مع مشكلة واحدة هي التحرش.
لكن إذا ما طرح السؤال بشكل يُسَهل الوصول إلى حل، قد يتم التوصل فعلا إلى حل. مثلا، طرح السؤال كالآتي: "هل تُعتَبَر بيئتنا الاجتماعية والسياسية آمنة بشكل كاف لممارسة العمل؟"، قد يؤدي الرد بالنفي أو بالإيجاب.

إذا كان الرد بالإيجاب، قد نضطر إلى طرح أسئلة إضافية من أجل فهم التحديات التي نواجهها والتعرف عليها بهدف الحفاظ على أمننا. أما إذا كان الرد بالنفي، بعد دراسة كل النشاطات المتوفرة وكل المشاريع والمعلومات، وبعد تحليل التشريعات والتفاوض والمقارنة مع مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان في المنطقة، عندها قد يُعتبَر هذا الرد بالنفي في حد ذاته، حل لمعضلتكم الأمنية.

تطبيق منهجية طرح الأسئلة

- ابحثوا عن الأسئلة التي قد تساعدكم في فهم والتعرف على أبرز التحديات من أجل الحفاظ على أمنكم.
- اطرحوا الأسئلة بشكل يسهل التوصل إلى الجواب.
- أعيدوا العملية كلما أمكن ذلك (عن طريق فتح نقاش).

أسئلة مفيدة يمكن طرحها:

- ما هي أهم المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؟
- من هم أهم الفاعلين ذوي الصلة بهذه المشاكل؟
- كيف يمكن لعملنا أن يؤثر بطريقة إيجابية أو سلبية على مصالح أبرز الفاعلين؟
- ما العمل إذا ما أصبحنا، و بسبب عملنا، مستهدَفين من طرف الفاعلين؟
- هل تعتبر بيئتنا الاجتماعية و السياسية آمنة بشكل كاف للقيام بعملنا على أحسن وجه؟
- كيف كان رد السلطات المحلية أو الوطنية عندما قام مدافعون آخرون عن حقوق الإنسان بأعمال مشابهة؟
- كيف كان رد أبرز أصحاب المصالح والمعنيين إزاء أنشطة سابقة أو مشابهة قام بها مدافعون آخرون عن حقوق الإنسان أو مناضلون آخرون في نفس المجال؟
- كيف تعاملت وسائل الإعلام وكيف تجاوب المجتمع مع ظروف مماثلة؟
- إلخ.

تحليل القوى الميدانية

تسمح تقنية تحليل القوى المتدخلة بالتعرف بصرياً على دور مختلف القوى في إنجاح أو إفشال الأنشطة، كما تساعد في التعرف على قوى الدعم وقوى المعارضة. وتبنى هذه التقنية على فرضية إمكانية الاعتماد على قوى الدعم لدى مواجهة مشاكل أمنية تُسَبِّبُها قوى المعارضة. ويمكن تطبيق هذه التقنية من قبل شخص واحد، لكنها تكون أنجع عندما تُطَبَّق من قبل مجموعة مكونة من عدة أشخاص بعد تحديد هدف واضح ووضع منهجية تسمح ببلوغه.

ارسم سهما أفقيا موجها نحو مربع (يرمز الى خط سيرك نحو هدفك المحدد). اكتب ملخصا عن الهدف المنشود داخل هذا المربع. هكذا، تكون قد حددت نقطة مرجعية تميز بين قوى الدعم و المعارضة. ارسم مربعا فوق السهم المركزي، وضع لائحة تضم كل القوى المحتملة التي قد تمنعك من بلوغ هدفك. بعد ذلك، ارسم مربعا مماثلا تحت السهم خاصا بقوى الدعم المحتملة. و أخيرا، خصص مربعا للقوى التي لا زالت نواياها مبهمة أو غير واضحة.

تحليل حقل القوى لبيئات العمل

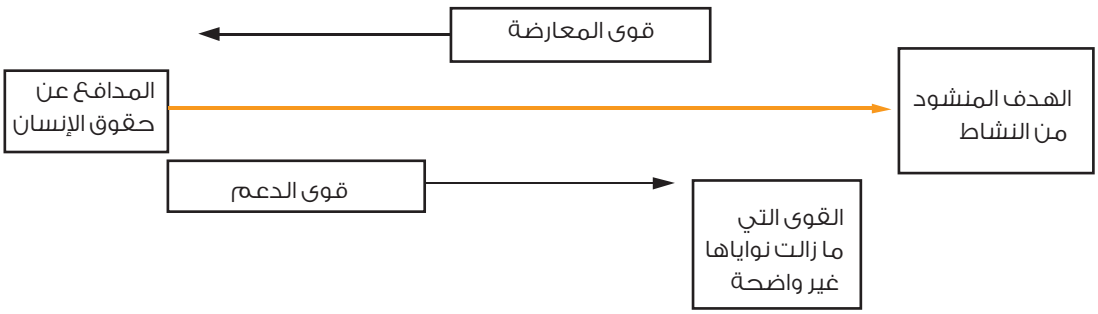

بعد إنجاز هذا الرسم البياني، ينبغي تقييم النتائج. ويسمح تحليل القوى المتدخلة بالتعرف على مختلف القوى التي تواجهونها، ما يسمح بإيجاد حلول للقضاء على الأخطار الناجمة عن تدخل قوى المعارضة أو الحد منها، بفضل المساعدة المقدمة من قِبَل قوى الدعم. أما بالنسبة للقوى المجهولة النوايا، فينبغي اتخاذ القرار اما باعتبارها قوى داعمة، واما بمواصلة مراقبتها بغرض تأويل الإشارات التي قد تدل على حقيقة موقفها.

على سبيل المثال:

لنفترض أنكم تنتمون إلى منظمة تهتم بحق الشعوب الأصلية في النفاذ إلى الموارد الطبيعية على أراضيها، وقد نشبت عدة نزاعات بين أصحاب المصالح المقتتلين على اسغلال هذه الموارد. ولنفترض أنكم تودون نقل عملكم إلى منطقة مجاورة تشهد مشاكل مماثلة.

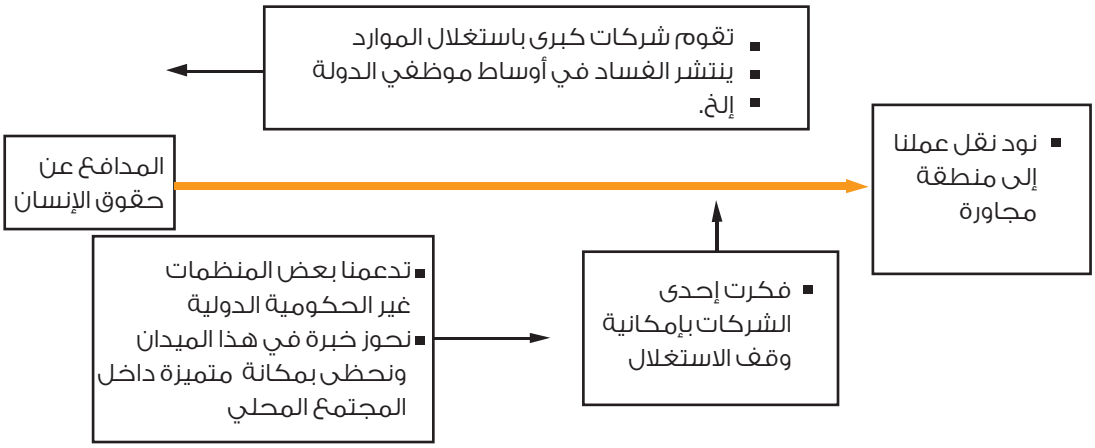

تحليل الفاعلين (أو أصحاب المصلحة)

يُعتَبَر تحليل أصحاب المصلحة إحدى الوسائل التي تسمح بالحصول على معلومات إضافية من أجل اتخاذ قرار متصل بالمسألة الأمنية. ويتطلب هذا الأمر التعرف على جميع أصحاب المصلحة ووصفهم، ووصف العلاقات التي تربط بينهم ومصالحهم المتعلقة بالمشكلة المُراد حَلُّها.

في مجال الحماية، يُعتَبَر صاحب مصلحة
كل فرد أو مجموعة أو مؤسسة
يمتلك مصلحة، أو يتدخل في نتيجة سياسة متعلقة بالحماية.[1]

ويمكن تصنيف أصحاب المصالح في مجال الحماية على النحو التالي:

أصحاب المصلحة الرئيسيين. في مجال الحماية، ويعدّ **هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان وكل من يعملون معهم** أو لفائدتهم، لأن لهم جميعا مصلحة رئيسية في حماية أنفسهم.

المضطلعون بالمهام، وهم المسؤولون عن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وهم:

- الحكومات أو مؤسسات الدولة (بما في ذلك قوات الأمن والقضاة والمُشَرعون...)
- الهيئات الدولية التي أُعطيَت لها صلاحيات في مجال الحماية، مثل هيئات الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام والمنظمات الحكومية الإقليمية، إلخ.
- المسلحون من قوى المعارضة (لا يجوز لهم الاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان –بصفتهم من المدنيين– وبخاصة إذا كان هؤلاء المسلحون يسيطرون على المنطقة).

[1] (مقتبس من ٢٠٠٠) Sustainable Livelihoods Guidance Sheets No. ٥.٤

أبرز أصحاب المصالح المؤثرين في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. قد يكون لهؤلاء النفوذ السياسي أو القدرة التي تخولهم ممارسة الضغط على المضطلعين بالمهام الذين لا يؤدون واجباتهم (مثل الحكومات وهيئات الأمم المتحدة، إلخ.)، كما يمكن في المقابل للبعض منهم، التورط بشكل مباشر أو غير مباشر في هجمات أو ضغوطات تُمَارَس ضد المدافعين عن حقوق الإنسان (مثل مؤسسات القطاع الخاص ووسائل الإعلام أو باقي الحكومات، إلخ.). وتبقى كل هذه المعطيات رهنا بالأوضاع العامة والمصالح والاستراتيجيات الخاصة بكل صاحب مصلحة بارز. و يمكن إعداد لائحة مختصرة بهؤلاء على الشكل التالي:

- هيئات الأمم المتحدة (غير الحائزة على صلاحيات من أجل "حماية المدافعين عن حقوق الإنسان")
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- باقي الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف (الأطراف المانحة والصانعة للقرارات)
- باقي المتدخلين المسلحين
- المنظمات غير الحكومية (الوطنية والدولية)
- الكنائس وباقي المؤسسات الدينية
- مؤسسات القطاع العام
- وسائل الإعلام

وتكمن أبرز الصعوبات لدى إعداد الاستراتيجيات وخطط العمل، في عدم وضوح أو غياب العلاقات بين مختلف أصحاب المصالح. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم عدد من المضطلعين بالمهام من حكومات وقوات أمن وقوات المعارضة المسلحة، بالمساهمة في انتهاك حقوق الإنسان وفي حرمان المدافعين عن حقوق الإنسان من الحماية. ومن الممكن في بعض الحالات لبعض أصحاب المصلحة، الذين يتشاركون الاهتمام ذاته بالحماية، أن يواجهوا حالة تعارض المصالح، كما هو الأمر بالنسبة للحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وتسمح هذه المعطيات بمجملها بالاضافة الى تلك المتعلقة بالنزاعات، بتكوين فكرة شاملة عن بيئة العمل ككل.

تحليل أصحاب المصالح والهيكليات والاجراءات

لا يمكن اعتبار أصحاب المصالح متدخلين ثابتين، فثمة علاقات تربط بينهم على عدة مستويات، مما يؤدي إلى وجود شبكة مكثفة من العلاقات، ما يستدعي الاهتمام بهذه العلاقات التي تشكل وتحول حاجات الأفراد في مجال الحماية.

وترتبط الهيكليات بشكل وطيد بالقطاع العام والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وسنهتم بهذه الهيئات وبدورها في مجال الحماية. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فيمكن اعتبار الحكومة تَكَتُّلاً للعديد من المتدخلين الذين يتبنون استراتيجية مشتركة أو استراتيجيات داخلية مختلفة. على سبيل المثال، يمكن لآراء وزارة الدفاع ووزارة الشؤون الخارجية بشأن الإجراءات السياسية المتصلة بالمدافعين عن حقوق الإنسان أن تكون متعارضة، كما يمكن أن يتعارض رأيا مكتب أمين المظالم (الذي يحمي المواطنين) والجيش. وقد تتكون بعض الهياكل من عدة متدخلين مختلفين؛ على سبيل المثال، قد يتم إنشاء لجنة قطاعية (مكونة من بعض أعضاء الحكومة ومنظمات غير حكومية وعاملين في السلك الدبلوماسي) من أجل متابعة حماية منظمة معيّنة للمدافعين عن حقوق الإنسان.

نشير بالإجراءات إلى سلسلة القرارات والخطوات المتخذة من قبل هيكل واحد أو أكثر بهدف تحسين الأوضاع في مجال حماية مجموعة معيّنة. ويمكن لهذه الاجراءات أن تكون تشريعية أو ثقافية أو سياسية. لكن لا يمكن لجميع الإجرءات أن تعزز الحماية، ففي بعض الأحيان قد تكون الاجراءات متعارضة أو قد يلغي بعضها مفعول بعض. على سبيل المثال، قد يرفض بعض الأشخاص الذين ينبغي حمايتهم بعض الإجراءات السياسية المقترحة من قبل الحكومة معتبرينها محاولة غير معلنة لنقلهم الى منطقة أخرى. في مثل هذا الإجراء، يمكن للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقديم الدعم لهؤلاء الأشخاص.

وتكتسب عملية تحليل أدوار أصحاب المصالح أهمية بالغة لأنها تسمح بالتعرف على:

- أصحاب المصلحة وظروف تدخل كل طرف.
- العلاقة بين أصحاب المصلحة ومسألة الحماية، وكذلك خصائص ومصالح كل طرف.
- كيفية تأثير اجراءات الحماية على هؤلاء.
- نية كل صاحب مصلحة في المشاركة في الأنشطة ذات الصلة بالحماية.

هناك عدة تقنيات تسمح بإجراء تحليل لأصحاب المصلحة، و نقترح هنا نهجا واضحا يثمر نتائج جيدة.

في أثناء عملية تقييم مسألة الحماية، من المهم أن نأخذ متسعا من الوقت لنتذكّر مصالح وأهداف كل أصحاب المصالح المتدخلين.

يمكن تحليل أصحاب المصالح بأربع خطوات:

- التعرف على سياق الحماية العام، مثلا أمن المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة معيّنة داخل بلد ما.
- من هم أصحاب المصلحة؟ (بمعنى أدق، ما هي المؤسسات والمجموعات، ومن هم الأفراد الذين ينبغي حمايتهم؟) قوموا بوضع لائحة بهم وبالتعرف على أصحاب المصلحة ذوي الصلة بمسألة الحماية، عن طريق جلسات التفكير والنقاشات.
- تحديد وتحليل خصائص أصحاب المصلحة، ومميزاتهم ومسؤولياتهم في مجال الحماية وتأثيرهم عليه، وأهدافهم واستراتيجياتهم ومشروعيتهم ومصالحهم (بما في ذلك رغبتهم في المساهمة في توفير الحماية).
- تحديد وتحليل العلاقات القائمة بين أصحاب المصالح.

قد يكون من المفيد بعد إجراء التحليل، استخدام هذه المصفوفة.

ضعوا في المصفوفة قائمة أصحاب المصالح المتصلة بمسألة الحماية (انظر الرسم البياني ٢). ثم كرروا القائمة نفسها في الخانة الأولى وفي السطر الأول من الجدول. ثم:

- ☐ حللوا خصائص كل صاحب مصلحة (الأهداف والمصالح والاستراتيجية والمشروعية والسلطة)، واملؤوا خانات الخط القطري التي تصل بين صاحب المصلحة نفسه في الخانة الأولى والسطر الأول من الجدول.

على سبيل المثال:

ضعوا أهداف واستراتيجيات ومصالح مجموعات المعارضة المسلحة في الخانة أ.

- ☐ حللوا العلاقات بين أصحاب المصالح، واملؤوا الخانات التي تعرف أهم العلاقات في مجال الأمن. على سبيل المثال، يمكن اعتبار الخانة "ب" النقطة التي يتقاطع فيها الجيش ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الخ.

بعد ملء أهم الخانات، يصبح بامكانكم تكوين صورة شاملة عن أهداف واستراتيجيات ومصالح أصحاب المصالح ونقاط التفاعل بينها في ما يتعلق بمسألة معينة من مسائل الحماية.

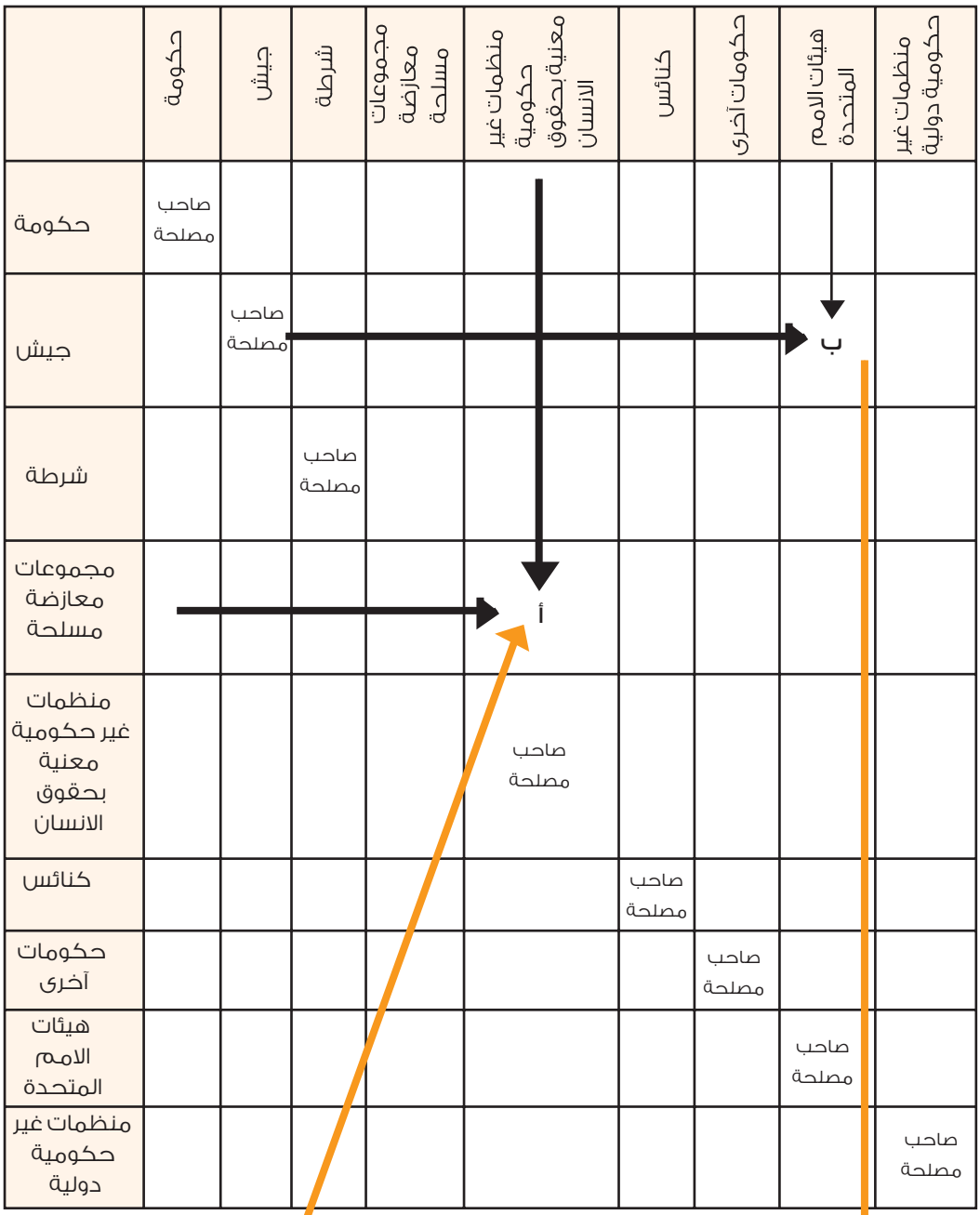

خانة أ

بالنسبة لكل صاحب مصلحة:

- الأهداف والمصالح
- الاستراتيجيات
- المشروعية
- السلطة

خانة ب

العلاقات ذات الصلة بمسألة الحماية وبالمصالح الاستراتيجية لكل صاحب مصلحة

ملخص:

- يواجه كل المدافعون عن حقوق الإنسان أخطارا.
- لا يتساوى المدافعون عن حقوق الإنسان أمام الخطر.
- ترتبط المخاطر بالظروف السياسية.
- يتميز السياق السياسي بالدينامية وهو دائم التغيير.
- بالتالي، نعتبر الخطر متغيرا.

هذه هي الفرضية التي نعتمد للتركيز على أهمية الحصول على المعلومات الأساسية عن طريق طرح الأسئلة الصائبة.

بعد ذلك، ينبغي وضع رسوم بيانية وتحليل أصحاب المصلحة ومكونات كل طرف للوصول إلى أصغر مكون.
يتعين التعرف على التفاعلات بين هذه المكونات في مجال الأمن و علاقتها بالأهداف الاستراتيجية لأصحاب المصلحة.
حاولوا إيجاد المصالح المتقاربة و المتباعدة، و التحالفات و الأساليب العملياتية.

تعرفوا على الهياكل و العمليات ذات الصلة

ستتمكنون من التعرف على مختلف القوى (قوى المعارضة و الدعم و القوى مجهولة النوايا).

يتطلب تطبيق هذه الاستراتيجيات أول مرة بعض الجهد، لكن عملكم يصبح سهلا إن قمتم بتحيين التحليل بشكل مستمر.

سيسمح لكم هذا الأمر بالتخاذ قرارات صائبة في مجالي الأمن و الحماية.

تقييم المخاطر: التهديد، نقاط الضعف و القدرات

الغاية:
فهم مفاهيم التهديد و نقاط الضعف و القدرات في المجال الأمني
إدراك طريقة تحليل الخطر

تحليل المخاطر و المتطلبات في مجال الحماية

قد يكون لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان تداعيات سلبية على مصالح بعض المتدخلين، و هو ما قد يعرّض المدافع عن حقوق الإنسان للخطر. و من المهم التذكير إذن بأن الخطر جزء من الحياة اليومية للمدافعين عن حقوق الإنسان في بعض البلدان.

يمكن شرح مسألة الخطر على النحو الآتي:

تحليل المصالح الأساسية و الاستراتيجية لأبرز أصحاب المصالح ⇦ تقييم تأثير عمل المدافعين عن حقوق الإنسان على هذه الأهداف و الاستراتيجيات ⇦ تقييم التهديد تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان ⇦ تقييم نقاط ضعف و قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان ⇦ التعرف على التهديد.

بطريقة أخرى، يمكن لنشاطكم كمدافع عن حقوق الإنسان أن يعرّضكم لخطر مهم:

- يمكن للهدف الأساسي لنشاطكم أن يكوم مصدرا للتهديد.
- يطرح مكان و زمان نشاطكم و طريقة ممارسته تحديات متصلة بنقاط ضعفكم و قدراتكم.

لا يوجد تعريف لمفهوم "الخطر" مقبول من طرف الأغلبية؛ لكن يمكننا القول أن الخطر مرتبط بأحداث محتملة، و لو غير مؤكدة، من شأنها إلحاق الضرر.

يمكن لكل شخص يعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان أن يتعرض للخطر، مهما كانت ظروف عمله. لكن، تختلف نقاط ضعف المدافعين عن حقوق الإنسان حتى و إن تواجدوا في نفس المكان. تختلف نقاط الضعف و إمكانية تعرض مدافع أو مجموعة لاعتداء اعتمادا على عدة عوامل، كما سنرى ذلك الآن.

مثال:

بافتراض ان حكومة دولة ما تسبب تهديدا بالنسبة لأي نشاط للمدافعين عن حقوق الإنسان، مما يعني أن كل مدافع عن حقوق الإنسان قد يتعرض للخطر. و قد يتعرض بعض المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الخطر أكثر من غيرهم. على سبيل المثال، يمكن لمنظمة غير حكومية يوجد مقرها في عاصمة دولة ما أن تكون في وضع مستضعف مقارنة مع منظمة غير حكومية محلية. قد يبدو هذا الأمر بديهيا، لكن قد يكون من المفيد التعرف على أسباب هذا الأمر من أجل فهم المشاكل الأمنية بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان و طرق الرد عليها.

ترتفع نسبة الخطر الذي يواجهه المدافعون عن حقوق الإنسان بارتفاع التهديد و نقاط ضعفهم و قدراتهم على مواجهة التهديد. و تُبرِزُ المعادلة التالية هذا الأمر:[1]

$$\text{الخطر} = \frac{\text{التهديد X الضعف}}{\text{القدرات}}$$

عندما نتحدث عن **التهديدات**، نشير إلى إمكانية قيام شخص بإلحاق ضرر بالسلامة الجسدية و النفسية لشخص آخر أو بأغراضه، عن طريق عمل متعمد و عنيف[2] في أغلب الأحيان. يعتمد تحليل التهديد على تحليل إمكانية تنفيذ التهديد.

يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان عدة مخاطر في إطار النزاعات المسلحة، حيث يتعرضون للاستهداف و لجرائم الحق العام و للتهديدات غير المباشرة.

يُعتَبر الاستهداف أكثر أصناف التهديد شيوعا، حيث يهدف إلى التشويش على عمل مجموعة ما أو تغييره أو حتى التأثير على سلوك الأفراد المعنيين. و يرتبط عادة التهديد عن طريق الاستهداف بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان، و بمصالح و حاجيات المعارضين لعمل المدافعين.

و تنجم عادة الاعتداءات العرضية عن:

- التواجد في منطقة نزاع مسلح (التواجد في المكان غير الملائم و في التوقيت غير الملائم)
- التعرض لجرائم الحق العام (تستعمل كغطاء للاعتداءات السياسية) خاصة إذا فَرَضَ على المدافعين عن حقوق الإنسان عملهم التنقل إلى مناطق غير آمنة. لكن حذاري، فعدة حالات استهداف يودّ اعتبارها كحالات إجرامية 'عادية'.

ملخص لأنواع الخطر

- الاستهداف (مباشر وغير مباشر...): تهديدات نتيجة عملك.
  تهديدات مشتركة.
- اعتداءات جرمية.
- تهديدات حادثة: تهديدات ناتجة عن نزاعات مسلحة.

[1] مقتبس عن ٢٠٠٠ Van Barbant و REDR.
[2] Dworken ١٩٩٩

لا يوجد تعريف لمفهوم "الخطر" مقبول من طرف الأغلبية؛ لكن يمكننا القول أن الخطر مرتبط بأحداث محتملة، و لو غير مؤكدة، من شأنها إلحاق الضرر.

يمكن لكل شخص يعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان أن يتعرض للخطر، مهما كانت ظروف عمله. لكن، تختلف نقاط ضعف المدافعين عن حقوق الإنسان حتى و إن تواجدوا في نفس المكان. تختلف نقاط الضعف و إمكانية تعرض مدافع أو مجموعة لاعتداء اعتمادا على عدة عوامل، كما سنرى ذلك الآن.

ينبغي شرح الاستهداف (عن طريق التهديد): يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان التعرض إلى تهديدات مباشرة (معلَنة)، عندما يتلقون مثلا تهديدا بالقتل (طالع الباب ٣ حول تقييم التهديد المباشر). و يمكن أن يتعرض المدافع لتهديد غير مباشر، عندما يتم تهديد أحد أقربائكم مثلا أو عندما يحملونكم على الاعتقاد أنكم ستتعرضون للتهديد مستقبلا.

نقاط الضعف

تُشير نقاط الضعف إلى احتمال التعرض إلى ضرر أو معاناة أو موت عند وجود اعتداء. و قد يختلف الأمر من مدافع إلى آخر و من فترة إلى أخرى. عادة ما تكون نقاط الضعف نسبية، لأن كل الأفراد و المجموعات معرضة للخطر بشكل أو بآخر. لكن، لكل فرد نقاط ضعف معينة تتغير باختلاف الظروف. و من بين النماذج:

- ترتبط نقاط الضعف نسبياً بالموقع الجغرافي: تكون نقاط ضعف المدافع عن حقوق الإنسان العامل في الميدان أكبر من ما قد تكون عليه إن هو تواجد في مكتب معروف حيث من الممكن أن يشهد بعض الناس الاعتداء الذي قد يستهدفه.

- يمكن لنقاط الضعف أن تشمل غياب إمكانية النفاذ إلى خدمة الهاتف أو إلى خدمة النقل بشكل آمن أو غياب قفل ملائم على باب البيت. لكن نقاط الضعف مرتبطة كذلك بغياب التواصل و الحلول المشتركة بين المدافعين عن حقوق الإنسان.

- يمكن أن ترتبط نقاط الضعف بالعمل الجماعي و بالخوف: يمكن لمدافع عن حقوق الإنسان أن ينتابه الخوف بعد توصُّله بتهديد، مما قد يؤثر سلبا على عمله. إذا لم يكن يتوفر هذا المدافع على الأسلحة الكافية لمواجهة الخوف (توافر شخص يتحدث معه أو وجود فريق متماسك...) قد يتخذ قرارت أو يرتكب أخطاء تُعرضه إلى مشاكل أمنية إضافية.

(يمكن إيجاد لائحة لنقاط الضعف الممكنة عند نهاية هذا الباب.)

القدرات

تشير"القدرات" إلى القوى و الموارد التي يمكن لمدافع عن حقوق الإنسان النفاذ إليها من أجل ضمان حد أدنى من الأمن. و يمكن للقدرات أن تكون على شكل التدريب على بعض النقاط ذات الصلة بالأمن و المواضيع القانونية، أو اشتغال فريق متجانس، أو النفاذ إلى خدمة الهاتف و وسائل النقل الآمنة، أو إلى شبكات خاصة بالمدافعين أو تبني استراتيجية فعالة من أجل مواجهة الخوف، إلخ.

**في أغلب الحالات،
تكون نقاط الضعف و القدرات
وجهين لعملة واحدة.**

مثال:

يمكن للإدراك غير التام بالعمل و بسياق العمل أن يشكل نقطة ضعف، في حين يمثل الإلمام بها قدرة. و الأمر نفسه ينطبق بالنسبة لإمكانية الحصول على وسائل النقل الآمنة من عدمه و الاشتغال مع شبكة مُنظمة للمدافعين عن حقوق الإنسان.

لكن، يعتبر السلوك عاملا محوريا.

مثال:

يُعتَبَر التوفر على هاتف نقطة ضعف و قدرة في نفس الوقت، حسب طريقة استعمالنا لهذا الهاتف. إذا كنا نستعمله بطريقة مكشوفة و إذا كنا نتبادل المعلومات الحساسة بصوت مرتفع، قد يصبح امتلاك الهاتف نقطة ضعف. أما إذا استُعمِل بشكل غير مكشوف و إذا تم إيصال المعلومة باستعمال الرموز، قد يصبح قدرة.

(يمكن إيجاد لائحة لنقاط الضعف و القدرات الممكنة عند نهاية هذا الباب.)

بإيجاز:

من أجل إبقاء الخطر في مستويات مقبولة، و من أجل ضمان الحماية، ينبغي:

- تقليص نقاط الضعف
- الرفع من قدرات الحماية
- تقليص التهديدات

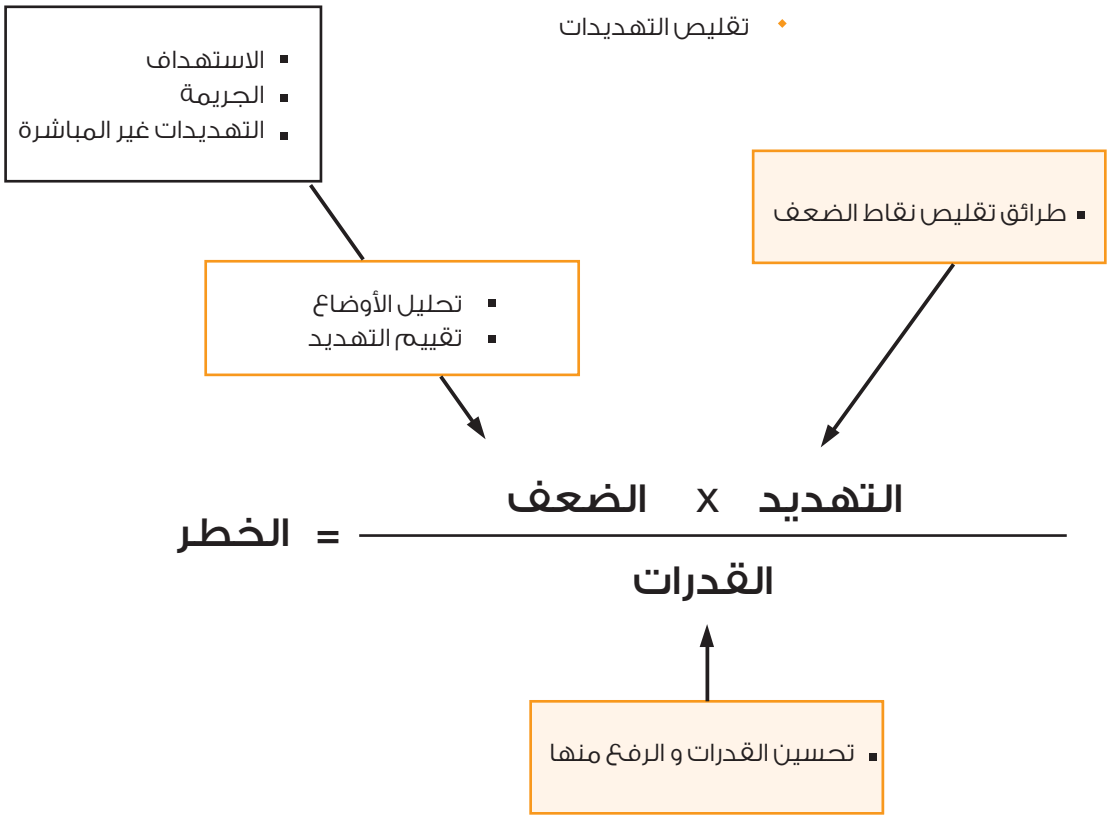

يعتبر الخطر مفهوما ديناميكيا يتغير مع مرور الوقت و مع التغير على مستوى طبيعة التهديد و نقاط الضعف و القدرات. و يعني هذا أنه ثمة حاجة لتقييم الخطر باستمرار، خاصة إذا حدث تغير مستمر على صعيد سياق العمل و التهديدات و نقاط الضعف. على سبيل المثال، يمكن لنقاط الضعف أن تزداد إذا أصبحت مجموعة المدافعين عن حقوق الإنسان في موقف أضعف بعد تغيير على مستوى الإدارة. و يرتفع الخطر بشكل مطرد عندما يكون التهديد واضحا و فعليا؛ و في هذه الحالة، قد لا يكون مفيدا محاولة تقليص الخطر عن طريق رفع القدرات، لأن هذا الأمر يتطلب متسعا من الوقت.

إذا تم اتخاذ تدابير أمنية مثل إجراء دورات تدريبية قانونية أو وضع حواجز للحماية، قد يساعد هذا الأمرعلى تقليص عوامل الضعف. لكن، هذه الإجراءات لا تستهدف المصدر الرئيسي للتهديد و لا الرغبة في تنفيذ التهديد، خاصة عندما يتأكد المعتدون المحتمَلون للجريمة من إفلاتهم من العقاب. ينبغي على كل القرارات الكبرى في المجال الأمني أن تهدف إلى تقليص التهديدات، عن طريق تقليص نقاط الضعف و تعزيز القدرات.

مثال:

تشتغل مجموعة صغيرة من المدافعين عن حقوق الإنسان على مسألة ملكية الأراضي في مدينة ما. بمجرد عملهم بالتأثير على مالكي الأراضي، تلقى هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان تهديدا صريحا. إذا استعملنا معادلة الخطر لهذه الحالة، سنرى تعرض هؤلاء المدافعين لخطر فعلي، خاصة بسبب التهديد بالقتل. من أجل تقليص هذا الخطر، ربما قد لا يكون الوقت مؤاتيا من لتغيير قفل باب المكتب (لأن تنفيذ التهديد لا يتطلب اقتحام المكتب) و لا الوقت مناسبا من أجل اقتناء هاتف متنقل لكل مدافع عن حقوق الإنسان (يعتبر التواصل مسألة أمنية بالغة الأهمية، لكنه من شبه المؤكد أن لا يكفي مجرد التوفر على هاتف إن قرّر شخص ما وضع حد لحياتكم). في هذه الحالة، قد يكمن الحل الأنسب في محاولة الحصول على رد سياسي من أجل مواجهة هذه التهديدات (و إذا لم يكن الرد السياسي فعالا و سريعا، قد يكمن االحل الأمثل في تقليص نسبة تعرض المدافعين للخطر، ربما عن طريق نقلهم إلى مكان آمن بشكل مؤقت. و تشكل إمكانية التنقل إلى مكان آمن قدرة في حدّ ذاتها).

يتطلب اتخاذ هذا القرار و تنفيذه توفر المدافع عن حقوق الإنسان على القدرة النفسية و الاجتماعية ليدرك أن التراجع لا يعني بالضرورة الجبن و لا الهزيمة...قد يسمح الانسحاب بأخذ متسع من الوقت للتفكير و بمواصلة العمل بمجرد توفر المدافع على ما يلزمه من أدوات و ظروف أمنية.

تتغير نقاط الضعف و القدرات و بعض التهديدات حسب تغير النوع الاجتماعي و السن، و ينبغي أخذ هذين العاميلين بعين الاعتبار.

تقييم نقاط الضعف و القدرات

من أجل تقييم نقاط الضعف و القدرات بالنسبة لمجموعة معينة (أو لفرد)، نحتاج إلى قيام هذه المجموعة بتعريف نفسها كمجتمع أو تعاونية أو منظمة غير حكومية أو أشخاص، و كذا بتعريف المنطقة التي تشتغل بها و كذا الحيز الزمني (فنقاط الضعف تتغير و تختلف مع مرور الوقت). من أجل تقييم نقاط الضعف و القدرات، يمكن استعمال الرسم البياني الوارد عند نهاية هذا الباب.

تذكروا ما يلي: ينبغي اعتبار التحليل عملية منتظمة تسمح بالاعتماد على المعلومات المتوافرة من أجل الإلمام بدقة بأوضاع دائمة التغير. عند القيام بتحليل القدرات، ينبغي أولا القيام بجرد للقدرات الفعلية عند لحظة معينة من أجل التعرف على القدرات الممكنة أو المراد توافرها. بعد ذلك، ينبغي التفكير بعملية تسمح باكتساب هذه القدرات.

الرسم البياني ٣: معلومات مفيدة من أجل تقييم نقاط الضعف و القدرات لمجموعة معينة.

(تذكروا ما يلي: بشكل عام، المعلومات الواردة في الخانة على اليمين تشير إلى نقطة ضعف أو قدرة لكل مكون)

المعلومات اللازمة من أجل تحليل نقاط ضعف و قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان بالنسبة لكل مكون	نقاط الضعف و القدرات
المكونات المتصلة بالاعتبارات الجغرافية و الجسدية و الفنية	
الحاجة إلى البقاء أو التجول، في إطار العمل اليومي أو المؤقت، داخل مناطق غير آمنة بها متدخلون يشكلون خطرا	التعرض للخطر
خصائص المباني (المكاتب و المنازل و المآوي...)؛ مواد البناء، الأبواب، النوافذ، الخزانات، الحواجز الأمنية،الأضواء الليلية	الهياكل الجسدية
هل المكاتب مفتوحة للعموم؟ هل هناك مناطق مخصصة للعاملين في المنظمة؟ هل يزور مقر عملكم أناس مجهولو الهوية؟	المكاتب و القاعات المفتوحة للعموم
هل تتوفرون على مخبئ؟ هل يسهل الولوج إليه (المسافة الفاصلة) و من يمكنه الدخول إليه (أشخاص بعينهم أم كل أعضاء المجموعة)؟ هل من الممكن مغادرة المنطقة إذا اقتضى الأمر؟	الملاجئ و طرق الفرار
أي صعوبة يواجهها الزوار الأجانب (موظفون حكوميون و منظمات غير حكومية، إلخ) من أجل الوصول إلى المنطقة، إذا تعلق الأمر بمنطقة خطيرة؟ ما درجة سهولة الوصول إلى المنطقة من طرف المعتدين المحتملين؟	الوصول إلى المنطقة
هل يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان النفاذ إلى وسائل نقل آمنة (عمومية أو خاصة)؟ هل تتوفر هذه الوسائل على مزايا أو عيوب معينة؟ هل يتم إيواء المدافعين في أماكن آمنة لدى تنقلهم؟	النقل و الإيواء
هل توجد شبكات محلية للاتصال (بواسطة اللاسلكي أو الهاتف)؟ هل يسهل على المدافعين النفاذ إليها؟ هل تشتغل هذه الشبكات بشكل جيد و دائم؟ هل يمكن للأشخاص الذين صدر عنهم التهديد قطع هذه الشبكات قبل عملية اعتداء؟	التواصل

المكونات المتصلة بالنزاع	
هل تربط المدافعين عن حقوق الإنسان علاقات مع أطراف النزاع (علاقات قرابة)؟ هل يتحدرون من نفس المنطقة أو يتقاسمون نفس المصالح؟ هل يمكن لهذه العلاقات أن تضرّ بالمدافعين عن حقوق الإنسان؟	العلاقات مع أطراف النزاع
هل يؤثر عمل المدافعين عن حقوق الإنسان على مصالح أحد المتدخلين؟ (مثلا عن طريق الدفاع عن الموارد الثمينة أو الحق في الأرض أو عن أفراد قد يستهدفهم أحد المتدخلين البارزين) هل تشتغلون على مسألة تعتبر حساسة بالنسبة لبعض المتدخلين البارزين (كما هو الشأن بالنسبة لمسألة امتلاك الأراضي؟	أنشطة المدافعين المؤثرة على أطراف النزاع
هل يملك المدافعون عن حقوق الإنسان أغراضا أو معلومات قد تبدو ثمينة بالنسبة للمجموعات المسلحة، و هو ما من سأنه الرفع من إمكانية الاستهداف (بنزين، إغاثة إنسانية، بطاريات، دليل حقوق إنسان، دليل حول الصحة، إلخ.)؟	نقل الأغراض و المعلومات المكتوبة
هل يتوفر المدافعون عن حقوق اللإنسان على معلومات كافية بخصوص مناطق النزاع و المناطق الآمنة من أجل ضمان أمنهم؟ هل يتوفرون على معلومات موثوقة بخصوص المناطق الملغومة؟	معرفة مناطق النزاع و المناطق الملغومة
المكونات المتصلة بالنظام القضائي و السياسي	
هل يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان القيام بإجراءات قضائية من أجل المطالبة بحقوقهم؟ (ربط الاتصال بممثلي السلطات القضائية، حضور المحاكمات و الاجتماعات، إلخ). هل يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان الحصول على دعم ملائم من طرف السلطات المختصة فيما يخص عملهم و متطلباتهم في مجال الحماية؟	ربط الاتصال مع السلطات و النظام القضائي من أجل المطالبة بالحقوق
هل يسمح القانون للمدافعين عن حقوق الإنسان بالمطالبة بحقوقهم؟ هل يعانون من قوانين وطنية قمعية؟ هل لهم من التأثير ما يكفي من أجل حمل السلطات على أخذ مطالبهم بعين الاعتبار؟	القدرة على الحصول على نتائج بعد ربط الاتصال مع النظام القضائي و السلطات
هل يُحرَم المدافعون عن حقوق الإنسان من بعض الحقوق أو تُفرَض عليهم فترات انتظار طويلة؟ هل ينبغي على منظمتهم التوفر على دفتر للحسابات و باحترام المعايير القانونية الوطنية؟ هل تستعملون برامج حوسبية مقرصنة؟	التسجيل و إمكانية التوفر على حساب وفق المعايير القانونية

المكونات المتصلة بإدارة المعلومات	
هل يتوفر المدافعون عن حقوق الإنسان على معلومات دقيقة بشكل كاف من أجل توجيه الاتهامات؟ هل ينشر المدافعون عن حقوق الإنسان المعلومات بشكل دقيق و وفق المناهج الملائمة؟	مصدر و دقة المعلومات
هل يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان الاحتفاظ بالمعلومات في مكان آمن؟ هل يمكن لهذه المعلومات أن تتعرض للسرقة؟ هل تتم حماية هذه المعلومات من الفيروسات الحوسبية أو من القرصنة؟ هل يمكنكم إرسال المعلومات و التوصل بها بشكل آمن؟ هل يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان التمييز بين مستويات مختلفة من السرية؟ هل يتوفر المدافعون عن حقوق الإنسان على معلومات بشأن بعضهم البعض خارج أوقات العمل؟	الاحتفاظ بالمعلومات و إرسالها و التوصل بها
هل يكون المدافعون عن حقوق الإنسان شهودا رئيسيين في الملفات التي يتورط فيها أبرز المتدخلين؟ هل يتوفر المدافعون على معلومات هامة بشأن قضية ما أو إجراء معين؟	أن يكون المدافع عن حقوق الإنسان شاهدا أو أن يتوفر على معلومات أساسية
هل يتوفر المدافعون على شرح واضح، مقبول و متسق لكل أعمالهم و أهدافهم؟ هل يُعتَبَر هذا الشرح مقبولا أو على الأقل مسموحا به، بالنسبة لأغلب أو جل أصحاب المصالح (و خاصة بالنسبة للمجموعات المسلحة)؟ هل يمكن لكل أعضاء المجموعة تقديم هذا الشرح إذا ما اقتضى الأمر؟ (عند مركز للمراقبة على سبيل المثال)	التوفر على شرح متسق للعمل و لأهداف
المكونات المتصلة بالجوانب الاجتماعية و التنظيمية	
هل المجموعة مهيكلة أو منظمة بطريقة معينة؟ هل يضمن هذا الهيكل للمجموعة مستوى مقبولا من الاتساق؟	وجود هيكل للمجموعة
هل يعكس هيكل المجموعة المصالح الفردية أم يمثل مصالح الكل؟ من يتولى المسؤوليات الجسام و يتخذ القرارات؟ هل يتعلق الأمر بشخص واحد أو بعدة أفراد؟ هل هناك من إجراء بديل لاتخاذ القرارات و الاضطلاع بالمسؤولية؟ إلى أي مدى يمكن اعتبار مسألة اتخاذ القرارات آلية تشاركية؟ هل يؤدي هيكل المجموعة إلى: أ– اتخاذ القرارات و تنفيذها بشكل مشترك؟، ب– التحدث عن المشاكل بشكل جماعي، ج– عقد اجتماعات متفرقة و دون جدوى، د– حل آخر غير هذه الحلول الثلاثة المقترحة؟	القدرة على أخذ القرارات بشكل مشترك

هل تطبقون خططا و إجراءات أمنية؟ هل هناك فهم واضح للإجراءات الأمنية و التزام بتنفيذها؟ هل يحترم العاملون في المنظمة هذه الإجراءات؟ (من أجل المزيد من المعلومات، المرجو الاطلاع على الباب ٨)	الخطط و الإجراءات الأمنية
كيف يستعمل المدافعون عن حقوق الإنسان وقتهم الفارغ (العائلة، الهوايات)؟ يمثل الكحول و المخدرات نقطة ضعف أساسية. أما العلاقات الاجتماعية، فقد تكون نقطة ضعف أو نقطة قوة. إلى أي حد يساهم أفراد أسرة المدافع عن حقوق الإنسان و أصدقاءه في عمله؟	إدارة الأمن خارج أوقات العمل (خلال الوقت المخصص للعائلة أو وقت الفراغ)
هل يتوفر كل العاملين على عقود عمل قانونية؟ هل يمكنكم النفاذ إلى صندوق للطوارئ؟ أو إلى وثائق تأمين؟	ظروف العمل
هل تتوفرون على إجراءات واضحة من أجل اختيار العاملين و المساعدين و الأعضاء؟ هل تتوفرون على إجراءات أمنية خاصة بالمتطوعين و المتطوعين المؤقتين (مثل الطلبة) و الزوار؟	اختيار العاملين
هل تشتغلون بشكل مباشر مع الأفراد؟ هل يعرف المدافعون عن حقوق الإنسان و أعضاء المنظمة هؤلاء الأفراد بشكل جيد؟	الاشتغال مع الأفراد أو مع منظات وسيطة
هل تقومون بتقييم الخطر الذي يتعرض له الضحايا و الشهود؟ هل تقومون بتحليل الخطر عند الاشتغال على قضايا معينة؟ هل يقوم المدافعون عن حقوق الغنسان بتنفيذ القواعد الأمنية عندما يلتقون بهؤلاء الأشخاص داخل أو خارج مكاتبهم؟ ما العمل إذا تلقى هؤلاء الأشخاص تهديدا؟	الاهتمام بالشهود و بالضحايا الذين نشتغل معهم
هل المدافعون عن حقوق الإنسان مندمجون بشكل ملائم في بيئتهم الاجتماعية المباشرة؟ هل تعتبر بعض المجموعات الاجتماعية أن عمل المدافعين عن حقوق الإنسان إيجابي أم مسيء إلى مصالحها؟ هل يوجد في محيط المدافعين عن حقوق الإنسان جهات معادية (جيران يعملون كمخبرين، مثلا)؟ هل يشارك الجيران من ذوي النيات الحسنة في نظام الإنذار الخاص بالمدافع عن حقوق الإنسان؟	المحيط المباشر و البيئة الاجتماعية
هل بإمكان المدافعين عن حقوق الإنسان تعبئة الرأي العام للمشاركة في بعض الأنشطة؟	القدرة على التعبئة

المكونات المتصلة بالتأثير النفساني و الاجتماعي	
هل يثق الأفراد أو كل أعضاء المجموعة بعملهم؟ هل يعبّر أعضاء المجتمعات/المجموعات بشكل واضح عن انتمائهم إلى المجموعة و التزامهم بأهداف مشتركة (قولا و عملا)؟ هل يُضرُّ مستوى الضغط بالتواصل الإيجابي و بالعلاقات بين العاملِين؟ هل يمكن للأفراد الحصول على دعم نفساني خارجي و/أو هل قاموا، داخليا، بتطوير مهارات في علم النفس الاجتماعي؟	القدرة على إدارة الضغط و الخوف
هل يتم التعبير بشكل واضح على الكآبة و فقدان الأمل (قولا و عملا)؟	مشاعر تشاؤم و اضطهاد
المكونات المتصلة بالمجتمع و الثقافة و الدين	
هل يعاني المدافعون عن حقوق الإنسان من التمييز (داخل أو خارج المنظمة) بسبب جنسهم و انتمائهم العرقي و ديانتهم و ميولاتهم الجنسية؟ هل ثمة لبس بخصوص حقوق الإنسان و الحقوق الاجتماعية و الثقافية و الدينية الحق في الهوية ؟	التمييز
المكونات المتصلة بموارد العمل	
هل يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان الحصول على معلومات دقيقة بخصوص ظروف عملهم و أصحاب المصالح و مصالحهم؟ هل بإمكانهم تحليل هذه المعلومات من أجل فهم التهديدات و نقاط الضعف و القدرات؟	القدرة على استيعاب سياق العمل و المخاطر
هل بإمكان المدافعين عن حقوق الإنسان التفكير بخطط عمل و تنفيذها؟ هل هناك نماذج في هذا الصدد؟	القدرة على إعداد خطط عمل
هل يمكن للمجموعة الحصول على نصائح صائبة من مصادر موثوقة؟ هل يمكن للمجموعة اختيار المصادر المعول عليها بكل استقلالية؟ هل ينخرط المدافعون عن حقوق الإنسان في منظمات معينة أو يحصلون على صفة عضو بها لتحسين قدراتهم في مجال الحماية؟	القدرة على الحصول على الإرشاد من جهات ملمة بالحيثيات؟
هل يكفي عدد الموظفين للقيام بكل المهام؟ هل يمكن تنظيم زيارات ميدانية للمجموعة (أو لشخصين على الأقل)؟	الموظفون و عبء العمل
هل تملك المنظمة موارد مالية كافية لضمان أمنها؟ هل يمكن إدارة الأموال بشكل آمن؟	الموارد المالية

هل يتحدث المدافعون اللغات اللازمة للعمل في المنطقة المعنية؟ هل يعرفون المنطقة بشكل كاف؟ (الطرق، الأرياف، الهواتف العمومية، مراكز الصحة، إلخ)	المعارف اللغوية و الإلمام بالمكان
المكونات المتصلة بالتأثير النفساني و الاجتماعي	
هل يتوفر المدافعون على شركاء على الصعيد الوطني و الدولي؟ من أجل زيارة البعثات و السفارات و باقي الحكومات، إلخ؟ علاقات مع قادة المجموعات و الزعماء الدينيين و باقي الأطراف المؤثرة؟ هل يربط المدافعون عن حقوق الإنسان علاقات مع مجموعات أخرى من أجل نشر إعلانات ذات صلة "بأنشطة/نداءات طارئة"؟ هل يربطون علاقات مع منظمات أو يتوفرون على صفة عضو داخل منظمات تقوم بتعزيز القدرات في مجال حماية المدافعين؟	النفاذ إلى الشبكات الوطنية و الدولية
هل يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان الإتصال بوسائل الإعلام (الوطنية أو الدولية)؟ و لباقي وسائل الإعلام (المستقلة)؟ هل يجيد المدافعون عن حقوق الإنسان ربط علاقات مع قطاع الإعلام؟	الإتصال بوسائل الإعلام و إمكانية الحصول على نتائج

ميزان المخاطر: طريقة أخرى لفهم الخطر

يمثل الميزان طريقة أخرى لاستيعاب مفهوم الخطر، و يمكن أن نعتبر أن هذا النهج يمثل "مقياسا للخطر". إذا أخذنا علبتين و اعتبرنا أن الأولى تشير إلى التهديدات و نقاط الضعف و أن الثانية ترمز إلى قدراتنا، سنرى كيف يزداد الخطر أو يتقلص:

شكل ١

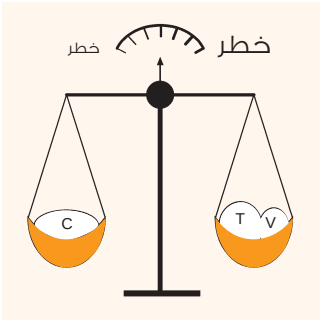

كلما زادت التهديدات و نقاط الضعف، كلما ارتفعت نسبة الخطر الذي نواجهه

شكل ٢

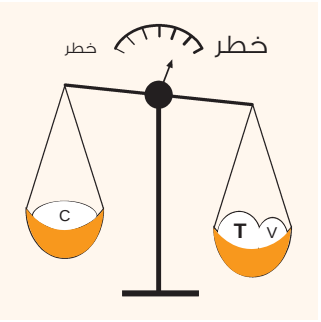

شكل ٣

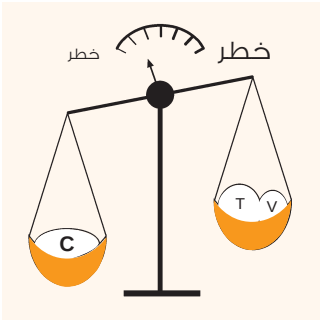

شكل ٤

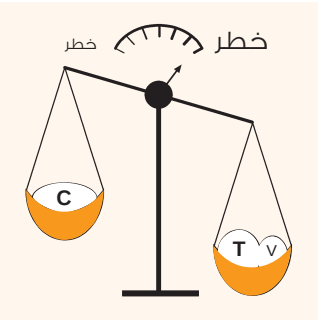

ملخص:

$$\text{الخطر} = \frac{\text{التهديد} \times \text{الضعف}}{\text{القدرات}}$$

تُعتَبَر نقاط الضعف و القدرات من العوامل الداخلية (يمكن للمدافع عن حقوق الإنسان الاشتغال عليها)

تعتبر التهديدات من العوامل الخارجية (لنتذكر أنه يمكن تهديد شخص ما حتى و إن كان التهديد غير واقعي)

١. بفضل التأثير على نقاط الضعف و القدرات، يمكن تقليص إمكانيات تنفيذ التهديدات، مما يفرض إجراء جرد لنقاط الضعف و القدرات. استشارة و تبادل الآراء مع المهتمين قد يساعد.
٢. ينبغي التمييز بين هذه العوامل بفضل مكوناتها الشاملة ثم الجزئية.
٣. ينبغي تحديد القدرات المراد اكتسابها؛ يجب العمل من أجل بلوغها و التفكير بالعملية التي تسمح بالوصول إلى هذه النتيجة. في عدة حالات، يمكن لمجموعة من الخطوات أن تسمح بحل عدة أجزاء من نفس المكون.
٤. تسمح هذه المنهجية بتقليص إمكانيات تنفيذ التهديد، و بالتالي بتقليص الخطر.

على الرغم من ارتباط بعض المكونات ببيئة العمل، يمكن اعتبار المكونات كعوامل داخلية يمكن للمدافع التأثير عليها؛ يعتبر اشتغال المدافع في منطقة أخيرة عاملا "خارجيا"، لكنه بإمكانه تطوير المهارات "الداخلية" من أجل مواجهة هذا المعطى.

يعتبر التهديد عاملا خارجيا، و مهما اتخذنا من احتياطات، يمكن للشخص الذي صدرت عنه التهديدات مواصلة قيامه بهذا الأمر. يمكن "فقط" للمدافع أن يعمل على تقليص إمكانيات تنفيذ التهديد دون إلغاءه، اللهم إذا تغيرت الظروف السياسية.

فهم و تقييم التهديدات

الغاية:
الحصول على معرفة معمقة بشأن
التهديدات و سبل مواجهتها

تقييم التهديد: فهم التهديد بطريقة معمقة

يعتبر قمع المدافعين عن حقوق الإنسان مسألة نفسانية. و تهدف التهديدات بشكل خاص إلى جعل المدافعين يحسون بالضعف و بالقلق و بالبأس و باليأس. و يهدف القمع بشكل عام إلى فك المنظمات و إلى حمل المدافعين على فقدان الثقة بقادتهم و زملائهم. و ينبغي على المدافعين التعرف على الخيط الرفيع الذي يفصل بين الإدارة الحذرة و السليمة للتهديدات و الحاجة إلى ضمان الأمن، و هنا تكمن الغاية القصوى من هذا الباب.

خلال الباب ١.٢، قمنا بتعريف التهديد باعتباره " إمكانية قيام شخص بإلحاق ضرر بالسلامة الجسدية و النفسية لشخص آخر أو بأغراضه، عن طريق عمل متعمد و عنيف في أغلب الأحيان". تحدّثنا كذلك عن التهديدات المحتملة (غير المباشرة)، أي عندما يتعرض مدافع يشتغل قرب مقر عملك للتهديد و تكون هناك أسباب كافية للاعتقاد أنك ستكون المستهدَف التالي، و التهديدات المعلَنة (المباشرة)، أي عندما يتوصل المدافع بتهديد بالقتل. سنرى الآن كيف ينبغي التعامل مع التهديدات المعلنة.

التهديد المعلَن هو الإعلان أو الإشارة إلى نية إلحاق ضرر أو عقوبة، و عادة ما يكون ذلك من أجل بلوغ هدف ما. يتلقى المدافعون عن حقوق الإنسان تهديدات بفعل تأثير عملهم، و تهدف أغلب التهديدات إلى منع المدافع من مواصلة عمله أو حمله على القيام بشيء ما.

دائما ما يكون للتهديد مصدر، أي الشخص أو المجموعة التي تضررت بفعل عمل المدافع عن حقوق الإنسان و التي صدر عنها التهديد. و يكون دائما للتهديد هدف مرتبط بتأثير عمل المدافع، و وسيلة للتعبيرعنه، أي طريقة إشعار المدافع بالتهديد.

تُعتَبَر التهديدات معقدة و خادعة. يمكن أن نقول بنوع من السخرية أن التهديدات تعتبر "إيكولوجية"، لأنها تهدف إلى بلوغ أهداف هامة باستثمار أقل طاقة ممكنة. عندما يختار شخص ما تهديد المدافع عوض الاعتداء عليه (أي استثمار جهد أكبر)، لماذا يقوم بذلك؟ قد يكون لهذا القرار عدة دوافع و من المجدي ذكرها هنا:

- يمكن للشخص الذي يصدر عنه التهديد أن يقوم إلى حدّ ما بالاعتداء على المدافع، لكنه يخشى العواقب السياسية، و لهذا الغرض تكون التهديدات في بعض الأحيان مجهولة المصدر.
- يتوفر الشخص الذي يصدر عنه التهديد على إمكانيات محدودة للاعتداء و يود إخفاء ضعف قدراته و الاكتفاء بالتهديد. و قد يكون ضعف القدرات محدودا زمنيا، بسبب بعض الأولويات الأخرى، أو مستداماً، و في كلتي الحالتين يمكن للأوضاع أن تتغير فيتعرض المدافع إلى اعتداء في وقت لاحق.

يُعتَبَر التهديد تجربة شخصية تؤثر على الأفراد بطريقة أو أخرى. قال أحد المدافعين في يوم من الأيام: "إن مجرد تحدثنا عن التهديدات يعني أنها ساهمت في بلوغ هدف ما." في الحقيقة، يمكن لأي تهديد أن يكون له تأثير مزدوج: على مستوى العواطف و الأمن. سنركز هنا على الجانب الأمني، لكن لا ينبغي تجاهل الجانب العاطفي لكل تهديد أو تأثير العواطف على الجانب الأمني.

ندرك أن التهديد يرتبط عادة بتأثير عمل المدافع عن حقوق الإنسان. و يعكس التوصل بتهديد كيفية تأثير عملكم على طرف آخر. إذا اعتمدنا هذا النهج، فالتهديد يعتبر مصدرا غير واضح للمعلومات و ينبغي تحليله بعد توخي الحذر.

"طرح" تهديد و "تشكيل" تهديد

يقوم بعض الأشخاص بطرح تهديد يستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان لأسباب عدة، و لا ينوي أو يملك القدرة إلا البعض منهم من أجل تشكيل تهديد. لكن، يمكن لبعض الأشخاص أن يشكلوا تهديدا صريحا دون طرحه. و من المهم إدراك الفرق بين طرح و تشكيل تهديد:

- يطرح بعض الأفراد تهديدا و يشكلون تهديدا في نهاية المطاف
- عددا كبيرا من الأفراد يطرحون تهديدا و لا يشكلونه
- بعض الأشخاص الذين لا يطرحون تهديدا أبدا قد يشكلون تهديدا على الرغم من ذلك.

لا يعتبر التهديد صريحا إلا إذا توافرت لصاحبه إمكانية إلحاق الضرر بكم. و يعتبر التهديد أبسط دليل على توافر القوة أو عنصر مهدّد من أجل زرع الخوف.

و يمكن للشخص الذي يطرح التهديد أن يُبرز إمكانية تنفيذه للتهديد بسهولة، عن طريق ترك تهديد مكتوب داخل سيارة مغلقة، حتى و إن تم رأبها خلال بضعة دقائق فقط، أو عن طريق مكالمتكم هاتفيا بمجرد الوصول إلى بيتكم، ليقنعكم بأنه يترصد تحركاتكم

و يمكن لبعض الأفراد زرع الخوف عن طريق استعمال بعض الإيحاءات، مثل إرسال دعوة لحضور حفل تأبينكم أو وضع حيوان ميت أمام باب بيتكم أو على فراشكم.

و تطبع أغلب التهديدات العديد من هذه الخصائص، مما يبرز أهمية التمييز بينها، لأن بعض الأفراد الذين يبعثون بالتهديدات يودون إيهامكم بأنهم يتوفرون على القدرة التي تسمح لهم بتنفيذ التهديد عن طريق استعمال الإيحاءات و بعض العناصر التي تساهم في زرع الخوف.

يتعين عليكم في نهاية اليوم أن تدركوا إمكانية تنفيذ التهديد. إذا كنتم تظنون، بناءا على معطيات عقلانية، أنه ثمة إمكانيات ضعيفة لحدوث هذا الأمر، ستتبنون نهجا مختلفا مقارنة مع ما إذا كنتم تؤمنون بإمكانية تنفيذ التهديد.

و تعتمد عملية تحليل المخاطر على ثلاثة أهداف:

- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات بخصوص هدف و مصدر التهديد (و سيكونان معا مرتبطين بتأثير عملكم)
- التوصل إلى خلاصة حول إمكانيات تنفيذ التهديد بناءا على معطيات موضوعية
- اتخاذ قرار بشأن الخطوات المتبعة

تقييم التحليل في ٥ مراحل:

١) التعرف على الوقائع المتصلة بالتهديد (أو التهديدات). من المهم التعرف على ما الذي يقع بالضبط. و يمكن القيام بذلك عن طريق استجوابات أو طرح الأسئلة على أبرز المتدخلين و في بعض الحالات عن طريق إعداد التقارير ذات الصلة

٢) التعرف على وجود توزيع زمني للتهديد و أصنافه. إذا صدرت عدة تهديدات بشكل متتال (و هذا ما يقع غالبا)، من المهم تحليل بعض المعطيات مثل الوسائل المستعملة من أجل التهديد، وقت ظهوره، الرموز المستعملة، المعلومات المنقولة كتابيا أو شفهيا، إلخ. لا يكون دائما ممكنا التعرف على أصناف التهديد، لكن هذه المعلومات بالغة الأهمية من اجل تحليل سليم للتهديد.

٣) التعرف على الغاية من التهديد. بالنظر إلى العلاقة الدائمة بين الغاية من التهديد و تأثير عملكم، يسمح تتبع مسار هذا التأثير بالتعرف على الغاية من التهديد.

٤) تحديد مصدر التهديد. (لا يمكن القيام بهذا الأمر إلا بعد احترام المراحل الثلاثة الأولى). ينبغي دائما اعتماد الدقة من أجل تحديد الآمر بالتهديد و المنفّذ له؛ على سبيل المثال، يمكن القول أن "الحكومة" تهدّدكم، لكن كل الحكومات تعتبر هياكل معقدة، مما يستدعي التعرف على الطرف في الحكومة المسؤول عن التهديد. يمكن كذلك اعتبار المتدخلين مثل "قوات الأمن" و "المجموعات المسلحة" كهياكل معقدة. ينبغي أن نتذكر أن تهديدا، حتى و إن حمل توقيعا، قد لا يمكن تنفيذه. و يسمح هذا الأمر لمصدر التهديد تجنب التكلفة السياسية و بلوغ نفس الهدف المتمثل في زرع الخوف في نفس المدافع عن حقوق الإنسان و محاولة منعه من مزاولة عمله.

٥) التوصل إلى خلاصة موضوعية حول إمكانية تنفيذ التهديد. يصعب التأكد دائما من إمكانية تنفيذ التهديد، فالعنف يبقى رهينا بعدة شروط. إن التنبؤ بخصوص العنف يعني أن نقول، و بالنظر إلى بعض الظروف، أنه ثمة إمكانية فعلية لقيام شخص أو مجموعة بأعمال عنف ضد فئة مستهدفة.

لا يعتبر المدافعون عن حقوق الإنسان من المنجمين، و لا يمكنهم معرفة كل ما سيحصل. لكن، يمكن التوصل إلى خلاصة موضوعية حول إمكانية تنفيذ تهديد من عدمه. قد لا تسمح المراحل الأربعة الأولى بالتوصل إلى معلومات كافية بخصوص التهديد، مما يعقّد التوصل إلى خلاصة. و ربما قد تكون لديكم آراء مختلفة حول التهديد "الفعلي"، و في كل الأحوال ينبغي الانطلاق من أسوأ سيناريو محتمل.

على سبيل المثال:

يمكن أن يتلقى أحد العاملين في مجال حقوق الإنسان تهديدا بالقتل. تقوم المجموعة بتحليل التهديد و تتوصل إلى خلاصتين متضاربتين، اعتمادا على تفكير سليم في كل حالة. قد يظن البعض أن التهديد ليس واقعيا، بينما ينتاب الآخرين خوف بعد ظهور علامات تشير إلى إمكانية تنفيذه. عند نهاية الاجتماع، تقرر المجموعة اعتبار أسوأ سيناريو محتمل، أي أنه ثمة علامات تشير إلى إمكانية تنفيذ التهديد، و تتخذ الخطوات الملائمة.

سمحت عملية تقييم التهديد بالانتقال من معطيات واضحة (الخطوة ١) نحو تفكير عقلاني. نقوم خلال المرحلة ٢ بتأويل بعض الوقائع، قبل تدقيق المعارف خلال المراحل ٣، ٤ و ٥. هناك أسباب موضوعية لاحترام تسلسل هذه المراحل. قد يؤدي الانتقال المباشر من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٤ إلى فقدان المعلومات الأساسية التي نحصل عليها من خلال المراحل البينية.

تتبع و إغلاق ملف خاص بتهديد

يمكن لتهديد أو لحادث أمني أن يُنذِر مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان، لكن يصعب عادة البقاء على يقظة كلما دام التهديد. و بسبب الضغط الخارجي المتواصل على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، قد يؤدي دق ناقوس الخطر بأعضاء منظمة ما إلى فقدان الأمل و بالتالي فقدان التركيز.

ينبغي دق ناقوس الخطر فقط اعتمادا على دلائل واضحة، و يجب أن يكون مقترنا بحادث معين تم التنبؤ بحدوثه. و نوصي بدق ناقوس الخطر بطريقة تساهم في تحفيز المجموعة على اتخاذ بعض الخطوات. و ضمانا لنجاعة اكبر، ينبغي على الإنذار أن يؤدي إلى تحفيز معتدل: فالتحفيز الضعيف لا يؤدي إلى العمل، و التحفيز المرتفع يؤدي إلى ضغط على مستوى المشاعر. إذا كان التهديد مستداماً، من المهم إحاطة الأفراد علما و القيام بعملية التتبع بعد إطلاق الإنذار الأول من أجل تصحيح المعلومات الخاطئة و تغيير التوصيات غير الصائبة و تعزيز ثقة المجموعة بنجاعة الجهود المشتركة.

أخيرا، و في حالة عدم تنفيذ التهديد، يتعين تقديم شرح لهذا الأمر و إحاطة المجموعة علما أن التهديد أصبح ضعيفا أو أن دواعيه و أسبابه قد اختفت.

يمكن إغلاق ملف خاص بتهديد عندما تظنون أن المنفذ المحتمَل لم يعد يشكل تهديدا. في أفضل الأحوال، و من أجل التأكد من جدوى إغلاق ملف ما، ينبغي أولا شرح دواعي اتخاذ هذا القرار. و قد تُطرَحُ أسئلة بخصوص تغير الظروف التي كانت قد تسمح للجهة المسؤولة عن التهديد أن تلجئ إلى العنف.

الرد على التهديد من منظور أمني

- يمكن اعتبار التهديد حدثا أمنيا. من أجل الحصول على معلومات إضافية، المرجو الاطلاع على الباب ١.٤.
- يمكن لعملية تقييم التهديدات المعلنة أن تجعلكم تظنون أنكم قد تتعرضون لهجوم. المرجو الاطلاع على الباب ١.٥ الخاص بالوقاية من الهجمات.

ملخص:

قد يكون التهديد عرضيا أو مباشرا (معلنا) أو غير مباشر (غير معلن).

نعتبر أن الأمر يتعلق بتهديد معلَن عند وجود إعلان أو إشارة أو نية لشخص ما للقيام بعمل ما.

تسمح ٥ خطوات بالتعرف على إمكانية تنفيذ تهديد:

١. تحديد الوقائع
٢. التعرف على التوزيع الزمني للتهديد
٣. التعرف على الغاية من التهديد
٤. تحديد مصدر التهديد
٥. التوصل إلى خلاصة موضوعية حول إمكانية تنفيذ التهديد

ينبغي تجنب الخلاصات "البديهة" و محاولة اعتماد أكبر نسبة ممكنة من الدقة عن طريق التفكير بأكبر عدد ممكن من السيناريوهات حسب ماتشير إليه الوقائع و الخطط، كما ينبغي كفالة التناسب بين نسبة فهم هذه المعطيات و كمية المعلومات المتوافرة.

الأحداث الأمنية: تعريف وتحليل

الغاية
اكتساب المهارات اللازمة للتعرف على الحوادث الأمنية وسبل الرد عليها.

كيف نعرف "الحدث الأمني"؟

يمكن ببساطة أن نعتبر الحادث الأمني كل عمل أو حادث تعتبرون أنه قد يؤثر على أمنكم أو الأمن التنظيمي.

قد تكون الحوادث الأمنية عرضية أو معدة بشكل إرادي أو غير إرادي.

وقد تشمل الأحداث الأمنية رؤية نفس السيارة المشبوهة في الخارج قرب المكتب أو البيت خلال عدة أيام، أو أن يَرِن الهاتف خلال الليل دون أن يرد أي متحدث أو أن يسأل أحدهم عنك وعن أخبارك أثناء حديثه فى المدينة أو في القرية المجاورة، أو أن يقتحم أحدهم بيت مدافع عن حقوق الإنسان.

لكن لا يمكن اعتبار كل تغير نلاحظه حدثا أمنيا، ينبغي أولا توثيق الحدث وتدوينه وتحليله فيما بعد، من الأفضل مع زملائكم، قصد إدراك ما إذا كان الحدث الأمني من شأنه إلحاق الضرر بأمنكم، وبعد ذلك يمكن الرد على الحدث الأمني.

ويمكن وصف تسلسل الأحداث كما يلي:

تلاحظون شيئا غريبا ⇦ تعتبرون أن الأمر قد يتعلق بحادث أمني ⇦ تدوين الحدث وتتقاسمونه ⇦ تقومون بتحليله ⇦ تتعرفون على ما إذا كان يمثل حدثا أمنيا ⇦ تردون على الحدث بشكل ملائم.

إذا كان الأمر ملحا، يمكن اعتماد هذا التسلسل ولكن بطريقة أسرع تفاديا للتأخير (أنظر أسفله).

- التمييز بين الحدث الأمني والتهديد

إذا كنتم تنتظرون حافلة وهدَّدَكم شخص يتواجد قربكم بسبب عملكم، هذا الأمر لا يمثل فقط تهديدا، بل كذلك حدثا أمنيا. لكن إذا ما اكتشفتم أن مكتبكم يخضع للمراقبة من طرف سيارة للشرطة تتواجد أمامه، أو إذا ما تعرض هاتفكم المتنقل للسرقة، فهذه تعتبر أحداث أمنية، لكنها لا تمثل تهديدا بالضرورة. و في الوقت الذي يمكن أن نميز بين الأحداث الأمنية العرضية أو غير الإرادية (أن يفقد المرء مفاتيحه لدى اختلاطه بالناس) والتهديدات، ينبغي أن نتذكر أن الحوادث الأمنية المعدة إراديا تكون لها أهداف مختلفة عن أهداف التهديدات (طالع الباب ١). وتهدف الأحداث الأمنية المعدة إراديا على الأقل إلى جمع المعلومات بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، بغض النظر عن إمكانية استعمال هذه المعلومات ضدهم. وتشكل إمكانية التمييز بين الحدث الأمني والتهديدات أمرا له وقع إيجابي على الصحة الذهنية للمدافع عن حقوق الإنسان.

كل التهديدات تعتبر أحداثا أمنية،
لكن كل الأحداث الأمنية ليس تهديدات.

لماذا تعتبر الأحداث الأمنية بالغة الأهمية؟

تعتبر الأحداث الأمنية جد مهمة من أجل ضمان أمنكم، لأنها تقدم معلومات حيوية بخصوص تأثير عملكم وحول الأعمال الممكنة التي تم التخطيط لها أو الإعداد لتنفيذها في إطار استهدافكم، وتسمح لكم هذه الأحداث بتغيير سلوككم أو أنشطتكم وبتجنب الأماكن التي يُعَرَّض فيها أمنكم للخطر، أو التي تكون نسبة الخطر بها أكبر. ويمكن اعتبار الأحداث الأمنية كمؤشرات على الأوضاع الأمنية على الصعيد المحلي. و إذا لم تتمكنوا من التعرف على هذه التغييرات قد يصعب عليكم اتخاذ القرارات الصائبة في وقت مناسب لضمان أمنكم.

و على سبيل المثال، يمكن أن تلاحظوا أنكم تحت المراقبة بعد معاينة عدة أحداث أمنية: الآن يمكنكم اتخاذ قرار بشأن الخطوات المتبعة.

تعتبر الأحداث الأمنية "أصغر وحدة لقياس الأمن
وتشير إلى المعارضة أو الضغط الممارس
على عملكم. وينبغي الاهتمام بهذه الأمور.

كيف ومتى تلاحظون الحوادث الأمنية؟

يتعلق هذا الأمر بمدى وضوح الحدث الأمني، و إمكانية التعرف عليه تبقى رهينة بالتدريب والخبرة في المجال الأمني ومستوى الوعي واليقظة.

كلما رفعتم من التدريب و من الوعي،
كلما قَلَّت الأحداث الأمنية التي لاتلاحظون حدوثها.

لا تتركوها تمر عليكم بدون توقف!
إذا كان الأمر ملحا، يمكن اعتماد هذا التسلسل ولكن بطريقة أسرع تفاديا للتأخير (أنظر أسفله).

لماذا قد يتم تجاهل ببعض الحوادث؟

مثال:

يتعرض أحد المدافعين إلى حدث أمني، لكن المنظمة التي يشتغل بها لاتقوم بأي رد فعل. قد يكون ذلك راجع إلى:

- جهل المدافع بوقوع حادث أمني
- إدراك المدافع بوقوع بالحادث واعتباره غير مهم
- عدم إحاطة المدافع المنطقة علما (بسبب النسيان أو اعتبار الأمر عرضيا أو بعد اتخاذ قرار بكتمان الأمر واعتباره حصل بسبب خطأ اقترفه المدافع)
- قيام المنظمة بتقييم الحدث بعد تدوينه في سجل الأحداث من طرف المدافع، واعتبار أنه ليست ثمة حاجة لاتخاذ أي إجراء.

لماذا يرد بعض الأفراد بصورة مبالغة على الحوادث الأمنية؟

مثال:

قد يقدم أحد زملائكم إفادات متميزة بخصوص أحداث أمنية لكن، وبعد عملية التحليل، تبدو هذه الإفادات غير مقنعة أو غير متصلة بأحداث أمنية. قد يحس هذا الزميل بالخوف أو بالضغط، وقد يحتاج إلى الدعم من أجل حل هذا المشكل.

لنتذكر أن الحوادث الأمنية لا يتم الاكتراث بها وأخذها على محمل الجد، مما يستدعي مزيدا من اليقظة.

التعامل مع الأحداث الأمنية

تسمح عدة طرق بالرد بسرعة على حدث أمني، وتأخذ الخطوات التالية بعين الاعتبار ومباشرة بعد تسجيل الحدث، أو لدى وقوعه أو بعد وقوعه.

ويتعين اتباع ثلاثة خطوات أساسية للتعامل مع الأحداث الأمنية:

١) تسجيل الأحداث: ينبغي توثيق كل الأحداث الأمنية التي ينتبه إليها المدافع في سجل بسيط وفردي، أو في سجل يمكن لكل أعضاء المجموعة الاطلاع عليه.

٢) تحليل الأحداث: ينبغي تحليل كل الأحداث الأمنية بشكل ملائم و بطريقة فورية أو منتظمة، و من الأفضل أن يتم تحليلها بشكل جماعي لأن هذا الأمر يقلل من إمكانية إغفال جانب ما ويجب تعيين شخص للتأكد من القيام بهذا الأمر.
وينبغي كذلك اتخاذ قرار بشأن كتمان بعض الأحداث الأمنية (مثل التهديدات).هل يعتبر كتمان تهديد على الزملاء في العمل سلوكا أخلاقيا وواقعيا؟ لا يوجد حل صالح لكل الحالات ولكن من الأفضل دائما تشجيع تبادل المعلومات وتقاسمها، والتعامل مع مصادر الخوف والصعوبات اللوجيستية.

٣) الرد على هذه الأحداث: بما أن الحوادث الأمنية تقدم معلومات بشأن تأثير عملكم يمكنها أن تؤدي إلى:

- الرد على الحدث الأمني
- تقديم معلومات من أجل موائمة عملكم وخططكم واستراتجياتكم من منظور أمني.

على سبيل المثال:

نموذج لحدث أمني يقدم معلومات بشأن اتباع طريقة أكثر أمنا:

يواجه أحد أعضاء منظمتكم صعوبة للمرة الثالثة من أجل عبور حاجز أمني أو نقطة تفتيش تابعة للشرطة، لأنه غالبا ما ينسى حمل الوثائق اللازمة. آنذاك تقررون إعداد قائمة مرجعية ينبغي على كل أعضاء المنظمة الاطلاع عليها قبل مغادرة المدينة، و قد تقررون كذلك تغيير الطريق الذي تسلكونه.

على سبيل المثال:

نموذج لحدث أمني يقدم معلومات بشأن التخطيط لعملكم:

يتم بتوقيفكم في نفس الحاجز الأمني لمدة ساعة ونصف ويتم إخباركم أن عملكم لا يحظى بالتقدير. تستمعون إلى تهديدات بالكاد تكون واضحة، وعندما تطلبون تفسيرا في مركز الشرطة تعيشون نفس الوضع مجددا. تقومون باستدعاء أعضاء منظمتكم وتجتمعون من أجل مراجعة خطة عملكم لأن هذا الأمر أضحى ملحا من أجل تمكنكم من مواصلة عملكم. تعقدون بعد ذلك مجموعة من الاجتماعات مع موظفي وزارة الداخلية من أجل إعطاء تعليمات لأفراد الشرطة في الحاجز الأمني للتوقف عن التحرش بكم، وتغيرون بعض الجوانب من خططكم وتنظمون اجتماعات أسبوعية لمراقبة الوضع.

على سبيل المثال:

نموذج لحدث أمني يقدم معلومات بشأن إستراتيجيتكم الأمنية:

عندما تباشرون العمل كمدافع عن حوق الإنسان في منطقة ما، تتوصلون بتهديد بالقتل ويتعرض أحد زملاءكم لاعتداء جسدي. لم تتوقعوا أن يلقى عملكم هذه المعارضة، ولم تتضمن خطتكم الأمنية هذا المعطى. قد يتعين عليكم آنذاك تغيير استراتيجيكم من أجل ضمان قبول أكبر لعملكم وتجنب الاعتداءات المستقبلية. قد تحتاجون إلى تعليق عملكم مؤقتا والانسحاب من المنطقة وإعادة التفكير بمشروعكم.

الرد بسرعة على حادث أمني:

يمكن الرد بسرعة على حادث أمني بعدة طرق. تم تطوير هذه الخطوات اعتمادا على توقيت وكيفية الرد انطلاقا من لحظة وقوع الحادث، لدى وبعد وقوعه

المرحلة ١: توثيق الحادث

- ما الذي وقع؟ ما الذي يقع؟ (محاولة التركيز على الوقائع)
- أين ومتى وقع الحادث؟
- ما هي الأطراف المتدخلة؟ (إذا أمكن التعرف عليها)
- هل تعرض شخص ما إلى اعتداء أو تعرضت الممتلكات إلى بعض الأضرار؟

المرحلة ٢: اتخاذ قرار بشأن توقيت الرد وهناك ثلاثة إمكانيات متاحة:

- **الرد الفورى** لمساعدة الجرحى أو من أجل تجنب أو وقف اعتداء
- **الرد بشكل سريع** (في غضون ساعات أو أيام)، وقد يكون هذا الأمر ضروريا من أجل تجنب وقوع أحداث أمنية جديدة (بعد انتهاء الحدث).
- **عملية التتبع** (خلال عدة أيام أو أسابيع أو أشهر). إذا ما استقرت الأوضاع، قد لا يبدو ملحا الرد بشكل آني أو سريع، لكن ينبغي تتبع كل حادث أمني يتطلب ردا آنيا أو سريعا من أجل إصلاح أو استعراض بيئة العمل.

المرحلة ٣: اتخاذ قرار بشأن طريقة الرد والأهداف المرجوة

- إذا ثمة حاجة إلى رد فوري، فالأهداف تكون واضحة: مساعدة المصابين / الجرحى ومنع حدوث اعتداء آخر.
- إذا ثمة حاجة إلى رد سريع، سيقوم الشخص المسؤول أو خلية الأزمة (أو ما شابه ذلك) **بالتركيز على إصلاح الأجواء الأمنية بالنسبة للمتضررين من الحدث الأمني.**

ينبغي أخذ القرارات أو إبداء الردود الملائمة عن طريق القنوات العادية لأخذ القرارات داخل المنظمة، بهدف تأمين ظروف عمل خارجية آمنة، وكذلك إعادة تفعيل الإجراءات التنظيمية الداخلية وتحسين ردود الفعل إزاء الأحداث الأمنية.

يتوجب على كل ردود الفعل أن تأخذ بعين الاعتبار أمن وحماية باقي الأفراد أو المنظمات أو المؤسسات التي تربطكم بها علاقات تعاون.

حددوا أهدافكم قبل الإقدام على أية خطوة: من المهم العمل بسرعة، لكنه من الأهم إدراك أسباب الإقدام على أية خطوة. يسمح تحديد الأهداف المرجوة أولا باتخاذ قرار بشأن سبل بلوغها.

على سبيل المثال:

إذا توصل مدافع بنبإ مفاده أن أحد زميلاته لم تصل إلى المدينة التي تقصدها، يمكنه أن يتصل بالمستشفى وبمعارفه وبمنظمات غير حكومية وبأقرب مكتب للأمم المتحدة وأقرب مركز للشرطة لكن، قبل مباشرة هذه الاتصالات، من المهم إدراك الأهداف المراد تحقيقها ، تفاديا لإطلاق إنذار بشكل اعتباطي (قد تتأخر المدافعة في الوصول لأنها لم تتمكن من ركوب الحافلة ونسيت الاتصال بالمكتب)، أو تفاديا لوجود رد لا يخدم الأهداف المتوخاة.

يساعد توثيق الحوادث الأمنية والتهديدات في تحليلها بغية استباق وقوعها. مثلا، إذا تضمن السجل إشارات إلى وقوع حوادث أمنية تزامنًا مع فترات الحملات الانتخابية، من الممكن أن تقع أحداث أمنية جديدة خلال الحملة الانتخابية المقبلة، وقد يسمح السجل بتقييم إمكانية استهداف المدافع عن حقوق الإنسان من طرف جهة محتملة أو التعرف على الأحداث الأمنية الناجمة عن لامبالاة المدافع عن حقوق الإنسان، عن طريق تقييم كيفية إدارة مسألة الأمن من طرف المدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم.

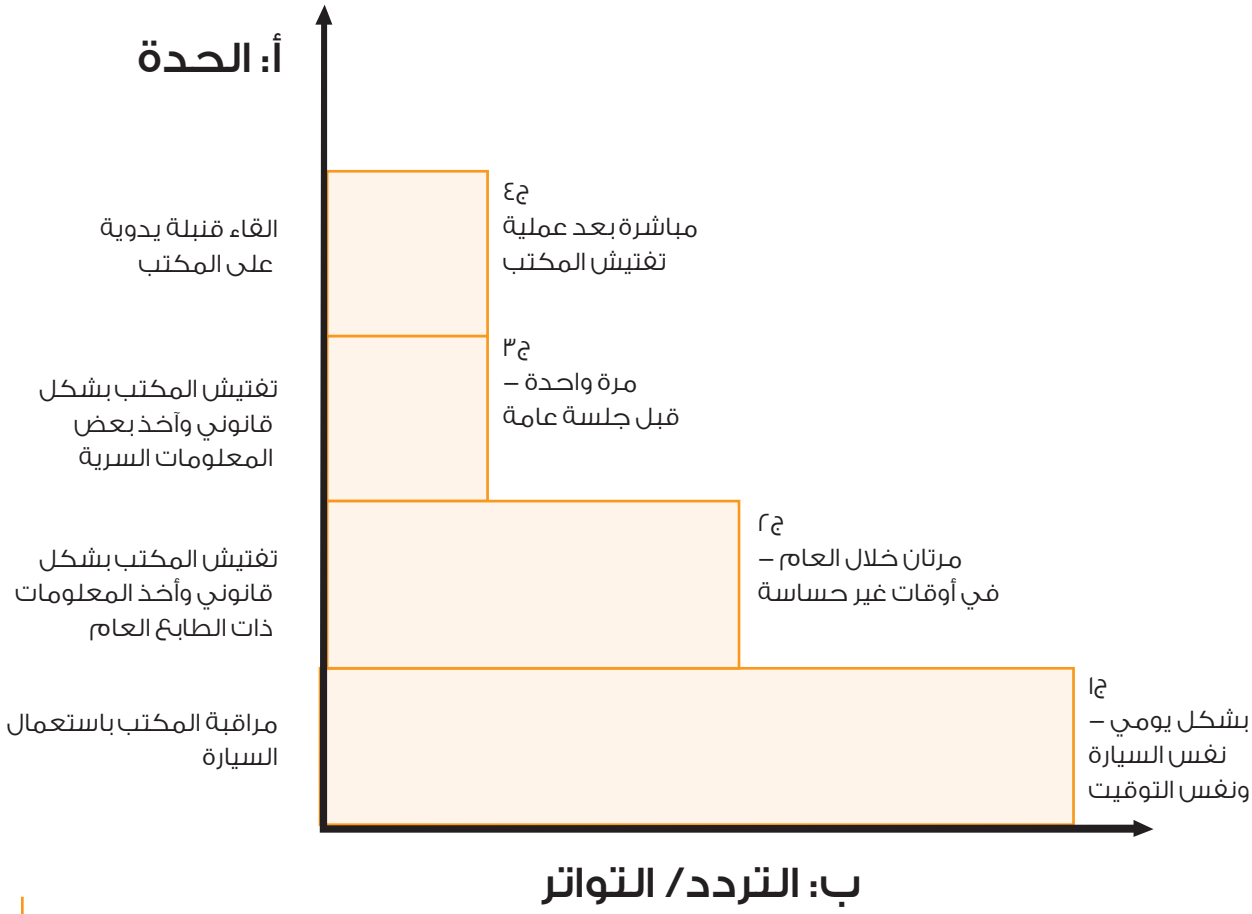

ج: إمكانية قيام معتدي محتمَل بالاعتداء على مدافع عن حقوق الإنسان

ج١: تهديد جد ضعيف (أ١: مراقبة المكتب بواسطة سيارة + ب١: نفس السيارة و نفس التوقيت كل يوم)

ج٢: تهديد ضعيف (أ٢: تفتيش قانوني للمكتب مع أخذ بعض المعلومات ذات الطابع العام + ب٢: مرتان خلال العام و في أوقات غير حساسة)

ج٣: تهديد مرتفع (أ٣: تفتيش قانوني للمكتب مع أخذ بعض المعلومات السرية (أسماء بعض الشهود) + ب٣: مباشرة قبل جلسة عامة)

ج٤: تهديد جد مرتفع: (أ٤: إلقاء قنبلة يدوية على المكتب + ب٤: مباشرة بعد تفتيش المكتب)

ملخص:

نعتبر حدثا أمنيا كل عمل أو حادث تظنون أنه قد يلحق الأذى بأمن منظمتكم أو المنتسبين إليها.

يمكن للحوادث الأمنية أن تكون عرضية أو معدة بشكل إرادي أو غير إرادي.

تسمح الحوادث الأمنية بقياس الأمن وتأثير عمل المدافع عن حقوق الإنسان على مصالح الآخرين.

يتعرض كل المدافعين عن حقوق الإنسان لأحداث أمنية، وإن لم يكن الأمر كذلك قد يعني هذا:

- أن تأثير عمل المدافعين جد ضئيل سواء لأن العمل لا يُنجَزُ بطريقة مثالية أو لأن العمل لا يضر بمصالح أي طرف، أو بصفة أخرى: لا أحد يهتم بعملهم
- أن المعتدي المحتمَل حصل على كل المعلومات المتصلة بالمدافعين

ولا يحتاج إلى إزعاجهم، أو بصفة أخرى: لم يتمكن المدافعون من التعرف على الأحداث الأمنية التي استهدفتهم (المراقبة، جمع المعلومات، الخ)

هناك ٣ خطوات للتعامل مع الحوادث الأمنية:

١. توثيقها
٢. تحليلها
٣. الرد عليها

الوقاية من الاعتداءات والرد عليها

الغاية:
تقييم إمكانية وقوع أصناف مختلفة من الحوادث الأمنية.
الوقاية من الاعتداءات التي تستهدف المدافعين بشكل مباشر
تنظيم عملية المراقبة المضادة

الاعتداءات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان

يعتبر العنف عملية مركبة و فعلا في نفس الوقت. لاتأتي الاعتداءات العنيفة على أي مدافع من فراغ. وتُظهِر عملية تحليل الاعتداءات دائما وجود نزاعات وصراعات وتهديدات وأحداث أمنية يمكن التعرف عليها ووضعِها على خط زمني.

وتنجم الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان عن ثلاثة عوامل على الأقل:

١) الطرف المسؤول عن العمل العنيف والوسائل المستعملة: تنتج الاعتداءات المستهدِفة للمدافعين عن حقوق الإنسان عن عمليات تفكير وسلوكات يسهل فهمها واستخلاص العبر منَها حتى وإن بدت غير مشروعة.
يحتاج الطرف المستهدِف إلى استعمال بعض الوسائل من أجل جمع المعلومات على الأقل (حوادث أمنية) بخصوص المدافِع عن حقوق الإنسان المستهَدف.

٢) الخلفية والأسباب التي جعلت المستهدف يعتبر العنف حلا ممكنا: أغلب من يعتدي على المدافعين يعتبر أن الاعتداء طريقة "صالحة" لبلوغ هدف أو حل مشكل.

٣) الظروف التي تسهل اللجوء إلى العنف أو تسمح بذلك أولا تمنعه.

من، إذن، يشكل خطرا على المدافعين؟

بشكل عام، كل من يظن أن الاعتداء على المدافعين أمر ممكن، مستحبٌّ، مقبول أو فعال لبلوغ هدف ما يمكن اعتباره كمستهدِف محتمل. وترتفع نسبة الخطر إذا توفر على القدرة اللازمة لمهاجمة مدافع أو قام بتطويرها.

يمكن لإمكانية حدوث اعتداء أن تتضاءل عندما تتغير قدرة المستهدفين المحتملين على القيام بالاعتداء، أو عندما يتغير مفهومهم أو درجة قبولهم للاعتداء، أو عندما ترتفع إمكانيات توقيفهم ومحاكمتهم.

تأتي بعض الاعتداءات بَعدَ التهديدات ولا يكون الأمر كذلك في كل الأحيان، لكن سلوك الأفراد الذين يخططون لعملية اعتداء عنيفة تستهدف مدافعا عادة ما يُلوحون بذلك، لأنهم يحتاجون إلى جمع معلومات بخصوص أفضل توقيت للقيام بالاعتداء والتخطيط لكيفية الوصول للهدف وكيفية الفرار.

ولذلك نعتبر أنه من الحيوي تحديد وتحليل كل العلامات التي تشير إلى هجوم محتمل. ويشمل ذلك:

- التعرف على إمكانية تنفيذ تهديد (انظر الباب ١.٣)
- التعرف على الحوادث الأمنية وتحليلها

تهدف الحوادث الأمنية المبنية على مراقبة المدافعين أو أماكن عملهم إلى جمع المعلومات. ولا تُستَعمَل دائما هذه المعلومات من أجل القيام باعتداء لكنه من المهم محاولة التأكد من هذا الأمر (طالع الباب ١.٤). يمكن استعمال المراقبة لبلوغ عدة أهداف:

- التعرف على الأنشطة الجارية، ومن يقوم بها ومتى وبمساعدة من قصد استعمال هذه المعلومات في وقت لاحق من أجل الاعتداء على الأفراد أو المنظمات
- جمع المعلومات اللازمة من أجل القيام بالاعتداء
- جمع المعلومات من أجل متابعة قانونية أو من أجل اتباع طرق أخرى للتحرش (دون وجود عنف مباشر)
- تخويفكم وتخويف مناصريكم وباقي الأفراد المتعاملين معكم.

من المهم أن تتذكروا أن عملية المراقبة عادة ما تكون ضرورية من أجل القيام باعتداء، لكنها لا تمثل اعتداءا في حد ذاتها، كما أن كل عمليات المراقبة لا تؤدي دائما إلى وجود اعتداء. في بعض الأحيان، تقع عمليات استهداف عنيف عندما يرى المستهدِف وجود إمكانية للاعتداء. لكن، وحتى في هذه الظروف، يكون المستهدِف قد قام بالخطوة الأولى من أجل التحضير للاعتداء.

تتوافر معلومات قليلة لمساعدتكم على التعرف على اعتداء يتم التحضير له، ويتعارض غياب دراسات بشأن هذا الأمر مع العدد المرتفِع للهجمات التي تستهدف المدافعين، لكن الدراسات المنجزة تقدم بعض الإرشادات المفيدة.[1]

- الاعتداء على مدافع ليس بالأمر الهين ويتطلب بعض الموارد. ثمة حاجة إلى وضع المدافع تحت المراقبة من أجل رصد تحركاته والتعرف على أفضل توقيت للاعتداء عليه، ومن الحيوي كذلك الوصول إلى الهدف والفرار بشكل سريع وناجح (ويسهل على المعتدِي إنجاز عمله في ظل ظروف مواتية له).
- يُظهِرُ عادة الأفراد المسؤولون عن الاعتداءات نوعين الاتساق: تستهدف أكثر الاعتداءات المدافعين الذين يؤثرون بشكل كبير على مصالح المعتدين وبصفة أخرى الاعتداءات لا تكون عرضية أو دون هدف معين، لكنها تهدف إلى حماية مصالح المعتدِين.
- تأثير العوامل الجغرافية: على سبيل المثال الاعتداءات التي تقع في المناطق القروية قد لا تحظى بتغطية إعلامية كافية على صعيد إعمال القوانين وعلى الصعيد السياسي، مقارنة مع الاعتداءات في المناطق الحضرية، وغالب ما تؤدي الاعتداءات على مقرات المنظمات غير الحكومية والمنظمات البارزة في المناطق الحضرية إلى ردود فعل مؤثرة.

[1] أنجزت كلوديا ساموبا بالتعاون مع جوصي كروز (غواتيمالا) و خايمي بريتو (كولومبيا) دراسات مفيدة بخصوص الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان. و قام ماهوني و ايغورن (١٩٩٧) بإجراء تحايا لنفس الاعتداءات.

- اتخاذ القرارات والقيام بالاختبارات قبل الاعتداء، ينبغي على الأفراد الذي ينوون الاعتداء على منظمة للمدافعين اتخاذ قرار بشأن استهداف القيادات أو المناضلين، والاختبار بين الاعتداء وحيد (ضد قائد بارز ومسؤول رفيع المستوى، وهو الأمر الذين قد تكون له تكلفة سياسة عالية بالنسبة للمعتدي)، أو سلسلة من الاعتداءات (التي تستهدف أعضاء المنظمة). وتُظهِر الدراسات القليلة المنجَزة بخصوص الاعتداءات على المدافعين أنه يتم اللجوء إلى كلتي الإستراتيجيتين.

التعرف على إمكانية القيام باعتداء

من أجل التعرف على إمكانية القيام باعتداء ثمة حاجة إلى تحليل مختلف العوامل ومن أجل تحديد هذه العوامل ينبغي التعرف على مختلف أصناف الاعتداءات أي الجرائم الشائعة والاعتداءات العرضية (الناجمة عن التواجد في المكان غير الملائم وفي التوقيت غير الملائم) والاعتداءات المباشرة (الاستهداف) باستعمال الجداول الثلاثة المتواجدة في الصفحة التالية.[٢]

احتمال حدوث اعتداء مباشر (استهداف)			
إحتمال مرتفع	إحتمال متوسط	إحتمال ضعيف	العوامل
تقع مناطق عملكم تحت السيطرة الكاملة للمعتدي المحتمَل	يتوفر المعتدي المحتمَل على إمكانيات عملياتية	يتوفر المعتدي المحتمَل على إمكانية ضعيفة للاعتداء في مناطق عملكم	إمكانية الاعتداء
يحتاج المعتدي المحتمَل إلى لوازمكم و أموالكم	اهتمام المعتدي المحتمَل بلوازمكم و أموالكم	لا يحتاج المعتدي المحتمَل إلى المال و لا إلى بعض اللوازم	دواعي مالية
يعرقل عملكم بشكل واضح أهداف و مصالح المعتدي المحتمَل	اهتمام جزئي - يحدُّ عملكم من أهدافهم السياسية و العسكرية	لا توجد أية دواعي - عملكم غير مرتبط بأهدافه	دواعي سياسية و عسكرية
عدة اعتداءات سابقة	بعض الاعتداءات	لا اعتداء سابق	اعتداءات سابقة
تهديد واضح	غير مبال تهديدات مؤقتة و تحذيرات متكررة	متسامح أو غير مبال	السلوك أو النية
منعدمة (في بعض الحالات تتعاون قوات الأمن مع المعتدي المحتمَل	متكررة ضعيفة	متوافرة	إمكانية قوات الأمن لردع الاعتداءات
محدودة (مرتبطة بالظروف) أو منعدمة	متوسطة أو ضعيفة	جيدة	إمكانية الرد على المعتدي المحتمَل من منظور سياسي

[٢] يشمل تصنيف الاعتداءات نفس أصناف التهديدات. المرجو الاطلاع على الباب الخاص بالتهديدات من أجل معلومات إضافية

مثال:

لتقييم إمكانية حدوث اعتداءات مباشرة (استهداف).

يراقب المعتَدون المحتمَلون المنطقة التي يشتغلون بها، لكنهم ليست لديهم أية دوافع مالية للاعتداء عليكم. يؤثر عملكم بشكل جزئي على أهدافهم السياسية والعسكرية، ولا توجد سوابق لاعتداءات مماثلة في تلك المدينة. لا يهتمون بتواجدكم ولايودون التعرض لأية ضغوطات وطنية أو دولية محتملة من جراء الاعتداء عليكم.

احتمال الإعتداءات المباشرة فى هذه الحالة قد تكون ضعيفة أو متوسطة.

جدول ٢: تقييم إحتمالات حدوث اعتداء إجرامي

احتمال حدوث اعتداء إجرامي			
إحتمال مرتفع	إحتمال متوسط	إحتمال ضعيف	العوامل
يتواجد المعتدي في أماكن مختلفة، ليلا و نهارا	ينتقل المعتدي أحيانا إلى أماكن اخرى ليلا (أو يعمل (قرب منطقتكم	يبقى المعتدي عادة في مكانه، بعيدا عن منطقتكم	امكانية تحديد موقع المعتدي
يقوم بعمليات سرقة في وضح النهار و يوضح قابلية للقيام باعتداء	يرتكب جرائم في الشارع (و لكن ليس في الأماكن (المكتظة	يتجنب المواجهة	عنف المعتدي
أسلحة نارية، ثقيلة أحيانا	أسلحة تقليدية، بما في ذلك الخناجر	غير مسلح أو يستعمل أسلحة غير مؤدية إلى الموت	النفاذ إلى الأسلحة و استعمالها
مجموعة	مجموعة من شخصين إلى أربعة أشخاص	يشتغل المعتدي بمفرده أو مع زميل له	العدد
لا ترد الشرطة و تفتقر للنجاعة	رد بطيء، عدم التمكن من إلقاء القبض على العديد من المجرمين	رد سريع، مع إمكانية الردع	رد الشرطة و الردع
غياب أو فساد الشرطة (تعاون مع المعتدي)	تدريب منتظم، راتب هزيل و موارد محدودة	تدريب جيد و مهنية عالية (ربما قد تفتقر للموارد)	تدريب و مهنية قوات الأمن
عدم احترام القانون الإفلات التام من العقاب	أمن غير كاف	تجاوز القانون، لكن الوضاع آمنة نسبيا	الوضع الأمني العام

مثال:

تقييم إمكانية حدوث اعتداء إجرامي:

تتواجدون بمدينة حيث ينشط المجرمون في بعض مناطقها في إطار مجموعة مكونة من عضوين فما فوق، وقد يتعاطون للإجرام خلال النهار. يُعرَفُون بميولهم إلى العنف وبحملهم للأسلحة، وتحاول الشرطة الرد على تفشي الإجرام، لكن بطريقة بطيئة وغير فعالة، لكونها غير مهنية أو غير متوفرة على ما تحتاجه من موارد، أما قيادة الشرطة فتُعتبَر جد منضبطة. يمكن وصف الأوضاع الأمنية بالهشة إذن، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأحياء المجاورة للمدينة، فإن إمكانية وقوع اعتداء إجرامي تكون جد مرتفعة بالنظر إلى كون كل المؤشرات توجد في أعلى مستوى.

نعتبر في هذه الحالة أن إمكانية حدوث اعتداء وسط المدينة قد تكون متوسطة أو مرتفعة.

جدول ٣: إحتمالات حدوث اعتداءات عرضية

احتمال حدوث اعتداء عرضي			
إحتمال مرتفع	إحتمال متوسط	إحتمال ضعيف	العوامل
ضعيفة	متوسطة	جيدة	مدى معرفتكم بمناطق النزاعات المسلحة
تعملون في هذه المناطق	تشتغلون قرب هذه المناطق و يتعين عليكم الدخول إليها أحيانا	تشتغلون بعيدا عن هذه المناطق	البعد عن مناطق النزاعات المسلحة
تتغير باستمرار	تتغير المناطق أحيانا	مناطق ثابتة	تغير مناطق النزاعات المسلحة
معرفة منعدمة	معرفة نوعية	إلمام جيد أو غياب الألغام	مدى معرفتكم بأماكن تواجد الألغام
تعملون داخل هذه المناطق	تعملون قرب هذه المناطق	تعملون بعيدا عن هذه المناطق	المسافة بين مكان عملكم و المناطق الملغومة
غياب التمييز: القصف و الهجمات الارهابية	التمييز بين الأهداف مع استعمال ، المدفعية و وجود القناصين	التمييز بين المدنيين و غيرهم	تقنيات الحرب و الأسلحة

مثال:

تقييم إمكانية حدوث اعتداءات عرضية

تتواجدون بمنطقة حيث تعرفون مناطق النزاع التي تتغير ببطء وبشكل يسهل التأكد منه. تعلمون بمنطقة تتواجد قرب منطقة النزاع، وتزورون أو تمضون بعض الوقت في هذه المنطقة. لا تتواجدون قرب المناطق الملغومة، أما الخطط الحربية المستعملة فهي جد دقيقة ونادرا ما يُخَلف هذا النزاع ضحايا من المدنيين.

في هذه الحالة، احتمال التعرض لإعتداء في هذه المنطقة يكون ضعيفاً.

الوقاية من اعتداءات مباشرة / غير مباشرة محتملة

على الرغم من كون الاعتداءين يستهدفان المدافع، نحتاج إلى التمييز بين:

- الاعتداء على المدافع بشكل مباشر
- الاعتداء على المدافع بشكل غير مباشر عندما يُستَهدَف أحد أقربائه.

وتتطلب الوقاية اتباع نفس النهج في كلتي الحالتين.

تدركون الآن أنه يمكن للخطر أن يتضاءل إذا ما تغيرت قدرات المعتدي على تنفيذ الاعتداء ونظرته للاعتداء ومدى قبوله له، وإمكانية إلقاء القبض عليه ومحاكمته.

من أجل الوقاية من الاعتداء ينبغي إذن أن:

- نُقنع المعتدي المحتمل أو من يخطط لاعتداء أن هذه العملية ستكون لها تكلفة باهظة وعواقب وخيمة.
- نُقلص إمكانية حدوث اعتداء[٣]

وتعتمد الوقاية من الاعتداءات على بعض الجوانب الواردة في التحليل الذي تحدثنا عنه في الباب ٢.١، و الذي يشير إلى أن الخطر رهين بنقاط ضعف وقدرات المدافع، ومن أجل حماية أنفسكم وتقليص الخطر، تحتاجون إلى مواجهة التهديد وتقليص نقاط ضعفكم وتعزيز قدراتكم.

عندما تتعرضون لتهديد و تودون تقليص الخطر المرتبط به، من المهم العمل ليس فقط من أجل مواجهة التهديد، ولكن ينبغي الاشتغال كذلك على مستوى نقاط الضعف والقدرات ذات الصلة بالتهديد. عند تعرضكم لضغط رهيب، وعندما تودون الرد بأسرع طريقة ممكنة، تشتغلون على مستوى نقاط الضعف التي يسهل دعمها عوض الاهتمام بتلك المتصلة بالتهديد.

لكن توخوا الحذر: إذا كانت إمكانية حدوث الاعتداء مرتفعة (يعني إذا كان التهديد واقعيا وإذا كانت عدة نقاط ضعف وقدرات ضعيفة، قد لا يكفيه محاولة الاشتغال على مستوى نقاط الضعف أو القدرات من أجل تقليص الخطر، لأن ذلك يتطلب وقتا معينا قبل أن يعطي ثماره. إذا كان الخطر جد مرتفع (عند قرب حدوث اعتداء فعلي وعنيف)، يمكن القيام ثلاثة خطوات للوقاية منه:

[٣] لكن، في بعض الحالات، قد يُعرض المدافع عن حقوق الإنسان نفسه للخطر إذا ما حاول الانتقال إلى مكان آخر.

- ينبغي مواجهة التهديد بشكل فوري وفعال مدركين أنه بإمكانكم التوصل إلى نتيجة معينة تسمح بالوقاية من الاعتداء. يكون عادة من الصعب التأكد من التوصل إلى نتيجة آنية وفعالة لأن ردود الفعل تحتاج إلى الوقت، والوقت يكون ثمينا في مثل هذه المواقف).

- تقليص نسبة تعرضكم للخطر إلى أقرب نسبة ممكنة من الصفر، عن طريق الاختباء أو مغادرة المنطقة.

- ج- البحث عن حماية فعلية: نُقَدم هنا مثالين لحماية فعلية (رهنا بالسياق):

الحماية المجتمعية: إذا حاولتم الاختباء أو البحث عن ملجئ وسط مجتمع ما، قد يغير المعتدي نواياه خوفا من الرأي العام ومن وجود شهود.

الحماية المسلحة: قد يكون هذا الأمر مفيدا في بعض الحالات شرط توافر الأسلحة بشكل سريع (فوري) و شرط أن تتمكن الأسلحة من ردع المعتدي المحتمل وأن لا تعرض المدافع إلى خطر متنام متوسط أو بعيد الأجل. أبرزت مختلف التجارب أنه يصعب ضمان حماية مسلحة تحترم كل هذه المعايير وبشكل واقعي، يمكن أن نجزم باستحالة تلبية هذه المتطلبات. تقدم بعض الحكومات حماية للمدافعين عن طريق مرافقتهم، بعد التعرض إلى ضغط وطني أو دولي. وفي هذه الحالات يمكن عن طريق الموافقة على هذه الحماية أو رفضها تذكير الحكومات بمسؤولياتها في مجال حماية أمن المدافعين، لكن الحكومة لا يمكنها أن تُخل بواجباتها بذريعة أن المدافع لم يقبل هذه الحماية، ويمكن لمؤسسات الأمن الخاصة أن تمثل خطرا إضافيا إذا كانت على صلة بالمعتدي[٤] ويتعين علينا الاعتراف بعدم جدوى حمل السلاح من طرف المدافعين عن حقوق الإنسان، لأن الحكومات قد تستعمل هذا الأمر كذريعة لاستهداف المدافعين في إطار محاربة الإرهاب أو التمرد.

وإضافة إلى ذلك، يمكن لحمل السلاح أن لا يخدم مصالح المدافع لأنه يتعارض و إعلان الأمم المتحدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
تسهل مواجهة التهديدات المؤدية إلى الاعتداء عندما يتعاون كل المتدخلين وأصحاب المصالح المعنيين بالحماية وعلى سبيل المثال نذكر وجود نظام قضائي أو شبكات وطنية أو دولية لدعم المدافعين بإمكانها ممارسة ضغط سياسي على المضطلعين بالمهام المعنيين وعلى الشبكات الاجتماعية (داخل المنظمات) والعلاقات الشخصية والعائلية وقوى حفظ الأمن الأممية أو الدولية، الخ.

المراقبة و المراقبة المضادة

تسمح المراقبة المضادة بالتعرف على تعرضكم للمراقبة بما أنه يصعب التعرف على تعرضكم للتصنت أو للمراقبة بالنسبة لأنشطتكم على الانترنت، ينبغي دائما اعتبار أن الأمر كذلك.[٥] لكن يمكنكم التأكد دائما من مراقبة أعمالكم وتحركاتكم وكذا مكتبكم.

من قد يقوم بمراقبتكم؟

الأشخاص الذين تلتقون بهم بشكل متواصل في حيكم، كالبواب أو الباعة المتجولين الذين يزاولون نشاطهم قرب مدخل مكتبكم، أو أفراد قابعين في سيارات تتواجد قرب مقر عملكم، أو بعض الزائرين. كل هؤلاء الأفراد قد يقومون بمراقبتكم. تُعتَبَر المراقبة مصدر رزق بعض الأفراد، وفي بعض الحالات تمثل تعبيرا عن توجه سياسي معين، كما يمكن أن تكون نتيجة كل هذه الاعتبارات في آن واحد. يمكن للمشرفين على عملية المراقبة وضع أشخاص أو أفراد من منطقتكم في حيكم.

[٤] للمزيد من المعلومات، المرجو الاطلاع على الباب الخاص بتعزيز الأمن في المكتب و البيت
[٥] للمزيد من المعلومات، المرجو الاطلاع على الباب الخاص بتأمين الاتصالات

يمكن أن تتم مراقبتكم من مكان بعيد. و في هذه الحالة، غالبا ما ينتمون إلى منظمة و قد يستعملون بعض الخطط لمراقبتكم دون إثارة انتباهكم. و يعني ذلك بقاءهم على بعد مسافة معينة و تناوبهم و مراقبتكم من أماكن مختلفة و باستعمال سيارات مختلفة.

كيفية التعرف على تعرضكم للمراقبة

يمكن التعرف على تعرضكم للمراقبة عن طريق مراقبة من قد يهتم بمراقبتكم و تبني التدابير التالية:

- عند وجود أسباب كافية للاعتقاد أنكم تحت المراقبة، ينبغي الانتباه إلى تحركات الأفراد في منطقتكم و إلى أي تغير في سلوكهم، خاصة إذا ما شرعوا في طرح أسئلة بخصوص أنشطتكم. تذكروا أن المراقبة عملية قد يقوم بها سواء الرجال أو النساء، و الشباب أو المسنون.

- إذا ما اعتقدتم أنكم تحت المراقبة، يمكن اتخاذ إجراءات للمراقبة المضادة بمساعدة الغير من مَن تثقون به. يمكن لهذا الشخص أن يراقب، بشكل مسبق و على بعد مسافة معينة، التحركات التي تحدث أثناء وصولكم للمكتب أو مغادرتكم له. كل من يود رصد تحركاتكم يقوم بذلك في مكان تتواجدون به باستمرار، كالبيت أو المكتب أو الأماكن التي تقومون بزيارتها بشكل منتظم في إطار عملكم.

على سبيل المثال:

قبل الوصول إلى بيتكم، يمكن أن تطلبوا من أحد أفراد عائلتكم أو أحد أصدقائكم التواجد في مكان قريب (كأن يتظاهر بتغيير العجلات) للتأكد من انتظار شخص ما لقدومكم. و يمكن القيام بنفس العملية أثناء مغادرتكم للمكتب مشيًا. إذ كنتم تستعملون سيارة خاصة، قد يكون من المفيد أن يتبعكم أحد أصدقائكم، من أجل التأكد من تعرضكم للمراقبة.

تكمن مزايا المراقبة المضادة في جهل من يراقبكم، في البداية على الأقل، بأنكم تراقبونه في نفس الوقت. و لذلك، ينبغي على كل من يشارك في عملية المراقبة المضادة أن يتجنب المواجهة، لأن ذلك سيسمح للمراقِب بأن يدرك بأنكم على علم بأنشطته. و من المهم اتخاذ كل الحذر و البقاء على بعد مسافة معينة.[٦]

يمكن تنفيذ أغلب هذه التدابير في المناطق الحضرية و شبه الحضرية. و تختلف الأوضاع في المناطق الريفية، لأن المدافعين عن حقوق الإنسان و المجتمعات المحلية يسهل عليها التعرف على الأجانب. و لذلك، يصعب على من يود مراقبتكم القيام بذلك في المناطق الريفية أو الحصول على دعم السكان، إلا إذا كانوا يعارضون عملكم بشدة.

تذكير: قد ينفع في بعض الأحيان ربط علاقات مع قوات الأمن التي تقوم بمراقبتكم. و في بعض الأحيان، لا تتم مراقبتكم بشكل خفي، و ذلك بغية تخويفكم. و في بعض الأحيان، يربط المدافعون عن حقوق الإنسان علاقات مع بعض أفراد قوات الأمن الذين يحيطونهم علما لما يتعرضون للمراقبة.

[٦] إنظر جزء "تحسين الأمن في العمل والمنزل"

متى يتعين عليكم التأكد من تعرضكم للمراقبة أم لا؟

يفرِض المنطق التأكد من ذلك عند توافر أسباب كافية للاعتقاد أنكم تحت المراقبة (على سبيل المثال، بعد وقوع بعض الأحداث الأمنية). إذا ما ارتبط عملكم في مجال حقوق الإنسان بنوع من الخطر، ننصح بإجراء عملية مراقبة مضادة بين الفينة و الأخرى.

يتعين عليكم كذلك التفكير بالخطر الذي قد تتسببون فيه للغير إذا ما تعرضتم للمراقبة (و قد يكون الخطر أكبر بالنسبة لأحد الشهود أو أفراد عائلة الضحية). ينبغي الالتقاء في أكثر الأماكن أمناً و إحاطتهم علماً بأن تحركاتكم قد تكون تحت المراقبة.

الرد على الاعتداءات

لم يتم بعد تطوير منظومة للرد على كل الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان. تعتبر الاعتداءات أحداثاً أمنية، و يمكن إيجاد بعض المبادئ التوجيهية في الباب ٤.١.

في جميع حالات الاعتداءات، يتعين تذكر شيئين أساسيين:

- اهتموا دائما بالأمن، أثناء و بعد الاعتداء (إذا ما تعرضتم لاعتداء و تَعَين عليكم الاختيار بين خيارين، ينبغي ترجيح كفة الحل الأكثر أمنا).
- بعد الاعتداء، قد ينبغي استعادة الصحة الجسدية و النفسية، و اتخاذ إجراءات للتصدي للاعتداء و تأمين بيئة العمل. من المهم تذكر أدق التفاصيل المتصلة بالاعتداء: ما الذي حدث، من شارك في الاعتداء، أرقام تسجيل السيارات، إلخ. قد تكون هذه المعلومات جد مفيدة من أجل توثيق الاعتداء. يتعين الاحتفاظ بنسخ لكل الوثائق المسلمة للسلطات.

ملخص:

يُعتَبَر الاعتداء آخر محطة في إطار عملية تشمل الأحداث الأمنية و التهديدات.

لا يمكن أن نعتبر الاعتداء كحدث "غير متوقع".

يمكن للاعتداءات أن تكون مباشرة (عن طريق الاستهداف) أو عرضية.

يعتبر الاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان أمرا بالغ الصعوبة بالنظر إلى المكانة التي يحظون بها داخل المجتمع و إلى الدعم الذي يحصلون عليه.

تنتج الاعتداءات عن تفاعل ثلاثة عوامل:

- الطرف الذي يقوم بالاعتداء العنيف
- الظروف و المسببات التي قد تجعل المعتدي يعتبر العنف كحل ممكن
- ظروف ملائمة

يتطلب الاعتداء موارد و قدرات معينة، و إمكانية النفاذ إلى الفرد و إمكانية الفرار، إضافة إلى التمكن من الإفلات من العقاب.

من أجل الوقاية من الاعتداءات، يتعين الرفع من التكلفة السياسية المرتبطة بالاعتداء، و تقليص نسبة تعرضكم للخطر إلى مستوى أقرب من الصفر.

إعداد إستراتيجية أمنية شاملة

الغاية:
التعرف على الاستراتيجيات والخطط المطبقة
تحليل الاستراتيجيات و الخطط المطبقة
إعداد خطة شاملة خاصة بمكان العمل

استراتيجيات وخطط الردع الخاصة

يمكن للمدافعين أو للمجموعات المعرضة للتهديد استعمال استراتجيات للردع قصد التصدي لبعض الأخطار. تتغير هذه الاستراتيجيات بانتظام حسب البيئة (ريفية أو حضرية) ونوع التهديد والموارد الاجتماعية والمالية والقانونية المتوافرة، الخ.

يمكن تنفيذ أغلب الاستراتيجيات الخاصة بشكل فوري قصد بلوغ الأهداف القصيرة الأجل، لكنها تقوم مقام خطط وليس استراتيجيات شاملة. وتأتي أغلب الاستراتيجيات كرد على إحساس الأفراد بالخطر، وقد تؤدي المجموعة بشكل ما أحيانا، خاصة إذا لم تتح إمكانية إجراء استعراض تقيمي لها.

ترتبط الاستراتيجيات الخاصة بشكل وثيق بنوع التهديد وخطورته، وكذا بقدرات ونقاط ضعف المجموعة.

لدى تدارسكم الأمن والحماية ينبغي التفكير باستراتجياتكم الخاصة وكذا باستراتيجيات باقي الأفراد. ولا يفوتكم تعزيز الاستراتيجيات المتوافرة، والحد من تنفيذ الاستراتيجيات المضرة ومحاولة احترام ما ورد في باقي الاستراتيجيات (خاصة الاستراتجيات الخاصة المتصلة بالمعتقدات الثقافية أو العقائدية).

بعض الاستراتيجيات الخاصة التي تبناها المدافعون عن حقوق الإنسان:

- تعزيز حواجز الحماية وإخفاء الأشياء الثمينة.
- تجنب كل سلوك قد يعرضكم للاستجواب من طرف متدخل آخر، خاصة إذا كنتم تعملون في منطقة متنازع عليها.
- الاختباء عند وجود مخاطر هامة، خاصة في مناطق صعبة النفاذ مثل الجبال والغابة، وتغيير المسكن، الخ
  قد يختبئ في بعض الحالات كل أفراد العائلة، ويقتصر الأمر أحيانا أخرى على المدافعين عن حقوق الإنسان، و يمكن الاختباء خلال ليلة واحدة أو عدة أسابيع، وقد يتعين في بعض الأحيان تجنب التواصل مع العالم الخارجي.
- البحث عن حماية مسلحة أو سياسية من طرف أحد الأطراف المسلحة.
- تعليق الأنشطة، إغلاق المكتب وإفراغه، وقد تكون هناك حاجة إلى الهجرة القسرية (للمشردين داخليا وللاجئين) أو إلى النفي.

- الاعتماد على "حس الطالع" أو اللجوء إلى بعض المعتقدات العقائدية أو إلى "السحر".

- انتهاج السرية، كذلك مع الزملاء في العمل، إنكار وجود تهديد ورفض الخوض في هذا الأمر، تعاطي الكحول والإجهاد في العمل و نهج سلوك غريب.

يمكن للمدافعين النفاذ كذلك إلى الاستراتيجيات المضادة، بما في ذلك إعداد تقارير من أجل الإبلاغ بشأن قضية ما.
الإدلاء ببعض الشهادات، وتنظيم تظاهرات، الخ. في أغلب الأحيان لا يمكن اعتبار هذه الحلول كاستراتيجيات طويلة الأجل، لكنها تجيب على بعض المتطلبات قصيرة الأجل وأحيانا، يمكن للاستراتيجيات المضادة أن تتسبب في إيجاد مشاكل أمنية أخطر من تلك التي صُممت من أجل الرد عليها.

تحليل إستراتيجية الردع

سواء تعلق الأمر بإستراتيجية خاصة أو شاملة، ينبغي تذكر مايلي:
الجاهزية للرد: هل يمكن لاستراتيجيكم الرد بسرعة على المتطلبات الأمنية للأفراد أو للمجوعة ككل؟

- **الجاهزية للرد:** هل يمكن لاستراتيجيكم الرد بسرعة على المتطلبات الأمنية للأفراد أو للمجوعة ككل؟

- **قابلية التكييف:** هل يمكن ملائمة استراتجياتكم والظروف الجديدة، بعد زوال خطر التهديد؟ قد تتوافر للمدافع عدة إمكانيات، مثل الاختباء أو العيش في بيوت الغير خلال مدة معنية. قد تبدو هذه الاستراتيجيات ضعيفة أو غير كافية، لكنها غالبا ما يكون لها وقع إيجابي.

- **الاستدامة:** هل يمكن للاستراتيجيات أن تتسم بالنجاعة بشكل مستدام، على الرغم من وجود تهديدات واعتداءات غير مفضية إلى الموت؟

- **الفاعلية:** هل يمكن لهذه الاستراتيجيات أن تحمي أفرادا أو مجموعات بشكل ملائم؟

- **قابلية التعديل:** إذا لم تعط هذه الاستراتيجيات ثمارها، أو إذا تغيرت الأوضاع، هل يمكن تعديل الاستراتيجية؟

التعامل مع الخطر بعد إجراء عملية تقييم

بعد إجراء عملية التحليل، ينبغي تأويل النتائج وبما أنه يصعب قياس "كمية" الخطر الذي تواجهونه، فأنتم تحتاجون إلى إدراك "مستوى" الخطر.

يمكن لمدافعين ولمنظمات مختلفة أن تتعرف على مستويات مختلفة للخطر، و يمكن لبعض الأفراد اعتبار بعض الجوانب غير مقبولة، فيما تبدو نفس الأمور مقبولة بالنسبة لأفراد آخرين، كما قد نجد نفس الاختلاف على مستوى نفس المنظمة. و عوض التركيز على ما الذي "يجب" القيام به أو تحديد ما إذا كنتم ستواصلون العمل على الرغم من الخطر، ينبغي تدارس مستويات الخطر التي تتغير حسب الأشخاص:
يجب إيجاد تعريف لمستوى الخطر المقبول من طرف كل أعضاء المجموعة.

لكن، ثمة عدة طرق للتعامل مع الخطر:

- يمكن قبول الخطر، لأنكم تعتقدون أنه بإمكانكم التعيش معه
- يمكن تقليص الخطر، عن طريق الاهتمام بالتهديدات ونقاط الضعف والقدرات.
- ويمكن تقاسم الخطر، عن طريق اتخاذ إجراءات بالتشارك مع مدافعين آخرين، من أجل جعل التهديد المحتمل الذي يحذق بمدافع ما أو بمنطقة ما أقل خطرا.
- يمكن إرجاء الخطر عن طريق تغيير أنشطتكم أو تغيير نهجكم الخاص بتقليص التهديدات المحتملة.
- يمكن الفرار من الخطر عن طريق تقليص أو إيقاف أنشطتكم (في بعض الحالات، قد تظطرون إلى البحث عن منفى).
- يمكن تجاهل الخطر، ولاداعي لذكر أن هذا الحل لا يعتبر الأمثل.

تذكروا أن مستوى الخطر يتغير بالنسبة لكل منظمة أو لكل فرد يعمل في مجال حقوق الإنسان، وأن المعتدين يحاولون عادة استهداف أضعف حلقة.

مثال:

لنتدارس ملف مزارع تعرض للقتل على أيدي ميليشيا تابعة لأحد كبار ملاك الأراضي. قد تتدخل عدة منظمات وهيئات وأفراد، مثل مجموعة من المحامين من مدينة مجاورة ونقابة محلية خاصة بالمزارعين وثلاثة شهود (مزارعون من قرية مجاورة). تعتبر مسألة تقييم مستويات الخطر بالنسبة لكل أصحاب المصالح أمرا حيويا من أجل تصميم خطط أمنية ملائمة لكل فئة.

ملخص:

لايبدأ المدافعون من نقطة الصفر عند تعاملهم مع مسألة الأمن، حيث يقومون بتطوير آليات للتعامل مع المخاطر والتهديدات، وإذا لم يكن الأمر كذلك، قد يعني ذلك أنه لم يعد لهم حضور وأنهم أووقفوا عملهم.

يقوم المدافعون على الأقل بتطوير استراتيجيات وخطط خاصة، كما قد يقوم البعض منهم بتطوير استراتيجية ردع شاملة ومهما كانت الاستراتيجيات، فهي تحتاج إلى احترام هذه المعايير على الأقل: قابلية الرد، التكييف والاستدامة والنجاعة والتعديل.

ينبغي القيام بعملية تقييم للخطر قصد التعرف على ما إذا كانت نسبة هذا الخطر مقبولة، وإلا تعين على المدافع تقليصه أو تقاسمه أو إرجاءه أو الفرار منه.

عمل المدافعين عن حقوق الإنسان في ظروف عدائية

يعمل المدافعون عن حقوق الإنسان مرارا وتكرارا في ظروف عدائية، ولذلك لعدة أسباب يرتبط معظمها بكون عمل المدافعين عن حقوق الإنسان يضعهم في مواجهة بعض أبرز أصحاب المصالح الذين ينتهكون قانون حقوق الإنسان الدولي، سواء تعلق الأمر بالحكومات أو بإدارات الدولة أو نفوذ الأمن أو بقوى المعارضة المسلحة أو بالقوى المسلحة لبعض المنظمات المتضررة.
قد يحاول هؤلاء المتدخلون الرد عن طريق إيقاف المدافعين عن أداء عملهم، باللجوء إلى عدة وسائل بدءا بالمحاولات الخفية للمساس بحرية التعبير وانتهاءا عند التهديدات المعلنة والاعتداءات المباشرة وسيرتبط مستوى قبول هذه الأطراف بعمل المدافع (بعض الأنشطة قد تعتبر مقبولة، وقد لا ينطبق نفس الأمر على أنشطة أخرى).
وعادة ما تقصد هذه الأطراف ترك بعض اللبس.

ينبغي التفكير باعتبارين في هذه المرحلة: في بعض الأحيان يُكِن فقط بعض الأعضاء داخل المجموعات التي أشرنا إليها العداوة للمدافعين. على سبيل المثال، يمكن لبعض أعضاء حكومة ما أخذ مسألة حماية المدافعين على محمل الجد، فيها قد يرغب أعضاء آخرون في نفس الحكومة الاعتداء عليهم، كما قد يواجه المدافعون نوعا من العداء خلال بعض الأحداث السياسية كالانتخابات.

البيئة الاجتماعية والسياسية لعمل المدافعين

يرتكز هذا الدليل على حماية وأمن المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في ظروف عدائية. بطبيعة الحال، يمكن الاشتغال كذلك على الصعيد الاجتماعي والسياسي: إن الأنشطة الدعائية والمبادرات الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان تهدف بشكل عام إلى ضمان قبولهم من طرف المجتمع وحث الأوساط السياسية على اتخاذ إجراءات لحمايتهم. لا نعتبر هذه الإجراءات كمكون أمني لعمل المدافعين لكن إذا ما أعطت ثمارها، سيكون لها تأثير إيجابي على حماية البيئة الاجتماعية والسياسية لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

يمكن اعتبار البيئة الاجتماعية والسياسية لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان كمجموعة الإجراءات الممكنة التي قد يتخذها المدافع دون أن تمثل خطرا غير معقول/ مقبول.
بطريقة أخرى يقوم المدافع بتحليل سلسلة كبيرة من الإجراءات السياسية الممكنة ويربطها بتكلفة و بانعكاسات سياسية ممكنة، قد يعتبر المدافع أن بعض هذه العواقب مقبولة وأن عواقب أخرى غير مقبولة، وهو ما يسمح بتحديد ملامح بيئة سياسية معينة.[1]

على سبيل المثال:

يمكن لمجموعة من المدافعين تدارس ملف خاص بانتهاكات حقوق الإنسان، فيتوصل أحدهم بتهديد بالقتل. إذا كانوا يعلمون في بيئة سياسية ملائمة، يمكنهم نشر خبر تعرضهم للتهديد، ورفع دعوى أمام المحكمة. لكن إذا اعتبروا أن بيئتهم السياسية غير آمنة، سيعتبرون أن نشر هذا الخبر قد يؤدي إلى عواقب غير مقبولة، وقد يقررون تعليق عملهم على هذا الملف وتعزيز قدراتهم الأمنية في نفس الوقت.

[1] هذا التعريف وكلمات مفتاحية أخرى لهذا المفهوم قد أخذت من "ماهوني" و "أوغران" (١٩٩٧) ص ٩٣. كذلك تم تطوير نموذج للمساحة السياسية التي تصم مكان عمل المدافعين، مع المصاحبين الحارسين للمدافعين.

يمكن لمفهوم الخطر المقبول أن يتغير وأن يختلف بشكل كبير من منظمة إلى أخرى أو من فرد إلى آخر. قد يعتبر البعض أن تعذيب أو موت أحد أفراد العائلة من العواقب غير المقبولة، فيما يعتبر بعض المدافعين أن قبوعهم في السجن خطر مقبول، مادام ذلك يساعدهم على بلوغ أهدافهم، أما بالنسبة لآخرين، يمكن بلوغ عتبة الخطر غير مقبول بمجرد وجود تهديد.

إن البيئة السياسية لعمل المدافع، وإضافة إلى صعوبة تعريفها بشكل موضوعي من طرف أهم المعنيين بالأمر، تتأثر بانتظام بالتغيرات التي تطرأ على السياق السياسي على الصعيد القطري.

البيئة الأمنية لعمل المدافعين

ويمكن تلخيص كل الاستراتيجيات الأمنية في عبارات مختصرة: تهدفون من وراءها إلى توسيع وحماية بيئة عملكم، ومن منظور أمني محض، تحتاج بيئة عمل المدافعين إلى وجود نسبة قبول معينة يُعَبّر عنها أبرز المتدخلين في المنطقة، ويتعلق الأمر على وجه التحديد بالسلطات السياسية وبالجيش، وكذا بالمجموعات المسلحة، التي قد تتأثر بعمل المدافعين، مما قد يدفعها إلى اتخاذ إجراءات تستهدفهم.

قد يتعلق الأمر بقبول واضح (مثل ترخيص رسمي من السلطات) أو بقبول ضمني، كما هو الشأن بالنسبة للمجموعات المسلحة وسيحظى عمل المدافع بنسبة قبول أكبر إذا اعتبر أحد المتدخلين أنه قد يجني بعض المزايا من عمل المدافع، وستقل هذه النسبة إذا ما ارتبط عمل المدافع بتكلفة هامة. في هذه الحالة، تعتمد نسبة القبول على التكلفة السياسية لاعتداء يستهدف المدافعين. تكتسي هذه المسألة أهمية بالغة خلال النزاعات المسلحة حيث يواجه المدافعون أكثر من طرف مسلح واحد. يمكن لأحد الأطراف المسلحة أن يعتبر أن عمل المدافعين يخدم مصالح أعدائها، وبالتالي قد يقبل أحد المتدخلين عمل المدافعين، فيما يعتبر متدخل آخر أنه ذات طابع عدائي.

ويمكن وصف بيئة عمل المدافع بواسطة محورين:

- محور يمثل مدى قبول أحد الأطراف عملكم اعتمادا على مدى تأثيره على أهداف هذا الطرف ومصالحه الاستراتيجية (الثنائية قبول / تسامح).
- محور يمثل قدرتكم على ردع الاعتداءات بسبب ارتفاع التكلفة السياسية، وكذا قدرتكم على ردع الطرف اعتمادا على أسباب عقلانية وأخلاقية، أو حتى قدرتكم على إقناعهم بمزايا تجنب الاعتداء عليكم أو انتهاك حقوق الإنسان (الثنائية ردع–إقناع).

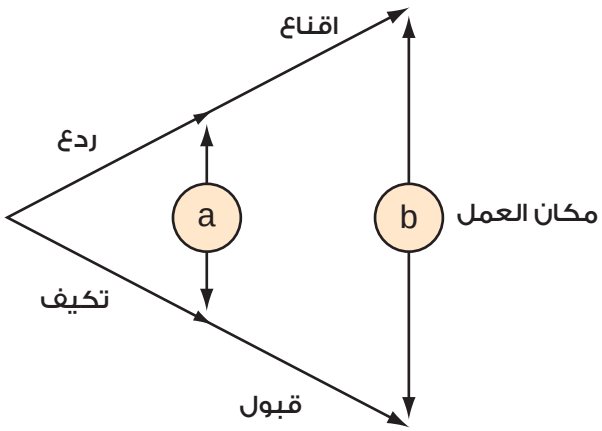

يمكن توسيع بيئة العمل بشكل تدريجي. و من أجل النجاح في جعل عمل لمدافعين مقبولا بفضل استراتيجية الإقناع، ينبغي أن تأخذوا بعين الاعتبار متطلبات السكان و كيف ينظرون إليكم والإجراءات و مسألة الاندماج، كما يظهر ذلك في الجزء "ب". لكن، في المناطق التي تعرف نزاعات مسلحة، تبقى بيئة العمل محصورة في المنطقة التي تحصلون فيها على موافقة الطرف المسلح، و يكون ذلك ناتجا عن التكلفة السياسية التي يمثلها الاعتداء على المدافعين (الردع)، فتنحصر هذه البيئة في الجزء "أ".

بشكل عام، يملك المدافعون غير المشاكسون فرصا أوفر لشغل الجزء "ب" مقارنة مع المدافعين الذين يدينون الانتهاكات أمام الملأ، إلا إذا غَيَّر المعتدِي المحتمَل أفكاره و اقتنع بصحة العمل الذي يقوم به المدافعون و قبل به.

الاستراتيجية الأمنية الشاملة

- قوموا بتوسيع بيئة عملكم عن طريق الحث على القبول و التسامح
- قوموا بتوسيع بيئة عملكم بالرفع بواسطة الردع و الإقناع

إن تحديد استراتيجية أمنية شاملة و محاولة تنفيذها من شأنه أن يساهم في ارتفاع التكلفة السياسية المتصلة بالاعتداء على المدافعين عن طريق مناهضة الإفلات من العقاب الذي يتمتع به بعض المعتدين المحتملين و عن طريق توسيع بيئة عمل المدافعين. و لذلك، نعتبر أن الاستراتيجية الأمنية الشاملة تعتمد بشكل كبير على المهارات في مجال التواصل.

توسيع بيئة العمل عن طريق الرفع من التسامح إزاء عملكم و القبول به

يمكن لعملكم أن يؤثر على الأهداف و المصالح الاستراتيجية لفرد أو مجموعة لا تبالي بحقوق الإنسان، مما قد يؤدي إلى وجود أجواء عدائية بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان. من أجل ضمان القبول بأنشطتكم، أو على الأقل التسامح إزاءها، من المهم تجنب المواجهة قدر الإمكان. و نسرد هنا بعض المقترحات للقيام بذلك:

- تقديم معلومات و تنظيم دورات تدريبية متصلة بطبيعة و مشروعية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان. قد يبدي المنتسبون إلى الدوائر الحكومية و باقي الأطراف رغبة أكبر في التعاون بعد إدراك و فهم عملكم و حوافزكم. لا ينبغي الاكتفاء بإحاطة المسؤولين رفيعي المستوى علما، لأن عمل المدافعين يسمح لهم بالالتقاء بمسؤولين على اختلاف رتبهم في كل أجهزة الدولة. يجب بذل جهد متواصل من أجل إخبار أكبر عدد ممكن من الموظفين و إحاطتهم علما.

- توضيح أهداف المدافعين. في إطار كل نزاع، قد يكون من المفيد توضيح و تحديد حدود عملكم، لأن ذلك يسمح بتجاوز سوء الفهم و تجنب المواجهات غير اللازمة و التي قد تمنع المدافعين من إنجاز عملهم على أكمل وجه.

- الحد من الأهداف بملائمتها لمحيطكم الاجتماعي و السياسي. عندما يؤثر عمل المدافعين عن حقوق الإنسان على المصالح الاستراتيجية لمجموعة مسلحة، قد ترد هذه المجموعة بشكل عنيف دون الاكتراث بسمعتها. تساهم بعض الأنشطة دون غيرها في جعل المدافعين أكثر ضعفا، مما يفرض التأكد من ملائمة أهدافكم لقدراتكم و لنسبة الخطر التي يمكنكم تحملها.

يمكن توسيع بيئة العمل بشكل تدريجي. و من أجل النجاح في جعل عمل لمدافعين مقبولا بفضل استراتيجية الإقناع، ينبغي أن تأخذوا بعين الاعتبار متطلبات السكان و كيف ينظرون إليكم والإجراءات و مسألة الاندماج، كما يظهر ذلك في الجزء "ب". لكن، في المناطق التي تعرف نزاعات مسلحة، تبقى بيئة العمل محصورة في المنطقة التي تحصلون فيها على موافقة الطرف المسلح، و يكون ذلك ناتجا عن التكلفة السياسية التي يمثلها الاعتداء على المدافعين (الردع)، فتنحصر هذه البيئة في الجزء "أ".

بشكل عام، يملك المدافعون غير المشاكسون فرصا أوفر لشغل الجزء "ب" مقارنة مع المدافعين الذين يدينون الانتهاكات أمام الملأ، إلا إذا غَيَّر المعتدِي المحتمَل أفكاره و اقتنع بصحة العمل الذي يقوم به المدافعون و قبل به.

الاستراتيجية الأمنية الشاملة

- قوموا بتوسيع بيئة عملكم عن طريق الحث على القبول و التسامح
- قوموا بتوسيع بيئة عملكم بالرفع بواسطة الردع و الإقناع

إن تحديد استراتيجية أمنية شاملة و محاولة تنفيذها من شأنه أن يساهم في ارتفاع التكلفة السياسية المتصلة بالاعتداء على المدافعين عن طريق مناهضة الإفلات من العقاب الذي يتمتع به بعض المعتدين المحتملين و عن طريق توسيع بيئة عمل المدافعين. و لذلك، نعتبر أن الاستراتيجية الأمنية الشاملة تعتمد بشكل كبير على المهارات في مجال التواصل.

توسيع بيئة العمل عن طريق الرفع من التسامح إزاء عملكم و القبول به

يمكن لعملكم أن يؤثر على الأهداف و المصالح الاستراتيجية لفرد أو مجموعة لا تبالي بحقوق الإنسان، مما قد يؤدي إلى وجود أجواء عدائية بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان. من أجل ضمان القبول بأنشطتكم، أو على الأقل التسامح إزاءها، من المهم تجنب المواجهة قدر الإمكان. و نسرد هنا بعض المقترحات للقيام بذلك:

- تضمن الاستراتيجيات لحلول تسمح للطرف الآخر "بحفظ ماء الوجه". إذا كنتم تواجهون طرفا مسؤولا عن انتهاكات لحقوق الإنسان، ينبغي إعطاءه فرصة ليحظى باعتراف الكل إن هو أخذ الإجراءات التي تمليها الظروف.
- الانضمام إلى تحالفات مختلفة و في أكبر عدد ممكن من القطاعات.
- إيجاد توازن بين الشفافية في ممارسة العمل التي تظهر أن المدافعين ليس لديهم ما يخفونه، و الحماية الضرورية لكل المعلومات التي قد تؤثر في حال تسربها على عملكم و أمنكم.
- أخيرا، تذكروا أن مشروعية و كمية العمل تعتبران من الشروط اللازم توافرها من أجل حماية بيئة عملكم، لكنها قد لا تكفي أحيانا، مما يوضح الحاجة إلى اكتساب قدرات لردع المعتدين المحتملين (انظر أسفله).

توسيع بيئة العمل عن طريق الردع و الإقناع

يتعين على المدافعين العاملين في مناطق عدائية أن يكون بإمكانهم وصف التكلفة السياسية العالية بالنسبة للمعتدي إن هو أقدم على فعلته، و ذلك من أجل حمله على غض النظر: هذا هو ما نطلق عليه الردع.

ينبغي التمييز بين الردع "العام" و الردع "الفوري". يعتبر الردع العام النتيجة المدمجة للجهود الوطنية و الدولية الهادفة إلى حماية المدافعين، أي كل ما يسمح بشرح العواقب الوخيمة لكل اعتداء على مدافع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الحملات الموضوعاتية و الدورات التدريبية و نشر المعلومات بخصوص المدافعين. و من جهة أخرى، يسمح الردع الفوري ببعث رسالة لمعتد ما من أجل عدم استهداف مدافع ما. يفرض الردع الآني نفسه كحل عندما لا يعطي الردع العام ثماره أو عندما لا يكون كافيا، و كذلك عندما تتركز جهود الحماية على بعض الملفات.

يعتبر الإقناع مفهوما أكثر شمولية، و هو ثمرة كل الجهود المبذولة من أجل إقناع الخصم على العدول عن قراره بتنفيذ الاعتداء. يمكن استعمال كل وسائل الإقناع من جدال عقلاني و تذكير بالأخلاق و تعاون منتظم و متواصل و إيقاظ لمشاعر الإنسانية و نهج لسياسات معادية للعنف. تستعمل كل من هذه الخطط في مراحل مختلفة على الصعيد الوطني و الدولي، حيث يصعب على المدافعين اللجوء مرارا إلى "التهديدات" المباشرة: تهدف الاستراتيجية إلى تذكير المتدخلين بالعواقب المحتملة التي قد تترتب عن قراراتهم.

كيفية الإقناع

ينبغي احترام مجموعة من الشروط من أجل التأكد من نجاعة الإقناع:

١) ينبغي على المدافعين شرح و وصف الأعمال التي لا يمكن التسامح إزاءها، فاستراتيجية الردع لن تعطي ثمارها إذا لم يكن المعتدي على دراية بالأفعال التي من شأنها أن تولّد ردود أفعال.

٢) يتوجب على منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان التعبير عن التزامها بردع الاعتداء حتى يكون المعتدي على علم، و ينبغي كذلك على المنظمة أن تبلور استراتيجية للردع.

٣) يجب على منظمة المدافعين امتلاك وسائل الردع و إقناع المعتدي بذلك. إذا لم يكن التهديد بشأن تعبئة وطنية و دولية صريحا، لا يمكنه أن يساهم في حماية المدافعين.

٤) ينبغي على المدافعين التعرف على المعتدي. تنشط العصابات خلال الليل و نادرا ما تتبنى أية عملية، مما يفرض إجراء تحليل و التعرف على الطرف الذي قد يستفيد من الاعتداء. من أجل ضمان نجاعة أكبر لردود الفعل الوطنية و الدولية، فإن أي تلميح إلى "تورط الحكومة"، حتى و إن كان مبنيا على دلائل واضحة، ينبغي أن يتضمن معلومات دقيقة بشأن الجهة المسؤولة أو المتورطة في جهاز الدولة.

٥) ينبغي أن تكون للمعتدي نية تنفيذ الاعتداء و أن يتراجع عن ذلك لأن التكلفة السياسية أضحت أكبر من المزايا الممكن جنيها، و ذلك بفضل تصميم المدافعين.

يصعب على المدافعين عن حقوق الإنسان ردع معتد لم يتغير سلوكه جراء تصميم المدافعين على ردع نواياه، و يحدث ذلك عند تعرض الحكومات لعقوبات دولية و عندما يصعب عليها معاقبة المسؤول الفعلي عن انتهاكات حقوق الإنسان. على سبيل المثال، يمكن لميليشية خاصة أن لا تخضع لسيطرة الحكومة أو أن تكون لها مصالح مختلفة. في هذه الحالة، يمكن للمعتدي الاستفادة من الاعتداءات ضد المدافعين، لأن الاعتداءات قد تضع الحكومة في موقف حرج و تسيئ إلى سمعتها.

لا يمكن أبدا للمدافعين التأكد من أجل "تصميمهم على الردع" قد يكون كافيا لردع اعتداء محتمل، حيث يمكن للمعتدي تحصيل بعض المزايا التي يجهلها المدافعون. يكمن التحدي في تحليل الأوضاع بأكبر دقة ممكنة، و قد يبدو الأمر غير ممكن عندما لا تتوافر المعلومات الأساسية. ينبغي إذن على منظمات المدافعين بلورة استراتيجيات مرنة للتراجع و تطوير قدرات للرد بسرعة على بعض الأحداث الغير متوقعة.

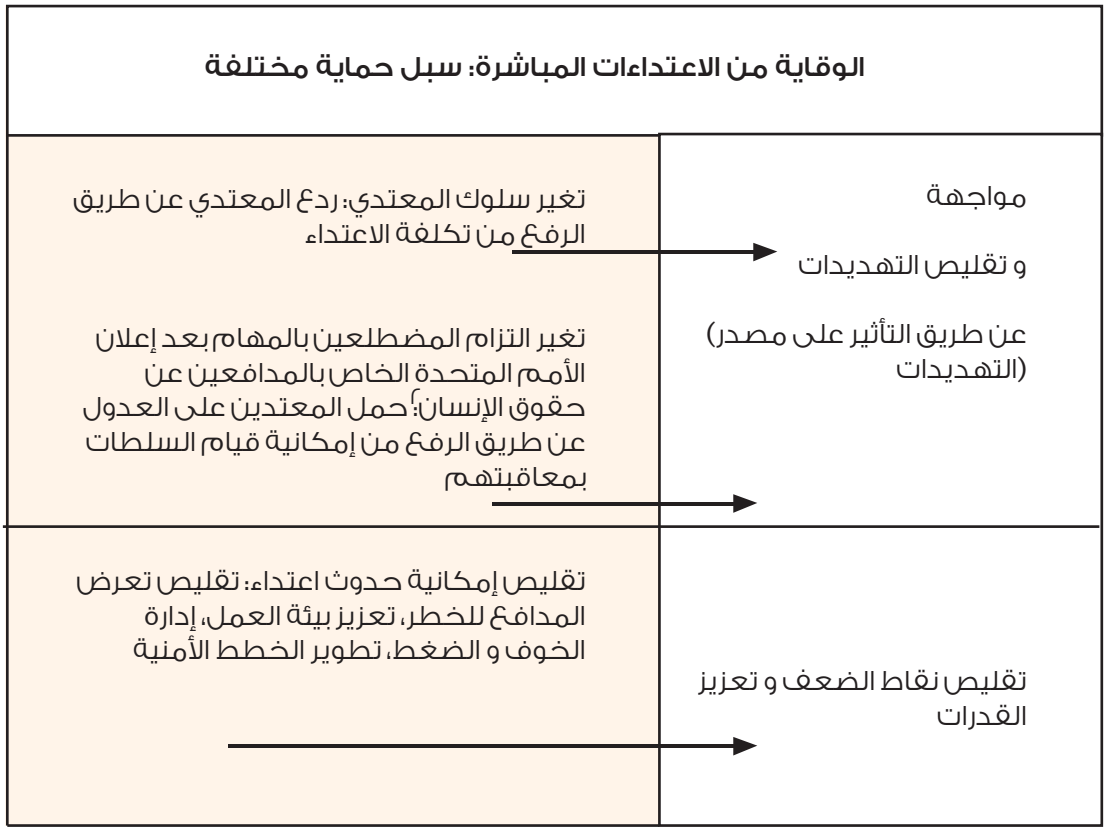

[٢] أنظر الجزء الأول، على سبيل المثال، بعد أن يعلن المدافع عن الخطر، سواء للشرطة أو لأحد المحققين، ويقود التحقيق إلى اتخاذ تدبير بحق هؤلاء المهددين. على الأقل، هذا قد يقود إلى رد فعل موضوعي لمنع الاعتداءات.

إعداد خطة أمنية

الغاية:
اكتساب المهارات اللازمة لإعداد خطة أمنية

تصميم الخطة الأمنية

بعد رسم جدول يتضمن كل أصحاب المصالح ذات الصلة بالحماية و التعرف على القوى المتدخلة و تقييم الخطر و التعرف على الاستراتيجيات المتوافرة و إعداد استراتيجية شاملة، لن تواجهون أية صعوبة من أجل إعداد خطة أمنية.

يعتبر الأمن مسألة معقدة ناتجة عن عدة عوامل ينبغي دائما توافر بعضها، فيما يمكن إضافة البعض الآخر لاحقا. و إذا ما اجتمعت شكلت خطة أمنية.

و ينبغي تدارس هذه العوامل على الصعيد الفردي و على صعيد المنظمة و على صعيد العلاقات بين المنظمات.

كيف نشتغل؟ هنا نقدم عملية مركبة من بضعة مراحل:

ا) مكونات الخطة. تهدف الخطة الأمنية إلى تقليص المخاطر، و لذلك ستكون لها ثلاثة أهداف على الأقل اعتمادا على تحليلكم للخطر:

- تقليص نسبة الخطر الذي تواجهونه،
- تقليص نقاط ضعفكم
- تعزيز قدراتكم.

ينبغي على الخطة الأمنية أن تتضمن سياسات و إجراءات يومية من أجل إدارة بعض المواقف الخاصة.

السياسات و الإجراءات اليومية في إطار العمل الاعتيادي:

- المناصرة و الربط الشبكي باستمرار، و دليل الأخلاقيات و ثقافة الأمن وإدارة الأمن، إلخ.
- اتخاذ إجراءات دائمة من أجل التأكد من إنجاز العمل وفق المنظومة الأمنية.

بروتوكولات خاصة بمواقف معينة:

- بروتوكولات الوقاية: طريقة تنظيم مؤتمر صحفي أو زيارة لمنطقة نائية
- بروتوكولات الطوارئ للرد على بعض المشاكل الخاصة، مثل الاحتجاز أو الاختطاف.

كلما زادت السياسات و المبادرات اليومية التي يتم تنفيذها، كلما تمكنت بروتوكولات الحالات الخاصة من إعطاء ثمارها.

بعض الأمثلة:

- إذا تم تنفيذ مجموعة مناسقة من السياسات و الإجراءات الخاصة بإدارة المعلومات، فإن عملية تفتيش المكتب سيكون لها وقع أقل خطورة.
- إذا تم تنفيذ مجموعة متناسقة من السياسات و الإجراءات ذات الصلة بالعلاقات العامة، سيكون لإنذار بخصوص اعتداء على مدافع عن حقوق الإنسان حظوظا أكبر لافتعال ردود فعل من طرف أبرز أصحاب المصالح، مما سيسمح ببلوغ هدف المدافع إذا حدث اعتداء.

  من أجل بلوغ هذا الهدف، ينبغي أن تتضمن الخطة الأمنية بندا خاصا بالتواصل مع المضطلعين بالمهام و أبرز أصحاب المصالح. يجب كذلك فرض اتباع سلوك أخلاقي في كل الجوانب المتصلة بعمل المنظمة و كذلك على صعيد الفرد و المنظمة و العلاقات بين المنظمات.
- في حالة وجود اعتقال، و إذا كانت الخطة الدائمة المطبقة تتضمن بندا خاصا بالسلوك الأخلاقي للأفراد، يمكن آنذاك إقصاء جرائم الحق العام و تنفيذ مقتضيات البروتوكول الخاص بالطوارئ. بطبيعة الحال، يمكن استعمال المخالفات العامة كذرائع، لكن محامي المنظمة أو خبيرها القانوني سيتخذ أنجع قرار. و إضافة إلى ذلك، يمكن لمحامي المعتقل أن يدرك أنه ثمة إجراءات تؤخذ، كما يمكنه تذكرها و استعراضها بما يتوافق و الآجال المحددة، متيقنا أن إجراءات أخرى تؤخذ، مما يبرز أهمية تجنب تحدي السلطة و التعرض لخطر أكبر من ذلك الذي تواجهه المنظمة.
- بالنسبة للبعثات الخاصة بالعمل الميداني في المناطق غير الآمنة، ينبغي إحاطة أبرز أصحاب المصالح علما بشكل مسبق، لكي تستعد للتدخل عند الضرورة و أن تبقى البعثة حذرة إلى حين عودة الفريق سالما.

٢) المسؤوليات و الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة. من أجل التأكد من حسن تنفيذ الخطة، ينبغي إدماج بعض القواعد الأمنية في العمل اليومي:

- تضمين مختلف جداول الأعمال لبند خاص بتقييم الأوضاع الأمنية
- توثيق و تحليل كل الحوادث الأمنية
- توزيع المسؤوليات
- تخصيص موارد مادية و وقت كاف للمسألة الأمنية

٣) • تصميم الخطة. ما هي نقطة البداية؟ إذا قمتم بتقييم المخاطر التي يواجهها مدافع أو منظمة ما، يمكن إعداد لائحة طويلة تتضمن كل نقاط الضعف و مختلف أصناف التهديدات و بعض القدرات. من غير الواقعي أن نحاول تدارس كل هذه المسائل في نفس الوقت. ما هي نقطة البداية إذن؟ الأمر غاية في البساطة:

- قوموا بانتقاء بعض التهديدات. حاولوا تحديد الأولويات من بين التهديدات، سواء أكانت فعلية أو محتملة، بالاعتماد على المعايير التالية: التعرف على أخطر تهديد (مثل التهديد الصريح بالقتل)، أو التهديد الممكن تنفيذه (مثلا إذا تعرضت مجموعات مماثلة لاعتداء أوإذا ما تعرضتم لتهديد معين)، أو التهديد الذي لا تتوفرون على قدرات كافية لردعه.

- تعرفوا على نقاط ضعفكم. ينبغي التصدي أولا لنقاط الضعف، دون أن تنسوا أنه لا يمكن اعتبار أن كل نقاط الضعف تتصل بتهديد معين (سنرى ذلك في المثال أسفله)

- تعرفوا على قدراتكم

مثال:

لمسار انتقائي يسمح بتصميم خطة أمنية:

تعرض مدير منظمة للمدافعين (في وسط ريفي أو حضري) إلى تهديد صريح بالقتل. تقوم المنظمة بتدلرس التهديد و التعرف على قدراتها و نقاط ضعفها.

تُقَرِرُ المنظمة بعد عدة مشاورات اتخاذ الخطوات التالية: تأمين كل الخزانات و وضع قضبان حديدية من أجل تأمين نوافذ المكتب و اقتناء هواتف محمولة جديدة للأعضاء الذين يواجهون أكبر خطر و نشر خبر تعرض مدافع للتهديد.

بشكل عام، ينبغي تحديد و تبرير الطريقة التي يمكن من خلالها لكل إجراء أن يساهم في تقليص الخطر (أو بشكل آخر، كيف يمكن لهذا الإجراء أن تحسن الأمن في مواجهة التهديد؟)

إذن: كيف يمكن لكل هذه الإجراءات أن تحمي المدير من التهديد بالقتل؟ (بطبيعة الحال، يمكنها أن تساهم في تحسين أمن المنظمة الشامل، لكن ما جدوى هذه الإجراءات في هذا التوقيت بالذات؟)

تساءلوا: ما هي نسبة إمكانية تنفيذ الاعتداء داخل المكتب، علما أن أشخاصا يتواجون هناك باستمرار؟ هل المدير لن يتعرض للقتل إلا داخل مكتبه؟ المدر الذي تلقى التهديد لن يتواجد دائما بمكتبه، مما يفرض التعرف على باقي نقاط الضعف، كأن يغادر المدير مكتبه وحيدا و في وقت متأخر من الليل أو أن يسافر إلى مناطق معزولة أو أن يجهل بالإجراءات الأمنية اللازم اتخاذها لدى تواجده ببيته...

على الرغم من كون تأمين الخزانات أمر بالغ الأهمية، فإنه لن يسمح بتقليص التهديد و نقاط الضعف، و ينطبق نفس الأمر على القضبان الحديدية على مستوى النوافذ. كيف يمكن لهذه القضبان أن تحمي من قناص أو من قنبلة يدوية؟

كيف يمكن لهاتف متنقل أن يساهم في تقليص التهديد؟ (ما الذي يمكن القيام به بفضل هاتف متنقل من أجل منع اغتيال مدير منظمة المدافعين؟)

قد يكون من الأنجع تقليص تعرض المدير للخطر أثناء تنقله من البيت إلى المكتب أو خلال عطلة نهاية الأسبوع، فهذه تعتبر من نقاط الضعف التي ينبغي التصدي إليها أولا لأنها متصلة مباشرة بالتهديد.

إذا ما أُجريَت عملية الانتقاء بشكل سليم و تمكَّنتكم بعد ذلك مواجهة التهديدات و تحليل نقاط الضعف و القدرات في إطار خطتكم الأمنية، يمكنكم آنذاك أن تتأكدوا أنكم ستتمكنون من تقليص المخاطر منذ الوهلة الأولى.

ينبغي تذكر أن الأمر يتعلق هنا بطريقة خاصة لتصميم خطة أمنية، و أنه ثمة عدة طرق "رسمية" للقيام بهذا الأمر، لكن هذه الطريقة واضحة و تمكنكم من التأكد من أخذ كل المسائل الأمنية الهامة بعين الاعتبار (إذا ما أحسنتم القيام بتقييم الخطر) و من التوفر في النهاية على خطة أمنية "منعشة" و "واقعية"، و هذه أهم نقطة بالنسبة للحماية. (المرجو الاطلاع على الفقرة الأخيرة من هذا الباب التي تتضمن لائحة مفصلة للمكونات الممكنة لخطة أمنية و التي يمكن استعمالها من أجل تقييم المخاطر.)

المواضيع الممكن إدماجها في الخطة الأمنية

تتضمن هذه "اللائحة" مقترحات خاصة بعوامل يمكن إدماجها في الخطة الأمنية. بعد إجراء تحليل للتقييم، يمكن انتقاء بعض هذه الأفكار أو الجمع بينها من أجل استكمال خطتكم الأمنية.

تتضمن الخطة الأمنية بعض المعطيات التي يمكن اعتبارها كإجراءات سياسية (كالالتقاء ببعض الهيئات الدولية و السلطات و مطالبة الدولة بتوفير الحماية) إضافة إلى بعض الإجراءات العملياتية (مثل التحضيرات العادية قبل زيارة ميدانية).

بعض المعطيات الخاصة بالإجراءات و التدابير الدائمة في إطار العمل اليومي:

- صلاحيات المنظمة و دورها و أهدافها العامة (التعرف عليها و الالتزام بها)
- بيان خاص بالسياسة الأمنية للمنظمة
- أخذ المسألة الأمنية بعين الاعتبار في إطار كل الجوانب المتعلقة بالعمل اليومي: تقييم السياق،
- تقييم الخطر و تحليل الأحداث الأمنية و إجراء استعراض تقييمي للمسألة الأمنية
- التأكد من تلقي كل أعضاء المنظمة لتدريب بمستوى لائق في المجال الأمني، و من نقل المسؤوليات الأمنية لدى مغادرة بعض الأشخاص للمنظمة
- توزيع المسؤوليات: من ننتظر منه القيام بأي دور و في أية مرحلة؟
- إدارة أزمة أمنية: إنشاء لجنة أو فريق عامل لإدارة الأزمة، توزيع المسؤوليات الخاصة بالتواصل مع وسائل الإعلام و الأقرباء، إلخ.
- توزيع المسؤوليات الأمنية داخل المنظمة: التخطيط و التتبع و التأمين و المسؤولية المدنية، إلخ. بالنسبة للمسؤوليات الأمنية للأفراد: التفكير بتدابير لتقليص الخطر بشكل مستدام، إدارة أوقات الفراغ، إعداد تقارير و توثيق الأحداث الأمنية، تقرير عقوبات (بعض هذه النقاط قد ترد في عقود العمل إذا اقتضى الأمر).

تحديد سياسات المنظمة في إطار:

- الراحة، وقت الفراغ و إدارة الضغط
- أمن الضحايا و الشهود
- الصحة و الوقاية من الحوادث
- العلاقات مع السلطات و قوات الأمن و المجموعات المسلحة
- إدارة و تخزين المعلومات و الوثائق السرية
- صيانة سمعتكم بما يتوافق و القيم الدينية و الاجتاعية و الثقافية
- إدارة المسألة الأمنية في المكاتب و البيوت (بالنسبة للزائرين كذلك)
- إدارة الأموال نقدا و النفائس
- وسائل الاتصال و البروتوكولات
- صيانة السيارات
- الحرص على أمن المدافعات عن حقوق الإنسان
- الحرص على أمن المثليات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغيري الهوية الجنسية
- ...

معطيات ينبغي أخذها بعين الاعتبار من أجل تبني إجراءات خاصة بنشاط معيّن أو بمواقف استثنائية:

إعداد بروتوكولات للوقاية و للرد بالنسبة:

- للإعداد للزيارات الميدانية
- لحقول الألغام
- لتقليص إمكانية السقوط كضحية لجريمة من جرائم الحق العام أو لحادث أمني أو لاعتداء جنسي
- تقليص إمكانية التعرض لاعتداء خلال التنقل إلى مناطق خطيرة
- بروتوكولات الرد بالنسبة: لحالات الطوارئ المتصلة بالصحة الجسدية و النفسية (و في الميدان كذلك)
- الجروح الجسدية و الاعتداءات، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية
- عمليات السرقة

- كيفية الرد عندما لا يصل شخص ما إلى المكان حيث يَتِم انتظاره
- التوقيف و الاحتجاز
- الاختطاف و الاختفاء
- اندلاع النيران و حوادث أخرى
- عمليات الإجلاء
- الكوارث الطبيعية
- عمليات التفتيش القانونية و غير القانونية، و اقتحام المكاتب و البيوت
- إذا تعرض شخص لإطلاق الرصاص
- إذا تعرض شخص للقتل
- عند حدوث انقلاب
- ...

تنفيذ خطة أمنية

تكتسي الخطة الأمنية أهمية بالغة، لكن ليس من الهين تنفيذها. إن التنفيذ ليس مسألة فنية فحسب، بل و مسألة تنظيمية كذلك، مما يفرض الاهتمام بالفرص و الإمكانيات المتاحة، و كذلك بالحواجز و بالصعوبات.

ينبغي تنفيذ الخطة الأمنية على الأقل على ثلاثة مستويات:

١) على مستوى الفرد. ينبغي على كل فرد اتباع الخطة من أجل ضمان إنجاحها.

٢) على مستوى المنظمة. ينبغي على المنظمة ككل أن تتبع الخطة الأمنية.

٣) على مستوى العلاقات بين المنظمات. ينبغي توافر نوع ما من التعاون بين المنظمات من أجل الحفاظ على الأمن.

مثال:

لفرص و **إمكانيات متاحة** لدى تنفيذ خطة أمنية:

- ☐ وقعت عدة أحداث أمنية طفيفة على مستوى منظّمتكم أو على مستوى منظمة أخرى، و ينتاب بعض المنتسبين إلى المنظمة نوع من الخوف.
- ☐ وجود خوف عام بسبب الأوضاع في البلد.

- تعيين منتسبين جدد و بروز الحاجة إلى تدريبهم من أجل تسهيل نفاذهم لأفضل الممارسات الأمنية.
- قيام منظمة أخرى بتوفير تدريب أمني لفائدتكم.

مثال:

لحواجز و صعوبات من أجل تنفيذ خطة أمنية:

- يظن البعض أن التدابير الأمنية من شأنها أن تمثل عبئا إضافيا
- يظن البعض الآخر أن المنظمة تتمتع بظروف أمنية ملائمة
- "لا نتوفر على متسع من الوقت للقيام بهذا الأمر"
- "حسنا، لنأخذ وقتا كافيا لتدارس المسألة الأمنية صباح يوم السبت، و لنكتف بهذا القدر"
- "ينبغي أن نهتم بالأفراد الذين نود مساعدتهم، و ليس بأنفسنا"

طرق تعزيز تنفيذ الخطة الأمنية

- استغلال الفرص و الإمكانيات المتاحة من أجل مواجهة الصعوبات و كسر الحواجز.
- الاشتغال خطوة خطوة. لا نرى من فائدة في التظاهر بإمكانية القيام بكل شيء في آن واحد.
- التركيز على أهمية المسألة الأمنية في عملكم لمساعدة الضحايا و التذكير بأن سلامة الشهود و أفراد الأسرة مسألة مركزية و متصلة بنجاعة العمل الذي يمكن إدارته بشكل أفضل عن طريق إدماج أفضل الممارسات الأمنية في كل مرحلة. استعمال أمثلة خلال الدورات التدريبية و المحادثات لإبراز التأثير السلبي المحتمَل لعدم ضمان أمن الشهود و الضحايا.
- الخطط الأمنية المُعَدَّة من طرف "الخبراء" لا تعطي ثمارها. في المجال الأمني، يعتبر الطابع التشاركي عاملا حيويا.
- ينبغي على الخطة أن تكون واقعية و سهلة التنفيذ. إذا أُعدَّت لائحة مطولة لكل ما ينبغي أن يُنجَزَ قبل كل زيارة ميدانية، فهذا الأمر قد لا ينفع. ينبغي الاكتفاء بالحد الأدنى من الإجراءات لضمان الأمن قصد التأكد من مشاركة كل من يساهم فعليا في العمل الميداني (على سبيل المثال، الأشخاص الذين دأبوا على القيام بزيارات ميدانية).
- الخطة ليست وثيقة جامدة، بل ينبغي استعراضها نقديا و تحيينها بشكل متواصل.
- لا يجب اعتبار الخطة الأمنية "كعمل إضافي"، بل كطريقة لتحسين جودة العمل. ينبغي إبراز مزايا الخطة الأمنية، مثلا عن طريق تجنب الإبلاغ المزدوج بشأن الاعتداءات. يتوجب التأكد من تضمن التقارير الخاصة بالزيارات الميدانية لبعد أمني، و من جعل المسألة الأمنية جزءا من اجتماعات الفريق العادية و من إدماج البعد الأمني في كل الدورات التدريبية.

- التذكير بأن المسألة الأمنية ليست خيارا فرديا. يمكن للخيارات و القرارات و السلوكات الفردية المتصلة بالأمن أن تؤثر على أمن الشهود و أفراد العائلة و الضحايا و الزملاء، مما يستوجب وجود التزام جماعي بتنفيذ الخطة الأمنية.

- تخصيص الوقت و الموارد الكافية لتنفيذ الخطة، بما أن تحسين الأمن غاية لا يمكن بلوغها فقط عن طريق الاكتفاء باستغلال وقت فراغ المنتسبين للمنظمة. من أجل إبراز المسألة الأمنية كقضية "مركزية"، يتوجّب تدارسها و وضعها إلى جانب باقي الأنشطة "المهمة".

- ينبغي ضمان قيام الجميع بتنفيذ الخطة الأمنية و خاصة كبار القادة و المسؤولين عن مراقبة عمل الآخرين، و كذا التحدث عن الإجراءات اللازم اتخاذها ضد من يتعنت و يرفض تنفيذ بنود الخطة و احترامها.

ملخص:

ينبغي على الخطة الأمنية أن تساهم في تقليص نقاط الضعف و في الرفع من القدرات و ذلك قصد تقليص التهديدات أو تقليص إمكانية تنفيذها، مما يسمح بتقليص الخطر.

ينبغي على الخطة الأمنية أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات و إطار عملكم.

لا تكمن الغاية في شغل كل المجال الاجتماعي و السياسي (بل أن تشغل المكان الملائم و أكبر جزء ممكن من محيط العمل، عن طريق الربط الشبكي أو بتعاون مع منظمات أخرى، مما يفرض تحديد إجراءات أمنية تتجاوز الاختلافات السياسية.)

يُعتَبَر الأمن مسألة معقدة ناتجة عن عدة عوامل، يكون البعض منها متوافرا و ينضاف الجزء الآخر لدى الضرورة، و يُمثّلُ مجموع هذه العوامل الخطة الأمنية.

ينبغي على الخطة الأمنية أن تتضمن سياسات و إجراءات يومية و بروتوكولات خاصة بحالات استثنائية.

ينبغي على الخطة و البروتوكول أن يتضمنا إجراءات سياسية و عملياتية.

تعزيز الأمن في المكتب و البيت

الغاية:
تقييم الأمن في المكتب و البيت
تخطيط، تعزيز و مراقبة الأمن في
المكتب و البيت

الأمن في المكتب و البيت

يُعتَبَر أمن مقر المنظمة أو مكاتبها و كذا بيوت المدافعين عن حقوق الإنسان مسألة أساسية. سنأخذ وقتا كافيا لإجراء دراسة معمقة لكيفية تحليل و تعزيز الأمن في المكتب أو البيت. (و لغاية التبسيط، سنتحدث من الآن فصاعدا فقط عن "المكاتب"، على الرغم من كون المعلومات التي سترد لاحقا تنطبق كذلك على الأمن في البيوت.)

معطيات عامة متصلة بالأمن في المكتب

يمكن تلخيص غايتنا المتمثلة في تعزيز الأمن و ذكر أنها تكمن في منع كل نفاذ غير مرخص، و ذلك سواء أتواجد مكتبكم في منطقة حضرية أو ريفية. في بعض الحالات النادرة، قد يكون من المفيد حماية المكتب من اعتداء محتمل (انفجار، مثلا).

نتدارس الآن أول نقطة، أي نقاط الضعف المتصلة بالمكتب. من شأن نقاط الضعف أن تساهم في زيادة المخاطر، حسب نسبة الخطر الذي تواجهونه. على سبيل المثال، إذا كانت هناك إمكانية للتعرض لسرقة تستهدف أغراضكم أو معلومات تخصكم، ينبغي الاشتغال على مستوى نقاط الضعف. إذا لم يتم تعيين شخص ما للانتقال إلى عين المكان و معاينة الوقائع، لن يفيدكم في شيء تنصيب جهاز إنذار ليلي (أو الكتروني إذا كنتم تتوفرون على الكهرباء) أو وضع حارس أو كلب حراسة. و من جهة أخرى، إذا ما تم النفاذ إلى مكتبكم باستعمال العنف، فإن إضافة صفيحة جديدة على الباب أو تنصيب جهاز إنذار لن يشكلا حماية إضافية. باختصار، ينبغي الاشتغال اعتمادا على التهديدات التي تواجهونها و السياق الذي تشتغلون فيه.

ينبغي تقييم نقاط الضعف المرتبطة
بالمكتب على ضوء التهديدات التي تواجهونها.

من المهم إيجاد توازن بين تبني إجراءات أمنية ملائمة و جعل الغير يعتقد أنكم تقومون "بإخفاء" أو "بحماية" شيء ما، لأن ذلك كفيل بتعريضكم للخطر. بالنسبة لأمن المكتب، ينبغي عادة الاختيار بين تجنّب لفت الانتباه أو اتخاذ إجراءات واضحة إذا اقتضى الأمر. ومن جهة أخرى، يُدركُ المعتدي المحتمَل أن مكتبكم يأوي نفائس أو معلومات قيمة و أنكم "تحتاجون" إلى حمايتها.

لا يتوافق أمن المكتب و أمن أضعف جزء أو مكون.

إذا أراد بعض الأفراد الدخول إلى مكتبكم دون الحصول على ترخيص، لن يختاروا أكثر نقاط النفاذ تعقيدا. في بعض الحالات، تكمن أسهل طريقة للنفاذ إلى مكتب ما من أجل مراقبة ما الذي يقع داخله في مجرد طرق الباب و الدخول.

موقع المكتب

سواء أتواجد المكتب في وسط ريفي أو حضري، ينبغي أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار: الجوار، ارتباط المبنى بأشخاص معينين أو أنشطة سابقة، سهولة وصول المواطنين إليه باستعمال وسائل النقل العمومية، إمكانية وقوع حوادث سير، سهولة اتخاذ إجراءات أمنية على مستوى المبنى، إلخ. (طالع كذلك أسفله الجزء الخاص بتقييم مخاطر الموقع).

قد يكون من المفيد تدارس الإجراءات الأمنية التي تم اتخاذها في نفس الحي. إذا كانت الإجراءات الأمنية عديدة، قد يعني ذلك غياب الأمن بسبب تفشي الإجرام و جرائم الحق العام. ومن المهم كذلك التحدث مع سكان الحي و المناطق المجاورة بشأن الأمن على الصعيد المحلي. و في كل الحالات، ينبغي التأكد من اتخاذ إجراءات أمنية دون لفت الانتباه بشكل بالغ، كما قد يكون من المفيد التعرف على الجيران لأنهم قد يحيطونكم علما عند وقوع أي حدث مشبوه في الحي.

يتعيّن كذلك التأكد من هوية مالك المبنى. ما هي السمعة التي يحظى بها؟ هل يمكنه أن يرضخ أمام ضغط السلطات؟ هل من شأنه أن لا يوافق على الإجراءات الأمنية التي تودون أخذها؟

أثناء انتقاء موقع المكتب، ينبغي أن تُؤخَذ متطلبات زائري المكتب بعين الاعتبار. إن المتطلبات تتغير سواء أتعلق الأمر بمكتب لتقديم الإرشاد القانوني أو بمكتب يُعتَبَر مجرد مكان يشتغل به العاملون في المنظمة. و من المهم كذلك تدارس سهولة الوصول إلى المكتب باستعمال وسائل النقل العمومية و مدى خطورة الطريق الذي يفصل أماكن إقامة العاملين و أماكن اشتغالهم، إلخ. ينبغي كذلك تقييم الأوضاع في المنطقة المجاورة، خاصة من أجل تجنب ضرورة السفر عبر مسالك صعبة.

في بعض الحالات، يمكن لبيت المدافع أن يكون مكتبه في نفس الوقت (طالع أسفله الجزء الخاص بالوسط الريفي). لكن ذلك لا يمنع من أخذ المعلومات أعلاه بعين الاعتبار.

بعد تحديد الموقع، من المهم إجراء تقييم مرحلي لهذا المكان الذي وقع عليه الاختيار، لأنه قد تحدث بعض التغييرات، كأن ينتقل "عنصر غير مرغوب فيه" و يستقرّ في الجوار.

القائمة المرجعية من أجل انتقاء موقع ملائم للمكتب في مناطق غير معزولة	
الجوار	الإحصائيات الإجرامية، القرب من أهداف محتملة لمجموعات مسلحة (مثل المنشآت العسكرية أو الحكومية)، وجود ملاجئ آمنة، وجود منظمات وطنية أو دولية تربطكم بها علاقات
العلاقات	نوعية سكان الحي، المالك و المستأجرون السابقون للمبنى، الاستعمال السابق للمبنى
سهولة الوصول اليه	وجود طريق واحد أو طرق مختلفة (كلما تعددت الطرق، كلما كان ذلك أفضل، لكن تذكروا أن تعدد الطرق من الإمكانيات التي قد يستفيد منها العنصر غير المرغوب فيه كذلك)، إمكانيات الوصول باستعمال وسائل التقل الخاصة و العمومية
الخدمات الأساسية	الماء و الكهرباء و الهاتف
إنارة الشوارع	في المناطق المجاورة
إمكانية التعرض لحادثة سير أو وجود مخاطر	حرائق و فيضانات و انجراف التربة و التخلص من المواد الخطيرة و وجود مصانع تستعمل مواد سامة
الهيئة أو الشكل	صلابة المبنى، سهولة تنصيب التجهيزات الأمنية، الأبواب و النوافذ، وجود حواجز للحماية و نقاط النفاذ (انظر أسفله)
بالنسبة للسيارات	وجود مرأب أو على الأقل بهو/ ساحة أو مكان مُغلَق، إضافة إلى حاجز خاص بالمرأب

إذا ما تواجد المكتب بمنطقة نائية أو شبه معزولة، يمكن أن لا تتوافر العديد من المعطيات الواردة في هذا الجدول، مما قد يبرز الحاجة إلى تطوير بعض القدرات من أجل التصدّي لنقاط الضعف المرتبطة بهذا الوضع. على سبيل المثال، إذا لم تتواجد منظمة أخرى في الجوار، قد تضطرون إلى اللجوء إلى المجتمع المحلي، و إذا لم تتوفر المنطقة على ماء صالح للشرب أو على طفاية للحرائق، ينبغي آنذاك التأكد من وجود إناء كبير مملوء بشكل دائم.

تسلل الغير للمكتب: الحواجز الجسدية و الإجراءات الخاصة بالزائرين

تهدف الغاية الأساسية لأمن المكتب في منع تسلل الأشخاص غير المرغوب فيهم. يمكن لفرد واحد أو لعدة أفراد النفاذ إلى المكتب من أجل السرقة أو الحصول على معلومات أو زرع شيء ما لاستعماله ضدكم في وقت لاحق (مثل المخدرات و الأسلحة)، أو من أجل تهديدكم، إلخ. تختلف كل حالة عن الأخرى، لكن الغاية لا تتغير و تكمن في تجنب نفاذ الغير بدون ترخيص.

يمكن التحكم في النفاذ إلى أي مبنى بواسطة حواجز جسدية (سياج، أبواب و بوابات)، أو بواسطة وسائل فنية (مثل أجهزة الإنذار باستعمال الضوء) أو بواسطة الإجراءات الخاصة باستقبال الزوار. يُعتَبر كل حاجز "مصفاة" يمرُّ عبرها كل من أراد النفاذ إلى المكتب. و في أفضل الأحوال، ينبغي على هذه المجموعة من المصفاة أن تشكل عدة صفائح للحماية، بإمكانها منع مختلف أصناف النفاذ غير المرغوب فيه.

الحواجز الجسدية

تسمح الحواجز الجسدية بمنع تسلل الأفراد غير المرغوب فيهم. تتعلق نجاعة الحواجز الجسدية بمدى صلابتها و قابليتها لسد كل الثغرات.

يمكن لمكتبكم أن يتضمن حواجز جسدية في ثلاثة أماكن:

١) المحيط الخارجي: السياج، الجدران أو ما شابه ذلك، وراء الحديقة أو الفناء. في غياب محيط خارجي، يمكن تحديد جزء من المكتب و اعتباره المحيط الخارجي الذي تقومون بمراقبته.

٢) محيط المبنى.

٣) المنطقة الداخلية: الحواجز التي يمكن وضعها داخل مكتب ما من أجل حماية قاعة أو عدة قاعات. و قد يكون هذا الأمر جد مفيد في المكاتب التي تشهد عدة زيارات، لأن ذلك يسمح بتحديد منطقة يمكن لعامة الجمهور النفاذ إليها و منطقة أخرى محدودة النفاذ يمكن حمايتها بفضل حواجز إضافية.

المنطقة الخارجية

ينبغي تحديد موقع المكتب بفضل محيط خارجي واضح، و كذا بفضل سياج عال أو منخفض، و من الأفضل أن يكون صلبا و عاليا لجعل النفاذ أكثر تعقيدا. يمكن للشباك أو للصفائح الشفافة أن تسمح بالتجسس على عمل المنظمة من الخارج، و قد يكون إذن من المفيد بناء جدار من الطوب أو ما شابه ذلك.

عند غياب محيط خارجي واضح، يمكن اتخاذ قرار بشأن المحيط الخارجي الذي يمكن مراقبته بصريا من أجل رؤية أشخاص غير مرغوب فيهم إن هم حاولوا الاقتراب من مكتبكم، كما يمكنكم التفكير باستعمال مرآة محدبة.

محيط المبنى

و يتضمن ذلك الجدران و الأبواب و النوافذ و السقف. إذا كانت الجدران صلبة، سيكون السقف كذلك. ينبغي على الجدران و النوافذ أن تتوفر على قفل ملائم و أن يتم تعزيز ذلك ببعض الصفائح، و من الأفضل إضافة بعض القضبان عموديا و أفقيا. يتعيّن على السقف أن يوفر حماية ملائمة (و أن لا يكون مجرد سبيكة من الزنك أو صفيحة من القرمود). إذا لم يكن ممكنا تعزيز السقف، ينبغي منع الولوج إليه من السطح أو من المباني المجاورة.

إذا كانت نافذة مكتبكم تُطلُّ على الشارع أو على ساحة عمومية، ينبغي الجلوس بطريقة تسمح لكم برؤية الشارع دون أن تتم رؤيتكم. و إذا تواجدت نافذتكم قرب بعض النباتات، ينبغي التأكد من استحالة اختباء شخص ما دون أن تنتبهوا لهذا الأمر.

تتوفر بعض المكاتب على عدة أبواب، و يمكن استعمال إحداها "كمخرج للإغاثة"، لكن لا تنسوا أن مخرج الإغاثة قد يُستَعمل كمدخل من طرف بعض الأشخاص غير المرغوب فيهم.

إذا ما كان المكتب بحكم موقعه عرضة لهجوم مسلح، من المهم تخصيص جزء منه و اعتباره منطقة آمنة (انظر الباب الخاص بضمان الأمن في مناطق النزاعات المسلحة).

المنطقة الداخلية

ينطبق عليها ما ينطبق على المبنى و محيطه. قد يكون من المفيد التوفر على جزء آمن داخل المبنى، و عادة ما يسهل ترتيب هذا الأمر، حيث يعتبر مجرد التوفر على صندوق حفظ إجراءا أمنيا داخليا.

قد يتكون مكتبكم من قاعة واحدة، وقد تستعملون في هذه الحالة حواجز الفصل المتحركة من أجل تحديد مكان خاص لا ينفذ إليه الزائرون.

تذكير بخصوص المفاتيح:

- لا ينبغي على المفاتيح أن تكون في مكان بارز أو سهل الوصول لها من جانب الزائرين. ينبغي الاحتفاظ بكل المفاتيح داخل خزانة أو جارور لا يمكن فتحه إلا بإدخال رمز سري يعرفه بعض أعضاء المنظمة فقط، و قوموا بتغيير الرمز السري بين الفينة و الأخرى ضمانا لأمن أكبر.

- إذا كانت المفاتيح مُصنَّفَة من أجل تفادي اختلاطها، ينبغي أن لا يكون التصنيف معتمدا على وصف القاعة/ الغرفة لأن ذلك من شأنه تسهيل عملية السرقة، بل يجب استعمال ألوان أو أحرف أو أرقام مختلفة لهذه الغاية.

الإجراءات الفنية: الإنارة و أجهزة الإنذار

(إذا ما توفر المكتب على خدمة الكهرباء أو على مولد كهربائي).

تسمح الإجراءات الفنية بتعزيز الحواجز الجسدية أو الإجراءات الخاصة بولوج الزائرين مثل ثقب التجسس أو نظام الاتصال الداخلي أو كاميرات المراقبة، إلخ (انظر أسفله). لا تعتبر الإجراءات الفنية مفيدة إلا إذا استُعملَت لردع الأشخاص غير المرغوب فيهم. و من أجل ضمان حسن استخدامها، ينبغي التأكد من أن استعمالها أدّى إلى رد فعل معين (لفت انتباه الجيران أو أفراد الشرطة أو مؤسسة أمنية خاصة). و إذا لم يحدث هذا الأمر، و أدرك المتسلّل أن ذلك لن يحدث، لن تفيد هذه الإجراءات في شيء و ستكتفي بمنع وقوع سرقة عادية أو بتسجيل كل من يلج إلى المكتب.

- الإنارة في محيط المبنى (إنارة البهو و الحديقة و الرصيف) تعتبر جد أساسية.

- جهاز الإنذار له عدة وظائف، كالتعرف على المتسلّلين و ردع المتسلّلين المحتمَلين من الدخول أو من الاستمرار في محاولة الدخول.

يمكن لجهاز الإنذار أن إطلاق إنذار داخل المكتب، أو إشعال الضوء أو إطلاق صوت شبيه برنين الجرس، أو إرسال إنذار إلى مركز أمني خارج المبنى. يمكن للإنذار الصوتي أن يكون مفيدا من أجل لفت الانتباه، لكنه قد تكون له آثار عكسية أثناء النزاعات أو عندما لا تتوقعون ردا من طرف السكان المحليين. ينبغي توخي الحذر أثناء الاختيار بين إنذار صوتي أو ضوئي (ضوء قوي و ثابت، أو ضوء أحمر متقطع). يمكن للضوء الأحمر المتقطع أن يكون كافيا لردع متسلّل، لأنه قد يجعله يعتقد أن شيئا ما قد يحدث بعد هذا الإنذار الأولي.

ينبغي تنصيب أجهزة الإنذار عند المداخل (البهو و الأبواب و النوافذ و القاعات التي يُحتَفَظ داخلها بالمعلومات الحيوية). و تُعتَبَر أكثر أجهزة الإنذار نجاعة تلك التي تتوفر على نظام استشعار حركي يُطلقُ ضوءا أو صوتا أو يُشَغّلُ الكاميرا عند استشعار حركة.

ينبغي على أجهزة الإنذار:

- أن تتوفر على بطارية لتشتغل أثناء انقطاع التيار الكهربائي
- أن تتمّ برمجتها لتنتظر مهلة قبل الإنذار، حتى يتم إسكاتها إذا ما تم تشغيلها عن طريق الخطإ
- أن تتضمن إمكانية تشغيل يدوي إذا ما احتاج العاملون لذلك
- أن تكون سهلة التنصيب و الصيانة
- أن يسهل التمييز بينها و بين جهاز إنذار خاص بالحرائق

كاميرا المراقبة

يمكن لكاميرات المراقبة أن تساعد على تحسين إجراءات الدخول (انظر أسفله) أو تسجيل كل من يدخل إلى المكتب. لكن، ينبغي إجراء عملية التسجيل انطلاقا من مكان لا يمكن للمتسلّل النفاذ إليه، لتجنب قيامه بفتح الكاميرا و تخريب الشريط.

يتعيّن تدارس دور كاميرات المراقبة في تخويف من يود الدخول إلى المكتب بصفته ضحية أو شاهدا، أو إذا ما كانت غرضا ثمينا قد يجذب اللصوص. يستحب إحاطة الزائرين علما بكونهم تحت مراقبة الكاميرا (فالحق في الحياة الخاصة جزء من حقوق الإنسان).

الإنارة و أجهزة الإنذار عندما لا يتوفر المكتب على خدمة الكهرباء أو على مولد كهربائي

ينبغي تجنب البقاء في المكتب بمجرد حلول الليل.

يمكن تعويض جهاز الإنذار بحارس ليلي أو الاعتماد على مساعدة بعض الجيران أو أفراد العائلة أو الاستعانة بالكلاب و محاولة الحصول على دعمهم.

المؤسسات الأمنية الخاصة

ينبغي هنا توخي المزيد من الحذر. في العديد من البلدان، يسهر على إدارة مؤسسات الأمن الخاصة أعضاء سابقون في قوات الأمن، و في بعض الحالات تَوَرَّطَ بعض هؤلاء الأشخاص في عمليات تقفّي أثر المدافعين عن حقوق الإنسان و الاعتداء عليهم، مما يجعل الثقة بالمؤسسات الأمنية أمرا صعبا أو مستحيلا خاصة إذا كنتم تخشون تعرّضكم لعملية مراقبة أو لاعتداء من طرف قوات الأمن. إذا ما تمكنت مؤسسة أمنية خاصة من النفاذ إلى مكتبكم، قد تقوم بزرع مكروفون أو تسمح لبعض الأشخاص بالتسلل.

إذا ما اعتبرتم أنه ثمة حاجة إلى اللجوء إلى مؤسسة أمنية، ينبغي التأكد من وجود اتفاق واضح بشأن ما يُسمَحُ للعاملين بها القيام به و بشأن أجزاء المبنى التي يمكنهم النفاذ إليها. بطبيعة الحال، ينبغي أن يكون بإمكانكم مراقبة تنفيذ بنود هذا الاتفاق.

على سبيل المثال:

إذا ما تعاقدتم مع مؤسسة
أمنية تقوم بإرسال عامل لدى إطلاق الإنذار،
قد ينفذ هذا العامل إلى أجزاء حسّاسة من
مكتبكم و يقوم بزرع آلة للتنصت في قاعة الاجتماعات.

من الأفضل أن تقوموا بانتقاء المنتسبين إلى المؤسسة الأمنية الذين تودون الاستغال معهم، لكن ندرك أن هذا الأمر نادرا ما يكون ممكنا.

إذا كان العاملون في المؤسسة الأمنية يحملون أسلحة، من المهم إحاطة منظمة حقوق الإنسان علما بقواعد استعمالها، و من المفيد كذلك مقارنة مزايا و نواقص استعمال الأسلحة. لا يمكن للأسلحة اليدوية أن تردع اعتداءا يود القيام به بعض المعتدين باستعمال أسلحة ثقيلة (كما هو الشأن عادة)، لكن إذا ما أدرك المعتدون المحتمَلون أنه ثمة أشخاص في محيطكم يحملون أسلحة، قد يقررون شن الهجوم و هم على استعداد لإطلاق النار، من أجل حماية أنفسهم أثناء الاعتداء. و بصفة أخرى، يمكن باستعمال بعض الأسلحة اليدوية الخفيفة حمل المعتدين على استعمال أسلحة ثقيلة. إذا كنتم تعتقدون أنه ثمة حاجة إلى وجود حراس مسلّحين، ينبغي التساؤل ما إذا كنتم تتوفرون على الظروف الاجتماعية و السياسية المواتية للقيام بعملكم.

إجراءات الدخول

قد تكون الحواجز غير كافية و ينبغي آنذاك دعمها "بمصفاة" مثل إجراءات الدخول. تسمح هذه الإجراءات بالتعرف على من يمكنه الدخول إلى المكتب و متى و كيف. يتعيّن أن تقتصر إمكانية النفاذ إلى المفاتيح و المعلومات و النقود على بعض الأفراد.

تكمن أسهل طريقة للدخول إلى مكتب يعمل به مدافعون عن حقوق الإنسان في طرق الباب و الدخول، و هذا أمر يقوم به عدة أشخاص يوميا. من أجل إيجاد توازن بين مكتب استقبال خاص بحقوق الإنسان و الحاجة إلى مراقبة من يدخل و لماذا يود القيام بذلك، ثمة حاجة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الأمنية.

بصفة عامة، لكل شخص سبب ما يدفعه إلى طرق الباب و محاولة الدخول: هناك من يود طرح أسئلة أو تسليم شيء، دون طلب إذن مسبق. لنتدارس كل حالة على حدة:

يقوم أحدهم بالاتصال بكم هاتفيا أو بقرع الباب و يطلب السماح له بالدخول لسبب ما

ينبغي تتبع هذه الخطوات:

ا) **اسألوا الشخص لماذا يود الدخول و اطلبوا منه تقديم هويته.** إذا ما طلب مقابلة عضو معين، يجب استشارة العضو المعني. في حال عدم تواجد هذا العضو، اطلبوا من الزائر العودة لاحقا أو الانتظار خارج الجزء المحظور من المكتب. من المهم استعمال ثقب التجسس و كاميرات المراقبة و نظام الاتصال الداخلي لتجنب الاقتراب من الباب أو فتحه، خاصة إذا كنتم تنوون منع شخص ما من الدخول أو عند وجود محاولة اقتحام، مما يبرز أهمية وجود موضع للانتظار منفصل عن المدخل. و إذا كنتم تودون تخصيص جز من المبنى ليكون سهل الولوج، ينبغي وضع حواجز جسدية تمنع من الدخول إلى الأجزاء الحساسة من المكتب.

قد يود أحد الأشخاص الدخول إلى المكتب تحت ذريعة إصلاح المجاري المائية أو الشبكة الكهربائية أو من أجل إنجاز أشغال صيانة أخرى. يمكنه كذلك أن يقدم نفسه كمبعوث لوسائل الإعلام أو كموظف، إلخ. ينبغي دائما التأكد من هوية هؤلاء الأشخاص و من هوية المؤسسة أو المنظمة التي يدَّعُونَ الانتساب إليها قبل السماح لهم بالدخول. تذكروا أن الزي الرسمي أو بطاقة الهوية يعتبرات غير كافيين لإثبات الهوية، خاصة عندما تكون نسبة الخطر متوسطة أو مرتفعة.

٢) **اتخاذ قرار بشأن السماح بالدخول أو رفضه.** بعد التعرف على سبب رغبة الزائر في الدخول و التأكد من هويته، ينبغي اتخاذ قرار بشأن السماح له بالدخول أم لا. إن تقديم سبب الزيارة لا يعتبر كافيا، و إذا ما انتابكم أي شك، ينبغي عدم السماح له بالدخول.

٣) **راقبوا الزائرين إلى حين مغادرتهم.** بعد دخول الزائر إلى المكتب، تأكدوا من مراقبة تحركاته إلى حين مغادرته. من المهم التوفر على قاعة مخصصة لاستقبال الزائرين تكون بعيدة عن المناطق التي لا يُسمَحُ إلا لبعض الأعضاء بولوجها.

قوموا بتوثيق كل المعلومات الخاصة بكل زيارة مع ذكر اسم الزائر و المنظمة التي يمثلها و هدف الزيارة و المساعدين الذين التقى بهم و لحظة وصوله و مغادرته. قد تكون هذه المعلومات ثمينة لدى تحليل أسباب وقوع حادث أمني.

قدوم شخص ما أو اتصاله هاتفيا بالمنظمة من أجل طرح بعض الأسئلة

بغض النظر عن ما قد يصرح به زائر أو متّصل، لا ينبغي بأي حال من الأحوال إخباره بمكان تواجد زميل ما و لا إعطاء بعض المعلومات ذات الطابع الخاص. إذا ما ألحّ ذلك الشخص، ينبغي أن تُتاحَ له فرصة ترك رسالة أو يمكن أن تطلبوا منه العودة لاحقا أو أن تُحَددوا له موعدا مع الشخص المعني.

قد يحدث دائما أن يصل بعض الأشخاص عن طريق الخطإ، و أن يسألوا إذا ما كان فلان أو فلان يقطن هناك أو إذا ما كنتم تعرضون شيئا ما للبيع. هناك من قد يود أن يبيع بعض الأغراض، أو بعض المتسولين الذين قد يطلبون المساعدة. إذا منعتم كل هؤلاء الأشخاص من الدخول، ستتجنبون كل خطر أمني.

يود شخص ما تسليم شيء أو طرد بريدي

يمثل الطرد البريدي خطرا لأن محتواه قد يسيء إليكم، خاصة إذا ما تعلق الأمر بطرد ملغوم أو برسالة ملغومة. مهما بدا الطرد آمنا، لا ينبغي لمسه أو نقله قبل أخذ هذه الخطوات الثلاثة البسيطة:

١) تأكدوا إذا ما كان المتلقّي ينتظر الطّرد. لا يكفي أن يتعرّف المتلقّي على المرسل، لأنه يمكن استغلال هوية المرسِل بسهولة. إذا كان المتلقّي لا ينتظر طردا، ينبغي عليه أن يتأكد أنَ المرسِل قد بعث له فعلا بطرد. إذا كان الطرد موجها للمكتب، وجب التأكد من هوية المرسِل. يجب الانتظار و تدارس المسألة قبل اتخاذ قرار نهائي.

٢) اتخاذ قرار بشأن قبول الطرد أو رفضه. إذا لم تتمكنوا من التعرف على هوية المرسل، أو إذا ما احتجتم إلى متسع من الوقت من أجل التعرف عليه، من الأفضل في هذه الحالة عدم قبول الطرد، خاصة إذا كانت نسبة الخطر متوسطة أو مرتفعة. يمكن دائما أن تطلبوا تسلم الطرد لاحقا أو في مكتب البريد.

٣) تجنُّب إضاعة الطرد في المكتب. تأكدوا من تذكر مكان وضع الطرد في المكتب، إلى حين قبول المتلقيّ تَسَلُّمَه.
في بعض البلدان، يتم إخبار المدافع بوصول الطرد هاتفيا و ينبغي عليه الانتقال إلى مكتب البريد لسحبه، و قد يكون ذلك جزءا من مخطط يهدف إلى الاعتداء على المدافع. و إذا كان الهاتف غير مسجل، قد يستحيل التعرف بالضبط على هوية المتحدث. بعد حصول المدافع على معلومات بخصوص مصدر الطرد، يمكنه أن يسأل المرسِل و أن يتعرف على الطريق الذي سلكه الطرد. و بعد ذلك، يمكن للمدافع أن يرى ما إذا آمنا أن يتسلَم الطرد أم لا، كما يمكنه أن يطلب من المتصل أن يأتي بالطرد إلى المكتب و أن يطبق الإجراءات الأمنية. و في أغلب الأحيان، إذا كان الطرد مجرد ذريعة، لن يأتي المتصل إلى المكتب.

خلال مأدبة أو حفلة

خلال هذه المناسبات، تكون القواعد واضحة: ينبغي منع كل من لا تعرفونه من الدخول، و أن يقتصر الدخول على أصدقاء و أقارب الزملاء الذين تثقون بهم، و فقط لدى وجود الزميل الذي تربطه بهم علاقة صداقة أو قرابة حتى يتمكن من التعرف عليهم. إذا ما أتى شخص و ادعى أنه يعرف عاملا في المكتب، ينبغي التأكد من هذا الأمر، و في غياب الزميل المعني لا يمكن السماح لذلك الشخص بالدخول.

قد ينتاب المدافعين بعض الشك أو يواجهون صعوبة من أجل التأكد من هوية الزائرين و رفض السماح لهم بالدخول. لكن، يمكنهم دائما القول أنهم لا يملكون صلاحيات الترخيص بالدخول حتى لا يبدو هذا الإجراء كقرار شخصيّ.

بالنسبة لكل إجراءات الدخول، ينبغي أن تتذكروا أنه إذا كان الزائر أصيلا و محطّ ثقة، سيرحب بكون التنظيم يتضمن بعدا أمنيا، و إذا لم يكن كذلك، سيعلم حينئذ أنه ثمة إجراءات أمنية قيد التنفيذ. في كل الأحوال، يمكن دائما للمدافعين أن يمنحوا لنفسهم صلاحية منع الشخص مجهول الهوية من الدخول. عند الاقتضاء، يمكنهم الرد باستعمال عبارة "لا، و لكن...": لست مُخَوَّلا للسماح للمجهولين بالدخول، لكن إذا أردتم يمكنكم ترك بطاقة، و سأسعد بإحاطتكم علما بالتظاهرات التي قد نُنَظمُهَا مستقبلا".

تسجيل المكالمات الهاتفية و هوية الزائرين

قد يكون من المفيد كذلك تسجيل المكالمات الهاتفية و أرقام الهواتف و أسماء الزائرين (تطلب بعض المنظمات من الزائرين الجدد تقديم أوراق هويتهم و تقوم بتسجيل رقم بطاقة الهوية).

الاشتغال في المكتب خلال ساعات إضافية

يتوجب تبني إجراءات خاصة باشتغال العاملين ساعات إضافية. إذا كان بعض العاملين في المنظمة ينوون الاشتغال ساعات إضافية خلال الليل، ينبغي عليهم إبلاغ شخص معين خلال مواعيد محددة و أخذ بعض الاحتياطات لدى مغادرتهم محيط المكتب، إلخ.

القائمة المرجعية من أجل التعرف على نقاط ضعف الإجراءات الخاصة بالدخول
من يُسمَحُ له بالدخول باستمرار إلى أي جزء من المكتب و لماذا؟
التمييز بين مختلف أصناف الزائرين (مبعوثون، عمال صيانة، تقنيو الحواسيب، أعضاء منظمات غير حكومية يشاركون في اجتماعات، شخصية هامة، ضيوف مأدبة أو حفلة، إلخ) و تطوير إجراءات دخول ملائمة لكل صنف. ينبغي أن يتعرف كل العاملين على كل الإجراءات الخاصة بكل صنف من الزائرين، و أن يتحملوا مسؤولية تنفيذها
بعد دخول زائر للمكتب، هل يمكنه النفاذ إلى الأجزاء من المكتب التي يقتصر الدخول إليها على بعض الأعضاء؟ ينبغي بلورة إجراءات تسمح بتفادي هذا الأمر
القائمة المرجعية بالنسبة للمفاتيح
من يمكنه استعمال أي مفتاح و متى؟
أين و كيف يتم الاحتفاظ بالمفاتيح و بنُسَخِهَا؟
هل تتم مراقبة نسخ المفاتيح قيد الاستعمال؟
هل ثمة إمكانية لحصول شخص على نسخة من المفتاح دون ترخيص؟
ما الذي يحدث عند ضياع مفتاح؟ ينبغي تغيير القفل إلا إذا كنتم متيقنين أنه تَمَّت إضاعة المفتاح سهوا و أنه لا يمكن لأي أحد التعرف على صاحب المفتاح و لا على عنوانكم. تذكروا أنه يمكن سرقة مفتاح (مثلا خلال عملية سرقة) من أجل التمكن من الدخول إلى المكتب.

يتولى كل العاملين في المكتب مسؤولية اتخاذ إجراءات ضد كل من لا يُنَفِّذُ هذه الإجراءات الخاصة بالدخول. ينبغي كذلك أن تقوموا بتوثيق أي تحرك لعناصر أو سيارات مشبوهة في السجل الخاص بالأحداث الأمنية، و الاهتمام بكل الأغراض التي قد يتم وضعها خارج المبنى من أجل تفادي وجود قنبلة. إذا ما انتابكم شك بوجود قنبلة، لا ينبغي تجاهلها و لا لمسها، بل الاتصال بالشرطة.

عند الانتقال إلى مكتب جديد أو عند ضياع المفاتيح، من المهم تغيير القفل على مستوى المدخل على الأقل.

الإجراءات الأمنية العامة الخاصة بالمكتب

- توفير طفايات الحرائق و المصابيح اليدوية (مع بطاريات احتياطية) و التأكد من معرفة كل العاملين لطرق استعمالها.
- توفير مولد كهربائي إذا ثمة إمكانية لانقطاع التيار الكهربائي، لأن ذلك من شأنه أن يشكل خطرا أمنيا (المصابيح، أجهزة الإنذار و الهواتف، إلخ)، خاصة في المناطق الريفية.
- إعداد لائحة لأرقام الهواتف الخاصة بالطوارئ (الشرطة، المطافئ و سيارات الإسعاف، المستشفيات المجاورة، إلخ)
- إذا ثمة إمكانية لنشوب نزاع في المناطق المجاورة، ينبغي التوفر على مخزون احتياطي من المياه و المواد الغذائية
- تحديد المواقع الآمنة خارج المبنى بالنسبة للطوارئ (مثلا، مكاتب باقي المنظمات)
- لا ينبغي ترك أي شخص أجنبي عن المنظمة في الأجزاء الخاصة من المكتب، ومنعه من النفاذ إلى المفاتيح و المعلومات الحيوية و النفائس
- المفاتيح: لا ينبغي أبدا تركها في أماكن حيث يسهل على الزائرين النفاذ إليها و لا محاولة إخفاءها خارج المكتب
- إجراءات الدخول: لا تقدّم الحواجز الأمنية أية حماية إذا سُمِحَ لمتسلّلٍ غير مرغوب فيه أن يدخل إلى المكتب. و ينبغي تذكر العناصر الهامة التالية:
  - يتقاسم كل أعضاء المنظمة نفس المسؤولية بخصوص مراقبة و دخول الزائرين
  - ينبغي مرافقة الزائرين طيلة تواجدهم بالمكتب
- إذا ما عُثِرَ في المكتب على زائر غير مرخص له بالدخول:
  - تجنب المواجهة مع أي شخص يُبدِي استعدادا لاستعمال العنف للحصول على مبتغاه (خاصة إذا كان مسلحا). في مثل هذه الحالات، ينبغي إحاطة الزملاء علما و إيجاد مكان آمن للاختباء و محاولة الحصول على دعم الشرطة
  - توخي الحذر و محاولة الاقتراب من ذلك الشخص أو الانتقال إلى مقر الشرطة طلبا للمساعدة
- عندما تكون نسبة الخطر مرتفعة، ينبغي التركيز على ما هو أهمّ (مثل المعطيات التي تم وضعها في قرص صلب) من أجل منع النفاذ إليها أو التأكد من أخذها عند عملية الإجلاء
- تذكروا أن العاملين في المكتب يتواجدون في الخط الأمامي عند مواجهة المتسلل، مما يفرض تَلَقِّيهم للتدريب و توصلهم بالدعم من أجل التعامل مع هذا الموقف دون المجازفة بأنفسهم.

التفتيش المتواصل لأمن المكتب

يُعتَبَرُ التفتيش المتواصل لأمن المكتب أمرا بالغ الأهمية، لأن المواقف و الإجراءات الأمنية تتغير بمرور الوقت، بسبب تدهور المعدّات أو إذا ما تم تغيير عدد كبير من العاملين. من المهم كذلك ضمان سيطرة العاملين للإجراءات الأمنية الخاصة بالمكتب.

يُفتَرَضُ من الشخص المسؤول عن الأمن القيام باستعراض تقييمي لأمن المكتب على الأقل مرة واحدة كل ٦ أشهر، و بفضل اللائحة المدرَجة أسفله، يمكن لهذا العمل أن لا يستغرق أكثر من ساعة أو ساعتين. ينبغي على الشخص المسؤول عن الأمن التأكد من التوصل بملاحظات العاملين قبل إعداد التقرير النهائي، و أن يُقَدّم بعد ذلك التقرير الأمني من أجل اتخاذ القرارات الصائبة و تبني الإجراءات الملائمة. و يتوجب الاحتفاظ بالتقرير الأمني إلى حين إجراء استعراض تقييمي جديد.

اللائحة المرجعية: الاستعراض التقييمي الخاص بأمن المكتب استعراض خاص ب: أنجزه: بتاريخ:
أرقام الطوارئ: هل تتوفرون على لائحة يتم تحيينها باستمرار و تتضمن أرقام الهاتف و العناوين الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المحلية و المستشفيات و مراكز الشرطة و رجال المطافئ و سيارات الإسعاف و المنظمات غير الحكومية الدولية و السفارات؟
الحواجز الفنية و الجسدية (الخارجية و الداخلية): التأكد من أحوال و اشتغال البوابات و السياجات و الأبواب الخارجية و النوافذ و الجدران و السقف التأكد من أحوال و اشتغال الإنارة الخارجية و أجهزة الإنذار و كاميرات المراقبة و أنظمة الفيديو للاتصال الداخلي التأكد من الإجراءات الخاصة بالمفاتيح، بما في ذلك المفاتيح التي يتم الاحتفاظ بها في مكان سري، تكليف شخص بمراقبة المفاتيح و نسخها و التأكد من حسن اشتغالها، و التأكد من تغيير الأقفال عند تلف أو ضياع المفاتيح و توثيق هذه الأحداث.
الإجراءات الخاصة بدخول الزائرين و "المصفاة": هل يتم تنفيذ إجراءات الدخول الخاصة بكل أصناف الزائرين؟ هل تمت إحاطة كل العاملين علما بهذه الإجراءات و بسبل تنفيذها؟ استعراض كل الأحداث الأمنية المُوَثَّقَة و المُتَّصِلَة بإجراءات الدخول أو "بالمصفاة" التحدث مع العاملين المسؤولين عادة عن تنفيذ إجراءات الدخول للتأكد من حسن اشتغالها و التعرف على إمكانيات تحسين الإجراءات قيد التنفيذ
الأمن عند وقوع حوادث: التأكد من أحوال طفايات الحرائق و أنابيب الغاز و صنابير الماء و قابسات الكهرباء و المولدات الكهربائية (إن وُجِدَت).
المسؤولية و التدريب: هل تم تسليم المسؤولية الخاصة بإدارة أمن المكتب؟ هل الإجراء فَعَّال؟ هل يتوفر المكتب على برنامج للتدريب الأمني؟ هل يشمل التدريب كل ما ورد في هذه اللائحة؟ هل تلقى كل العاملين الجدد التدريب الملائم؟ هل يُعتَبَرُ التدريب ناجعا؟

في المناطق الريفية:

يشتغل المدافعون عن حقوق الإنسان كذلك في المناطق الريفية، سواء أتعلق الأمر بقرية أو بمنطقة نائية و معزولة، و قد لا تكون أمامهم خيارات عديدة بشأن مقر مكتبهم، لكنهم يحتاجون إلى حماية مكتبهم من الزائرين غير المرغوب فيهم.

إذا تعلق الأمر بقرية: يمكن اعتبارها كمنطقة حضرية جد صغيرة، فنطبق كل ما ورد أعلاه و نستكمل تلك الإجراءات بما يرد أسفله.

إذا تعلق الأمر بمنطقة نائية و معزولة: تأكدوا من مشاركة المجتمع المحلي و أفراد عائلتكم و أصدقائكم في "جهاز الإنذار"، و حاولوا أن تجعلوهم يطمئنون عليكم بشكل متواصل و أن يقوموا بحراسة مكتبكم (و إن تعلق الأمر ببيتكم في نفس الوقت). تدارسوا مسألة الاستعانة بكلب يمكن تدريبه لينبح في وجه الزائرين. تأكدوا من عدم مهاجمته للأفراد و من صعوبة الاقتراب منه و تسميمه.
قوموا بسلك طريق آمن للوصول إلى مكتبكم و تجنبوا البقاء في الخارج بعد حلول الليل.
يمكن إنشاء نظام للتواصل بالتناوب بين الأشخاص الذين تثقون بهم من أجل الحصول على دعم في أقرب وقت ممكن إذا لزِم الأمر.

ملخص:

تهدف الإجراءات الأمنية الخاصة بالبيت و المكتب إلى تقليص إمكانية دخول أشخاص غير مرغوب فيهم.

لا يتناسب أمن المكتب و أمن أضعف جزء أو مكون.

سواء أتواجد بيتكم/مكتبكم في منطقة حضرية أو ريفية، يمكن استعمال المعادلة الأمنية قصد تقليص إمكانية دخول أشخاص غير مرغوب فيهم.

يمكن اعتبار التهديدات كنتائج للمخاطر التي تواجهونها.

ينبغي إعداد لائحة تتضمن كل التهديدات/العواقب المرتبطة بإمكانية دخول أشخاص غير مرغوب فيهم، وبعد ذلك تحديد نقاط الضعف و القدرات المتصلة بكل تهديد/عاقبة و محاولة تطويرها.

أمن النساء المدافعات عن حقوق الإنسان

الغاية:

تدارس المسألة الأمنية من وجهة نظر النساء المدافعات عن حقوق الإنسان

تزويد المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان بمعارف و أدوات إضافية خاصة بالأمن و الحماية

مقدمة:

على الرغم من ارتباط أمن المدافعات عن حقوق الإنسان بأمن كل المدافعين عن حقوق الإنسان، ارتأينا أن نُخَصّصَ بابا لأمن المدافعات عن حقوق الإنسان بعد أن أظهرت التجربة الميدانية أن أمن المدافعات لا يُؤخَذُ دائما بعين الاعتبار. و يعود ذلك لعدة أسباب يرتبط أغلبها بالسياق الاجتماعي و الثقافي و العقائدي.[1] و لذلك قررنا أن نقدم فقرة تتضمن بعض الملاحظات التي تم التوصل إليها بفعل التجربة الميدانية و التي تُوَضحُ تقارب المصالح و الحاجة إلى وجود تعاون بين المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان.

المدافعات عن حقوق الإنسان

تعتبر النساء من أبرز أصحاب المصالح في مجال النهوض بحقوق الإنسان و حمايتها، لكن دَورَهُنَّ لا يحظى دائما بالإشادة. تشتغل النساء بشكل منفرد أو بمعية الرجال من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان.

لكن للأسف، عادة ما:

- لا تواجهن فقط العنف الجنساني من خارج المنظمة، و لكن كذلك الإجحاف و التمييز داخل منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان
- تُختَلَقُ أعذار لتأخير إدراج مسألة حقوق النساء على جدول الأعمال أو لإدراجها و لكن فقط كبند استثنائي، كما لو تعلق الأمر بأولوية من بين الأولويات، و ليس بجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. و يقع ذلك داخل منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان المختلطة.
- يعتبر المدافعون عن حقوق الإنسان أن منظمات المدافعات عن حقوق الإنسان مجرد منظمات مساعدة أو إضافية، و يرفض المدافعون عن حقوق الإنسان الاضطلاع بأدوار أقل أهمية، كما لو أن رجولتهم ستتأثر أو تتضرّر بفعل هذا الأمر.

[1] **Ethic Of Care**: في كتابها "بصوت مختلف" ١٩٨٢، تشير كارول جيليان آنه في وقت تتركز إخلاقيات الرجل على العدالة والحقوق، تتركز إخلاقيات المرأة على أهمية العلاقات الانسانية والانتباه الى احتياجات الآخرين. اذا، يمكن القول انه لو اتبع الرجل أخلاقيات الاهتمام، سيخف العنف.

يُعتَبَرُ التحيُّز الجنساني و التنميط الطبقي و العنصرية و التنميط الطائفي و كراهية الأجانب و رُهاب المثليين من الظواهر المرتبطة بالمنظومة المؤدية إلى انتهاك ما للرجال و للنساء و للأطفال و للأشخاص ذوو الميولات الجنسية المختلفة و للمُسنينَ و للمجموعات العرقية و للفقراء من حقوق إنسان. و تؤثر كل هذه الانتهاكات على المسألة الأمنية: على سبيل المثال، في بعض المناطق، لا يؤخذ المنبوذون بعين الاعتبار من أجل إعداد خطة أمنية، على الرغم من كونهم قد يقومون بدور إيجابي (لأنهم على على دراية بالمحيط) أو سلبي (كمصدر للمعلومات بالنسبة للمعتدي المحتمَل).

و عادة ما يتم تحريف معنى العنف:

- مناهضة "العنف ضد النساء" عوض مناهضة العنف الذكوري
- استعمال عبارة "العنف المنزلي" كتعبير لطيف عوض استعمال عبارة "العنف الذكوري"

إذا ما عملنا على الحد من العنف الذكوري، سنتمكن في نفس الوقت من تقليص نسبة العنف المنزلي، فالمسألتين ليستا منفصلتين.

لا زالت تُعتَبَرُ النساء عادة ككائنات بشرية أضعف، على الرغم من كون العلوم الحديثة قد أظهرت أن الاختلافات الجنسانية لا تؤدي بالضرورة إلى وجود اختلاف على مستوى القدرات. قد يبدو الأمر بديهيا لكن التجربة الميدانية و في إطار الورشات بمشاركة المدافعين عن حقوق الإنسان أظهرت أن هذه الفكرة لا يتم بالضرورة اعتبارها كمسلّمة، و لذلك نعيد التذكير بها.

منذ أن تمكنت النساء من التمدرس و التعلم، أظهرت أنها لا تَقلُّ ذكاءا عن الرجل (إذا ذكرنا فقط الذكاء المدرسي)، لكن غالبا ما يوجد لبس بين الذكاء و إمكانية النفاذ للمعلومات. و ينطبق نفس الأمر على الأقليات العرقية و على كل المجموعات ضحايا التمييز: فالمسألة إذن ليست انتروبولوجية بقدر ما هي اجتماعية. يمكن لفرد متعلم أو لمجموعة متعلمة أن تُطالب بإقرار مبدأ المساواة و أن تتحدى الوضع القائم، و هو ما يُفسّر لماذا لا يُسمَحُ للعديد من الفتيات و النساء بولوج التمدرس.

و يمكن للنساء بشكل خاص التعرف على التعارض الذي يكمن في الدفاع عن حقوق الإنسان من جهة و ممارسة التمييز ضد النساء من جهة أخرى. في بعض الأحيان تَوَدُّ النساء أن تطلبن من زملائهن الرجال المغادرة و العودة فقط بعد الإقتناع بوجود التعارض المشار إليه و الرغبة في تغيير هذا السلوك، لكنهن تمتنعن عن ذلك و تواصلن العمل إلى جانب زملائهن من الرجال: بشكل عام، هناك عدد أكبر من النساء اللواتي ينضمن لأنشطة حقوقية يشرف عليها الرجال، مقارنة مع عدد الرجال الذين ينضمون إلى أنشطة حقوقية تُنَظّمُهَا أو تسهر عليها النساء.

حيثما تم استعمال العنف ضد النساء (أو ضد أية مجموعة أو أي فرد)، يكون ذلك مرتبطا بالسلطة و ليس بعوامل ثقافية أو عقائدية.

بالنسبة لنياسون مانديلا و ديسموند توتو على سبيل المثال، لم يسقط نظام الأبارتايد بعد الاعتراف بكرامة السود، و لكن بعد أن أدرك بعضُ البيض أنهم فقدوا البعض من كرامتهم. و ينطبق نفس الأمر على التمييز الجنساني و على كل أصناف التمييز.

كلما فشل المدافعون عن حقوق الإنسان في إدراك أن التمييز الجنساني ينتج عن نفس المنظومة التي تُبَرّرُ كل أشكال التمييز الأخرى، لن تبلغ الحركة الحقوقية القوة التي ينبغي أن تصل إليها و سيواصل المدافعون عن حقوق الإنسان خدمة مصالح منتهكي حقوق الإنسان المعتمِدة على مبدأ "فرّق، تَسُد".

حقوق النساء ليست حكرا على النساء فقط.

لا تهدف هذه الفقرة إلى تغيير العقليات و منظومات القيم، بل إلى شرح كيفية تأثير التمييز الجنساني و باقي أصناف التمييز ليس فقط على أمن و حماية النساء، و لكن كذلك على أمن و حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. إذا كان تغيير العقليات من الأهداف الطموحة، لا يمكن أن نعتبر أن الردع وسيلة فعالة لبلوغ هذه الغاية: ثمة حاجة إلى تغيير السلوك. في هذه الحالة، نعتبر أن تضامن المدافعين عن حقوق الإنسان مع قضايا أمن المدافعات من شأنه أن يساهم في تعزيز أمن كل المدافعين عن حقوق الإنسان.

تمت مناقشة هذا الموضوع بشكل مستفيض في إطار المؤتمر الاستشاري للمدافعات عن حقوق الإنسان، الذي انعقد في كولومبو عاصمة سريلانكا عام ٢٠٠٥ [٢]

http://defendingwomen-defendingrights.org/pdf/WHRD-Proceedings.pdf

الاعتداءات على المدافعات عن حقوق الإنسان

صرّحت هينا جيلاني، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان، في التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢ الذي رفعته للجنة حقوق الإنسان قائلة:

> تقف المدافعات عن حقوق الإنسان على قدم المساواة مع زملائهن من الذكور في وضع أنفسهن في الخط الأمامي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. غير أنهن كنساء، بقيامهن بذلك، يواجهن أخطارا خاصة بجنسهن وهي أكثر من التي يواجهها الرجال.
>
> فهن كنساء في المرحلة الأولى، يصبحن أكثر الفاتا للنظر. بمعنى أن المدافعات يمكن أن يثرن قدرا من العدوانية أكبر من الذي يثيره زملائهن من الرجال لأنهن كمدافعات عن حقوق الإنسان يمكن أن تتحدين القواعد الثقافية أو الدينية أو الاجتماعية فيما يتعلق بالأنوثة ودور المرأة في بلد أو مجتمع بعينه. وفي هذا السياق، فهن لا يواجهن انتهاكات لحقوق الإنسان بسبب عملهن كمدافعات عن حقوق الإنسان فحسب، وإنما ربما أكثر أيضا بسبب جنسهن وكون أن عملهن يمكن أن يتعارض مع النماذج النمطية عن طبيعة خضوع المرأة مجتمعيا، أو أن يتحدى مفاهيم المجتمع بشأن مركز المرأة.
>
> وثانيا، فمن غير المستبعد أن العدوانية والمضايقة والأساليب القمعية التي تواجهها المدافعات بأنفسهن تأخذ شكلا محددا بنوع الجنس، يتراوح، على سبيل المثال، بين الإساءة الكلامية الموجهة حصرا للنساء بسبب جنسهن، والمضايقة الجنسية والاغتصاب.
>
> وفي هذا الصدد، يمكن أن تتعرض نزاهة المرأة المهنية وموقفها في المجتمع للخطر وأن تُشَوَّه سمعتها بطرق خاصة بجنسها، مثل التشكيك المزعوم المعتاد جدا في استقامتها عندما تؤكد المرأة مثلا على حقها في الصحة الجنسية والإنجابية، أو في المساواة مع الرجل، بما في ذلك حقها في حياة خالية من التمييز والعنف ضدها. وفي هذا المضمار، حوكمت مدافعات عن حقوق الإنسان مثلا باستخدام قوانين تُجَرِّمُ سلوكا يصل إلى درجة التمتع بالحقوق التي يحميها القانون الدولي وممارستها على نحو مشروع، بتهم كاذبة وجهت إليهن لا لشيء سوى لآرائهن وعملهن في مجال الدعوة دفاعا عن حقوق المرأة.

[٢] يمكن الاطلاع على دليل مفيد بخصوص النساء المدافعات عن حقوق الإنسان على موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: **http://www.unhchr.ch/defenders/tiwomen/htm** ، كما يمكن الاطلاع على التقرير: "مشاورات بخصوص النساء المدافعات عن حقوق الإنسان مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان، بين الرابع و السادس نيسان/أبريل ٢٠٠٣. أصدره المنتدى الاسيوي الهادي للنساء و للقانون وللتنمية.

ثالثا، يمكن للتجاوزات لحقوق الإنسان المرتكَبة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان أن تكون لها عواقب هي في حد ذاتها محددة من الناحية الجنسانية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الاستغلال الجنسي لإحدى المدافعات عن حقوق الإنسان في الحبس واغتصابها إلى حدوث حمل وأمراض منقولة عن طريق الجنس بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

يكاد يقتصر تعزيز حقوق المرأة وحمايتها على المدافعات عن حقوق الإنسان. ويمكن أن يشكل تعزيز حقوق المرأة وحمايتها خطرا إضافيا، ذلك أنه يُنظَرُ إلى تأكيد بعض من هذه الحقوق على أنها تنطوي على تهديد للنظام الأبوي وتمزيق للعادات الثقافية والدينية والمجتمعية. وفي بعض البلدان أفضى الدفاع عن حق المرأة في الحياة والحرية إلى انتهاك حق المدافعات أنفسهن في الحياة والحرية. وبالمثل أدى الاحتجاج على الممارسات التميزية إلى ملاحقة قضائية لإحدى المدافعات عن حقوق الإنسان بتهمة الردة.

ينبغي أخذ بعض العوامل مثل السن و الانتماء العرقي و التعلم و التمدرس و الميول الجنسي و الوضع العائلي بعين الاعتبار، حيث تواجه كل مجموعة خاصة بالنساء المدافعات تحديات مختلفة، و يؤدي ذلك إلى اختلاف المتطلبات المتصلة بالأمن و الحماية.

يسمح تقييم متطلبات النساء المدافعات في مجال الحماية بالتعرف على نقاط الضعف المرتبطة بأوضاعهم و المختلفة عادة، و ببلورة استراتيجيات ملائمة، تسمح بإيجاد ردود مناسبة عند الطوارئ أو عند مواجهة صعوبات.

و عرّف إعلان القضاء على العنف ضد المرأة لعام ١٩٩٣ العنف ضد المرأة باعتباره:

أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة ، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (المادة ١)

يُفهَمُ بالعنف ضد المرأة أنه يشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، ما يلي:

أ– العنف البدني والجنس والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث ، والعنف المتصل بالمهر ، واغتصاب الزوجة ، وختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة ، والعنف غير الزوجي والعنف المرتبط بالاستغلال ؛

ب– العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام بما في ذلك الاغتصاب والتعدي الجنسي والمضايقة الجنسية والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر ، والاتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء؛

ج– العنف المدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، أينما وقع. (المادة ٢)

أمن النساء المدافعات عن حقوق الإنسان

تقدم النساء المدافعات عن حقوق الإنسان تضحيات جليلة من أجل حماية ما للآخرين من حقوق إنسان و النهوض بها، كما تواجه المدافعات أخطارا متصلة باعتبارات جنسانية، مما يفرض تبني نهج خاص من أجل ضمان أمنهن.

ينبغي أخذ الأسباب بعين الاعتبار في إطار الإجراءات و السياسات الأمنية الخاصة بالمنظمة، و نقدم هنا لائحة غير شاملة لهذه الأسباب، كما وردت في تقرير هينا جيلاني لعام ٢٠٠٢:

- يمكن للنساء لفت الانتباه
- قد تظطر النساء المدافعات عن حقوق الإنسان إلى انتهاك بعض القواعد الخاصة بالمجتمعات الأبوية أو بعض الطبوهات الاجتماعية
- هناك بعض أصناف الاعتداءات الخاصة التي تستهدف النساء المدافعات
- قد تتعرض النساء المدافعات لبعض الضغط من أجل "إثبات" نزاهتهن
- قد لا يتفهم الزملاء من الذكور أو لا يقبلون بعمل النساء المدافعات
- قد تتعرض النساء المدافعات للعنف المنزلي
- عادة ما تضطلع النساء المدافعات بمسؤوليات عائلية إضافية
- تمثل كل الضغوطات عبئا إضافيا يُثقِلُ كاهل النساء المدافعات

نحو حماية و أمن أفضل للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان

السياسات و التدابير الأمنية الشاملة الدائمة

تعميم مشاركة النساء

يعني ذلك بإيجاز التأكد من المشاركة الفعلية و الكاملة للنساء إلى جانب الرجال في عملية اتخاذ القرارات، و إدراج مسألة أمن النساء على جدول الأعمال و إشراك النساء إلى جانب الرجال في الإجراءات الأمنية الاحترازية. و من المهم كذلك أخذ تجارب و آراء النساء بعين الاعتبار من أجل التأكد من مشاركتهن في تصميم القواعد و الإجراءات الأمنية، و كذا في مراقبتها و تقييمها.

التأكد من أخذ كل المتطلبات الأمنية المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية بعين الاعتبار

كما هو الشأن بالنسبة لباقي المتطلبات الأمنية، يُعتَبَرُ توزيع المسؤوليات للاهتمام بالعنف أو بالمخاطر الجنسانية التي تواجهها النساء المدافعات أمرا بالغ الأهمية داخل كل منظمة أو مجموعة. في أفضل الأحوال، ينبغي على المشرف على الأمن أن يفهم على نحو جيد المتطلبات الخاصة للنساء المدافعات، و قد تكون ثمة أحيانا حاجة إلى إيجاد شخص آخر يكتسب مهارات و معارف إضافية لازمة. على سبيل المثال، يمكن لشخص أن يكون مسؤولا عن الملف الأمني، و أن تقرر المنظمة في وقت لاحق تعيين شخص تلقّى التدريب اللازم ليكون جهة تنسيقية معنية بالعنف الجنساني. في مثل هذه الحالات، يتوجب على الشخصين الاشتغال بشكل وطيد للتأكد من حسن تنفيذ كل الإجراءات الأمنية و من أخذ متطلبات كل الأعضاء بعين الاعتبار.

التدريب

يُعتَبَرُ التدريب أمرا مهما بالنسبة لكل العاملين داخل منظمة معنية بحقوق الإنسان، حيث يسمح بتعزيز الأمن و الحماية، و ينبغي أن يتضمن جزءا خاصا بتطوير الوعي المتصل بمتطلبات للنساء المدافعات الخاصة.

رفع الوعي

- بخصوص أي لُبس متّصل بالقيم الاجتماعية و الثقافية و العقائدية من جهة، و بحقوق المرأة و حقوق الإنسان من جهة أخرى.

- بخصوص العنف المنزلي ضد النساء الذي يشمل كل الاعتداءات الجسدية و الجنسية و النفسية داخل إطار الأسرة مثل الضرب و الاغتصاب من طرف الزوج و تشويه الأعضاء التناسلية للإناث و باقي الممارسات التقليدية التي تُضِرّ بصحة النساء و تُهَدِّدُهَا.

- بخصوص الحاجة، بالنسبة للنساء المدافعات، إلى أن تطبقن داخل أسرهن ما تطالبن به بالنسبة لحالات العنف داخل باقي الأسر. ينبغي على كل المنظمات الاهتمام بالتعارض المحتمَل بين أهدافها و رأي الأعضاء بخصوص العنف المنزلي. يمثل هذا التعارض من وجهة نظر أمنية تهديدا لسمعة المنظمة، مما قد يدفع ببعض أصحاب المصالح إلى سحب دعمها.

- بخصوص إمكانية تعرض عدة نساء للتأثير بضرورة الاهتمام بالأبناء و باقي أفراد الأسرة، إضافة إلى باقي المهام التي يضطلعن بها؛ وكذا بخصوص إمكانية تعزيز الرجال لمبدأ تقاسم المهام دون أن يُضرّ ذلك برجولتهم، و سبل القيام بذلك.

- بخصوص كون الرجال و النساء معا الذين يدافعون عن حقوق الإنسان يتعرضون للّوم بسبب تخصيص وقتهم للآخرين عوض الاعتناء بأنفسهم و بأسرهم.

ملخص:

ترتبط الاختلافات المتصلة بالمتطلبات الأمنية للنساء بأدوارهم (داخل مختلف المجتمعات) و بأصناف مختلفة من التهديدات و بالاختلافات بين المواقف الخاصة (الاحتجاز و العمل الميداني، إلخ). يكمن الهدف في بلورة ردود تأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات الجنسانية للحد من العنف ضد النساء و ضد باقي المدافعين.

تعقيب إضافي

لا يتم الإبلاغ عادة عن كل حالات العنف الجنساني، و يمكن داخل المنظمة، و عن طريق الوعي بالعنف الجنساني، حمل الأشخاص على التحدث بسهولة بخصوص التهديدات و الأحداث الجنسانية. يمكن للعاملين الراغبين في ذلك أن يكونوا "جهة تنسيقية" للمدافعين و للمدافعات الراغبين في إيجاد حلول للتهديدات و للعنف الجنساني الذي يتعرضون له أو الذي يتعرض له آخرون داخل نفس المنظمة أو المجتمع.

الاعتداءات الأمنية و أمن الأفراد

يبدو من خلال الإحصائيات أن النساء تتعرضن للاغتصاب أكثر من الرجال. يعتَبر بعض المدافعين عن حقوق الإنسان الذين عانوا من الاغتصاب أن الأمر يتعلق بتعذيب جنسي و يدركون ما تعيشه النساء ضحايا الاغتصاب. يمكن اعتبار الاغتصاب تعذيبا لأنه يمثل اعتداءا على الكرامة الجسدية و النفسية للفرد.

تُستَعمَلُ جرائم الحق العام عادة كغطاء لجرائم يُستَهدَفُ من خلالها المدافعون عن حقوق الإنسان، و من أجل التمييز، ينبغي التحدث عن الاغتصاب عندما يتعلق الأمر بجريمة عامة و عن التعذيب الجنسي[٣] عندما يتعلق الأمر بجريمة سياسية (في إطار قمع عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، عندما تكون الضحية منتقاة أو عندما يتم استهدافها).

يتعلق الأمر بجريمة تُستَعمَلُ فيها السلطة و العنف، و يعتبر التعذيب الجنسي حلا بديلا يلجئ إليه المعتدي لإظهار سلطته أمام الضحية.

يُعتبر التعذيب الجنسي من بين عواقب الاعتداء الجسدي، و لذلك ينبغي أن تعتمد الوقاية على تنفيذ كل التدابير الأمنية السابق ذكرها من أجل تقليص لإمكانية وقوع اعتداء. و لذلك، تكون الوقاية من الاعتداءات الجنسية شبيهة بنظيرتها من باقي أصناف الاعتداءات.

تذكروا أنه إذا ما قام المعتدي بنقل امرأة إلى مكان آخر، فغالبا ما تتعرض للاغتصاب (أو للضرب أو للقتل)، مما يفرض على المرأة أن ترفض بشدة الانتقال مع مُعتَدٍ محتمَل (إلا إذا كان الرفض من شأنه أن يُعرّضَ حياتها أو حياة الآخرين للخطر).

تتعرض كل النساء المدافعات عن حقوق الإنسان إلى خطر التعذيب الجنسي، لكن لا تواجه كل النساء هذا الخطر بنفس الشدة. يتغير الأمر باختلاف السياق السياسي و الاجتماعي و الثقافي و العقائدي. قد يتوجب على بعض النساء الاهتمام بالصحة الجسدية و التعامل مع العواقب النفسية، فيما تضطر نساء أخريات إلى الاهتمام بالصحة الجسدية و التعامل مع المخلفات النفسية و الاجتماعية و الثقافية و كذا مع صعوبة الإبلاغ بالاغتصاب و ضرورة الرد على الأسئلة المطروحة خلال كل مراحل التحقيق.

ينبغي تدارس كل الجوانب و العواقب المتصلة بالاعتداءات الجنسية، بما في ذلك البعد النفسي. يمكن لضحية التعذيب الجنسي، شأنها في ذلك شأن ضحايا كل أصناف التعذيب، أن ينتابها إحساس بالذنب و "بفقدان الكرامة"، و بفقدان الثقة و بالوسخ و القذارة (فقط بالنسبة لضحايا الاغتصاب). يمكن للمنظمات أن تتدارس إمكانية إجراء تحليل لمفهوم الكرامة: ما هي الكرامة؟ من يقرر بشأن كرامة الآخرين؟ من يفقد كرامته في الواقع: المعتدِي/المغتصِب أو المعتدَى عليه/المغتصَب ؟

[٣] يشير اعلان الأمم المتحدة عن التعذيب: "... التعذيب يعني أي تصرف يسبب آلما كبيرا آو معاناة، سواء جسدي أو ذهني، عن قصد علر يد آحد المسؤولين الرسميين ضد أحد الأشخاص بهدف استحصال معلومات أو اعترافات منه أو من شخص ثالث، ومعاقبته لتصرف ارتكبه آو يشك في آنه ارتكبه، آو ترهيبه آو ترهيب الآخرين ..."

ينبغي على السياسة الدائمة للمنظمة أن تهتم:

- بالمتطلبات الخاصة بالنساء المدافعات عن حقوق الإنسان
- بمناهضة التمييز الجنساني داخل المنظمة
- بالتأثير الثقافي الذي تعاني منه ضحايا الاغتصاب و التعذيب الجنسي
- ...

بروتوكولات خاصة:

- مشاركة النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في العمل الميداني
- ربط علاقات مع أصحاب المصالح المعنيين بمسألة الحماية
- التعامل مع عواقب الاعتداءات الجنسية كالحمل غير الإرادي و الإصابة بداء فقدان المناعة المكتسبة

عندما تقومون ببلورة هذه البروتوكولات، تذكروا ما يلي:

- لا تجرؤ بعض النساء المدافعات عن حقوق الإنسان على الاعتراف لزملائهن من الرجال بتعرضهن للاعتداء و للتعذيب الجنسي، خوفا من تشويه سمعتهن (لا ننسى أن الضحايا غالبا ما ينتابها إحساس غير مُبَرَّر بالذنب)
- في بعض البلدان، نادرا ما تتحدث المنظمات المختلطة بشأن هذا الأمر
- يُعَبِّرُ بعض المدافعين عن حقوق الإنسان عن بعض المواقف الصريحة إزاء مسألة الإجهاض، أو قد لا يبدون استعدادهم للتكفل بالطفل غير المرغوب فيه. في عدة دول حيث يُعتَبَرُ الإجهاض أمرا ممنوعا بموجب القانون أو الدين السائد، أصبح قتل الجنين أو التخلي عنه من الحلول التي يتم اللجوء إليها. و ساهم التخلي عن الأطفال الرضع في تنامي ظاهرتي الأطفال السحرة و الأطفال الجنود، دون الحديث عن باقي الآفات الاجتماعية. و يمكن كذلك للنساء أخذ حبّة "اليوم التالي" (و هي حبة سَتُسبِّبُ محيض المرأة، سواء أكانت حاملا أم لا)
- ليست هناك خيارات غير صائبة، بل عواقب ينبغي على المنظمة تقييمها
- **من المهم استعمال آلية تقييم الخطر**

مثال:

الخطر: إمكانية لفت بعض النساء لانتباه أطراف سيئة النوايا

ينبغي إعداد لائحة تتضمن كل التهديدات و العواقب المتصلة بالخطر المشار إليه أعلاه. بعد ذلك، حاولوا تحديد نقاط الضعف و القدرات المقترنة بكل تهديد/نتيجة، ثم حاولوا التعرف على القدرات المراد اكتسابها من أجل التصدي لنقاط الضعف و سبل القيام بذلك.
بصفة أخرى، ينبغي كشف الخطر بأدق طريقة ممكنة و إزالة "الأغشية التي تحيط" به، كما نقوم بإزالة أغشية البصل، و التعرف على نقاط الضعف و القدرات المقترنة بكل غشاء (تهديد/نتيجة).

أ– لا تتضمن الخطط الأمنية إشارة إلى أمن النساء المدافعات عن حقوق الإنسان تنتقل النساء المدافعات عن حقوق الإنسان بمفردهن للميدان
ب– عدم توافر تدريب كاف متّصل بالعلاقات العامة تكون النساء بمفردهن أو رفقة زملاء غير منتبهين لا يترك المدافع عن حقوق الإنسان لزميلته مساحة كافية

أ– التعرض للتحرش عن بعض نقاط المراقبة أو الحواجز الأمنية
ب– التعرض للتحرش عن بعض نقاط المراقبة أو الحواجز الأمنية

الخطر = $\frac{\text{التهديدات/العواقب x نقاط الضغف}}{\text{القدرات}}$

قد تلفت النساء انتباه بعض الجهات سيّئة النوايا

- منظمة منفتحة
- تحليل الأفكر النمطية بما في ذلك ضرورة توعية النساء المدافعات عن حقوق الإنسان بخصوص النزاهة المهنية
- توافر الموارد البشرية

الرد على اعتداء جنسي [٤]

تكون الإمكانيات المتاحة للرد على الاعتداءات الجنسية جد محدودة و مرتبطة بالضحية، كما هو الشأن بالنسبة لكل أصناف الاعتداءات. لا توجد طريقة وحيدة مثلى للرد و طرق أخرى غير صالحة. كل الخيارات تؤدي إلى بعض النتائج المعيّنة، و في كل الحالات يكمن الهدف الأسمى في البقاء على قيد الحياة. و تشمل الحلول المتوافرة بالنسبة لضحايا الاعتداءات الجنسية:

الإذعان: يمكن للضحية ان تختار الخضوع خوفا على حياتها

المقاومة النسبية: فعل أو ذكر أي شيء مقرف من شأنه التأثير على الشهوة الجنسية للمعتدي. يمكن للضحية أن تصرّح أنها مصابة بالإيدز (على الرغم من كون المعتدي قد يردّ بالقول: و أين المشكل؟ أحمل الإيدز كذلك... كما قد يصبح المعتدي عنيفا)

المقاومة الشاملة: اللجوء إلى تعبئة كل القوى الممكنة من أجل دفع المعتدي، سواء عن طريق الضرب أو اللدغ أو الخدش أو الصياح أو الفرار جريا.

[٤] تم اقتباس معظم المعلومات من كتاب فان برابان "الأمن العملياتي في بيئات العمل المتميزة بالعنف" و من الدليل الأمني المُعد من طرف المجلس العالمي للكنائس

في كل الحالات:

- إذا كان ممكنا ينبغي الإشارة إلى العازل و استعماله. تعتبر بعض الثقافات و العقائد أن استعمال العازل يمثّل موافقة ضمنية، لكن لا ينبغي على الضحية الاكتراث بهذا الأمر. يتوجب على الضحية التركيز على المشكل الذي قد تواجهه في غياب استعمال العازل، و المتمثل في وجود حمل لا إرادي و في بعض العواقب الصحية، و أن تهتم بالأفكار التي قد تشغل بالها (و بالسؤال "ماذا لو...؟") و يعني هذا أنه ينبغي على النساء المدافعات عن حقوق الإنسان الاحتفاظ بعوازل طبية أو استعمال بعض العوازل الخاصة بالنساء عندما تنتقلن للعمل في مناطق خطيرة، مما يفرض التحدث بشأن هذا الأمر على صعيد المنظمة و إدراجه في الموازنة. و ينطبق نفس الأمر على حبة "اليوم التالي" و كل أصناف العناية الطبية (انظر لاحقا: **PEP**)

- إذا أمكن ذلك، ينبغي جمع أكبر عدد من المعلومات بخصوص المعتدي أو المعتدين. قد يكون من المفيد التركيز على بعض المعطيات التي يمكن تعزيزها بمعلومات إضافية في وقت لاحق من أجل استكمال الملف و بدء المتابعة القضائية، مما قد يحدُّ من إمكانية الإفلات من العقاب.

- إذا أمكن ذلك، حاولوا ذهنيا التركيز على فصل الجسد عن الفكر

و في كل الحالات، ينبغي القيام بما يبقيكم على قيد الحياة و تتبع ما تمليه عليكم غريزتكم الطبيعية. لا يدرك أي أحد كيف سيكون رد فعله أمام اعتداء مماثل (أو أمام أي صنف آخر من التعذيب)، و سيكون رد فعلكم أفضل رد يتوافق و الظروف المحيطة بكم.

في عدة حالات، يأخذ التعذيب الجنسي بعدا يصعب تخيله.
و في الوقت الذي تفرض فيه الإجراءات الأمنية تجنب الذهاب إلى زيارة ميدانية قبل التوفر على قوى ردع كافية حيثما وُجِدَ خطر لا يستهان به للتعرض لتعذيب جنسي، يقرر عدد كبير من منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان و النساء المدافعات المجازفة بأمنهم و التفكير أولا بأمن باقي الضحايا. على الرغم من كون الخط الفاصل بين الخطر المقبول و غير المقبول يختلف من فرد لآخر و من منظمة إلى أخرى، لا يسعنا إلا الإلحاح على أهمية تنفيذ الإجراءات الأمنية الأساسية. خلال الدورات التدريبية، ينبغي خلال جلسات استثارة الأفكار الخاصة بحالات الاعتداء الجنسي أن يتم التطرق إلى كل هذه الإمكانيات: يمكن للمدافعة عن حقوق الإنسان أن تدّعي إصابتها بالإيدز (سواء أتعلق الأمر بتعذيب جنسي جماعي أم لا) و إدخال الشك لكون لا أحد يدرك ما إذا كان الآخر مصابا بالإيدز أم لا، كما يمكنها أن تقول للمعتدي أنها تمر بفترة الحيض، مما يفرض وضع المدافعة لفوطة نسائية خاصة بالدورة الشهرية كإجراء احترازي طيلة الزيارة الميدانية، كما يمكنها ارتداء ملابس كثيرة آملة وصول النجدة في الوقت المناسب.

يُعتَبَر داء فقدان المناعة المكتسبة آفة مجتمعية لا تميز بين الرجال و النساء. في بعض البلدان التي يتم فيها اللجوء إلى التعذيب الجنسي للنساء كسلاح من أسلحة الحرب، يمكن للمرأة التحدث مع المعتدي المحتمَل و "شرح" كيف يمكن للإيدز أن يؤثر على المجتمع بأكمله، فالأمر لا يتعلق بتعذيب النساء كإجراء قمعي، بل بآفة تؤدي إلى الموت الجماعي: فالمسألة إذن مسألة حياة أو موت بالنسبة للمدافعة و للمعتدي على حد سواء. يُعتبر الإيدز قنبلة موقوتة و إبادة جماعية.

يشتغل كذلك عدة مدافعين عن حقوق الإنسان من أجل مناهضة التعذيب الجنسي الذي تتعرض له النساء و الرفض الثقافي المرتبط به. لكن، يصرّح البعض منهم أنهم قد يُطلّقون زوجتهم إن هي تعرضت لتعذيب جنسي.

خلال إحدى الدورات الخاصة بتغيير رؤية الأسر للنساء ضحايا التعذيب الجنسي، سأل مدافع عن حقوق الإنسان أحد زملائه الذي ردّ أنه يعتبر التعذيب الجنسي بمثابة خيانة زوجية، فما كان من المدافع إلا أن أجاب قائلا: "الأمر رهين بما تمثله زوجتك بالنسبة لك."

و نصل هنا إلى المسألة المركزية. تُعتَبَرُ النساء في عدة حالات مجرد "دمية" جنسية: إذا ما تكسرت، ينبغي التخلص منها و البحث عن دمية أخرى.

تُعتَبَرُ النساء غالبا كأم أو ابنة أو أخت أو زوجة للرجل، و نادرا كامرأة ذات هوية مستقلة. و لحسن الحظ، يمكن للعديد من النساء المدافعات عن حقوق الإنسان الاعتماد على زملائهم من الرجال الذين يقدمون لهم دعما بارزا.

ينبغي على كل منظمات و مجموعات المدافعين عن حقوق الإنسان التوفر على خطط احترازية و أخرى متفاعلة للرد على الاعتداءات الجنسية.

إذا أمكن، و حسب السياق المحلي و إمكانيات النفاذ إلى المختبرات الطبية، ينبغي توافر هذه الإمكانيات:

- زيارة الطبيب أو مصلحة العناية الصحية قبل الغسل (من أجل رفع عينات من السائل المنوي أو الحمض النووي)
- أخذ صور للضحية
- تقديم الدعم النفسي
- إبلاغ السلطات المختصة و رفع دعوى قضائية

في كل الحالات، ينبغي على الخطة التفاعلية أن تتضمن، على الأقل، إمكانية تقديم الدعم للضحية و نفاذها إلى العناية الصحية و النفسية، إضافة إلى الدعم القانوني.
من أجل تفادي الحمل، ينبغي على الضحية أخذ حبة اليوم التالي (في غضون ٢٤ ساعة): يتعلق الأمر بحبة للطوارئ و ليس بحبة للإجهاض.

و يمكن كذلك إجراء فحص الوقاية من المرض بعد الإصابة (**PEP**) على الرغم من عدم تقديمه لنتائج مضمونة لأنه يعتمد على عدة اعتبارات. تتوفر بعض المستشفيات على صندوق أدوات خاصة بفترة بعد الاعتداء الجنسي، و يتضمن أدوية تسمح بمنع انتقال عدة أمراض للضحايا الذين يتلقون العناية الصحية في غضون ٧٢ ساعة بعد وقوع الاعتداء. و في كل الحالات، يتوجب القيام بفحوصات آنية و منتظمة للتأكد من عدم الإصابة بأحد الأمراض المنقولة جنسيا.[٥]

ينبغي إيجاد توازن بين التأكد من حصول الضحية على الدعم اللازم من طرف أخصائي و التأكد من رد المنظمة بشكل ملائم و دعمها للضحية.

المرجو الاطلاع كذلك على الباب ١.٥ الخاص بالوقاية من الاعتداءات والرد عليها.

[٥] لمزيد من المعلومات: اللجنة العالمية للصليب الأحمر:
http://icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/html/congo-kinshasa-feature-201207A

ملخص:

تعاني النساء من الاعتداءات و التحرش و التعذيب الجنساني الممارس من طرف المجتمعات الأبوية. و تُنتِجُ المنظمات المختلطة للمدافعين عن حقوق الإنسان هذه السلوكات على صعيد أصغر. نساهم من خلال الحرص على أمن النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في ضمان أمن كل المدافعين عن حقوق الإنسان.

ينبغي على كل السياسات و البروتوكولات الأمنية الخاصة بالمنظمة أن تهتم بهذا الجانب. و يتطلب هذا الأمر:

- التساؤل بشأن الأدوار و السلوكات
- الاهتمام بالمُسَلَّمَات الخاطئة و تغيير السلوكات المبنية على اعتبارات جنسانية
- التمييز الإيجابي من أجل التغيير
- تضمين الموازنة الأمنية لبند خاص باقتناء العوازل و حبة اليوم التالي و العلاج الثلاثي، إلخ

نذكر مُجَدَّدا أن كل هذه الوسائل لا تضمن نتائج ملموسة. تتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان للتعذيب الجنسي بعض تعرضهن للاعتداء الجسدي؛ يمكن من خلال التركيز على تقليص إمكانية التعرض للاعتداء الجسدي المساهمة كذلك في تقليص إمكانية التعرض لاعتداء جنسي.

الأمن في مناطق النزاعات المسلحة

الغاية:
تقليص الخطر المرتبط بمناطق النزاعات المسلحة

الخطر في مناطق النزاعات

إن العمل في مناطق النزاعات يُعَرّضُ المدافعين عن حقوق الإنسان لبعض المخاطر الخاصة: يتعرض عدد كبير من المدنيين للقتل بسبب بعض الممارسات الحربية التي لا تُمَيزُ بين الضحايا، و يُقتَلُ آخرون بعد استهدافهم. و ثمة حاجة إلى قرار سياسي من أجل إبراز هذا الأمر و محاولة الحد منه.

لا يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان التأثير على النزاعات المسلحة الجارية، لكن يمكنهم ملائمة سلوكهم من أجل تجنب التعرض لاعتداء أو الرد بشكل ملائم إذا ما اقتضى الأمر.

إذا كنتم مستقرين بمنطقة تشهد نزاعات مسلحة بانتظام، قد تحتاجون إلى ربط عدة علاقات حتى تتمكنون من مواصلة عملكم و حماية أنفسكم و أفراد أسرتكم و كل من يشتغل معكم.

لكن، إذا كنتم تشتغلون بمنطقة نزاعات مسلحة لستم مستقرين بها، ينبغي أن تتذكروا هذه العوامل الثلاثة:

- ما هي نسبة الخطر التي يمكنهم قبولها؟ و ينطبق نفس الأمر على المنظمات و الأفراد الذين تشتغلون معهم
- هل تفوق مزايا تواجدكم في المنطقة الأخطار التي تواجهونها؟ لا يمكن للعمل المتصل بحقوق الإنسان أن يكون مستداما في ظل وجود خطر كبير
- لا يكفي مجرد "معرفة المنطقة" بشكل جيد أو الإلمام بالأسلحة، فكلاهما لن يحمياكم إذا تعرضتم إلى قذيفة من مدفع الهاون أو إذا استهدفكم قناص.

خطر التعرض لإطلاق النار

مختلف الطلقات الممكنة

يمكن أن يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان لإطلاق النار من البنادق و الأسلحة أو من مدافع الهاون أو من الصواريخ أو القنابل أو القذائف، و يمكن أن يتعلق الأمر بقذائف جوية أو بحرية أو أرضية. و تتعدد مصادر إطلاق النار: قد يتعلق الأمر بقناص أو بإطلاق للنار انطلاقا من مروحية عندما تكون الرؤية واضحة، أو بطلقات مركزة من مدافع الهاون أو بوابل من النيران المدفعية. قد يلجئ المعتدون كذلك إلى هجوم ساحق من أجل "تدمير" منطقة بأكملها.

كلما كانت النيران مركزة، كلما تقلص الخطر الذي تواجهونه (بطبيعة الحال، إذا لم تكن النيران تستهدفكم أو تستهدف المنطقة التي تتواجدون بها أو منطقة مجاورة). و إذا كنتم تشتغلون بالمنطقة المستهدَفة، يمكن تقليص الخطر عن طريق ترك تلك المنطقة. و في كل الحالات، **تذكروا أنه يصعب التأكد من استهدافكم أم لا إذا ما تعرضتم لإطلاق النار.** و لا يُعتَبَرُ الرد على هذا التساؤل مسألة أولوية، كما سنرى ذلك أسفله.

اتخاذ إجراءات احتياطية: تقليص إمكانيات تعرضكم لإطلاق النار

١) تجنب الأماكن الخطيرة

ينبغي تجنب الاستقرار أو فتح مكتب بمنطقة تشهد صراعات و أحداث إرهابية، أو البقاء خلال مدة طويلة قرب هدف محتمل كالمواقع العسكرية و منشآت الاتصالات. و ينطبق نفس الأمر على المناطق الاستراتيجية مثل مداخل و مخارج المناطق الحضرية و المطارات، إلخ.

٢) البحث عن حماية ملائمة من اعتداء محتمل

يعد زجاج النوافذ المتطاير من أهم أسباب الإصابة بجروح. يمكن تقليص أخطار الإصابات المرتبطة بتطاير الزجاج عن طريق وضع لوائح خشبية أو شريط لاصق على الزجاج. في حالة وجود اعتداء، حاولوا الابتعاد عن النوافذ و الارتماء على الأرض أو تحت طاولة, يستحب الاختباء داخل قاعة وسط المكتب تتوفر على جدران سميكة، و يعدُّ الاختباء في الطابق الأرضي أفضل حل يمكن أن ننصح به.
و يمكن في بعض الأحيان لأكياس الرمل أن تكون مفيدة، لكن لا ينصح باستعمالها إلا إذا توفرت المباني المجاورة عليها كذلك، تفاديا لإثارة الانتباه.
لا يمكن لا للطوب و لا لباب سيارة أن يحميا من نار بندقية أو أسلحة ثقيلة. يمكن عن طريق القصف أو إطلاق الصواريخ قتل هدف على بعد عدة كيلومترات، فالمدافع لا يستهدف بالضرورة انطلاقا من مكان قريب.
يمكن لانفجارات القنابل و قذائف مدافع الهاون إلحاق الأذي بالأذنين، و لذلك ننصح بحمايتهما باستعمال اليدين و بفتح الفم جزئيا.
يمكن أن يكون من المفيد وضع علامة تشير إلى مقر منظمتكم أو إلى مكتبكم أو إلى سياراتكم، لكن تذكروا أن ذلك لا ينطبق إلا على المناطق التي يتواجد بها معتدون يحترمون عملكم بشكل عام. و إذا كان الأمر مختلفا، فأنتم بإقدامكم على هذه الخطوة، تُعَرضُون أنفسكم إلى خطر أنتم في غنى عنه. إذا وددتم وضع علامة تشير إلى تواجدكم، يمكن استعمال علم أو ألوان أو رموز توضع على الجدران و فوق سطح المبنى (إذا ثمة إمكانية لتعرضكم لهجوم جوي).

٣) السفر باستعمال السيارات

إذا كنتم تتواجدون داخل سيارة تتعرض لقصف مباشر، يمكنكم تقييم الأوضاع، على الرغم من صعوبة القيام بتقييم صائب في مثل هذه الحالات. و بشكل عام، من المفيد اعتبار أن السيارة مستهدَفة أو قد تتعرض للاستهداف، و بأن أفضل حل يكمن في محاولة الخروج منها و البحث عن مخبأ. تعتبر السيارات من الأهداف بالنظر إلى هشاشتها، و تُعَرضُكم لخطر الإصابة بفعل الزجاج المتطاير أو بفعل انفجار خزان الوقود، إضافة إلى الطلقات النارية التي تستهدفها. إذا ما تعرضتم لإطلاق النار من موضع بعيد، حاولوا مواصلة السير إلى حين إيجاد مخبإ تحتمون داخله.

الألغام الأرضية و الذخائر غير المتفجرة[1]

تمثل الألغام الأرضية و الذخائر غير المتفجرة على اختلاف أشكالها خطرا حقيقيا يُهَدِد المدنيين في مناطق النزاعا المسلحة:

□ الألغام

- توضع الألغام المضادة للدبابات على الطريق و يمكنها تدمير دبابة، كما يمكنها أن تنفجر لدى مرور سيارة عادية
- يكون حجم الأغام المضادة للأفراد أصغر و يمكن أن نجدها في أي طريق يمر يعبره الأفراد. و يتم عادة إخفائها في التربة. لا تنسوا أن من يقوم بزرع الألغام على الطريق قد يقوم كذلك بزرعها في الحقول و الممرات المجاورة.

□ الفخاخ المتفجرة

- تعتبر الفخاخ المتفجرة من المتفجرات الصغيرة المخبأة داخل علبة قد تبدو عادية أو قد تلفت الانتباه (إذا احتوت على ألوان، مثلا)، و تنفجر بمجرد لمسها. و يُستعمل نفس المصطلح للدلالة على الألغام المتصلة بأغراض يمكن نقلها أو تشغيلها عن بعد (يمكن أن يتعلق الأمر بجثة هامدة أو بسيارة متخلى عنها، مثلا).

□ الذخائر غير المتفجرة

- يُستعمل هذا المصطلح للدلالة على كل ذخيرة تم إطلاقها و لم تنفجر.

يشهد العالم حاليا تزايدا في استعمال الذخائر العنقودية، فصار تواجدها يعادل تواجد حقول الألغام المضادة للأفراد. تعتبر المذخرات العنقودية البقايا غير المتفجرة من القنابل العنقودية[2] تتكون كل قنبلة عنقودية من المئات من الذخائر الصغيرة التي تنفجر في كل الاتجاهات، و يتم لتتطاير شظاياها و تنتشر على أكبر مساحة ممكنة. لكن، لا تنفجر كل هذه الذخائر الصغيرة لدى إطلاقها، حيث هناك نسبة فشل جد كبيرة[3]. و تعتبر هذه الذخائر أقل ثباتا من الألغام، و لذلك يمكن أن تنفجر في أية لحظة، و يكون البعض منها مُلوَّنا و بالتالي أكثر الفاتا للأطفال.

الوقاية من الألغام و الذخائر غير المتفجرة

تكمن الطريقة الوحيدة لتجنب المناطق الملغومة في التعرف على أماكن تواجدها. إذا لم تكونوا مستقرين بالمنطقة التي تشتغلون بها، يمكن التعرف على مواقع حقول الألغام فقط عن طريق طرح السؤال على سكان المنطقة بشكل متواصل أو على الخبراء[4] في هذا المجال، قصد التعرف على حالات الانفجارات السابقة في المنطقة. يُحبَّذ استعمال الطريق السريع المعبَّد أو الطريق المستعمل بانتظام و تتبع الأثر المخلفة بفعل مرور سيارات أخرى. اجتنبوا مغادرة السيارة أو قيادتها على الرصيف أو على حافة الطريق، فالألغام أو بقايا الذخائر غير المتفجرة يمكنها أن تبقى مخبأة و نشيطة خلال عدة أعوام.

يمكن إيجاد المذخرات غير المتفجرة في كل المناطق التي تشهد نزاعات أو إطلاقا للنار. و تكمن القاعدة الذهبية في عدم الاقتراب منها و لا لمسها، و بمحاولة التعرف على موضعها و الإبلاغ بذلك مباشرة.

---

1 تم اقتباس معظم المعلومات من الكتاب الرائع لكونراد فان برابان "الأمن العملياتي في بيئات العمل المتميزة بالعنف" (انظر البيبلوغرافيا)

2 طالع ٢٠٠٢ **(Principes de droit des conflits armés, Eric david (ULB, Brylant,**)، و كذا بعض الحملات الحديثة على لكل من منظمة المعوقين الدولية و منظمة العفو الدولية. **www.controlarms.org / www.clustermunition.org**

3 تتراوح نسبة الفشل بين ٥ و ٨٠ بالمئة، حسب القنابل العنقودية و مدى صلابة أو ليونة الأرض، و قد تتحول في بعض الأحيان إلى ألغام مضادة للأفراد...

يمكن عادة إيجاد الفخاخ المتفجرة في كل المناطق التي شهدت انزواء المقاتلين، و في هذه المناطق يُحظَر لمس أو نقل أي شيء، و ينصح بالبقاء بعيدا عن المباني المتخلى عنها.

إذا انفجر لغم تحت سيارة أو تحت أقدام شخص ما

ينبغي اتباع قاعدتين أساسيتين:

- حيثما عُثِرَ على لغم، يمكن إيجاد ألغام أخرى
- تجنب كل سلوك متهور و مندفع، حتى و إن أصيب بعض الأشخاص

إذا كان يلزمكم ترك المكان، ينبغي ترك علامات للعثور مجدَّدا على نفس المكان، و إذا كنتم تستقلون سيارة، يتوجّب تركها و الاعتقاد أن ألغاما مضادة للدبابات قد تتواجد في نفس المكان. يُنصح بترك السيارة و العودة مشيا من حيث أتيتم عن طريق تَقَفي أثر عجلات السيارة.

إذا كنتم بصدد المشي باتجاه ضحية أو بصدد التراجع بعد اكتشاف منطقة ملغومة، ينبغي الانحناء و المشي على الركبتين و محاولة "خدش" الأرض بكل حذر (بواسطة قطعة خشبية أو حديدية) داخل زاوية لا تتعدي ٣٠° و محاولة التعرف على موضع شيء صلب مدفون بالأرض. و إذا ما عثرتم عليه، حاولوا إزالة كل ما يحيط به حتى تتمكنون من رؤيته بشكل واضح. يمكن للألغام أن تنفجر كذلك لدى تحريك أسلاك التعثر، لذا لا ينبغي قطعها إذا وجدت.

و تستغرق كل هذه المراحل بطبيعة الحال وقتا طويلا.[٥]

٤ المنظمات غير الحكومية أو قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام المختصة في إزالة الألغام. و تتوفر بعض المنظمات غير الحكومية على خرائط للمناطق الملغومة و الخالية من الألغام

٥ يمكن الاطلاع على بعض الكتب و المنشورات المتصلة بالوعي بالألغام على الموقع الالكتروني: **www.icbl.org**

أمن تكنولوجيات الاتصالات و المعلومات

بتعاون مع Privaterra –www.privaterra.org

الغاية:

تؤثر الفجوات الهائلة التي يعرفها العالم في مجال تكنولوجيات المعلومات على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان. تُرَكز هذه الفقرة على تكنولوجيات المعلومات، أي على الحواسيب و شبكة الانترنت.[1] و قد لا يحظى هذا الباب باهتمام المدافعين الذين لا ينفذون إلى الحواسيب و إلى الانترنت، لكنهم يحتاجون و بشكل عاجل إلى التدريب الملائم ليتمكنوا من استعمال تكنولوجيات المعلومات في الدفاع عن حقوق الإنسان.

دليل توجيهي للتعرف على المشاكل الأمنية و سبل تجنبها

تمثل المعرفة مصدر قوة، و يمكن للمدافعين من خلال التعرف على مكامن المشاكل الأمنية المرتبطة بالاتصالات الإحساس بنوع من الارتياح أثناء أداء عملهم. تتضمن هذه اللائحة مختلف الطرق التي يمكن بواسطتها النفاذ إلى معلوماتكم و التنصت على مكالماتكم بشكل غير قانوني، كما تقترح بعض الحلول لتجنب مواجهم هذه المشاكل الأمنية.

التواصل

لا يتم النفاذ فقط إلى المعلومات التي يتم نقلها عن طريق الانترنت. و ينبغي الاهتمام بهذ الجوانب لدى التحدث بشأن المسائل الهامة:

- هل تثقون بمخاطبيكم؟
- هل يحتاجون فعلا إلى التوصل بالمعلومات التي تنوون تزويدهم بها؟
- هل تعملون في بيئة سليمة؟ يتم عادة تنصيب ميكروفونات و آليات للتنصت في الأماكن التي يعتقد المدافعون عن حقوق الإنسان أنهم آمنين لدى تواجدهم بها، بما في ذلك مكاتبهم الخاصة و الشوارع المليئة و غرف النوم و السيارات.

[1] يعتمد هذا الباب على العمل الذي أنجزه روبرت غويرا و كاتيترا رودريغيز و كارين ملادن من **Privaterra**، و هي منظمة غير حكومية تقدم دروسا و استشارات عبر العالم بخصوص تكنولوجيات المعلومات لصالح المدافعين عن حقوق الإنسان. (قامت ماري كاراج بمعية انريكي ايغورن بإدخال تعديلات طفيفة على هذا النص)

قد يبدو من الصعب الرد على السؤال الثالث، لأن الميكروفونات أو آليات التنصت يمكن تنصيبها داخل غرفة من أجل التنصت على كل ما يدور داخل تلك القاعة. يمكن كذلك استعمال اللاقطات الصوتية العاملة بنظام الليزر و توجيهها نحو النوافذ انطلاقا من مكان بعيد، قصد الاستماع إلى الحديث الذي يدور داخل القاعة. و تُوَفر الستائر السميكة و الزجاج العازل المزدوج حماية نسبية من أشعة الليزر، و في بعض المباني، يتم وضع نافذتين لتقليص خطر استعمال اللاقطات العاملة بنظام الليزر.

ما الذي يمكن القيام به؟

- اعتبروا دائما أنكم عرضة للتنصت. يمكن توخي المزيد من الحذر في ما يخص المسائل السرية بفضل سلوك معتمد على عقدة الارتياب (البارانويا) المفيدة

- يمكن استعمال آليات تسمح بكشف آليات التنصت، لكنها قد تكون باهضة الثمن و صعبة المنال. و في بعض الأحيان يمكن للمؤسسة المكلفة بكشف آليات التنصت أن تكون هي من أوكلت لها مهمة تنصيب نفس الآليات، و قد يجد المشرف على عملية الكشف بعض "الميكروفونات الخادعة" (و هي ميكروفونات جد رخيصة يتم تصميمها للعثور عليها أثناء عمليات مماثلة)، أو قد تحدث المعجزة فلا يجد أي شيء و يعتبر أن مكتبكم "آمنا".

- يمكن لكل عمال النظافة أن يمثلوا تهديدا أمنيا. يمكنهم النفاذ إلى المكتب خارج أوقات العمل و يُخرِجُونَ نفاياتكم كل يوم، مما يفرض مراقبة كل عمال النظافة بشكل منتظم، لأنهم قد يُعَرضون أمنَكم للخطر.

- غيروا قاعات الاجتماع كلما أمكن ذلك. كلما غيرتم قاعات الاجتماع، كلما تم احتياج عدد أكبر من التجهيزات و من التقنيين للتنصت عليكم.

- احتاطوا من الهدايا التي قد ترافقكم دائما (مثل الأقلام الثمينة) أو التي قد تستعمل في المكتب (ثقالة الورق أو صورة كبيرة). لقد استعملت كل هذه الأصناف من الأغراض سابقا من أجل التنصت على بعض المحادثات.

- اعتبروا أن بعض المعلومات معرَّضة للخطر خلال أية لحظة. يمكن تغيير الخطط و الرموز السرية بشكل منتظم، و إعطاء من يتصنت عليكم بعض المعلومات الجزئية فقط. و يمكن كذلك إعطاء بعض المعلومات الخاطئة و تتبع أي رد فعل للتأكد من تعرضكم للتنصت.

- من أجل تقليص نجاعة لاقطات الصوت العاملة بنظام الليزر، ينبغي التحدث بشأن المسائل الشائكة داخل غرفة لا تتوفر على نوافذ أو في الطابق الأرضي. تفقد بعض هذه الأجهزة فعاليتها أثناء العواصف المطرية أو أثناء تقلبات مناخية أخرى.

- الاستماع لشريط مُسجَّل أو لأغنية شعبية و استعمالها كغطاء لاختلاط صوت حديثكم بصوت الشريط المسجَّل، حيث أنه ثمة آليات للتنصت يمكنها تسجيل محادثة على بعد ٥٠ متر. و بطريقة أخرى، لا تتعرضون للتنصت فقط إذا ما تم تنصيب ميكروفون على داخل قاعة الاجتماع. هناك بعض التكنولوجيات التي تسمح باستخلاص الصوت حتى و إن اختلط بشريط مسجل، لكنها باهضة الثمن.

- يمكن للأماكن العامة أن تكون مصدرا للخطر و للآمان في نفس الوقت. يمثل الالتقاء في أماكن نائية فرصة سانحة للتعرف على تعرضكم للرصد أو للمراقبة، لكن يصعب الاختلاط بعامة الجمهور من أجل الفرار، أما الأماكن المكتظة فتُسَهل الاختلاط و الفرار من جهة، و تُعَرضُكم للمراقبة من جهة أخرى.

- إذا ما اظطررتم لفتح مكتب أو لعقد اجتماع في الهواء الطلق و في الوسط الريفي، يمكنكم أن تطلبوا من أحد زملائكم المكوث خارج القاعة لمعرفة ما إذا بإمكانه التنصت عليكم أو للتأكد من عدم وجود عناصر غير مرغوب فيها قرب المكتب.

الهواتف النقالة أو الخلوية

يمكن التنصت على كل المكالمات الهاتفية إذا ما توفر المُتنصِت على التكنولوجيا اللازمة، و لذلك لا يمكن اعتبار أن الهواتف آمنة. تعتبر الهواتف النقالة الأحادية أقل أمناً من الهواتف المتنقلة الرقمية، و كلاهما أقل أمنا من الهواتف الثابتة.

يمكن التعرف على موقعكم و الاستماع غلى كل المحادثات بفضل التنصت على الهاتف الخلوي. و لا ينبغي بالضرورة أن تستعملوا الهاتف النقال للتحدث حتى يتسنى للمتنصِت التعرف على موقعكم، فهذا الأمر يمكن القيام به كلما كان هاتفكم المتنقل مُشَغَّلا.

تجنبوا الاحتفاظ بالمعلومات الحساسة كالأسماء و أرقام الهواتف مسجلة في ذاكرة هاتفكم النقال. و إذا تعرض هاتفكم للسرقة، يمكن استعمال هده المعلومات من أجل تقفي أثر الأشخاص الذين تودون حمايتهم.

في حالات الطوارئ، يمكن استعمال رقمين هاتفيين غير مسجلين (بطاقات الدفع المسبق). يُنصَح بربط الاتصال باستعمال البطاقتين، و تجنب استقبال المكالمات من أرقام أخرى (لأنها قد تكون مسجَّلة و تُفشي سر الرقم السري). لا ينبغي استعمال الرقمين انطلاقا من مواقع ترتادونها باستمرار، و تذكروا إزالة تلك البطاقات من هواتفكم عندما لا تستعملونها، تجنبا لتقفي أثركم بفضل المعلومات المتصلة بالجهاز المتنقل الذي تستعملونه. و أثناء التحدث باستعمال هذه البطاقات، يتوجب أن تطبع مكالماتكم نفس درجة الغموض التي تلف مكالماتكم انطلاقا من رقمكم العادي.

أمن المعلومات في المكتب

يتبغي إقفال المكتب و نوافذه و أبوابه أثناء فترات غيابكم. استعملوا المفاتيح التي لا يمكن القيام بنسخها دون الحصول على ترخيص، و تذكروا أين توضع كل المفاتيح. تجنبوا إعطاء المفاتيح للغير، حتى و إن تعلق الأمر بعمال الصيانة و النظافة، و تأكدوا من حضوركم أو من حضور شخص محط الثقة أثناء تواجد الغير في المكتب. و إذا تعذر الأمر، تأكدوا من تخصيص قاعة لا ينفذ إليها إلا بعض الأعضاء من أجل حفظ الوثائق الحساسة، و تدارسوا إمكانية إغلاق كل أبواب المكتب و ترك الوثائق غير الحساسة التي تودون التخلص منها في بهو المكتب ليلا.

ينبغي استعمال ماكينة التقطيع العرضي للأوراق للتخلص من كل الوثائق المهمة، و يمكن كذلك حرق المقاطع العرضية لتلك الوثائق و جمع الرماد و رميه في المجاري المائية.

أمن الحواسيب و الملفات الحوسبية [٢]

ينبغي إغلاق الحواسيب قبل مغادرتكم للمكتب، و إذا أمكن ذلك ينصح بإبعاد شاشات الحواسيب عن النوافذ.
يتوجب استعمال منظم جهد التيار الكهربائي على مستوى كل مآخذ التيارات الكهربائية، لأن تغير التيار الكهربائي قد يلحق الأذى بالحاسوب.

[٢] يمكن الحصول على نصائح إضافية بخصوص أمن الحواسيب عن طريق الاتصال بمنظمة **Front Line : info*frontlinedefenders.org** أو بمنظمة **Privaterra : info*privaterra.org**

احتفظوا بنسخ احتياطية للمعلومات و الوثائق في مكان آمن و منفصل، و تأكدوا من الاحتفاظ بنسخ احتياطية آمنة عن طريق تكليف منظمة مسؤولة تقوم بوضعها على أقراص صلبة خارجية أو تقوم بحمايتها بفضل برامج متطورة لقفل الملفات.

من أجل تقليص إمكانيات النفاذ إلى حاسوبكم، نوصي باستعمال رمز سري و بإطفاءه عندما لا تستعملونه.

حاولوا تشفير ملفاتكم لتجنب قراءتها من طرف شخص تمكّن من النفاذ إلى حاسوبكم أو من إلغاء رمزكم السري.

إذا ما تعرض حاسوبكم للسرقة أو للتحطيم، يمكنكم استرجاع كل المعلومات إذا ما قمتم بنسخ احتياطي بشكل آمن و منتظم. حاولوا الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية المشفرة في مكان آمن خارج المكتب. يمكن كذلك استعمال ملقم خارجي آمن لحفظ المعلومات على الانترنت، و يسمح لكم هذا الأمر باسترجاع كل المعلومات إذا تعرض حاسوبكم للسرقة أو للتحطيم.

لا يمكن استرجاع الملفات التي تم حذفها باستعمال برنامج PGP WIPE مثلا، عوض الاكتفاء بوضعها في سلة المحذوفات الخاصة بالحاسوب.

يمكن برمجة حاسوبكم فيقوم بإرسال بعض ملفاتكم بشكل غير قانوني باتجاه حواسيب أخرى. و لتجنب ذلك، ينبغي اقتناء الحاسوب من مصدر موثوق و فرمطة القرص الصلب و الاكتفاء بتنزيل البرامج الحوسبية التي تثقون بها. لسمحوا فقط للتقنيين موضع الثقة بصيانة الحاسوب، و راقبوهم دائما. حاولوا قطع الكهرباء عن جهاز ربط الحاسوب بالانترنت، سواء أتعلق بهاتف (ولوج بالطلب الهاتفي) أو بمعدل/كاشف التعديل (MODEM)، كما يمكن إيقاف الربط بالانترنت عندما لا تتواجدون أمام الجهاز.

تسمح هذه الإجراءات بتجنب اشتغال البرامج الأمنية المارقة أثناء الليل. تجنبوا ترك حاسوبكم مُشَغلا إذا تعين عليكم مغادرة المكتب في النهار. يمكن استعمال بعض البرامج التي تسمح بمنع النفاذ إلى الحاسوب إذا لم يُستَعمل خلال مدة زمنية محددة، مما يسمح بحماية الحاسوب أثناء احتسائكم للقهوى أو قيامكم بنسخ بعض الوثائق.

يمكن كذلك القيام بتفعيل "ملحاقات الملفات" للتعرف على نوع أي ملف قبل فتحه، لأنكم قد تساهمون بنقل فيروس إلى حاسوبكم بعد فتحكم لملف كنتم تعتقدون أنه يحتوي على نص معين.

حاولوا النفاذ إلى "خيارات" متصفح الانترنت، و انقروا على "خيارات الملفات" و تأكدوا من عدم تفعيل الخيار الخاص "بإخفاء الملحقات لأنواع الملفات المعروفة".

المشاكل الأمنية المرتبطة بالانترنت

لا تنتقل رسائلكم الالكترونية مباشرة من حااسوبكم إلى حاسوب المتلقي، بل تَمُر عبر عدة قنوات و تترك بعض الإشارات الدالة على مرورها، و يمكن التعرض لبريدكم الالكتروني على طول هذا المسار، و **لا ينبغي التواجد في نفس البلد للقيام بهذا الأمر.**

يمكن لشخص ما أن يتجسس عليكم و أن يقرأ كل ما تكتبونه، خاصة إذا ما تواجدتم بمقهى للانترنت. و إذا ما انضممتم إلى شبكة على الانترنت، يمكن لأي شخص متوفر على حاسوب مرتبط بنفس الشبكة النفاذ إلى بريدكم الاكتروني، و يمكن للمشرف على إدارة الشبكة التوفر على امتيازات تسمح له بالنفاذ إلى كل الرسائل الالكترونية.

و يمكن كذلك لمزود خدمات الانترنت النفاذ إلى رسائلكم الالكترونية، و كل من تفاعل مع مزود خدمات الانترنت تتاح له إمكانية الاحتفاظ بنسخ من رسائكم الالكترونية أو منع بعض الرسائل من الوصول إلى الطرف المستقبل.
تَمُر الرسائل الالكترونية لدى إرسالها بالمئات من النقاط غير الآمنة، و يمكن لقراصنة الانترنت التقاط الرسائل الالكترونية أثناء عبورها لهذه النقاط. و قد يكون هناك خلل على مستوى أمن مزود خدمات الانترنت أو شبكة مكتب الطرف المستقبل.

أمن الانترنت الأساسي

تتعدد مصادر الفيروس أو حصان الطراودة الذي قد يصيب حاسوبكم (و يمكن لبعض الأصدقاء المساهمة في ذلك دون علمهم). استعملوا برنامجا فعالا لمكافحة الفيروسات و قوموا بتفعيل الخيار الخاص بالتحديث الأوتوماتيكي. يتم تصميم برامج جديدة لمكافحة الفيروسات بشكل متواصل، و لذلك نوصي بالاطلاع على "مكتبة المعلومات المتصلة بالفيروسات " على الموقع " **www.vil.nai.com** للاستفادة من الحماية التي توفرها آخر برامج مكافحة الفيروسات.

يتم نشر الفيروسات في أغلب الأحيان بواسطة البريد الالكتروني، مما يفرض تأمين الرسائل الالكترونية (انظر أسفله). تعتبر الفيروسات مجرد برامج يتم تصميمها من أجل التكاثر، و لا تكون مُضِرة بالضرورة، أما حصان طراودة فهو برنامج يسمح لطرف آخر (أو لأي شخص) بالنفاذ إلى حاسوبكم.

يستطيع الجدار الناري أن يحميكم من قراصنة الحاسوبات و منع المتسللين من النفاذ إلى حاسوبكم، و يسمح بالتأكد من قيام البرامج و التطبيقات الآمنة فقط بالنفاذ إلى الانترنت انطلاقا من حاسوبكم، كما يمنع حصان الطراودة من إرسال بعض المعلومات أو من فتح "ثغرات" يمكن للقراصنة استغلالها قصد النفاذ إلى الحاسوب.

يسمح راصد لوحة المفاتيح بمراقبة الكتابة على لوحة المفاتيح، و يمكن تنزيل هذه البرامج على حاسوبكم من طرف شخص آخر أثناء غيابكم أو بواسطة فيروس أو حصان الطراودة. يقوم راصد لوحة المفاتيح بتسجيل كل ما تكتبونه على لوحة المفاتيح و يُعِد تقاريرا بهذا الشأن، غالبا بواسطة الانترنت، و يمكن حماية الحاسوب عن طريق تشفير الرموز السرية و تأمين البريد الالكتروني و استعمال برنامج لمكافحة الفيروسات و استعمال الفأرة عوض لوحة المفاتيح لإدخال الرموز السرية. و من أجل تجنب الآثار الضارة لراصد لوحة المفاتيح، يُنصح بقطع الكهرباء عن جهاز ربط الحاسوب بالانترنت عندما لا تستعملون الحاسوب.

يمكن "محاكاة" البريد الالكتروني أو استعماله من طرف شخص آخر غير مالكه، إذا ما تمكن من الحصول على الرمز السري أو من قرصنة مزود خدمات الانترنت أو عن طريق استعمال عنوان بريد الكتروني شبيه. على سبيل المثال، قد يستعمل منتحل الهوية الالكترونية الرقم "1" عوض الحرف "i"، و لن يلاحظ أغلب الناس هذا الاختلاف. من أجل تجنب هذا الأمر، يُنصح بملء خانة "موضوع" البريد الالكتروني و طرح بعض الأسئلة التي لا يمكن سوى لمراسلكم الحقيقي الرد عليها. تأكدوا من كل محاولة مشبوهة للحصول على معلومات، و إذا اقتضى الأمر، يمكن اللجوء إلى وسائل غير الكترونية للتأكد من هوية صاحب الطلب.

احتفظوا بالطابع السري لعملية التصفح عن طريق رفض البصمات (Cookies) و عن طريق مسح الذاكرة المخبأة بعد كل استعمال للانترنت. إذا كنتم تستعملون متصفح Internet Explorer، ينبغي الذهاب إلى "أدوات" ثم "خيارات"، أما مستعملي Netscape Navigator، يتوجب عليهم الذهاب إلى "Edit" ثم إلى "Preferences". أثناء تواجدكم على لوحة التحكم الخاصة بأي مُتَصَفح، حاولوا مسح الذاكرة و البصمات و العلامات المرجعية. يتم تصميم أنظمة التصفح لكي تحتفظ في ذاكرتها بعناوين المواقع التي تزورونها، و لذلك يجب التعرف على الملفات التي يتوجب حذفها كل مرة.

حاولوا تحيين كل أنظمة التصفح لتعمل بنظام 128 –bit للتشفير، و من شأن هذا الإجراء المساعدة على ضمان النقل الآمن لكل المعلومات التي تودون إيصالها عن طريق الانترنت، بما في ذلك الرموز السرية و المعلومات الحساسة. ينبغي تنزيل آخر المكونات الأمنية الخاصة بالبرامج التي تستعملونها، خاصة Microsoft Office و Microsoft Internet Explorer و Netscape.

لا تستعملوا حاسوبا يتضمن معلومات هامة من أجل التصفح اليومي للانترنت في إطار غير مرتبط بالعمل.

أمن البريد الالكتروني الأساسي

توجد بعض الممارسات الآمنة المتصلة بالبريد الالكتروني التي يمكنكم استعمالها بمعية زمائكم، و أخبروهم أنكم لن تقوموا بفتح أي بريد الكتروني صادر عنهم إذا لم ينفذوا الإجراءات الأمنية المتصلة بالبريد الالكتروني.

١) لا تقوموا بفتح بريد الكتروني أرسله شخص مجهول

٢) لا تقوموا بتحويل بريد الكتروني يقوم بإرساله أو بنشره شخص مجهول. كل تلك الرسائل الالكترونية التي يُطلب نشرها "جلبا للحظ" قد تتضمن فيروسات يمكن نقلها إلى حواسيب زملائكم و شركائكم. إذا ما أحببتم محتوى الرسالة الالكترونية، حاولوا إعادة كتابته و إرساله، أما إذا اعتبرتم أن إعادة الكتابة مضيعة للوقت، فربما الرسالة لا تستحق كل الأهمية التي تولونها

٣) لا تقوموا بتنزيل أو بفتح ملف مرفق إلا إذا تأكدتم أن محتواه آمن. قوموا بإلغاء خيارات التنزيل الأوتوماتيكي على مستوى برامج إدارة الرسائل الالكترونية. ينتشر كل من الفيروس و حصان الطراودة على شكل "ديدان" حوسبية، و تظهر الديدان الحديثة على شكل رسائل بعث بها أشخاص تعرفونهم. يمكن للديدان الذكية أن تقوم بفحص سجل العناوين، خاصة إذا كنتم من مستعملي Microsoft Outlook و Outlook Express، و تتكاثر عن طريق الظهور كملفات مرفقة أرسلها أحد من معارفكم. يسمح برنامج **PGP** بفحص البريد الالكتروني، سواء أتضمن ملفا مرفقا أم لا، مما يرفع اللبس بخصوص الملفات المرفقة الخالية من الفيروسات (PGP برنامج خاص بالتشفير؛ انظر اسفله الجزء الخاص بالتشفير).

٤) لا تستعملوا أبدا الرسائل بتنسيق HTML و MIME و RTF، بل فقط الرسائل بتنسيق نص عادي (Plain Text). تتضمن الرسائل الالكترونية بتنسيق RTF بعض البرامج التي قد تسمح بالنفاذ إلى نظامكم أو بإلحاق الضرر بملفاتكم.

٥) إذا كنتم من مستعملي Outlook أو Outlook Express، ينبغي تعطيل الخيار "Preview screen"

٦) حاولوا تشفير بريدكم الالكتروني كلما أمكن ذلك، فالبريد غير المُشَفر يشبه بطاقة بريدية يمكن قراءتها من طرف كل من شاهدها، أما البريد المشفر فيشبه بطاقة بريدية وضعت داخل ظرف

٧) حاولوا ملء خانة الموضوع ليدرك المتلقي أنكم أرسلتم البريد الالكتروني بالفعل، و اطلبوا من زملاشكم و أصدقائكم ملء خانة الموضوع للتأكد من أنهم بالفعل من أرسل البريد الالكتروني. و إذا لم يتم تنفيذ هذه الإجراءات، يمكن لشخص ما محاكاة هوية المرسل أو يمكن لحصان طراودة أن يرسل برنامجا فيروسيا لكم و لكل أعضاء اللائحة البريدية الالكترونية. لكن، لا تملؤوا خانة الموضوع لبريد مشفر بمعلومات حساسة، و تذكروا أنه لا يمكن تشفير خانة الموضوع و أنها قد تعطي فكرة بخصوص فحوى البريد الالكتروني، مما قد يؤدي إلى اعتداءات حوسبية. تقوم الآن عدة برامج للقرصنة بإجراء فحص أوتوماتيكي و بالاحتفاظ بنسخ للرسائل الالكترونية التي تتضمن مواضيعها مفردات "مثيرة للانتباه" مثل "تقرير" و "سري" و "خاص" أو معلومات أخرى تشير إلى أهمية الرسالة

٨) لا تقوموا أبدا بإرسال بريد الكتروني لأفراد مجموعة ما و بوضع عناوينهم في الخانة "TO" أو "CC". ينبغي وضع العناوين في الخانة "BCC"، من باب الاحترام و كإجراء أمني احترازي، و إلا فإنكم بصدد إعطاء العنوان الخاص لفرد ما إلى أشخاص آخرين لا يعرفهم، و هي ممارسة يصعب قبولها و قد تكون مصدر إحباط و خطر في نفس الوقت

٩) لا تردوا أبدا على البريد الاكتروني الطفيلي، و لا حتى على طلب الحذف من اللائحة. يقوم خادوم البريد الطفيلي بإرسال رسائل لعدد هائل من العناوين الالكترونية، و لا يتعرف على العناوين "الحية" (النشيطة)، التي لا زال يستعملها أصحابها. إذا بعثتم برَد، يتعرف الخادوم على عنوانكم و يعتبره كعنوان "حي"، مما قد يؤدي إلى تلقيكم لعدد أكبر من الرسائل الطفيلية

١٠) إذا أمكن ذلك، حاولوا تخصيص حاسوب غير مرتبط شبكيا بحواسيب أخرى لاستقبال الرسائل الالكترونية التي لا تحتوي على ملفات مرفقة

١١) يمكن استعمال عنوانين الكترونيين يتواصلان فيما بينهما (كما هو الشأن بالنسبة لرقمي الهاتف)، أو استعمال عنوان واحد يتوفر بعض الأفراد محط الثقة على رمزه السري. يسمح هذا الإجراء بتجنب إرسال نفس البريد عدة مرات، و بتمكن أكبر عدد ممكن من الأفراد من الاطلاع عليه. تذكروا أنه كلما ازداد عدد الأفراد الذين يطلعون على رسالة ما، كلما أصبحت المعلومات التي وردت فيها أقل أمنا. غيروا العنوان بين الفينة و الأخرى.

التشفير: أسئلة و أجوبة

تتضمن هذه اللائحة أسئلة مكررة و أجوبة، و يمكنكم متى شئتم طرح أسئلة أو توجيهها إلى المنظمة غير الحكومية PRIVATERRA www.privaterra.org

سؤال: ما هو التشفير؟

جواب: يكمن التشفير في ترميز بعض المعلومات حتى يتسنى فقط للطرف المستقبِل الاطلاع عليها. يمكن قراءة كل الرسائل المشفرة إذا ما تم تخصيص وقت و موارد كافية، لكن ينبغي استثمار جزء كبير من كليهما. و بشكل أوضح، يسمح التشفير بتأمين ملفاتكم و رسائلكم الالكترونية. تتم ترجمة ملفاتكم إلى رموز، أي إلى مجموعة عشوائية من الارقام و الأحرف التي لا تعني أي شيء. من أجل تشفير ملف، ينبغي "إغلاقه" بمفتاح يسمى "الرمز السري"، و يمكن للطرف المستقبِل أن يقوم بفتحه باستعمال هذا الرمزالسري.

س: لماذا يحتاج المدافع عن حقوق الإنسان إلى التشفير؟

ج: ينبغي على الجميع استعمال التشفير، لأن طبيعة التواصل الرقمي غير آمنة. و يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان خطرا أكبر مقارنة مع باقي الأفراد، لأن المعلومات التي يتداولونها تعتبر جد حساسة. يتوجب على المدافعين عن حقوق الإنسان حماية أنفسهم و حماية الأفراد الذين يرغبون في مساعدتهم.
تُسدِي التكنولوجيا الرقمية خدمات جليلة لمنظمات حقوق الإنسان، حيث تسمح لهم بالتواصل بشكل أفضل و أنجع، و توفر لهم إمكانيات عديدة. و ترتبط هذه المزايا ببعض العيوب أو الأخطار. إن وضع حزام السلامة لا يعني بالضرورة أنكم ستتعرضون لحادثة سير، لكن قيادة السيارة في ظروف صعبة أو في إطار سباق مثلا يفرض عليكم وضع الحزام لضمان أمنكم.

من المعروف تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان للمراقبة، و بما أنه يمكن لأي شخص النفاذ للرسائل غير المشفرة، فإنه من المحتمل أن يتم النفاذ إلى رسائلكم غير المشفرة. يمكن أن يقوم أعدائكم بمراقبة رسائلكم، دون أن تعلموا بذلك. إن أعداء من تحاولون مساعدتهم هم أعدائكم كذلك.

س: هل يعتبر التشفير أمرا غير قانوني؟

ج: أحيانا. يُعتبر التشفير قانونيا في أغلب بلدان العالم، لكن ثمة بعض الاستثناءات. في الصين، على سبيل المثال، ينبغي على المنظمات تقديم طلب لاستعمال التشفير، و ينبغي لدى دخولكم الصين الإبلاغ بشأن تكنولوجيات التشفير التي تستعملونها. و تطلب كل من سنغافورة و ماليزيا بموجب تشريعاتها لكل من يود استعمال التشفير بالإبلاغ عن المفاتيح السرية، كما تتوفر الهند على قوانين مشابهة، و توجد بعض الاستثناءات في دول أخرى.
يقدم مركز أمن المعلومات الالكترونية (EPIC) دراسة خاصة بسياسات التشفير تتطرق إلى التشريعات في أغلب الدول، و هي متوافرة على الموقع الالكتروني http://www2.epic.org/reports/crypto2000/. تم تحيين هذه اللائحة عام ٢٠٠٠، ويمكنكم استشارة Privaterra قبل استعمال التشفير في دولة ما.

س: ما الذي ينبغي القيام به من أجل حماية نظام تكنولوجيات الاتصال؟

ج: تتغير الإجراءات اللازم اتخاذها بتغير نظامكم و أنشطتكم، لكن ثمة قواعد عامة ينبغي اتباعها:

- استعمال جدار ناري
- تشفير القرص
- تشفير الرسال الالكترونية بفضل التوقيع الرقمي (عن طريق استعمال برنامج مثل **PGP**)
- استعمال برنامج لكشف الفيروسات
- النسخ الاحتياطي الآمن: أرسلوا كل المعلومات الحساسة نحو موقع إلكتروني باستعمال البريد الالكتروني، و أعدوا نسخا احتياطية توضع على أقراص مدمجة بشكل أسبوعي، و قوموا بإيداع الأقراص المدمجة في مكان آمن
- اختاروا رموزا سرية يمكن تذكرها و يصعب التعرف عليها
- تبني نظام تراتبي للنفاذ: لا يحتاج كل أعضاء المنظمة النفاذ إلى كل الملفات
- الاتساق: لن تعطي كل هذه التكنولوجيات أكلها إذا لم تُستَعمل بشكل دائم

إن التوفر على البرنامج الملائم لا يعني بالضرورة أنكم تملكون الحل، **فالمستعمِل هو من يُعتَبَر الحلقة الضعيفة، و ليس التكنولوجيا بحد ذاتها.** لا يمكن للتشفير أن يعطي أكله إذا لم يستعمله المدافعون بشكل متسق و إذا ما قاموا بتوزيع الرموز السرية أو بعدم إخفائها (كأن يتم وضعها على ملصق تذكيري). لن تتمكنوا من استعمال النسخ الاحتياطية إذا شب حريق أو تعرض مكتبكم للقصف، مما يفرض وضعها في مكان آمن. ينبغي تقاسم المعلومات الحساسة مع من يحتاج إلى التعرف عليها، عوض تقاسمها مع الكل. و بشكل عام، يتوجب خلق وعي بالسرية و الأمن في أنشطتكم اليومية، و هذا هو ما نطلق عليه "البارانويا الصحية".

س: كيف أنتقي برنامج التشفير؟

ج: عادة، يمكن استشارة الأصدقاء و ربط الاتصال معنا لتأكيد الاختيار. ينبغي استشارة بعض الأفراد و المنظمات، و إذا ما كانوا يستعملون برنامجا معينا للتشفير، قد تودون استعمال نفس البرنامج لتسهيل الاتصال. لكن، ننصح باستشارتنا أولا، لأنه ثمة بعض البرامج التي لا تقدم حماية ملائمة، فيما يمكن لبرامج أخرى أن تكون عبارة عن مصائد لقراصنة الانترنت. توهم مصائد قراصنة الانترنت المستعمل بأن البرنامج مجاني و فعال، لكنه صُمِّمَ من طرف من يود التجسس عليكم. هل ثمة طريقة للتجسس على اتصالات المدافعين عن حقوق الإنسان أفضل من تصميم برنامج التشفير الذي يستعملونه؟ و على الرغم من ذلك، هناك بعض البرامج الفعالة و المجانية في نفس الوقت، و ينبغي فقط إجراء بحث قبل التعرف على البرنامج الذي تودون استعماله.[٣]

س: هل يزيد استعمال برنامج تشفير من خطر تعرضي للقمع؟

ج: لا يمكن لأي طرف التعرف على استعمالكم لبرنامج تشفير إذا لم يكن يتجسس على رسائلكم الالكترونية، أو يطّلع على معلومات تخصكم، و يعني ذلك أنكم تتعرضون لقمع يمارسه من يقوم بمراقبتكم. هناك مخاوف بشأن إقدام من يقوم بمراقبتكم على اللجوء إلى خيارات أخرى إذا لم يعد قادرا على قراءة بريدكم الالكتروني، و لذلك يعتبر من المهم بالنسبة لكم و لزملائكم تنفيذ سياسات آمنة للنسخ الاحتياطي و إجراءات إدارية متسقة بمجرد بدئكم باستعمال التشفير.
(ملاحظة: لم يسبق أن سمعنا بحالات واجه خلالها مدافعون عن حقوق الإنسان مشاكل بسبب استعمالهم لبرامج التشفير. لكن، ينبغي التفكير بهذه الإمكانية قبل الشروع في التشفير، خاصة إذا تواجدتم في دولة تشهد نزاعا مسلحا عنيفا (قد تعتَبر الاستخبارات العسكرية أنكم تنقلون معلومات حساسة من منظور عسكري) أو في دولة نادرا ما يستعمل فيها المدافعون عن حقوق الإنسان برامج التشفير (لأن ذلك قد يلفت الانتباه إليكم).

س: لماذا نحتاج دائما إلى تشفير الرسائل الالكترونية و الملفات؟

ج: إذا كنتم تستعملون التشفير فقط بالنسبة للمسائل الحساسة، يمكن لمن يقوم بمراقبتكم التمييز بين الأنشطة المهمة و باقي الأنشطة، فيقوم بتضييق الخناق عليكم. لا يمكن لمن يقوم بمراقبتكم قراءة رسائلكم المشفرة، لكن يمكنه التعرف على ما إذا كانت مشفرة أم لا. إذا زادت نسبة استعمالكم للتشفير، قد تتعرضون لاعتداء، و لذلك يُنصَح بالبدء في استعمال التشفير قبل إطلاق بعض المبادرات أو المشاريع البارزة، للتأكد من تداول الرسائل بشكل سليم و دون حواجز. حاولوا إرسال رسائل الكترونية خلال فترات منتظمة، حتى في غياب حدث تودون الإبلاغ بشأنه. آنذاك، لن تلفتوا الانتباه عندما تودون إرسال ملفات حساسة.

س: إذا استعملت جدار ناريا، لماذا قد احتاج إلى التشفير؟

ج: يسمح الجدار الناري بمنع القراصنة من النفاذ إلى قرصكم الصلب أو إلى شبكتكم، لكن عندما ترسلون بريدا الكترونيا، يمكن لأي أحد فتحه، و لذلك ينصح بتأمين الملف قبل إرساله.

س: عندما يتعرض المكتب للاقتحام، لماذا قد أضطر إلى استعمال برنامج لحماية الحياة الخاصة؟

ج: لا يمكنكم الجزم بأن لا أحد يقوم باقتحام مكتبكم أو بتسريب بعض المعلومات. إذا لم تستعملوا تقنيات الاتصال بالتشفير أو بروتوكولات الأمن الجسدي و حماية الحياة الخاصة، يمكن لأي فرد النفاذ إلى ملفاتكم و الاطلاع على رسائلكم الالكترونية و تعديل وثائقكم دون علمكم. و قد يُعَرض الاتصال غير المشفَّر حياة الآخرين إلى الخطر، خاصة في المناطق التي قد تشهد اعتداءات لأسباب سياسية. ينبغي تشفير الملفات تطبيقا لنفس المبدأ الذي تقومون بموجبه بإغلاق باب المكتب.

[٣] يعتبر برنامج **PGP** جد فعال، و يمكن تنزيله من الموقع: **www.pgpi.org**

س: لا نتوفر على ربط للانترنت، و نستعمل حواسيب مقهى للانترنت. كيف يمكن حماية ملفاتنا و رسائلنا؟

ج: نعم، يمكنكم حتى في هذه الحالة تشفير ملفاتكم و رسائلكم الالكترونية. قبل الذهاب إلى مقهى الانترنت، حاولوا تشفير كل الملفات التي تنوون إرسالها و نقلها إلى قرص مرن أو مدمج. أثناء تواجدكم بمقهى الانترنت، استعملوا إحدى خدمات التشفير مثل www.hushmail.com
أو استعملوا برنامجا لحفظ الهوية مثل www.anonymiser.com
تأكدوا من تشفير الملفات و من استعمال الأطراف المستقبلة لنفس التقنيات.

س: إذا كان التشفير بهذه الدرجة من الأهمية، لماذا لا يستعمل الجميع هذه التقنية؟

ج: يعتبر التشفير من التكنولوجيات حديثة العهد، لكن استعمالها ينتشر باستمرار. تقوم المصارف و الشركات متعددة الجنسيات و وكالات الأنباء و الحكومات باستعمال التشفير، و تعتبره كاستثمار مفيد و كممارسة لا محيد عنها للاشتغال بشكل ملائم. تكون المنظمات غير الحكومية أكثر عرضة من الشركات، و هو أمر يثلج صدر الحكومات. تُعتبر المنظمات غير الحكومية من أبرز الأطراف المستهدفة في إطار عمليات المراقبة، مما يفرض عليها استعمال هذه التكنولوجيا بدون تردد. يهتم المدافعون عن حقوق الإنسان بحماية الأفراد و المجموعات المُعَرَّضة للاظطهاد. و من أجل النجاح في مهمتهم، يحتفظون بملفات تسمح لهم بالتعرف على الضحايا و على أماكن تواجدهم. إذا ما تم النفاذ إلى هذه الملفات، قد يتعرض هؤلاء الأفراد إلى القتل و التعذيب و الاختطاف، كما قد تُبذَل جهود من أجل "إقناعهم" بوقف التعاون مع المنظمات غير الحكومية. يمكن كذلك استعمال بعض المعلومات الواردة في هذه الملفات كدلائل لإدانة المنظمات غير الحكومية و موكّليها في إطار المحاكمات السياسية.

س: يعتبر الانفتاح من بين أهم مبادئنا، و نضغط على الحكومات من أجل شفافية أكبر. ألا يمثل استعمال برامج حماية الحياة الخاصة تعارضا مع هذه المبادئ؟

ج: تقترن حماية الحياة الخاصة بمسألة الانفتاح. إذا ما أرادت الحكومة تقديم طلب للاطلاع على ملفاتكم في إطار روح الانفتاح، يمكنها أن تقدم طلبا يحترم الإجراءات الجاري بها العمل. تمنع برامج حماية الخاصة النفاذ بشكل غير قانوني إلى المعلومات المتصلة بعملكم.

س: تم تسريب بعض المعلومات على الرغم من استعمالنا لكل بروتوكولات الأمن و حماية الحياة الخاصة. ما العمل؟

ج: قد يكون من بين أعضاء منظمتكم جاسوس أو شخص لا يستطيع كتمان الأسرار. أعيدوا تنظيم إجراءات تداول المعلومات و تأكدوا من تقليص عدد الأعضاء الذين ينفذون إلى المعلومات الحساسة و من تتبع تحركاتهم عن قرب. تقوم كبريات المنظمات بإجراء روتيني يكمن في إحاطة بعض الأشخاص علما بمعلومات خاطئة، و إذا ما تم تسريب هذه المعلومات الخاطئة يمكن التعرف على المسؤول عن ذلك: يتعلق الأمر إذن بالعضو الذي تمت إحاطته علما بهذه المعلومة.

ما يتوجب القيام به أو تجنبه

- قوموا باستعمال التشفير بشكل منتظم. إذا اقتصر التشفير فقط على المعلومات الأساسية، يمكن لمن يراقب بريدكم الالكتروني التنبؤ بقرب حدوث شيئ ما، و قد تتعرضون إلى اعتداء إذا ما لجئتم إلى التشفير بشكل متزايد

- تجنبوا وضع المعلومات الأساسية في خانة الموضوع، لأنه يتم تشفير كل الرسالة الالكترونية باستثناء هذه الخانة

- قوموا باستعمال رموز سرية تتضمن حروفا و أعدادا و علامات الترقيم التي يمكن تذكرها. تعتمد بعض تقنيات إنشاء الرموز السرية على الجمع بين عدة أحرف بشكل عشوائي و على وضع بعض الرموز بين الأحرف. و بشكل عام، كلما كان الرمز السري طويلا، كلما كان آمنا

- تجنبوا استعمال كلمة واحدة أو اسم واحد أو مقولة شعبية أو عنوان وارد في سجل العناوين. هذه الرموز يمكن التعرف عليها في غضون دقائق معدودة

- قوموا بالاحتفاظ بنسخة احتياطية لرمزكم السري (أي للملف الذي يتضمن الرمز السري الخاص ببرنامج التشفير) في مكان مثل القرص المرن أو ذاكرة تخزين **USB**

- تجنبوا إرسال معلومات حساسة لشخص ما فقط لأنه أرسل إليكم رسالة مشفرة باستعمال اسم تتعرفون عليه. يمكن لأي شخص محاكاة عنوان البريد الالكتروني باستعمال اسم أحد من معارفكم. تأكدوا من هوية مخاطبكم (حاولوا مكالمة الشخص هاتفيا أو ابعثوا برسالة الكترونية من أجل التأكد من الهوية)

- قوموا بشرح كيفية استعمال التشفير لباقي أعضاء المنظمة

- تجنبوا نسيان تشفير ملفاتكم، ليتأكد الطرف المستقبِل من عدم تعديل محتوى الرسالة الالكترونية قبل وصولها

- قوموا بتشفير الملفات المرفقة، فهي عادة لا يتم تشفيرها عند إرسالكم لبريد مُشَفر.

دليل الإدارة الآمنة للمعلومات و لشؤون المكتب

الإدارة الآمنة لشؤون المكتب

تقتضي الإدارة الآمنة لشؤون المكتب اتخاذ بعض العادات، و يمكن للممارسات المتصلة بالإدارة أن تكون مفيدة أو مضرة. من أجل تطوير عادات إدارية سليمة، قد ينبغي فهم الهدف من وراءها. أعددنا لائحة للعادات التي تسمح بإدارة المعلومات بشكل آمن، لكنها لا تعطي ثمارها إلا إذا تم تنفيذها و فهم أين تكمن أهميتها.

ما هي أهم العوامل المتصلة بالإدارة الآمنة للحياة الخاصة و للمعلومات؟

- أن يعي المرء بالمعلومات التي يتوفر عليها و من ينفذ إليها
- أن تُتَّخذ بعض العادات و أن تستعمل بشكل متَّسق
- أن تُستَعمَل الآليات بشكل ملائم

الإدارة

تتوفر عدة منظمات على مدير نظام يحظى بامتيازات إدارية للنفاذ إلى البريد الالكتروني و حواسيب الشبكة و الإشراف على تنزيل البرامج الجديدة. إذا غادر أحد الأفراد المنظمة أو كان مشغولا، يمكن لمدير النظام النفاذ إلى المعلومات الشخصية مما يسمح بمواصلة العمل دون انقطاع. يدل تواجد مدير للنظام على اهتمام شخص بأمن البرامج و بمصادرها.

يكمن المشكل في كون بعض المنظمات تعتبر عمل مدير النظام كمهام فني محض و تمنح للغير أو لمتعاقد امتيازات إدارية. يشرف مدير النظام على كل المعلومات الخاصة بالمنظمة، و يفترض أن يكون محط ثقة. تختار بعض المنظمات جعل إدارة النظام الحوسبي مسؤولية مشتركة بين رئيس/مدير المنظمة و شخص آخر محط الثقة.

تُفَضل بعض المنظمات جمع المفاتيح و الرموز السرية **PGP**، و تشفيرها و حفظها في مكان بعيد و آمن بالتعاون مع منظمة أخرى. و يسمح هذا الإجراء بتحنب المشاكل التي قد تنجم عن نسيان شخص ما لرمزه السري أو لمفتاحه الافتراضي الخاص. لكن، ينبغي تجنب البوح بالمكان الآمن الذي يُحتَفَظ فيه بالملفات، و تطوير بروتوكولات خاصة للنفاذ إلى هذه الملفات.

القواعد الأساسية:

١) لا تمنحوا أبدا امتيازات إدارية للغير من المتعاقدين، ليس فقط لأنكم لا تثقون بهم، بل و كذلك بالنظر إلى صعوبة الاتصال بشخص خارج المنظمة في حالة الطوارئ

٢) ينبغي أن تُمنح الامتيازات الإدارية للأفراد محط الثقة

٣) حَددُوا المعلومات التي يمكن لمدير النظام النفاذ إليها: هل يمكنه النفاذ إلى كل الحواسيب، أو إلى الرموز السرية لتشغيل الحواسيب، أو إلى الرموز السرية للربط بالانترنت، أو إلى مفاتيح **PGP** ، أو إلى الرموز السرية الخاصة بالتشفير؟

٤) إذا قررتم ائتمان منظمة أخرى على نسخ الرموز السرية و مفاتيح **PGP**، ينبغي تطوير بروتوكولات النفاذ

٥) إذا ما غادر أحد الأعضاء المنظمة، يتوجب تغيير رموزه السرية دونما تأخير

٦) إذا غادر أحد أصحاب الامتيازات الإدارية المنظمة، ينبغي تغيير كل الرموز السرية دونما تأخير

إدارة البرامج

يُعَرض استعمال البرامج المقرصَنة المنظمة إلى عقوبات قد تفرضها "شرطة البرامج". يمكن للمسؤولين التضييق على منظمة تستعمل برامج مقرصنة، و فرض غرامة باهضة أو الأمر بإغلاق المنظمة. و لا تتلقى المنظمة في هذه الحالة إلا دعما محدودا من طرف وسائل الإعلام الغربية التي لا تعتبر هذا الإجراء كاعتداء على منظمة غير حكومية بل كوسيلة لمكافحة القرصنة. اتخذوا كل الاحتياطات بخصوص رخص البرامج و لا تسمحوا لأي فرد في المنظمة بنسخ البرنامج بطريقة عشوائية. تُعتبَر البرامج المقرصنة غير آمنة لأنها قد تحتوي على فيروسات كذلك. تأكدوا من استعمال برنامج مكافح للفيروسات عند تنزيل أي برنامج جديد.

ينبغي على مدير النظام أن يراقب عملية تنزيل البرامج الجديدة للتأكد من أمنها. تجنبوا تنزيل البرامج التي قد تكون مصدر خطر، و استعملوا فقط البرامج التي تحتاجونها.

قوموا بتنزيل آخر المكونات الأمنية لكل البرامج التي تستعملونها، خاصة Microsoft Office و Microsoft Internet Explorer و Netscape. يكمن أكبر خطر أمني في البرامج التي تتضمن بعض نقاط الضعف المعروفة. و يستحسن استعمال البرامج مفتوحة المصدر التي تسمح للخبراء و للقراصنة على حدّ سواء باختبار الرمز المستعمَل. يمثل استعمال البرامج مفتوحة المصدر و البرامج الحديثة حماية إضافية من الفيروسات و من القراصنة. و نادرا ما يتم تطوير فيروسات لنظم التشغيل Macintosh أو Linux لأن أغلب الناس يستعملون Windows . يُعتَبَر Outlook أكثر برامج البريد الالكتروني تداولا، مما يجعله الهدف المفضل للقراصنة.

الاحتياطات المتصلة بالبريد الالكتروني

يتوجب التعود على تشفير الرسائل الالكترونية، و من الأفضل و الأسهل تشفير كل الرسائل الالكترونية، عوض إقرار سياسة للتمييز بين الرسائل التي ينبغي تشفيرها. و تذكروا أنه إذا ما قمتم بتشفير كل الرسائل الالكترونية، لن يتمكّن من يراقبكم بالتمييز بين الرسائل الهامة و غيرها.

بعض النصائح الهامة:

- قوموا دائما بحفظ نسخ مشفرة للبريد الالكتروني المشفَّر. يمكن دائما إزالة التشفير لاحقا. و في غياب هذا الإجراء، يمكن لمن تمكّن من النفاذ إلى حاسوبكم الاطلاع على كل المعلومات كما لو أنها لم تتعرض للتشفير أبدا.

- حاولوا الإلحاح على كل من تتبادلون رسائل معه بأن لا يقوم بالرد أو بتحويل البريد الالكتروني دون تشفير. يعتبر الإهمال الفردي أكبر خطر يُهَدد أمن اتصالاتكم.

- حاولوا إنشاء بعض العناوين الالكترونية الآمنة للعاملين في الميدان، و لا تستعملوها بشكل متواصل لتجنب البريد الطفيلي. و ينبغي التأكد بين الفينة و الأخرى من أن هذه العناوين الخاصة بالعاملين في الميدان لم تتوصل برسائل جديدة. يسمح لكم هذا الإجراء بالتعرف على العناوين التي تتوصل بأكبر عدد من الرسائل الطفيلية و حذفها مع الاحتفاظ بسجل العناوين.

نصائح خاصة بمقاهي الانترنت و غيرها

يمكن للرسائل الالكترونية التي تُرسَل بتنسيق نص عادي أن تقرأ من طرف عدة أطراف إذا ما بُذِلَ الجهد اللازم أو تم استعمال التقنيات اللازمة، و من بينها مزود خدمة الانترنت المحلي أو أي مزود خدمة انترنت يَمُر عبره البريد الالكتروني. "يسافر" البريد الالكتروني عبر عدة حواسيب قبل أن ينتقل من المرسِل إلى المستقبِل، متجاهلا الحدود الجغرافية و يمكن للبريد الالكتروني أن "يسافر" عبر ملقمات دول أخرى، على الرغم من تبادل الرسائل الإلكترونية داخل نفس البلد.

بعض النصائح العامة بخصوص مسائل يسيء أغلب مستعملي الانترنت فهمها

- يوفر استعمال الرموز السرية حماية ضعيفة للملفات، و قد نعتبر أن هذا الأمر غير فعال بالنسبة للملفات المُتَضَمنة لمعلومات أساسية. يضمن استعمال الرموز السرية إحساسا خاطئا بالأمن
- ضغط الملفات لا يمنع أي شخص من النفاذ إلى الملف
- إذا وددتم التأكد من إرسال ملفكم بشكل آمن، استعملوا التشفير (انظر) **www.privaterra.com**
- إذا وددتم إرسال ملف أو بريد الكتروني بشكل آمن، استعملوا التشفير إلى حين توصل المستقبل بالرسالة الالكترونية. لا ينفع في شيء إرسال بريد الكتروني مشفَّر من الميدان إلى نيويورك أو لندن، و بعد ذلك تحويل نفس الرسالة دونما تشفير إلى الغير
- للانترنت طابع عالمي، و ما من فرق بين تبادل رسائل الكترونية بين مكتبين في منهاتن و بين مقهى للانترنت في جنوب افريقيا و حاسوب مكتب في لندن
- استعملوا التشفير كلما أمكن ذلك، حتى لدى إرسال بريد لا يتضمن معلومات جوهرية
- تأكدوا من توفر الحاسوب الذي تستعملونه على برنامج لمكافحة الفيروسات. يتم تصميم عدة فيروسات لتقوم باستخراج المعلومات من حاسوبكم، سواء أتعلق الأمر بمحتوى القرص الصلب أو عنوانكم الالكتروني، بما في ذلك سجلات العناوين
- تأكدوا من حصولكم على الرخص اللازمة. عندما تستعملون برامجا دون رخص، تصبحون في أعين الحكومة و وسائل الإعلام قرصانا حوسبيا و ليس مناضلا لحقوق الإنسان. و تكمن أفضل إمكانية في استعمال البرامج مفتوحة المصدر والمجانية.
- لا يوجد حل آمن بنسبة ١٠٠٪ عند استعمال الانترنت. يمكن لأي شخص استعمال أي عذر و استغلال هوية الغير عبر الهاتف أو البريد الالكتروني من أجل النفاذ إلى نظامكم.

ملخص:

تذكروا أن الأطراف المهتمَّة بمراقبة عملكم لم تنتظر تطور التكنولوجيات لمحاولة الحصول على المعلومات.

يتردَّد عدَّة مدافعين عن حقوق الإنسان قبل استعمال التكنولوجيا الآمنة لتداول المعلومات، على الرغم من سهولة و بساطة الإجراءات.

و من بين الإجراءات الأساسية: انتهاج الحذر خلال المحادثات الهاتفية أو الحيَّة، استعمال PGP بالنسبة للبريد الالكتروني و الملفات الحساسة، و استعمال الرموز السرية للنفاذ إلى الحاسوب.

لا يُعتبر التوفر على أنجع البرامج أمرا كافيا، بل ينبغي ضمان انخراط العنصر البشري لأنه أضعف حلقة في هذا المسار.

الجزء الثاني

أمن تنظيمي

نناقش خلال الجزء الثاني من هذا الدليل مسألة الأمن على مستوى المنظمة، أي سبل تعزيز أمن منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان.

لا تقتصر الثنائية أمن/حماية على مجرد بلورة خطة أمنية، بل تتطلب السيطرة على العملية بأكملها بدءا بتعزيز مستوى أمن المنظمة، مرورا بتنفيذه و انتهاءا بتحسين الإجراءات.

تعتبر السيطرة على العملية جزءا هاما من المسألة الأمنية.

ينبغي أن يكون الأمن التنظيمي واقعيا و شاملا و ملائما لطبيعة و حجم المنظمة.

تتطلب إدارة الأمن التنظيمي بعض الموارد، لكن التغيير يبقى دائما متاحا و يمثل عاملا جوهريا لتعزيز الأمن.

محتوى الجزء الثاني:

٢.١ تقييم أداء الأمن التنظيمي: "العجلة الأمنية"

٢.٢ التأكد من تنفيذ التدابير و الإجراءات

٢.٣ إدارة انتقال المنظمة نحو سياسة أمنية مُعَززة

تقييم

أداء الأمن التنظيمي: العجلة الأمنية

الغاية:
إجراء استعراض تقييمي لطريقة إدارة المسألة الأمنية
التعرف على مدى إدماج الجانب الأمني في عمل المدافعين عن حقوق الإنسان

من أجل إنجاح هذا العمل، ينبغي تبني نهج يعتمد على مرحلتين:

- من أجل إنجاح هذا العمل، ينبغي تبني نهج يعتمد على مرحلتين:إجراء المنظمة لتقييم ذاتي لأدائها الأمني: تتدارس المنظمة أداءها الأمني عن طريق جمع المعطيات الموضوعية. يمكن للتقييم الذاتي أن يكون فرديا أو جماعيا، و من المفيد مقارنة الآراء المختلفة لأعضاء المنظمة بخصوص أمن المنظمة بأكملها.
- كيفية نظر "الغير" للمنظمة

تقييم المنظمة الذاتي للأمن

العجلة الأمنية

يمكن إجراء التقييم الذاتي للمنظمة بشكل موضوعي باستعمال العجلة الأمنية و أجزاءها الثمانية.

ينبغي على العجلة أن تكون دائرية لتتمكن من الدوران بشكل سليم، و ينطبق نفس الأمر على العجلة الأمنية و أجزائها الثمانية (المكونات الثمانية) التي تمثل طريقة إدارة الأمن على مستوى منظمة أو مجموعة للمدافعين عن حقوق الإنسان.

يمكن إجراء التقييم في إطار عدة مجموعات:

- قو موا بإعداد مخطط للعجلة الأمنية
- املئوا كل جزء حسب مدى تطور المكون الأمني
- قوموا بجرد للأسباب التي جعلت بعض الجوانب أقل تطورًا: بما أن كل الأجزاء ينبغي أن يعادل طولها طول الجزء (المَكون) الأكثر تطورا، اقترحوا حلولا لبلوغ هذا الهدف: قوموا بتحديد أهداف و خطط ملائمة، و حاولوا استباق الصعوبات الممكنة و اقتراح حلول لمواجهتها
- بعد إتمام هذا التقييم، احتفظوا بمخطط العجلة الأمنية و حاولوا إجراء نفس التقييم بعد بضعة أشهر. يمكنكم آنذاك المقارنة بين العجلتين و التأكد من وجود تَحَسن أم لا.

الأجزاء (المكونات) الثمانية للعجلة الأمنية

- الاتساق و التجربة الأمنية المكتَسَبة: المعارف العملية المتصلة بالأمن و الحماية، و المكتسبة من خلال العمل. نقطة البداية و نقطة النهاية بالنسبة للتقييم.
- التدريب في المجال الأمني: التدريب الأمني من خلال بعض الدورات و من خلال مبادرات فردية في إطار العمل اليومي
- الوعي و السلوك المتصل بالأمن: يتعلق بما إذا كان الأفراد أو كانت المنظمة ككل تعتبر الأمن و الحماية من اللوازم و تستعد للعمل من أجل ضمانهما.
- التخطيط الأمني: إدماج التخطيط المتصل بالأمن و الحماية في عملكم
- توزيع المسؤوليات: من المسؤول عن أي جانب من الأمن؟ ما الذي يحدث أثناء الطوارئ؟
- مدى السيطرة على القواعد الأمنية و احترامها: إلى أي مدى يحترم الأفراد التدابير و الإجراءات الأمنية؟
- تحليل الأحداث الأمنية و الرد عليها: كيف يتم تحليل الأحداث الأمنية؟ هل تَرُد المنظمات بشكل ملائم؟
- تقييم كيفية إدارة الأمن و الحماية: كيف تقوم المنظمة بتقييم كيفية إدارتها للأمن و للحماية، و كيف تقوم بتحيين إجراءاتها؟

نموذج لعجلة أمنية:

تُعتَبَر العجلة الأمنية غير متكاملة و لا مثالية: تكون بعض المكونات أكثر تطورا من مكونات أخرى. قد يكون من المفيد إذن التعرف على مدى تطور كل مُكَون، و يسمح هذا الإجراء بالتعرف على أنواع القرارات التي ينبغي اتخاذها بشكل أولوي قصد تعزيز أمن و حماية المنظمة. يمثل كل مستقيم ينطلق من مركز العجلة مدى تطور المُكَون.

مشاكل محتملة متصلة بهذا الجزء من العجلة

... و ثمة حلول محتملة

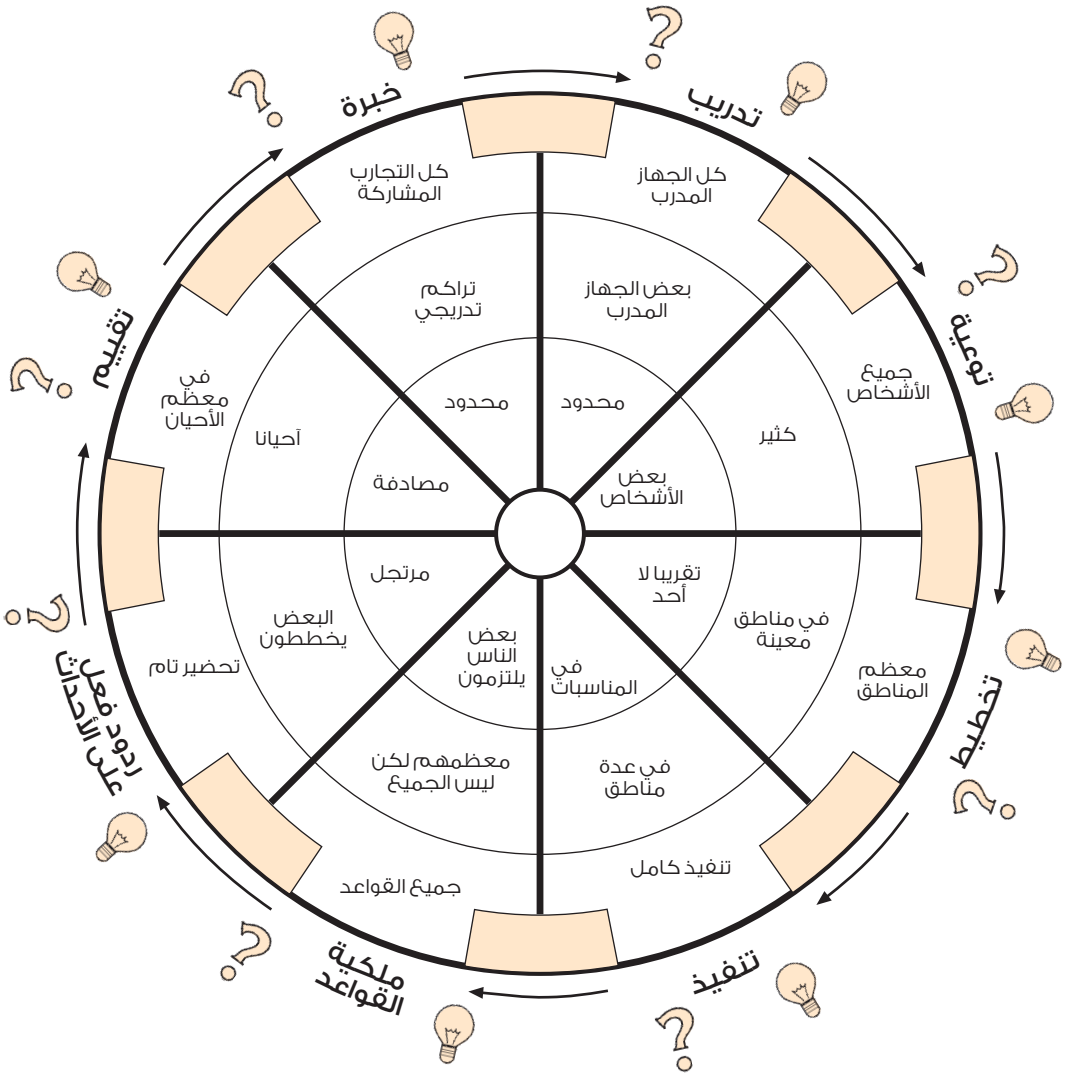

يمكن وضع العجلة الأمنية على الورق أو على الشفافات، و تلوين الفجوات المتواجدة بين مختلف الأجزاء للتعبير على الحالة الراهنة للعجلة الأمنية الخاصة بمنظمتكم. و ستتمكنون آنذاك، و بسهولة، من التعرف على المكونات الأكثر –أو الأقل– تطورا.

تحليل "العجلة الأمنية"

يتطلب التقييم الجيد للسياسة الأمنية لمنظمة ما مُتَّسعا من الوقت من أجل استعراض معنى كل مكون من مكونات العجلة.

١) الاتساق و التجربة الأمنية المكتسبة من خلال العمل و تقاسم المعلومات:

المعارف العملية المتراكمة و اتساق الأمن و الحماية. نقطة البداية و نقطة النهاية لإجراء التقييم.

تذكروا بأن تجربة بعض أعضاء المنظمة لا تعادل التجربة الأمنية لمنظمة بأكملها، و يساهم تبادل المعلومات في كفالة الاتساق.

تشير مختلف أجزاء العجلة إلى مجموع المعارف. بعد تطوير كل المكونات لتصل إلى مستوى ملائم، ستساهمون في الزيادة في المعارف، مما قد يؤدي إلى تعزيز باقي المكونات. يتعلق الأمر بنشاط متواصل لأن أعضاء المنظمة يتغيرون، و كذلك الظروف السياسية. لكن ثمة خبر مفرح: بما أن هذ الجزء يتعلق بالمكونات السبعة، لن تحتاجون إلى اتخاذ إجراءات خاصة به.

٢) التدريب الأمني

قوموا بجرد للتدريب الذي تلقيتموه في مجال الأمن، سواء في إطار دورة تدريبية أو من خلال مبادرة خاصة في إطار العمل اليومي

أسئلة أساسية:

هل التدريب بخصوص الإجراءات الأمنية متوافر للجميع؟ هل تقومون بتحيين محتواه؟ هل يتلقى العاملون الجدد التدريب الملائم؟ ما هي الصعوبات التي قد تواجهها المنظمة إذا قرَّرَت تدريب كل الأعضاء؟ ما هي الحلول الممكنة؟

٣) الرفع من الوعي الأمني و تشجيع السلوك السليم

الأسئلة التي تسمح بالتعرف على المستوى الأمني الراهن:

هل الكل على علم بأهمية الأمن و الحماية؟ كيف يمكن إنجاح هذا الأمر؟

يعتبر الوعي و الالتزام مسألتين مختلفتين (فالمدخنون مثلا يدركون خطورة التدخين، و لكن لا يتمكنون من الكف عنه)

الأسئلة التي تسمح بالرفع من الوعي:

ما هي العوامل التي فرضت استعراض الأوضاع الأمنية؟

ما هي الأخبار المتداولة و ما هي المعارف الأمنية غير الرسمية داخل المنظمة؟

ما هي المشاكل التي نواجهها من أجل رفع الوعي؟ و ما الحلول الممكنة؟

٤) التخطيط الأمني:

الأسئلة التي تسمح بالتعرف على المستوى الأمني الراهن:

- هل تخططون لمسألتي الأمن و الحماية في إطار عملكم؟
- هل يتم إدماج المسألة الأمنية في النهج التنظيمي الشامل؟ (البعثات و التخطيط الاستراتيجي و أماكن العمل و المواضيع المتصلة بعدة مجالات)؟
- هل تدرج المسألة الأمنية في جدول أعمال أغلب الاجتماعات الهامة (و ليس كآخر بند يتم تدارسه)؟
- ما هي الاستراتيجية في مجال الموازنة (هل هناك موازنة خاصة بالمسألة الأمنية أم أنها مدمجة في استراتيجيات أخرى) و الإدارة المالية؟
- هل يتم إنجاز تحليل لبيئة العمل في إطار فرق عاملة (على الصعيد المحلي و الإقليمي و الوطني)؟

هل نقوم بما يلي:

- تحليل تأثير عملنا و كيف تنظر إلينا الأطراف التي قد تشكل تهديدا؟
- إجراء تحليل شامل للخطر: التهديدات و نقاط الضعف و القدرات؟
- جمع كل الوثائق الأمنية: استعراض محتواها و استعراض طريقة تنفيذ الإجراءات؟
- إعداد و تحيين الوثائق الأمنية: التأكد من أخذها بعين الاعتبار لآخر المستجدات و كيفية القيام بذلك؟ التأكد من أخذ تأثير العمل و عوامل الخطر بعين الاعتبار؟ التأكد من وجود آليات للتشاور اليومي بشأن الأمن؟

هل نتوفر على مخططات أمنية تكون:

- سهلة و واضحة؟ هل ننجح في الحصول على المعلومات اللازمة بشكل واضح؟
- مصممة بالتعاون مع كل الأفراد المعنيين؟
- ملائمة لكل سياق عمل؟
- معززة و متطورة و مُحَينة بفضل مبادرات مختلف الأفراد؟
- فعالة و ملائمة "للحياة اليومية"؟

هل تتطرق الخطط الأمنية إلى:

- كل المواضيع الهامة؟
- إدارة الاتصال و تكنولوجيا المعلومات؟
- إدارة الموارد البشرية (بما في ذلك انتقاء العاملين الجدد)؟ إدارة الضغط؟

هل يعلم الجميع أن أي فريق عامل ينبغي أولا و قبل كل شيء أن يتوفر على هيكل سليم و على سياسة اتصال سليمة و على علاقات عامة جد مفيدة و على روح التعاون؟

أسئلة تسمح بتطوير التخطيط الأمني:

ما هي المشاكل التي قد نواجهها إذا حاولنا مواجهة المشاكل السالفة الذكر؟

ما هي الحلول الممكنة؟

٥) توزيع المسؤوليات

أسئلة للتعرف على الأوضاع الراهنة في مجال توزيع المسؤوليات:

- هل يعرف كل الأعضاء من الشخص المسؤول عن أي جانب من الجوانب المتصلة بالأمن و الحماية؟ و ماذا عن حالات الطوارئ؟
- هل ثمة مسؤوليات و واجبات تنظيمية ملقاة على عاتق العاملين و المتعاونين (بما في ذلك سلوكهم خارج العمل و الوسط العائلي)
- هل يتحمل الجميع مسؤولياته الأمنية و هل ثمة مسؤوليات خاصة ببعض الجوانب الأمنية؟ (ما هي الصعوبات التي تواجهها المنظمة؟)

أسئلة تسمح بتحسين توزيع المسؤوليات الأمنية:

ما هي المشاكل التي نواجهها إذا وددنا إعطاء مسؤوليات أمنية أو تقاسمها؟

ما هي الحلول الممكنة؟

يساهم توزيع المسؤوليات في تقاسمها.

٦) نسبة السيطرة على القواعد الأمنية و الالتزام بها:

أسئلة تسمح بالتعرف على مدى السيطرة على القواعد الأمنية و الالتزام بها:

- إلى أي مدى يحترم الأفراد التدابير و الإجراءات الأمنية؟
- إلى أي مدى يساهم كل فرد أو المنظمة بأكملها في صياغة المخطط الأمني و الالتزام بالإجراءات المتصلة بالأمن و الحماية؟
- هل يمكن أن نعتبر أن القواعد الأمنية لا يتم تنفيذها، و شرح أسباب ذلك؟
- هل يحترم الأفراد القواعد الأمنية بسبب الخوف من اللوم و العتاب أو لأنهم مقتنعون أن تنفيذ الإجراءات الأمنية سيساهم في تقليص المخاطر؟ (مثال: يمكن لقائد سيارة أن يضع حزام السلامة بسبب الخوف من فرض غرامة عليه أو لأنه مقتنع أن ذلك سيساهم في تقليص إمكانية وقوع حادثة سير)

أسئلة من أجل تعزيز السيطرة على القواعد الأمنية و التزامنا بها:

ما هي المشاكل التي نواجهها من أجل تحسين نسبة تنفيذ الإجراءات الأمنية؟

ما هي الحلول الممكنة؟

٧) تحليل الأحداث الأمنية و الرد عليها

أسئلة من أجل التعرف على الأحداث الأمنية الراهنة و سبل الرد عليها:

- إلى أي مدى يتم تحليل الأحداث الأمنية و كيف تقوم المنظمة باستخلاص العبر؟ ما هي الأحداث الأمنية التي وقعت؟ كيف تمت إدارتها، و ما الأضرار أو الخسائر التي أحدثتها؟
- هل تقومون بإعداد تقارير (و كيف)؟
- هل يُنجَز تحليل لكل حدث أمني (كيف و على أي مستوى)؟
- ما هي الردود التي تتوصل بها المنظمة (بخصوص أقصى الآجال و إجراءات إبداء الآراء و المسؤوليات)؟
- كيف يتم تحليل الردود؟
- هل يعتمد التدريب الداخلي الخاص بالمنظمة على الأحداث (هل يُنجَز هذا الأمر؟ و هل ثمة قنوات رسمية لذلك؟)
- كيف يتم الرد على الأحداث الأمنية؟
- هل ثمة إجراء خاص بجمع و تحليل الأحداث الأمنية و التحقيق بشأنها من أجل الحصول على ردود تستعمل كقاعدة لوضع الاستراتيجيات و الخطط؟ هل يتم إدماج خلاصات التحليل في العمل (إذا ما اقتضى الأمر)؟
- هل ثمة خطط و مسؤوليات واضحة تهتم بالردود في حالات الطوارئ؟
- و في أي نوع من الطوارئ؟

أسئلة تسمح بتحسين تحليل الأحداث الأمنية و الرد عليها:

ما هي المشاكل التي تواجهها المنظمة قصد تحسين كل النقاط الواردة أعلاه؟

ما هي الحلول الممكنة؟

٨) تقييم إدارة الأمن و الحماية:

أسئلة من أجل التعرف على المستوى الراهن لإدارة الأمن و الحماية:

- إلى أي حد تقوم المنظمة بتقييم إدارتها للأمن و للحماية و تحيينها لهذه الإدارة؟
- هل يعتبر التقييم نشاطا رسميا؟
- هل نحن واعون أن العمل اليومي و الردود اليومية على الأحداث الأمنية ينبغي أن يتم تقييمها من وجهة نظر أمنية من أجل المساهمة في تعزيز المعارف و التجارب الفردية لكل عضو في المنظمة؟

أسئلة تهدف إلى تحسين تقييم إدارة الأمن و الحماية

ما هي المشاكل التي قد نواجهها قصد تحسين إدارة الأمن و الحماية؟

ما هي الحلول الممكنة؟

كيف ينظر "الآخرون" للمنظمة؟

الأمن و سمعة المنظمة

من المهم تدارس بيئة المنظمة قصد التعرف على سمعتها و مدى موافقة هذه السمعة للصورة التي تود المنظمة أن تظهر عليها، و من المهم كذلك التعرف على كيفية نظر الآخرين لأمن و حماية المنظمة. و ينبغي القيام بذلك:

- ☐ من منظور الأفراد الذين نشتغل معهم: الشركاء و المستفيدون من عمل المنظمة
- ☐ من منظور الزملاء و المنظمات المماثلة
- ☐ من منظور الجهات المانحة و المُمَولِة لأنشطة المنظمة (قد تكون بعض الأطراف أكثر تعاونا من أطراف أخرى)
- ☐ من منظور السلطات التي تشتغل معها المنظمة
- ☐ من منظور أطراف أخرى مثل المعتدي المحتمل
- ☐ ...

ينبغي كذلك التأكد من مستوى التعاون الأمني القائم مع باقي المنظمات أو الشبكات أو النظراء أو من نشتغل معهم، إلخ.

نقدم هنا لائحتين غير شاملتين لأسئلة موضوعاتية يتعين طرحها:

سمعة المنظمة و تأثير عمل المنظمة. كيف يمكن تقييمهما؟

- كيف نتعرف على السمعة التي تحظى بها المنظمة؟
- كيف نشرح أهداف المنظمة للآخرين؟
- ما هي أنشطتنا؟
- كيف تؤثر أنشطتنا على الأطراف المسلحة و باقي الأطراف؟
- ما هي القدرات المتاحة من أجل انفتاح بيئة عمل المنظمة بشكل مستدام؟
- كيف نحافظ على انفتاح بيئتنا؟
- كيف نستبق الصورة التي تحظى بها المنظمة لدى المعتدي المحتمل؟
- هل يُنظَر إلينا كمنظمة تدير عملها المتصل بلأمن و الحماية بشكل سليم؟
- هل تتم مراقبة عملنا؟ أو طريقة إدارتنا للعمل من وجهة نظر أمنية؟ لماذا؟ و كيف يمكن الجزم بذلك؟

سمعة المنظمة و تأثير عمل المنظمة. كيف ينظر إلى كليهما؟

حاولوا الرد على هذه الأسئلة من وجهة نظر شخص يود الحصول على معلومات بشأن المنظمة: (حاولوا إعادة الأمر كلما اقتضى الأمر): تشير "هُم" إلى المنظمة و "نحن" إلى الطرف الذي يود الحصول على معلومات بشأن المنظمة:

- من هم؟
- ما هي تطلعاتهم؟
- ما هو عملهم؟
- كيف يؤثرون على عملنا؟ ما هي حدود عملهم؟
- ما الذي يمكننا نحن القيام به؟ كيف يمكننا نحن حماية أنفسنا؟
- كيف يمكننا نحن نيل ما نريد الحصول عليه؟

بعد إجراء تقييم لكيفية نظر الآخرين، ينبغي تدارس كيفية تغيير صورة أو سمعة المنظمة إذا لم تكن تتوافق مع تَطَلُّعَاتكم. لا يمكن تغيير كل التصورات، بطبيعة الحال، لكن قد يفيد االتعرف عليها لأن ذلك قد يؤثر على أمن و حماية المنظمة.

ملخص:

من أجل تقييم أمن المنظمة، ينبغي تبني نهج يعتمد على مرحلتين: التقييم الذاتي (النظرة إلى الذات) و تقييم كيفية نظر الآخرين إليكم. يمكن إجراء تقييم ذاتي اعتماداً عجلة تتوفر على ثمانية أجزاء. تمثل العجلة لمحة عن أوضاع المنظمة الراهنة في مجال الأمن و الحماية.

تسمح **العجلة بتطوير كل جزء (أو مكون)** من أجل الحصول على عجلة مستديرة.

من أجل تطوير العجلة الأمنية الخاصة بالمنظمة، ينبغي إجراء جرد لأوضاعكم الراهنة و تحديد أهدافكم و اتخاذ قرار بشأن الإجراءات الملائمة لتحسين أوضاع المنظمة. حاولوا استباق الحواجز و الصعوبات الممكنة التي قد تواجهونها خلال سعيكم لبلوغ أهدافكم. حاولوا استباق الحلول.

يمكن **إجراء تقييم لكيفية نظر الآخرين للمنظمة** من خلال محاولة التكهن بكلامهم أثناء التحدث بشأن المنظمة.

بطبيعة الحال، يمكن كذلك طرح الأسئلة على الأطراف الذين تثقون بهم.

ينبغي إيجاد استراتيجيات لتغيير كل التصورات التي لا تتلاءم و تطلعات المنظمة. و تذكروا أنه و على الرغم من استحالة تغيير كل التصورات، ينبغي الإلمام بها لأنها قد تؤثر على أمن و حماية المنظمة.

التأكد من تنفيذ التدابير و الإجراءات الأمنية

الغاية:
التفكير بشأن ما يجعل الأفراد و المنظمات تفشل أو تمتنع عن تنفيذ التدابير و الإجراءات الأمنية، و محاولة إيجاد الحلول

الأمن مسألة تهم الجميع

تكمن بعض الصعوبات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في التأكد من تنفيذ المنظمات و الأفراد للتدابير و للإجراءات الأمنية. في بعض الأحيان، قد تتبنى المنظمة خطة أمنية سليمة و تدعمها بإجراءات احترازية و بتدابير خاصة بالطوارئ، و أن تدرج المسألة الأمنية على جدول أعمال كل اجتماع هام، دون أن تتمكن هذه المنظمة من الالتزام بتنفيذ التدابير و الإجراءات الأمنية للمنظمة.

و قد يبدو هذا الأمر غير منطقي، لأن المدافعين عن حقوق الإنسان يتعرضون دائما للضغط و للتهديدات.

إذا أراد أحدهم الحصول على معلومات تخص عملكم، لن يستهدف أكثر أعضاء المنظمة اتخاذا للحذر، و لكن سيحاول التقرب من العضو الذي يفرط في شرب الخمر مساء كل سبت. و بنفس الطريقة، إذا أراد أحدهم توجيه إنذار للمنظمة، لن يعتدي على أكثر أعضاء المنظمة اتخاذا للاحتياطات اللازمة، بل سيستهدف أقل أعضاء المنظمة اكتراثا بالمسألة الأمنية. و يمكن لأقل أعضاء المنظمة اكتراثا بالمسألة الأمنية أن يتعرض لاعتداء لأنه نسي إغلاق الباب... و في الحقيقة، يمكن للامبالاة و لعدم اكتراث شخص واحد أن يشكل خطرا على أمن كل أعضاء المنظمة.

و لذلك ينبغي اعتبار المسألة الأمنية كمسألة تهم المنظمة بأكملها، كما تهم كل أصحاب المصالح. إذا قام ثلاثة أشخاص من أصل ١٢ شخصا بتنفيذ الإجراءات الأمنية، يتعرض كل أعضاء المنظمة للخطر، بما في ذلك هؤلاء الذين ينفذون القواعد الأمنية. إذا ما تحسنت الأوضاع و قام تسعة أعضاء بتنفيذ الإجراءات الأمنية، سيتم تقليص الخطر. لكن الخطر سيكون أقل إذا قام كل الأعضاء الذين يبلغ عددهم ١٢ بتنفيذ الإجراءات الأمنية.

و لذلك ينبغي اعتبار المسألة الأمنية كمسألة تهم المنظمة بأكملها، كما تهمُّ كل أصحاب المصالح.

يعتبر التوفر على خطة أمنية سليمة أمرا غير مجد إذا لم يتم تنفيذ تلك الإجراءات. ينبغي أن نكون واقعيين، و أن نعترف أن عدة أفراد لا يحترمون التدابير الأمنية. و يعكس التقصير الحاصل على مستوى تنفيذ الإجراءات و الالتزام بها الفرق بين النوايا الحسنة و الممارسة الفعلية. لكن، يُعتَبَر التصدي لهذا الأمر أسهل من التصدي لعواقبه المحتملة.

لماذا يفشل الأفراد في تنفيذ الإجراءات الأمنية، و كيف يمكن تجنب هذا الأمر منذ الوهلة الأولى؟

يتضمن "الإذعان" إشارة إلى الخضوع و إلى الطاعة، و لذلك نتجنب استعمال هذا المصطلح. يقوم الأفراد باحترام القواعد لأنهم يعتبرونها خاصة بهم، مما يجعلنا نتحدث عن "السيطرة".

من أجل التأكد من تنفيذ إجراء أمني، ينبغي انخراط كل أعضاء المنظمة في هذا المسار. و من أجل انخراط أعضاء منظمة في مسار ما، ينبغي أن يشاركوا في تصميمه و تنفيذه. و يُعتبَر التدريب و الفهم و القبول من العوامل الجوهرية لنجاح أية عملية.

الجدول1: العلاقة بين الأفراد و المنظمات من منظور أمني

نهج: "اتفق الأعضاء و إدارة المنظمة على تنفيذ الإجراءات"	نهج: "ينبغي على الجميع تنفيذ الإجراءات"	المفهوم
معتمد على المتطلبات الأمنية للأفراد و للمنظمة	معتمد على الإجراءات	النهج
معتمدة على الحوار	معيارية و "أبوية"	طبيعة العلاقة القائمة بين الفرد و المنظمة
من أجل احترام اتفاق، مع إتاحة فرصة لنقد الاتفاق و تحسينه (يمكن تحقيق السيطرة و الإقناع عندما نقتنع بملائمة الاستراتيجية لمتطلباتنا و بمساهمتها في تقليص إمكانية تعرضنا لاعتداء و معاناتنا من عواقبه، و في حماية زملائنا و الأشخاص الذين نشتغل معهم/لفائدتهم)	لأننا ملزمين بذلك، و من أجل تجنب التعرض لعقوبة أو للطرد	لماذا نقوم بتنفيذ الإجراءات؟
مشتركة	غير مشتركة	مسؤولية الأمن

لا تقتصر السيطرة على مجرد "تتبع القواعد و تنفيذها"، و لكن تعتمد كذلك على وجود اتفاق بشأن الإجراءات الأمنية، و سيضمن هذا الاتفاق تنفيذ الأفراد لمقتضياته، بعد فهمها و اعتبارها ملائمة و فعالة، و التعرف على الغاية من تنفيذها. و لذلك، يتوجب ضمان ملائمة الإجراءات للمعايير الأخلاقية و للمتطلبات الأساسية للأفراد.

لا تقتصر السيطرة على مجرد "تنفيذ الإجراءات"،
بل تعتمد على احترام اتفاق أمني قائم
بين المنظمة و الأعضاء.

من أجل إبقاء الاتفاق بين الأعضاء و إدارة المنظمة قيد التنفيذ، من المهم أن يقوم **الشخص المسؤول عن الأمن بضمان مشاركة باقي الأعضاء بشكل مستدام و متواصل** عن طريق بيانات موجزة و عن طريق تذكيرهم بكل جوانب الاتفاق و عن طريق استشارة الأعضاء بخصوص آرائهم حول نجاعة الإجراءات الأمنية في إطار العمل الميداني.

لكن إشراك الأعضاء لن يعطي ثماره في ظل غياب **ثقافة تنظيمية أمنية** تُعَزز البرامج و الإجراءات الرسمية و غير الرسمية.

وباختصار، يمكن إيجاد الظروف الأساسية لتنفيذ التدابير و الإجراءات الأمنية عن طريق:

- التذكير بأهمية الأمن من أجل حماية الضحايا و الشهود و الأقارب و الزملاء، مما يسمح بمواصلة عمل المنظمة
- تطوير و تثمين دور الثقافة التنظيمية الأمنية
- دعم السيطرة على التدابير و الإجراءات الأمنية
- التأكد من مشاركة كل الأعضاء في تصميم و تعزيز التدابير و الإجراءات الأمنية
- إجراء تدريب أمني
- التاكد من اقتناع كل الأعضاء بأهمية و نجاعة التدابر و الإجراءات الأمنية
- الإشراف على إعداد اتفاق بين إدارة المنظمة و أعضائها بخصوص تنفيذ التدابير و الإجراءات الأمنية
- قيام المسؤولين عن الأمن بتدريب الأعضاء و إحاطتهم علما و بتذكير الأعضاء بما ورد في الاتفاق و بالاستماع إلى آرائهم بخصوص أهمية و نجاعة الإجراءات الأمنية

أسباب عدم تنفيذ التدابير و الإجراءات الأمنية

لا يوجد نموذج معياري للمدافع عن حقوق الإنسان الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات الأمنية. يقوم عدة أعضاء داخل المنظمة بتتبع بعض الإجراءات أو بتنفيذ التدابير بشكل متقطع.

لا يوجد نموذج معياري للمدافع عن حقوق الإنسان الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات الأمنية. يقوم عدة أعضاء داخل المنظمة بتتبع بعض الإجراءات أو بتنفيذ التدابير بشكل متقطع.

يمكن لعدة عوامل أن تشرح أسباب عدم تنفيذ بعض الأفراد للتدابير و للإجراءات. و من أجل تفادي هذا الأمر و ضمان سيطرة الأعضاء على التدابير، من المهم التعرف على الأسباب و الحلول الممكنة بالتعاون مع الأشخاص المعنيين. قد يكون من المفيد كذلك التمييز بين كل الأسباب التي تمنع الأفراد من تنفيذ التدابير و الإجراءات الأمنية، لأن هذه الأسباب تختلف من شخص للآخر.

بعض أسباب عدم تنفيذ التدابير و الإجراءات الأمنية

أسباب غير إرادية:

- جهل المدافع بالتدابير
- عدم تنفيذ المدافع أو المدافعة للإجراءات بشكل سليم

أسباب إرادية:

أسباب عامة:

- تدابير جد معقدة و صعبة التنفيذ
- صعوبة التعرف على الإجراءات و تقديمها بشكل يُصَعب تنفيذها بشكل يومي

أسباب متعلقة بالأفراد:

- عدم ملائمة التدابير الأمنية لمتطلبات و اهتمامات الفرد، و عدم حل هذه المشكلة
- معارضة الفرد لكل الإجراءات أو للبعض منها و اعتباره استنادا إلى تجربته الخاصة أو إلى معارفه السابقة أو إلى اعتقاداته، أن هذه التدابير غير مفيدة و غير مجدية

أسباب متعلقة بالمجموعة:

- عدم تنفيذ أغلبية أعضاء المنظمة للتدابير، أو تجاهل قادة المنظمة للتدابير أو عدم تطبيقها بشكل ملائم، بسبب غياب ثقافة تنظيمية أمنية
- يمكن لغياب الإرادة أن يقود العاملين إلى تجاهل التدابير الأمنية

أسباب متعلقة بالمنظمة:

- نقص في الموارد المالية و الفنية من أجل تسهيل تنفيذ الأعضاء للإجراءات الأمنية
- وجود تعارض بين التدابير الأمنية و بعض المشاريع. و على سبيل المثال، يمكن للقائمين على الشأن الأمني أن يقوموا ببلورة تدابير أمنية يتجاهلها أو لا يقوم بتنفيذها بشكل ملائم العاملون في بعض المشاريع أو المحاسبون. قد لا تتلائم بعض الإجراءات الأمنية و بعض جوانب العمل أو قد تتعارض معها

- قيام العاملين بعدة مهام في وقت ضيق أو عدم اعتبار بعض الإجراءات الأمنية كأولوية
- غياب الرغبة في العامل كنتيجة للضغط و لبعض النزاعات داخل المنظمة

تتضمن الثقافة التنظيمية جزءا رسميا و آخر غير رسمي، و لا ينبغي تطويرها في إطار المنظمة ككل، بل في إطار مجموعات صغيرة منبثقة عن المنظمة. و من بين المؤشرات التي تدل على جودة الثقافة التنظيمية، قيام الأعضاء بالدردشة فيما بينهم، و تبادل النكت و تنظيم الحفلات...

رصد تنفيذ التدابير و الإجراءات الأمنية

الرصد المباشر:

يمكن إدماج التدابير و الإجراءات الأمنية في عمليات التقييم العام أو اللوائح المرجعية، أو الاجتماعات قبل و بعد البعثات الميدانية، أو في التقارير أو جداول أعمال الاجتماعات، إلخ.

يمكن للفريق المعني بالأمن إجراء استعراض مرحلي يناقش خلاله بعض المسائل المتعلقة بالحفظ الآمن للمعلومات و للنسخ و للكتب الخاصة بالأمن، كما يمكنه استعراض البروتوكولات الخاصة بزيارة الغير لمقر المنظمة أو كيفية تحضير الزيارات الميدانية، أو كيفية تحضير الزيارات الميدانية.

الرصد غير المباشر:

يُطلَب من الأفراد الإدلاء بآرائهم بخصوص التدابير و الإجراءات، كما يمكن التأكد من إلمام الأعضاء الفعلي بالتدابير و من موافقتهم عليها أو من غياب أية معارضة أو مسألة يتوجب التصدي لها.

يمكن كذلك استعراض كيفية استعمال الأعضاء للمعطيات الواردة في الدليل الأمني أو البروتوكولات سارية المفعول.

من المفيد القيام، بمعية الأفراد أو المجموعات التي أسند لها الجانب الأمني، بجمع و تحليل آراء الأفراد بخصوص التدابير و الإجراءات الأمنية، كما يمكن جمع المعلومات دون الإفصاح عن مصدر المعلومات أو تكليف الغير بالقيام بذلك.

الرصد بالأثر الرجعي:

يمكن استعراض الحالة الأمنية عن طريق تحليل الأحداث الأمنية لدى حدوثها، و يتوجب اتخاذ كامل االحذر قبل القيام بهذا الأمر، لأن من يتعرض لاعتداء أمني قد ينتابه الخوف و يعتبِر أنه كان مذنبا، كما قد يعتقد أن عقوبات ستُؤخذ ضده، مما قد يدفعه إلى عدم الإبلاغ.

من يقوم بالرصد؟

يختلف الأمر من منظمة إلى أخرى، و يمكن أن تعهد هذه المهام إلى المسؤول عن تنظيم الأمن أو بعض جوانب العمل المتصلة بالأمن، أو إلى المسؤول عن إدارة أي فريق عامل معني بالأمن.

ما الذي يمكن القيام به إذا لم يتم تنفيذ التدابير و الإجراءات الأمنية؟

– تحديد الأسباب و إيجاد الحلول و محاولة إعمالها. يتضمن الجدول ا لائحة يمكن استعمالها لغاية التوجيه و الإرشاد

– إذا كان المشكل إراديا و ناجما عن أحد الأفراد، ينبغي:

- التحاور مع الشخص المعني و محاولة إيجاد الأسباب أو الدوافع
- الاشتغال مع الفريق العامل الذي ينتمي إليه الفرد (و قد ينبغي اجتناب هذا الأمر في بعض الحالات).
- توجيه إشعار لإحاطة الفرد علما بالمشكل القائم
- استعمال نظام لفرض العقوبات التدريجية، مع الاحتفاظ بحق طرد الشخص المعني.

– تضمين كل عقود العمل لبند خاص بتنفيذ التدابير و الإجراءات، من أجل إحاطة كل العاملين علما بأهمية الأمن

بإيجاز...

قد يعتبر البعض أن التحدث بشأن الأفراد الذين لا يحترمون التدابير و الإجراءات الأمنية مضيعة للوقت، بسبب وجود بعض المسائل الطارئة و الهامة. و بالنسبة للمدافعين عن هذا الرأي، فالتدابير و الإجراءات يتم اتخاذها من أجل تنفيذها، لكن الآخرين يدركون أن الأمور لا تسير دائما على هذا النحو.

مهما كان رأيكم، ندعوكم إلى التفكير عميقا و إلى تحليل مدى تنفيذ التدابير و الإجراءات الأمنية داخل المنظمات التي تنتسبون إليها. قد تكون النتائج جد مفاجئة و تُظهر وجود دواع كافية لتخصيص متسع من الوقت للمسألة الأمنية، قصد استباق بعض المشاكل التي قد تعترضكم لاحقا.

ملخص:

يعتبر الأمن مسألة جماعية و مشتركة.

تخص المسألة الأمنية كل أعضاء المنظمة، و كذا الأفراد المتعاونين معها.

تتعدد الأسباب التي تجعل بعض الأفراد لا يحترمون التدابير و الإجراءات الأمنية، و قد تكون:

غير إرادية (مشكل فردي)

إرادية (عامة، متصلة بالفرد أو بالمجموعة أو بالمنظمة)

يساهم التعرف على الأسباب بإيجاد حلول خاصة للتصدي لها. لكن، يُنصَح بشكل عام تكليف شخص أو جهة ما برصد مدى تنفيذ التدابير و الإجراءات (رصد مباشر، غير مباشر أو بالأثر الرجعي).

إن بلورة ثقافة أمنية تنظيمية تُعتَبَر أمرا جوهريًا.

إدارة انتقال المنظمة نحو سياسة أمنية مُعَززة

الغاية:
إدراك سبل إدارة انتقال المنظمة نحو سياسة أمنية مُعَززة

مختلف مراحل هذه العملية:

- تحسين إدارة الاستراتيجية الأمنية
- تحسين تنفيذ الاستراتيجية الأمنية
- ما هي نقطة الدخول؟ ما هو الجهاز المسؤول عن هذا الأمر؟كيف ينبغي العمل؟ ماهي نقطة الانطلاق؟ كيف يجري التنفيذ؟ ما هي الإيجابيات و السلبيات؟ ما هي العوائق؟

إدارة التحديات الأمنية: إدارة المسألة الأمنية خطوة خطوة

تُعتَبَر إدارة المسألة الأمنية عملية متواصلة و واقعية و متحيزة و انتقائية، و يرجع ذلك لعدة أسباب:

- استحالة جمع و تحليل كل المعلومات المتصلة بأمنكم في آن واحد
- المسألة الأمنية عملية جد معقدة: ثمة حاجة إلى الوقت و إلى الجهد من أجل خلق الوعي و التوصل إلى إجماع و تدريب العاملين و السيطرة على النتائج المترتبة عن تَغَير العاملين و تنظيم الأنشطة، إلخ

تسمح إدارة المسألة الأمنية في حالات نادرة فقط بإجراء استعراض شامل و طويل الأجل، و تكمن مساهمتها في إمكانية منع حدوث الاعتداءات و إبراز الحاجة إلى بلورة استرتيجيات أمنية للتصدي لها. قد تبدو هذه الأهداف غير طموحة، لكن لا ينبغي أن ننسى أنه يتم تخصيص موارد جد ضئيلة للمسألة الأمنية.

لدى استعراض الممارسات الأمنية للأفراد أو للمنظمات، قد تجدون بعض الخطوط التوجيهية أو الخطط أو التدابير التي يتم تنفيذ مقتضياتها. و قد تتعرفون على بعض قوى المعارضة، بدءا بالأفكار النمطية المتصلة بالأمن و انتهاءا بالامتناع عن الرفع من عبء العمل بسبب بعض الأنشطة الأمنية الجديدة.

تُعتَبَر المسألة الأمنية عملية جد مجزأة و معتمدة على الحدس. ينبغي أن تهدف إدارة المسألة الأمنية إلى إيجاد تغييرات تدريجية من أجل تحسين الأداء. في أغلب الأحيان، تنبثق التدابير و الإجراءات الأمنية عن الجهات المعنية ببعض الجوانب مثل الجانب اللوجيستي، أو عن فريق ميداني معني بأمنه الخاص أو عن مسؤول يتعرض للضغط من طرف مانح بخصوص المسألة الأمنية، إلخ.

تسمح الإدارة التدريجية للمسألة الأمنية بإيجاد عمليات غير رسمية و بتبني ممارسات جديدة. تؤدي بعض الأحداث المفاجئة مثل الأحداث الأمنية إلى ردرد فعل سريعة و إلى قرارات قصيرة الأجل التي يمكنها، إذا ما أُحسِنَت إدارتها، أن تسمح للمنظمة بتبني ممارسات أمنية طويلة الأجل.

تعزيز الاستراتيجية الأمنية: نقاط الدخول الممكنة

بعد الاقتناع بالحاجة إلى تعزيز الأمن، ثمة حاجة إلى النهوض به اعتمادا على عدة نقاط دخول، سواء من داخل أو خارج المنظمة:

- **من داخل المنظمة:**

الإدارة، مجلس المديرين أو القادة

الوسطاء / المستوى التنفيذي

العاملون و المتعاونون

مزيج مِن كل مَن سبق ذكرهم

- **من خارج المنظمة:**

الأطراف المانحة

الشركاء و الأطراف المقابلة

منظمات مماثلة تنتمي إلى نفس الشبكة

الحلول الممكنة	العيوب	المزايا	نقاط الدخول الممكنة من أجل النهوض بالحاجة إلى التغيير؟
	نقاط الدخول من داخل المنظمة		
اجتماعات أو جمعيات عامة ...	قد يعتقد أنهم "يفرضون" المسألة الأمنية، مما قد يولّد نوعا من اللامبالاة جعل الأمور أكثر صرامة اعتبار أن الأمن لا يمسّ سواهم قد لا تعتبر المسألة الأمنية كأولوية	يمكنهم الدعوة لعقد اجتماعات أو جمعيات عامة سلطة معنوية ...	الإدراة، مجلس المديرين أو القادة

إجراءات الإدماج (المستهدفة للمديرين و للأعضاء (على حد سواء ...	عادة ما تغيب هذه الفئة اهتمام متحيز: اهتمام بجانب واحد فقط الاهتمام بالمصالح المهنية الشخصية "فنية" عالية إذا لم يشتغلوا في الميدان أو يشاركوا في (الأنشطة السياسية) ...	صورة واضحة عن سقف و أسفل الهرم التنظيمي سهولة النفاذ إلى المستويين قنوات سهلة للاتصال مع المستويين قدرات فنية لتنفيذ الإجراءات الأمنية ...	الوسطاء / المستوى التنفيذي
بشكل عام، ينغي الاعتراف بوجود مشكل و التذكير بالحاجة إلى مساهمة الكل من أجل إيجاد الحلول. و بعد ذلك، يمكن تكليف فريق عامل بإيجاد الحل ...	قد يواجهون صعوبات في التعامل مع المديرين أو المسؤولين ...	يمكنهم تعبئة الأفراد لهم إلمام بحيثيات العمل اليومي ...	العاملون و المتعاونون
نقاط الدخول من خارج المنظمة			
الإشارة إلى المصلحة المشتركة في مجال الأمن تفضل المنظمات المانحة الاستثمار و تكليف مؤسسة بالجوانب المالية، عوض المجازفة و الاستثمار من أجل تحسين الأمن بالاشتغال مع منظمة لا تولي المسألة الأمنية كل الأهمية التي تستحقها بعتمد الأمن التنظيمي البيني على السلوكات و التدابير الأمنية المشتركة	مشكل في المصداقية أو إلمام غير تام بالعمل الذي يتم إنجازه قد يكون النهج المقترح على درجة عالية من "الفنية"	البعد غياب مصالح مباشرة قد تتوفر على تجربة شاملة يمكنها أن تدعو إلى اجتماع تشارك فيه كل الأطراف سالفة الذكر أو البعض منها، دون وجود تعارض في المصالح	الأطراف المانحة، ...المنظمات الأم

يمكن لكل المنظمات تنفيذ هذه العملية، بغض النظر عن حجمها و مدى استقرارها و موقعها.

ما هو الجهاز المسؤول عن هذه العملية؟

بعد الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز الجانب الأمني و النهوض به، ينبغي على أحد أطراف المنظمة قيادة العملية. ما هو الجهاز الذي ستناط إليه مسؤولية تعزيز المسار الأمني؟ هناك عدة إمكانيات:

- بعض أعضاء المنظمة (هم أعضاء و يتم تعيينهم من طرف المنظمة)، و عادة ما يتقلدون مناصب أخرى. و يمكن تعيين فريق عامل (مُكون من أفراد من مختلف الأقسام)
- شخص داخلي–خارجي: شخص يشارك جزئيا في العمل و يتفاعل بشكل وثيق و يتواصل مع كل أعضاء المنظمة (على سبيل المثال، عامل سابق في المنظمة)
- استشاري أو خبير: يتفاعل مع الشخص أو الفريق العامل المعني بالأمن (تفاعل قصير الأجل)

لنتدارس مزايا و عيوب هذه المناهج

الحلول الممكنة	السلبيات	الإيجابيات	لجهة المسؤولة عن تعزيز المسار الأمني
التمييز بين النهوض و التنسيق و التعزيز تخفيض عبء اعمل بشكل مؤقت من أجل الاهتمام بالأمن تقديم الدعم توزيع الاستراتيجيات من أجل الحصول على الردود ...	عبء إضافي، و إضعاف الالتزام الجماعي الاعتماد بشكل متزايد على شخص واحد إمكانية غياب الملومات الكافية بشأن الخطط و المشاريع	جهة مركزية لجمع المعلومات سهولة النفاذ إلى المعلومات سهولة اتخاذ القرارات تعيينه بناءا على مهاراته ...	أحد أعضاء المنظمة
توزيع ملائم للمهارات و الواجبات إشراك المديرين التناوب و التدريب و الالتزام من أجل توزيع استباقي للجهد من أجل الحصول على ردود ...	عبء إضافي البطء في اتخاذ القرارات التوافقية توزيع أضعف للمعلومات – تدريب عدد أكبر من العاملين للقيام بهذا المهام ...	تقاسم المهام و تبني نهج أمني شامل تجالرب عديدة و متنوعة موارد بشرية وافرة توزيع المسؤوليات: وضوح أكبر على مستوى المبادرات و الأنشطة إمكانية مرتفعة لتنفيذ البروتوكول ...	فريق عامل

تدريب عضو أو عضوين تبادل مستمر للمعلومات و التوصل بالردود من الفريق بأكمله تعزيز التوافق ...	عدم مراكمة التجربة قد يضعف التزام المجموعة قد يؤثر على السيطرة على المسار ...	درجة عالية من الموضوعية أثناء تحليل الخطر مكتسب لمهارات و محط ثقة التزام كامل قابلية للتفاعل و وعي بنقاط القوة و الضعف	شخص داخلي-خارجي
شرح دور كل متدخل التشديد على أهمية الأمن بالتعاون مع وكالات أخرى للتصدي لهذا المشكل تنظيم تدريب أمني للمدربين المنتسبين إلى المنظمات و المؤسسات (الميسّرين) تقديم عرض بخصوص بيئة العمل	قد يولّد حالة من التبعية عوض المساهمة في تطوير المهارات قد ينظر إليه "كشخص يقوم بالعمل" عوض اعتباره "كشخص ميسّر للعمل" قد يؤثر سلبا على الثقة بين أعضاء المنظمة تكاليف إضافية ندرة الاستشاريين في هذا المجال صعوبة تنظيم العمل	قد يدرّب الفريق استشارة متخصّصة وضوح في رصد العملية نصائح معترف بقيمتها عملية رصد فعالة للعملية أقل تأثرا بالمشاكل الداخلية للمنظمة	استشاري أو خبير

ماهي نقطة بداية العملية؟

بعد التعرف على نقطة الدخول وتعيين الجهة المسؤولة عن الأمن، ماهي النقطة التي يمكن لهذه الجهة الانطلاق منها؟

نبغي أن تبدأ العملية بتقييم لعملية تنفيذ السياسة الأمنية الشاملة للمنطقة.
يسمح الانطلاق من عملية التقييم (أو التشخيص) بتحديد الأولويات والتعرف على الحلول الممكنة، أي أفضل الممارسات التي توافق متطلبات المنظمة و طبيعتها و صلاحياتها. بعد ذلك، يمكن إعداد خطة تمثل هيكل عملية الإصلاح. وتتضمن الخطة الأهداف المرحلية من أجل رصد التقدم، كما يمكن للخطة أن توضح أدوار ومسؤوليات الشخص و الأفراد المسؤولين عن العملية وباقي أعضاء المنظمة. وتتضمن الخطة كذلك جدولا زمنيا. عند نهاية العملية المقررة، يمكن تقييم النتائج المحصلة.

تشخيص ⇦ أولويات ⇦ الحلول الممكنة
⇦ خطة تطوير ⇦ تقييم

بعد تحديد الأولويات، يسهل اتخاذ قرار بشأن تنفيذها بعد تحديد المعايير مثل الأهمية والمواد المتوافرة، إلخ.

تعتبر المرونة عاملا أساسيا طيلة مراحل العملية لكن، ما هو الحد الأدنى اللازم لتتمكن عملية تعزيز الأمن من تحقيق الأهداف المرجوة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال قبل بدء العملية تعتبر أمرا حيويا.

التشخيص وخطة تعزيز الأمن

يمكن إجراء التشخيص عن طريق تقييم الخطر وباستعمال "العجلة الأمنية"، التي جرى وصفها في الفقرات السابقة (كل منهج استعراضي تنظيمي قد يكون مفيدا كذلك).

يُعتَبَر إشراك كل الأفراد في هذه المرحلة أمرا ضروريا.

ينبغي على خطة تعزيز الأمن أن تكون واقعية وملائمة لطبيعة المنظمة ومتطلباتها. نقدم هنا تسلسلا ممكنا لمختلف مراحل هذه العملية:

١) التعرف على تطلعات المنظمة وعلى النتائج المتوقعة لخطة تعزيز الأمن

٢) إجراء تشخيص جماعي، و التوصل إلى إجماع و تبادل الآراء بخصوص الطريقة الحالية لإدارة أمن المنطقة (استعمال "العجلة الأمنية" و " تحليل المخاطر"): الإشارة إلى التقدم المحرَز، إلى العوائق والمتطلبات)

٣) الإشارة إلى أفضل الممارسات والتحدث بشأنها من أجل تنفيذها لمواجهة العوائق والمتطلبات

٤) الإشارة إلى النتائج المرجوة من خطة تعزيز الأمن

٥) شرح المهام اللازم القيام بها من أجل بلوغ هذه الأهداف والتطلعات الواقعيـة (يسمح هذا الأمر بإحراز تقدم وبلوغ الأهداف)

٦) شرح الموارد اللازمة (مالية، بشرية، فنية، زمنية) وتوزيع المسؤوليات وإعداد جدول زمني

٧) التعرف على الخطر المتصل بهذه الأهداف في حال بلوغها

٨) التعرف على المؤشرات التي تسمح برصد التقدم والنتائج النهائية

٩) تدارس الخطة مع كل الأطراف المعنية من أجل الحصول على ردود بشأن الخطة والتوصل إلى الإجماع اللازم من أجل تنفيذها

١٠) تنفيذ الخطة واتخاذ قرار بشأن مراحل رصد التقدم وإمكانيات تغيير بعض بنود العملية

العملية: تنفيذ خطة تعزيز الأمن

تتضمن العملية سلسلة من الاجتماعات واللقاءات مع الأفراد أو الفرق المنتمية للمنظمة أو التي تتواصل أو تتفاعل معها (في هذه الحالة، ثمة حاجة إلى موافقة مسبقة من المنظمة، وإشارة إلى الشخص أو المنظمات التي يمكن التحدث معها بشأن الأمن). يمكن لهذا التبادل أن يبدأ بعقد اجتماع استهلالي، قد

تليه اجتماعات مساحة للقيام بالتشخيص وللتحدث بشأن تنفيذ وتعزيز الخطة الأمنية. إضافة إلى ذلك، يمكن التطرق خلال الاجتماعات إلى مواضيع معينة أو دعم عمل المنظمة من وجهة نظر الأمن والحماية.

مقاومة خطة تعزيز الأمن

بعد التعرف على نقطة الدخول، وتعيين الجهة المسؤولة عن الأمن واتخاذ قرار بشأن نقطة البداية و خطة تعزيز الأمن، ما هي المقاومة التي يمكن للأفراد إبدائها؟

تواجه خطة تعزيز الأمن مقاومة من طرف بعض أعضاء المنظمة، شأنها في ذلك شأن كل العمليات المُحدِثَة للتغيير لكن، ستحظى كذلك بالدعم والموافقة، مما يفرض التعرف على سبل الاستفادة من الدعم والتصدي لهذه المقاومة؟

تكمن أفضل طريقة للرد على المقاومة في الإنصات إليها وفهم آليات اشتغالها. ومجددا، نُذَكر بأهمية المشاركة والإنصات الفعلي لكل الآراء والتطلعات، وذلك من أجل إنجاح العملية.

من المهم كذلك أن تتضمن الخطة حلولا بديلة للتصدي لمقاومة محتَمَلة من أجل تجنب الارتجال في وقت لاحق وتجنب إمكانية فشل العملية فقط بسبب الامتناع عن الاعتراف بإمكانية مواجهة مقاومة محتَمَلة. يتضمن هذا الجدول بعض الأفكار النمطية بخصوص مقاومة التغيير وآليات اشتغال هذه المقاومة والحلول الممكنة لتجاوز قوى المقاومة.

الردود التي تسمح بتجاوز المقاومة	الأسباب المؤدية إلى المقاومة	الأفكار النمطية المؤدية إلى المقاومة
يرتبط الخطربالسياق السياسي الذي يعتبر بدوره متغيرا باستمرار	لا يتغير الخطر، و لا يرتبط بإمكانية ازدياد الأوضاع سوءا	لا نتعرض للتهديد" أو "لا نتعرض للخطر بسبب عملنا، خلافا لباقي المنظمات"
التعرض للخطر لا يعني القبول به للخطر تأثير نفسي على الأقل، لأنه يرتبط بالضغط يتكون الخطر من معطيات موضوعية: تهديدات و نقاط ضعف و قدرات. ترتبط نقاط الضعف و القدرات بالمدافع، و يمكن الاشتغال من أجل تعزيزهما. إذا لم يتمكن المدافع من التخلص من نقاط ضعفه، يمكنه على الأقل أن يحاول تقليصها.	يقبل المدافعون عن حقوق الإنسان بالخطر و لا يؤثر عليهم ذلك في عملهم، أو يعتبرون أنه يمكن تقليصه.	يعتبر الخطر جزءا لا يتجزا من عملنا كمدافعين" و "نحن على علم بالأخطار التي نواجهها"

تعتمد إدارة الأمن على معلومات موضوعية يمكن تعزيزها تعرض عدة مدافعين عن حقوق الإنسان للأذى، على الرغم من توفرهم على تجربة كبيرة	لا يمكن تعزيز الإدارة الحالية للأمن لن نتعرض للأذى في الماضي، و يدل ذلك على عدم تعرضنا للضرر في المستقبل	"ندرك كيفية التعامل مع الخطر" أو "ندرك كيفية الاهتمام بأنفسنا" أو "نتوفر على تجربة كافية"
تعتبر الحياة أولوية الأولويات. إذا فقدنا الحياة، لن نتمكن من الاهتمام بباقي الأولويات	ثمة مسائل أخرى أكثر أهمية من أمن المدافعين عن حقوق الإنسان	"نعم، يعتبر الأمن مسألة مهمة، لكن ثمة أولويات أخرى"
ما هي الكلفة المرتقبة للأمن؟ ثمة عدة جوانب أمنية مرتبطة بسلوك الأفراد و لا تُكلف مليماً واحدا تفضل الأطراف المانحة التعامل مع منظمة تأخذ الجوانب الأمنية بعين الاعتبار، عوض المجازفة بفقدان استثمارها	تعتبر المسألة الأمنية جد مكلفة و لا يمكن إدماجها في حملات جمع التبرعات	"و كيف يمكن تمويل الجانب الأمني؟"
يعتبر الأمن مسألة حياة أو موت يجازف بعض الناس بأنفسهم و يكلفون المدافعين عن حقوق الإنسان بقضاياهم، و إذا لم نحاول تعزيز أمننا، قد يلحقهم الأذى كذلك، كما قد يفضلون العمل مع منظمة تقوم بالتخطيط الأمني	إذا تأثر المدافعون عن حقوق الإنسان بالأمن، لا يعني ذلك بالضرورة أن المستفيدين من عمل المدافعين قد يتضررون كذلك. فجودة عملنا لا ترتبط بمدى إحساسنا بالأمن	"إذا ما أولوينا اهتماما بالغا بالأمن، لن نتمكن من القيام الاضطلاع بالمسائل المهمة، أي العمل مع من نهتم بأوضاعهم"
ما هو الوقت الذي ينبغي تخصيصه للأمن؟ ما هو الوقت الذي نمضيه في الرد على الطوارئ عوض الوقاية؟ (هذا الوقت يتجاوز بكثير ما نحتاجه من أجل التخطيط الأمني...)	يستحيل تخصيص وقت للمسألة الأمنية	"لا نتوفر على متسع من الوقت"

المجتمع ليس متجانسا و يتكون من بعض الأفراد الذين قد يؤثر عملكم على مصالحكم	نحن جزء من المجتمع المتناسق و المنسجم لا يمكن التأثير على المجتمع	يساندنا المجتمع المحلي: "من قد يجرؤ على الاعتداء علينا؟"
يمكن سرد نماذج لحالات عرضت خلالها السلطات المحلية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان يتعين على السلطات المحلية تنفيذ الأوامر الصادرة عن السلطات العليا. و قد ينتسب إلى السلطات المحلية أفراد يودون حماية المعتدين. السياق السياسي دائم التغير	لا تتأثر السلطات المحلية من جراء عمل المدافعين عن حقوق الإنسان لا توجد تراتبية بين السلطات المحلية و الوطنية	في قريتنا، أبدت السلطات" نوعا من التفهم و من "الرغبة في التعاون

بعد التعرف على نقطة الدخول و تعيين الجهة المسؤولة عن الأمن و قيامها بالتعرف على نقطة البداية و بالتخطيط، و تجاوز مقاومة الأفراد، ما هي العوامل التنظيمية التي من شأنها تسهيل أو إعاقة التغيير؟

عوامل تسهل التغيير	عوامل تعيق التغيير	داخل المنظمة
وعي الفريق بتأثير العمل، الاستماع و التشاور و تبني إجراءات توافقية لاتخاذ القرارات تعميم الاهتمام بالأمن ...	السطحية و الارتجال، و وجود سياسات موجهة نحو الفرد عدم تعميم الاهتمام بالأمن ...	الثقافة التنظيمية
التواصل مع كل الأعضاء إدراك أهمية مساهمة الكل في تنفيذ أدوار المنظمة إيلاء الأهمية لمخاوف كل العاملين، مهما اختلفت رتبهم الانفتاح احترام الإجراءات	سلطوية و ديكتاتورية، موجهة نحو النتائج. متباعدة مع إيلاء الأهمية للقادة فقط تطلعات مختلفة إعطاء امتيازات	الإدارة

مرونة مستدامة لتنسيق و التواصل على جميع الصعد التفكير بشأن متطلبات الأفراد و العمل	صرامة تجزئة و غياب التكامل غير ملائمة للعمل	الثقافة التنظيمية
تقاسم الخبرات و المعارف جمع المعلومات بطريقة تلقائية و تحيينها بشكل منتظم	المركزية و الانحياز و الوعي الضعيف بالمسائل الأمنية غياب معرفة موضوعية و إلمام مستدام بالمسألة الأمنية	درجة الإلمام بالشؤون الأمنية
وصف دقيق للمنصب و للعقد و التزام المشرف على الأمن بنقل المعلومات قبل مغادرته للمنظمة استعراض تقييمي منتظم توزيع المهام بشكل يتناسب و الوقت المخصص للأمن. التدريب	تناوب العاملين غياب تراكم التجارب صعوبات بسبب التغييرات المتواصلة و غياب الاستمرارية	غياب الاستقرار على مستوى المنظمة
تحديد الأولويات و إعادة توزيع العمل ...	موارد بشرية غير كافية أو غير ملائمة. الضغط. فقدان التركيز	عبء العمل
تخطيط أمني سليم. إدماج الأمن في خطة العمل إعطاء الأهمية الكافية للأنشطة التي يؤخذ فيها الجانب الأمني بعين الاعتبار بطريقة كافية ...	عدم إدراج الأمن ضمن الأولويات عدم إدماج الأمن في خطة العمل لا يتم إعداد خطة العمل بشكل يضمن اتساقها مع أهداف المنظمة	تخطيط العمل

تشمل العوامل التي لا تؤثر بالضرورة على التغيير التنظيمي من أجل تعزيز السياسة الأمنية:

- حجم المنظمة
- توفر المسؤول عن الأمن على تكوين علمي عال

- العقيدة
- الجانب الجنساني
- ...

المعايير أو الممارسات الإيجابية في مجال إدارة الحماية و الأمن

بعد التعرف على نقطة الدخول و تعيين الجهة المسؤولة عن الأمن و قيامها بالتعرف على نقطة البداية و بالتخطيط، و تجاوز مقاومة الأفراد، و تدارس العوامل التنظيمية التي من شأنها تسهيل أو إعاقة التغيير، ما هي أفضل الممارسات في مجال إدارة الحماية و الأمن، آخذين بعين الاعتبار أنها ترتبط بالهيكل التنظيمي للمنظمة؟

توجد عدة إمكانيات لإدارة الأمن الداخلي للمنظمة، و قد يصعب اتخاذ قرار بشأن أفضل و أنجع سياسة. و ندرج في هذا الجدول ثلاثة سياسات ممكنة، مع ذكر مزايا و عيوب كل سياسة، و مع تقديم بعض الحلول الممكنة.

الحلول الممكنة	العيوب	المزايا	الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات الأمنية	الهياكل التنظيمية
تعيين أحد أفراد الإدارة لاتخاذ القرارات باسمها و نيابة عنها تعيين مسؤول عن الأمن داخل الإدارة، دون منحه صلاحيات تنفيذية	قد يؤثر عبء العمل على إمكانية اتخاذ قرارات سليمة قد لا يناسب بعض أماكن العمل	من السهل التأكد من توافر الخبرات و المعارف اللازمة داخل المنظمة	على صعيد الإدارة، أو هيئة مكلّفة	النموذج المركزي
كل مسؤول عن احد الجوانب يهتم بالأمن على صعيد ذلك الجانب. تعيين استشاري أمني: يمكن لأحد أعضاء الإدارة أو القم اللوجيستي التفاعل مع المسؤول عن الأمن	قد تطفو على السطح بعض الاختلافات في وجهات النظر بين الإدارة و باقي الأعضاء بخصوص الجوانب الأمنية	تجنب إضافة أعباء جديدة للإدارة الجمع بين المهارات و المستوى الإداري .المناسب أقرب إلى بيئة العمل	قرارات هامة و شاملة على صعيد الإدارة قرارات إضافية تتخذ من طرف المسؤولين عن بعض الجوانب	النموذج المعتدِل
قد لا يهتم الأفراد فقط بالأمن يعتبر المن جزءا من عمل كل فرد	اتخاذ النقاشات لوقت أطول قد يلائم المنظمات الصغرى	التزام أكبر و مساهمة أكبر في الثقافة التنظيمية	اتخاذ القرارات الأمنية على جميع الصعد	النموذج اللامركزي

تدريب أعضاء المنظمة والعاملين بها

بعد التعرف على نقطة الدخول، وتعيين الجهة المسؤولة عن الأمن والتعرف على نقطة البداية والتخطيط للعملية، وإبطال مفعول مقاومة الأفراد، والتعرف على العوامل التنظيمية التي تُيَسر التغيير، والتعرف على أفضل المعايير والممارسات المتصلة بالأمن والحماية، ما الذي ينبغي القيام به في إطار تدريب العاملين؟

يمكن إجراء التدريب اعتمادا على الموارد الداخلية للمنظمة (يمكن تدريب بعض الأعضاء ليشرفوا على تدريب البقية). يمكن إجراء التدريب بالتعاون مع منظمات أخرى (إيفاد بعض الممثلين لحضور دورات تدريبية مشتركة بالتعاون مع أفراد من منظمات أخرى). في هذه الحالة يتوجب التفكير بتعزيز القدرات بالتعاون مع باقي المنظمات، وإنشاء شبكة تهدف إلى تعزيز الحماية. تعتبر الثقة عاملا أساسيا لدى انعقاد دورات تدريبية تشارك فيها عدة منظمات.
وإضافة إلى ذلك، من المفيد تقاسم المنظمات لنفس الاهتمامات والاشتغال على نفس الجوانب وفي إطار سياقات مماثلة، فالمنظمات في الوسط الحضري على سبيل المثال لديها متطلبات أمنية جد مختلفة.

يمكن للتدريب اتخاذ عدة أشكال، لكن التداريب الأكثر تداولا تكون على شكل:

- ورشات عمل (من الأفضل في إطار أفرقة عمل من ١٠ إلى ١٥ فردا).
- تدريب فردي (مفيد بالنسبة للمهام المعقدة أو لبعض المسؤوليات المعينة، إضافة إلى التدريب العملي)
- تدريب عن طريق الحوار أو في إطار اجتماعات غير رسمية.

يُنصَح بإجراء جزء من التدريب على الأقل خارج بيئة العمل من أجل تيسير التركيز و تجنب التوتر المرتبط بالعمل اليومي. لكن، من غير المفيد إجراء هذه الأنشطة خارج أوقات العمل (خلال نهاية الأسبوع، مثلا) لأن ذلك من شأنه أن يبعث برسالة خاطئة مفادها أن الاهتمام بالمسألة الأمنية يفرض تخصيص متسع من الوقت و يمثل عبئا إضافيا، و أن الأمن ليس مهما بشكل كاف لإدراجه في برنامج العمل الاعتيادي.

كيف يمكن تعزيز تنفيذ التدابير و الإجراءات الأمنية؟

بعد التعرف على نقطة الدخول و تعيين الجهة المسؤولة عن الأمن و التعرف على نقطة البداية و تخطيط العملية، و بعد إبطال مفعول مقاومة الأفراد و التعرف على العوامل الميسّرة للتغيير و على أفضل المعايير و الممارسات المتصلة بالأمن و تدريب العاملين، كيف يمكن تعزيز تنفيذ التدابير الأمنية؟

تكمن شروط تنفيذ التدابر و الإجراءات الأمنية في اتباع الخطوات الآتية:

- خلق و تطوير الثقافة التنظيمية الأمنية
- السيطرة على التدابير و الإجراءات الأمنية، المشاركة في تصميمها و تعزيزها، فهمها و إجراء تدريب بشأنها

- كفالة اتساقها و نجاعتها
- التوصل إلى اتفاق بين الفرد و المنظمة بخصوص تنفيذ التدابير و الإجراءات الأمنية
تدخل منتظم للمسؤولين عن الأمن لأهداف إعلامية و تدريبية، تذكير الأفراد بالاتفاق و الإنصات إلى آراء الأفراد بخصوص اتساق و نجاعة التدابير.

ما الذي يمكن القيام به عند ضبط حالات عدم تنفيذ التدابير و الإجراءات الأمنية؟

– التعرف على أسباب عدم التنفيذ و إيجاد حلول لها (انظر الباب ٢.٢)

– إذا كان الأمر يتعلق بسبب إرادي مرتبط برغبة الفرد، يمكن اتخاذ الإجراءات الآتية:

- التحث مع الشخص المعني (كآخر حل يأتي بعد عملية تهدف إلى محاولة إيجاد حلول لمشكلة عدم التنفيذ) من أجل تحفيزه و ضمان التزامه
- تدارس الأمر مع فريق العمل الأمني، بحضور الشخص المعني (قد يكون هذا الحل غير ملائم لبعض الحالات)
- تطبيق نظام للإنذار (من إنذارين إلى ثلاثة إنذارات)
- تطبيق نظام للعقوبات التدريجية قد يؤدي إلى طرد الفرد

من المهم تضمين الاتفاق لبند يشير إلى تنفيذ التدابير و الإجراءات الأمنية، من أجل إحاطة كل العاملين علما بالأهمية التي توليها المنظمة للمسألة الأمنية.

ملخص:

إن بلورة خطة أمنية لا تعني بالضرورة أنه يتم تنفيذها و احترام ما ورد فيها. ينبغي إعداد عملية شاملة لإدارة سبل تنفيذ الخطة الأمنية و تعزيزها. كلما سمحت العملية بمشاركة أكبر عدد ممكن من الأفراد، كلما توافرت معلومات أكثر بخصوص المتطلبات الأمنية، و كلما تمت السيطرة على جوانب عديدة من العملية.

لا يوجد هيكل تنظيمي سليم و آخر غير سليم: لكل هيكل مزاياه و عيوبه. و يبرز هذا الأمر الحاجة إلى تحليل المزايا و العيوب لبلورة عملية سليمة و إعطاءها حظوظا أوفر للنجاح.

يتوجب على خطة تعزيز الأمن أن تكون واقعية و ملائمة لطبيعة و متطلبات المنظمة. و فيما يلي، المراحل اللازم اتباعها من أجل تبني سياسة أمنية مُعَززة:

- التعرف على نقطة الدخول
- تعيين جهة مسؤولة
- تعرف الجهة المسؤولة على نقطة البداية و قيامها بالتخطيط للعملية
- إبطال مفعول قوى المقاومة عن طريق إعداد لائحة للتعرف على الأسباب الكامنة وراء هذه المقاومة، مما يسمح بإعداد استراتيجية مضادة (لا يكفي مجرد إبداء رأي معارض للفكرة النمطية، لأن العامل المؤثر يكمن في الأسباب التي تقدمها قوى المعارضة لتبرير موقفها: إذا كانت الأسباب موضوعية، ينطبق الأمر نفسه على المقاومة)
- التعرف على العوامل التنظيمية المُيَسرَة للتغيير
- التعرف على أفضل الممارسات و المعايير الأمنية
- تدريب العاملين / الأعضاء
- تعزيز تنفيذ العاملين للتدابير الأمنية

الجزء الثالث

البروتوكولات، خطط الطوارئ و سياسات أخرى

خلال الجزء الثالث من هذا الدليل، نُقَدم طريقة إعداد البروتوكولات (الخاصة بهذه الحالات)، و طريقة بلورة سياسات أمنية.

تعتمد الحلول المقدمة على أفضل الممارسات التي توصلنا إليها من خلال الورشات التدريبية التي نظمناها.

لا تُعتَبَر هذه الحلول شاملة، و لا يمكن اعتبارها كضمانات للتوصل إلى نتائج إيجابية. ينبغي تذكر أن الدليل لا يمكنه أن يتطرق إلى كل الإمكانيات المرتبطة بكل سياق.

يتعلق الأمر هنا بعمل يحرز تقدّم بشأنه، و نرحب بكل الآراء و المقترحات الخاصة بالبروتوكولات و الخطط الأمنية.

سنقوم بنشر آخر التطورات على الموقع الالكتروني www.protectionline.org ، حتى يتسنى للمدافعين الاستفادة منها في اقرب الآجال، كما سنضيف هذه التطورات إلى النسخة القادمة. و يمكنكم الاطلاع على المرفق IV : الخطوط العامة لتحليل الخطر المهدّد للمدافع عن حقوق الإنسان.

محتوى الجزء الثالث:

٣.١ كيفية تقليص المخاطر المرتبطة بالبحث عن مقر للمنظمة

٣.٢ احتجاز و توقيف و اختطاف مدافع عن حقوق الإنسان

٣.٣ الإدارة السليمة للمعلومات

٣.٤ الأمن و وقت الفراغ

كيفية تقليص الأخطار المرتبطة بتعرض المكتب للتفتيش و للاقتحام

يمكن اعتبار التفتيش كعملية دخول باستعمال العنف لمنزل أو لمكتب أو لملكية خاصة. تكون عملية التفتيش قانونية عندما تقررها و تنفذها الدولة بطريقة تتوافق و القوانين سارية المفعول. و تكون عملية التفتيش غير قانونية عندما يتم الدخول باستعمال العنف و دون إذن قانوني (على سبيل المثال، التعرض لعملية سرقة أثناء الليل، أو لعملية تفتيش من طرف القوات الأمنية دون حصولها على إذن القيام بذلك أو عملية اقتحام يقوم بها طرف مُسَلح).

و على الرغم من اهتمامنا بعمليات التفتيش القانونية، يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان التعرف هنا و هناك على بعض الإجراءات التي يمكن تطبيقها كذلك في إطار عمليات التفتيش غير القانونية و دعمها بفضل المعلومات المتوافرة في الباب المخصص للأمن في المكتب و البيت.

يمكن للدولة إجراء عملية تفتيش بمقتضى القانون، و ينبغي أن لا يتعارض القانون القطري الخاص بعمليات التفتيش مع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان و بحماية الحريات الديمقراطية. لكن، يمكن أن يواجه المدافعون عدة صعوبات إذا استعملت عمليات التفتيش، و في إطار خرق سافر للصكوك الدولية، من أجل التحرش بالحركات الاجتماعية و المدافعين عن حقوق الإنسان و متابعتهم قضائيا.

لا يمكن لأي مدافع أن يعتبر أن عمليات التفتيش "غير مُتَوَقعة" (و ينطبق نفس الأمر على باقي التهديدات)، خاصة و أن عمليات التفتيش يمكن أن تكون قانونية. لا يمكن تقليص نسبة الخطر إلى الصفر، لكن يمكن تقليص التهديدات المرتبطة بكل خطر و كذا تأثير النتائج المُتَرتّبة عن عملية التفتيش.

كيف يمكن بلوغ هذا الهدف؟ عن طريق تقييم الخطر و إعداد لائحة للتهديدات و العواقب المحتملة (في بعض الأحيان، قد يصعب التمييز بين التهديدات و العواقب). و بعد ذلك، و بالنسبة لكل تهديد/عاقبة، ينبغي إعداد لائحة لنقط الضعف و للقدرات و بدء الاشتغال من أجل تعزيز كليهما...

التهديدات/العواقب المرتبطة بعمليات التفتيش

ترتبط كل عملية تفتيش ببعض التهديدات/العواقب:

- تهديد يكمن في تعرض أحد الأفراد لضرر جسدي أو نفسي أثناء عملية التفتيش
- تهديد يكمن في تعرض بعض المعلومات للسرقة، للضياع أو للتدمير
- و ارتباطا بهذا الأمر، يمكن استعمال هذه المعلومات من طرف الغير، بشكل يسيء إلى المنظمة
- تهديد يكمن في زرع و "إخفاء" بعض الأغراض "المثيرة للمشاكل" (أسلحة، مخدرات، وثائق) من أجل متابعة المنظمة "قانونيا" في وقت لاحق

- تهديد/عاقبة تكمن في تعرض الأموال و ممتلكات أخرى للسرقة أو للتدمير (أجهزة الحاسوب، مثلا)
- ...

تهديد يكمن في تعرض أحد الأفراد لضرر جسدي أو نفسي أثناء عملية التفتيش

لا يمكن لأي فرد التكهن بطريقة إنجاز عملية التفتيش و بنتائجها المحتملة. لكن، و في حال توافر أكبر عدد ممكن من المعلومات بشكل مسبق، يمكن تَجَنب كل سلوك أو ضغط يرفع من إمكانية حدوث ضرر جسدي أو نفسي. و قد يساهم هذا الأمر كذلك في رفع الوعي بمسببات الأخطار و في انتهاج سلوك تنظيمي سليم.

نقاط الضعف:

- الجهل بكل ما هو مرتبط بعمليات التفتيش
- الاعتقاد أن محاولة منع إجراء التفتيش قد تُعتبر حلاّ
- عدم توافر تأمين طبي
- ...

القدرات:

- التعرف على طريقة القيام بعملية تفتيش قانونية
- التعرف على أقسام و إدارات الدولة التي يمكنها إصدار إذن تفتيش و التعرف على اسم الشخص الذي أوكلت إليه هذه المسؤولية (قبل و بعد عملية التفتيش)
- التعرف على الحقوق التي يكفلها القانون للمنظمة أو للفرد الذي يتعرض للتفتيش (بما في ذلك
- طلب الاطلاع على إذن التفتيش و طلب الحصول على دعم قانوني)
- إمكانية الحصول على دعم قانوني (قبل و بعد التفتيش)
- تجنب أشكال المعارضة غير السليمة/المفيدة
- في حال إجراء عملية التفتيش باستعمال العنف، من المهم أن يبقى أعضاء المنظمة مجتمعين من أجل تقليص إمكانية تعرضهم لسوء المعاملة بشكل فردي
- ...

يمكن للمنظمة أن تضع في مكان بارز:

- نموذجا لإذن تفتيش
- كل التشريعات ذات الصلة (حقوق و واجبات كل الأطراف)
- لائحة تضم كل أسماء و عناوين محامي المنظمة و طبيبها و طبيبها النفسي و أقرب مستشفى... (ينبغي ان تكون اللائحة بارزة في عدة مواضع من المكتب ليتمكن العاملون من النفاذ إليها بسرعة)

تعتبر هذه المعلومات قانونية و عامة، و يمكن بالتالي لكلا الطرفين الاطلاع عليها. قد لا يمنع هذا الأمر من حدوث عملية تفتيش (بإذن أو بدون إذن)، لكن هذه التدابير من شأنها المساهمة في تقليص الضغط الذي يعاني منه من يتعرض للتفتيش، كما قد تساهم في إبلاغ القائم بالتفتيش بكون الفرد و المنظمة التي تتعرض للتفتيش على علم بحقوقهما و بإمكانهما اتخاذ إجراءات قضائية إذا ما تجاوزت عملية التفتيش الحدود المسموح بها قانونيا (الردع).

تهديد يكمن في تعرض بعض المعلومات للسرقة، للضياع أو للتدمير

بشكل عام، تحتفظ أغلب المنظمات بكمية من المعلومات تفوق متطلباتها، مما ينجم عنه توافر بعض المعلومات غير المستعملة و غير الآمنة. و بطريقة أخرى، تتمتع بعض المعلومات فقط بطابع السرية، و لا ينبغي على من يُجري التفتيش أن يتمكن من النفاذ إليها. و من بين المعلومات التي يتوجب أن تحظى بطابع السرية، لائحة الأفراد (المستفيدين من مشاريع المنظمة أو الشهود)، الأدلة القاطعة في إطار القضايا القضائية، حالات خاصة و التحليل المرتبط بها.

يمكن الاحتفاظ بالمعلومات ذات الطابع العام و غير الحساس في المكتب ليتمكن القائمون على التفتيش من أخذها (و هو نفس الإجراء الذي ننتهجه بالنسبة للأموال أثناء السفر، حيث لا نُظهِر إلا المبلغ الذي قد لا نتضرر جراء فقدانه على إثر عملية سرقة).

تسمح السياسة السليمة لإدارة المعلومات بتقليص تأثير العواقب المترتبة عن سرقة المعلومات و فقدانها و تدميرها.

و تسمح كذلك للمدافع بأن يدرك أنه ليست ثمة حاجة إلى المجازفة من أجل حماية المعلومات، فحياته أولَى بطبيعة الحال، كما من شأن هذه التدابير الاحترازية أن تساهم في تقليص الضغط المرتبط بعمليات التفتيش و بتقليص خطر التعرض لأضرار جسدية و نفسية (عن طريق الاهتمام بالتهديدات و العواقب المشار إليها أعلاه).

نقاط الضعف:

- الاحتفاظ بالمعلومات و تصنيفها و التمييز بين المعلومات الحساسة و غيرها
- تدوين بعض المعلومات الحساسة
- عدم تشفير المعلومات المتداولة الكترونيا (الملفات و الوثائق المُرفَقة)

- إجراءات أمنية غير سليمة على مستوى المكتب و البيت: عدم التوفر على حواجز كافية لمنع دخول الأشخاص غير المرغوب فيهم أو على الأقل التوفر على وقت كاف لإطفاء الحاسوب أو إخفاء وثيقة، مثلا
- ...

القدرات

- نسخ احتياطية منتظمة (على الأقل بشكل أسبوعي) للمعلومات في الحواسيب، و الاحتفاظ بها في مكان آمن. و في حال تعرضكم لتفتيش، يمكنكم التعرف على المعلومات المعرضة للخطر (أي المعلومات التي وردت بعد آخر نسخ احتياطي)
- النسخ أو النسخ الممسوحة من أجل الاحتفاظ بأثر خاص بالوثائق الأساسية في مكان آمن. و إذا اقتضى الأمر، يمكن توزيعها على عدة مواضع آمنة)
- إجراءات أمنية ملائمة على مستوى المكتب و البيت
- محاولة الحصول على دعم قانوني بمجرد بدء التفتيش و طلب حضور أعضاء من منظمات أخرى لمعاينة عملية التفتيش و تقديم الدعم و مشاهدة عملية التفتيش حتى من خارج المكتب. و من شأن هذه التدابير وضع ضغط على القائمين بالتفتيش و إجبارهم على تطبيق القانون بحذافيره أثناء عملية البحث
- ...

مقارنة مختلف أنظمة النسخ الاحتياطي		
العيوب	المزايا	وسيلة النسخ
من أجل نسخ عدة معلومات، تحتاجون إلى عدد كبير من الأقراص كل من تمكن من الحصول على الأقراص قد ينفذ إلى المحتوى	تتوفر عدة حواسيب على أنظمة النسخ طريقة سهلة و آمنة	القرص المدمج أو القرص الرقمي متعدد الاستعمالات DVD
نفس العيوب، لكن يسهل إخفاءه	نفس المزايا أعلاه	Flash Disk
يتراوح ثمنه بين ٢٠٠ و ٣٠٠ دولار أمريكي	إمكانية حفظ العديد من المعلومات يمكن إدخال رمز سري	قرص صلب خارجي
تحتاجون إلى ربط بالانترنت على النطاق العريض و إلى التشفير قد يتعين على المؤسسات المُشغلة للملقمات السماح لبعض الأطراف بالنفاذ إليها	قد يحفظ كل المعلومات بشكل سريع، و لا يمكن أن يتعرض للضياع أو للسرقة	ملقم في مكان بعيد

تهديد يكمن في إمكانية نقل المعلومات و استعمالها من طرف الغير

يمثل هذا الأمر خطرا كبيرا على المنظمة و على الأفراد الواردة أسمائهم في تلك الوثائق/المعلومات.

العواقب بالنسبة للمنظمة التي تعرضت للتفتيش

نقاط الضعف:

- غياب إجراءات استباقية للرد
- تجاهل الأخلاقيات، محاسبة غير سليمة، استعمال برامج مقرصنة (مما قد يؤدي إلى متابعات قانونية ضد المنظمة)
- ...

القدرات

- نسخ احتياطية
- بلورة خطة للرد
- ...

العواقب بالنسبة للأفراد الواردة أسمائهم في تلك الوثائق:

نقاط الضعف:

- عدم تدارس المسألة بشكال مسبق مع الأفراد المعنيين
- صعوبة التواصل معهم بسرعة
- ...

القدرات

- شرح الخطر و التأكد أن لا ينجم عن لا مبالاة المنظمة أو الأفراد
- تصميم طريقة الرد الطارئ بشكل جماعي (استعمال الخطة بشكل سريع، إجراءات الحماية، أماكن الاختباء، إلخ)
- ...

تهديد يكمن في زرع و "إخفاء" بعض الأغراض "المثيرة للمشاكل" (أسلحة، مخدرات، وثائق) من أجل متابعة المنظمة "قانونيا" في وقت لاحق

نقاط الضعف:

- يتضمن المكتب عدة أغراض و وثائق غير مرتبطة بالعمل (أغراض شخصية و مجلات...) من الصعب التعرف في هذه الظروف على ما إذا تم إخفاء بعض المعلومات عمدا أثناء عملية التفتيش أو إذا ما ترك أحد الزائرين غرضا أو وثيقة يمكن للقائمين بالتفتيش أن يعثروا عليها "صدفة"
- عدم القيام بجرد لكل أغراض المكتب، دون الحديث عن عملية جرد قانونية لممتلكات المكتب بحضور محام
- حضور شخص واحد من المنظمة أثناء عملية التفتيش
- ...

القدرات

- كلما أمكن، و بالنسبة لعمليات التفتيش القانونية، يكون مختلف الأفراد على استعداد لملء مختلف زوايا و قاعات المكتب من أجل مراقبة كل ما يجري أثناء عملية التفتيش و تجنب أخذ أي شيء بشكل غير قانوني
- بعد عملية التفتيش، و مهما كانت طبيعتها، يمكن للمنظمة فحص المكتب أو المكان بشكل دقيق (إذا أمكن بحضور مراقبين خارجيين)، أخذ صور لكل ما تم العثور عليه و توثيق كل الأغراض التي تم العثور عليها بعد عملية التفتيش و التي لم تكن متواجدة قبلها، و الإبلاغ عنها و تجنب لمسها (لعدم ترك بصمات). إعداد لائحة لكل الأغراض المختفية
- قوموا بإعداد تقرير بمساعدة الشرطة و بتتبع الإجراءات القانونية سارية المفعول
- ...

تهديد/عاقبة يكمن في تعرض الأموال و ممتلكات أخرى (أجهزة الحاسوب...) للسرقة أو للتدمير

تنجم في أغلب الأحيان عن عمليات التفتيش غير القانونية حالات سرقة.

نقاط الضعف:

- قد يُحتَفَظ ببعض الأموال أو النفائس في المكتب
- أغراض غير محمية
- عدم القيام بجرد لكل أغراض المكتب، دون الحديث عن عملية جرد قانونية لممتلكات المكتب بحضور محام
- غياب تأمين ضد السرقة
- ...

القدرات

- توزيع العاملين على مختلف زوايا المكتب لمعاينة عملية التفتيش[٢]
- محاولة الحصول على دعم قانوني بمجرد بدء التفتيش و طلب حضور أعضاء من منظمات أخرى لمعاينة عملية التفتيش و تقديم الدعم و مشاهدة عملية التفتيش حتى من خارج المكتب. و من شأن هذه التدابير وضع ضغط على القائمين بالتفتيش و إجبارهم على تطبيق القانون بحذافيره أثناء عملية البحث
- ...

سبل مواجهة و تقليص الخطر المرتبط بعملية التفتيش

إذا ما أجري التفتيش بشكل يتوافق و الصكوك و المعايير الدولية و إذا ما كانت له أهداف مشروعة و قانونية، ليست ثمة حاجة إلى التفكير بمواجهة و تقليص المخاطر المرتبطة بالتفتيش. يمكن فتح الأبواب و الاهتمام فقط بما ورد بالنسبة للتعامل مع العواقب. لكن، إذا ما تم اللجوء إلى عمليات التفتيش بشكل تلقائي من أجل عرقلة عمل المنظمات الاجتماعية و منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان، ينبغي في هذه الحالة أخذ التدابير الملائمة.

من أجل مواجهة و تقليص الخطر المرتبط بعملية تفتيش قانونية، تكمن أفضل استراتيجية في رفع التكلفة السياسية لهذه العمليات عن طريق بعض الحملات للمناصرة، و يُفَضل تنظيمها بالتعاون مع منظمات و مؤسسات أخرى.

إذا تعرضتم لخطر حدوث عملية تفتيش غير قانونية (أو عملية سرقة)، من المهم تعزيز أمن المكتب و البيت و ما يحيط بهما.

و ينطبق هذا الأمر على البيوت و المكاتب سواء أتواجدت في وسط حضري أو ريفي.

كيفية تقليص لخطر المرتبط بعمليات التفتيش.
يمكن لعمليات التفتيش أن تكون قانونية و غير قانونية (عمليات التفتيش غير القانونية يمكن اعتبارها كعمليات اقتحام).
و كما هو الشأن بالنسبة لكل الأخطار، يتعين رفع التكلفة السياسية المرتبطة بها.
ينبغي استعمال المعادلة الأمنية و تحليل كل المكونات.
ينبغي تحديد لائحة لكل التهديدات و العواقب و نقاط الضعف و القدرات المرتبطة بها من أجل تعزيزها:

- تهديد يكمن في تعرض أحد الأفراد لضرر جسدي أو نفسي أثناء عملية التفتيش
- تهديد يكمن في تعرض بعض المعلومات للسرقة، للضياع أو للتدمير
- و ارتباطا بهذا الأمر، يمكن استعمال هذه المعلومات من طرف الغير، بشكل يسيء إلى المنظمة
- تهديد يكمن في زرع و "إخفاء" بعض الأغراض "المثيرة للمشاكل" (أسلحة، مخدرات، وثائق) من أجل متابعة المنظمة "قانونيا" في وقت لاحق
- تهديد/عاقبة تكمن في تعرض الأموال و ممتلكات أخرى للسرقة أو للتدمير (أجهزة الحاسوب، مثلا)
- ...

٢-١ إذا ما تم القيام بالتفتيش باستعمال العنف، من المهم أن لا يتفرق أعضاء المنظمة من أجل تقليص إمكانية تعرضهم للاعتداء بشكل فردي

احتجاز و توقيف و اختطاف مدافع عن حقوق الإنسان

"غياب أي نبإ عن مدافع"

عندما لا نتوفر على أي خبر عن مدافع عن حقوق الإنسان، يكمن أول تحدي نواجهه في التعرف بدقة على ما الذي وقع له/لها، و قد يأخذ هذا الأمر بعض الوقت. قد تحدث عدة أشياء:

قد لا يَوَد المدافع ربط الاتصال بالمنظمة أو قد ينسى القيام بذلك: قد يقرر المدافع او المدافعة السفر خلال عطلة نهاية الأسبوع دون إخبار أي أحد (أو قد يريد فقط "الابتعاد" قليلا). قد لا يتوفر المدافع على هاتف أو على وسيلة اتصال أخرى، أو قد لا يود البحث عن هذه الوسائل. يمكن للمدافع أن ينسى أو أن لا يعلم جيدا أن ما يقع له يهمّ زملاءه، و هنا يكمن أهم جانب.

قد لا يتمكن المدافع من ربط الاتصال بسبب بعض الاعتبارات الفنية: قد يقع هذا الأمر عندما لا يتمكن المدافع من النفاذ إلى وسائل الاتصال. و قد يحدث ذلك خلال رحلة تقود المدافع إلى منطقة بدون وسائل اتصال، أو بعد قطع الطريق مما فرض عليه أخذ طريق بديل، أو عندما يُغَير مساره بشكل ارتجالي و غير متوقع، فيجد نفسه في مكان بدون وسائل اتصال. في بعض الأحيان، قد تتعرض وسائل الاتصال لعطب مفاجئ (تحطم الهاتف الخلوي، عدم توفر المدافع على رصيد كاف، موت البطارية، عدم اشتغال شبكة الاتصالات المحلية، إلخ).

قد يفشل المدافع في ربط الاتصال بسبب مرض أو مكوث في المستشفى (على سبيل المثال، بسبب حادثة سير، أو مرض مفاجئ أو تدهور أحواله)

قد يتعرض المدافع للتوقيف و الاحتجاز و الاختطاف. و تملك كل هذه العمليات خاصية مشتركة، حيث تؤدي إلى حرمان المدافع من حريته في التنقل و قد يتعرض لتهديد يتراوح بين مجرد الضغط و التهديد بالقتل! في بعض الحالات، قد يتمكن المدافع من التواصل مع المنظمة، مما يعني أنها ستتوفر على معلومات كافية بخصوص الوضع.

يشير الاحتجاز إلى إبقاء المدافعين تحت المراقبة من طرف مجموعة ما (أو جنود أو أعضاء ميليشيات أو سلطات محلية، إلخ). و يُستعمل مصطلح التوقيف للدلالة على الاحتجاز من طرف قوات الأمن (أي عندما يمكن استعمال القانون لتبرير هذا الفعل). و يدل لفظ الاختطاف على احتجاز و نقل المدافع بطريقة غير قانونية و لأسباب سياسية، أما لفظ الخطف فيدل على الاحتجاز بالعنف بهدف الحصول على تنازلات من المختطَف أو من الآخرين. و في هذا الباب، سنستعمل لفظ الاحتجاز من أجل التبسيط.

بشكل عام، نعتبر في أغلب حالات أن عدم التوصل بأنباء عن المدافع قد يرجع إلى سبب من بين هذين السببين: عدم الرغبة في التواصل من جهة أو نسيان ذلك أو عدم التمكن من التواصل لأسباب فنية من جهة أخرى. لنتدارس سبل الوقاية من هذه الحالات و الرد عليها.

نصائح وقائية لتجنب حالات "غياب الأنباء" المتعلقة بمدافع عن حقوق الإنسان

[1] سنتطرق خلال هذا الباب إلى بعض ما ورد في دليل فان برابان الأمني المفيد لعام ٢٠٠٠ (الباب ١٣)

لا يود المدافع التواصل مع المنظمة أو نسي القيام بذلك.

- ينبغي على كل أعضاء المنظمة و خاصة أولئك الأكثر تعرضا للخطر أن يدركوا أن الآخرين قد ينتابهم الخوف جراء غياب أنباء بشأن أنشطة المدافع. إذا أرادوا الابتعاد قليلا و عدم التواصل مع المنظمة خلال فترة محددة، يتوجب عليهم إحاطة زملائهم علما و تمكينهم من كل المعلومات المتعلقة بفترة "انعزالهم". و لا ينصح ببقاء المدافعين الأكثر تعرضا للخطر مدة طويلة دون التواصل بشكل منتظم مع باقي أعضاء المنظمة.

- من المهم تبني بعض القواعد الروتينية للتواصل باستمرار مع المنظمة (عادة مع شخص أو شخصين). و يصبح هذا الأمر جوهريا مع ارتفاع نسبة الخطر الذي يتهدد المدافع (لأنهم يعبرون مناطق وعرة أو يتلقون تهديدات، إلخ)

لم يتمكن المدافع من التواصل مع المنطمة لأسباب فنية

- ينبغي الاتفاق بشكل مسبق بخصوص أوقات الاتصال و تبني نهج استباقي للتصدي لهذه المشاكل الفنية: على سبيل المثال، إذا صادف وقت الاتصال وجود المدافع في رحلة، يتعين التفكير بشأن سبل و توقيت الاتصال (عن طريق الهاتف المحمول أو الثابت أو عن طريق وسائل أخرى) للتأكد من إمكانية إقامة اتصال و تجنب المشاكل المحتمَلة التي قد تنجم عن أعطاب و نفاذ الرصيد المدفوع و موت البطارية.

- التفكير بوسائل اتصال بديلة (عن طريق اللجوء إلى الغير، مثلا).

لم يتمكن المدافع من الاتصال بسبب مرضه أو مكوثه في المستشفى

- يتوجب إعداد لوائح لأرقام الهاتف و العناوين الخاصة بكل المستشفيات و مراكز العناية الطبية المتواجدة في المنطقة التي ينوي المدافع زيارتها و إذا أمكن ذلك، ينصح بالحصول على معلومات تم تحديثها بخصوص حوادث السير (شركات النقل، شرطة الطريق السريع، معارف على طول الطريق، إلخ)

- ينصح بسفر المدافعين فقط عند تمتعهم بموفور الصحة

- استعمال وسائل النقل الأكثر أمنا (بما في ذلك الحافلات و باقي الوسائل)

- توفر المدافعين على تأمين صحي و على الحوادث

الوقاية من عمليات الاحتجاز

ليس من السهل استباق عملية احتجاز أو الوقاية منها. يكمن الهدف الأساسي في تقليص الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى احتجاز أو تيسير احتجاز أي عضو من المنظمة.

- يعتبر التصرف الأخلاقي للأفراد و المنظمات أساسيا من أجل تفادي الإخلال الفردي و التنظيمي بالقانون العام. و يمكن للإخلال بالقانون العام أن يُستَعمَل كذريعة ، لكن محامي المنظمة قد يتعرف عبى أفضل وسيلة للرد في مثل هذه الحالة. و إضافة إلى ذلك، يمكن للمدافع المحتَجَز أن يدرك أنه ثمة خطوات تؤخذ و تذكرها و "الحفاظ على برودة أعصابه" (تأثير نفسي)، مدركا أنه ثمة عمل يُنجَز على المستوى الخارجي. لا ينصح بتحدي السلطات أو منحهم فرصة و تعرض الفرد لخطر أكبر مما يواجهه

- عندما يتم الإخلال ببعض القوانين في إطار عمل سياسي، ينبغي إجراء تقييم كامل للخطر و تبني استراتيجية للحد من الآثار المترتبة عن هذا العمل، و ذلك بالنظر إلى الخطر المتزايد الذي يواجهه المدافعون عن حقوق الإنسان

- يمكن استعمال ذريعة الاحتجاز القانوني بطبيعة الحال، و يحدث هذا الاحتجاز بعد توجيه استدعاء للمثول أمام المحكمة و/أو أثناء التواجد في البيت أو المكتب أو أثناء القيام بسفر. و يكمن الهدف هنا في تجنب تعرض المدافع للاحتجاز عندما يكون بمفرده، و ذلك قصد الحد من العواقب المترتبة عن عملية الاحتجاز. و ثمة حاجة ملحة إلى استراتيجية سياسية تهدف إلى ردع السلطات عن توقيف المدافعين عن حقوق الإنسان. لكن، يقوم عدد متزايد من الدول بمقاضاة المدافعين عن حقوق الإنسان و حبسهم لعدة أسباب، بما فيها أسباب غير مرتبطة بطبيعة عملهم.

- لا تعتبر الوقاية من عمليات الاختطاف أمرا هينًا. عندما تشعر المنظمة بقرب حدوث عملية اختطاف، لا ينبغي الاكتفاء بإجراء تقييم كامل للخطر، و لكن يتوجب كذلك تقليص نسبة التعرض للخطر في عدة مناطق حيث يمكن أن يتم تنفيذ التهديد و التأكد من عدم التواجد بشكل مفرد و تدارس كل عمل أو فعل قد يسهل عملية الاحتجاز.

- يمكن لعامة المجرمين القيام بعملية الاختطاف (بعذر أو من دون عذر) أو من طرف بعض المتدخلين القانونيين أو شبه القانونيين أو من طرف مجموعات سياسية مسلحة. في الواقع، يمكن القيام بعملية الاختطاف في كل مكان، لكن عمليات الاختطاف تحدث عادة عندما يقوم المعتدون بخلق الظروف الملائمة لذلك أو عندما يُمَهد المدافعون أنفسهم لهذه الظروف، و غالبا دون معاينة شهود لهذه العملية. قد نعتبر إذن أنه ثمة حظوظ أقل لحدوث اختطاف أثناء التواجد بالمكتب خلال ساعات العمل أو في البيت خلال النهار، إلخ. (انظر المثال المتعلق بالتهديدات بالقتل الموجهة ضد منظمة ما في الباب ١.٧)
يفصل خيط رفيع بين الإجراءات غير القانونية و الاحتجاز القانوني و الاعتداء/الاختطاف، و لذلك نوصي المدافعين عن حقوق الإنسان باعتبار المعطيات الواردة في هذا الباب كعناصر تكميلية و غير مُقصية لبعضها البعض. لكن، نعتبر بأنه من المهم التذكير بالفرق بين الاحتجاز و الخطف، و ذلك لأسباب نفسية و عملية.

- ينبغي على إجراءات الوقاية من الاعتداءات و الاختطاف أن تأخذ بعين الاعتبار العمل اليومي للمدافع في بيئة عمله و أثناء الزيارات الميدانية، سواء أتم التخطيط لها من طرف المنظمة أو بناءا على دعوة. يتوجب توخي الحذر و التأكد من الدعوات الموجهة من الجهات المجهولة.

نظن أن مدافعا تعرض للاحتجاز (أو للتوقيف أو الاختطاف أو الخطف)

متى يمكن أن نعتقد أن مدافعا تعرض للتوقيف ضدًا على إرادته؟ عندما لا نتوصل مباشرة بأنباء عن المدافع، قد يبدو الأمر مُحَيرا إذا ما قمنا باستبعاد الخيارات الثلاثة الأولى... و بشكل واقعي، تُعتَبَر الإجراءات المُتبَعَة بالنسبة للمدافع الذي تعرض للتوقيف أو للاحتجاز مماثلة لتلك المتبعة بالنسبة للمدافع الذي لا يربط الاتصال بالمنظمة في الأوقات المعتادة.

عندما تنقطع أنباء المدافع، ينبغي أن نباشر أعمال البحث من أجل استبعاد الخيارات الثلاثة الأولى. يصعب التأكد من استبعاد هذه الخيارات الثلاثة، و لذلك ينبغي اعتبار حيز زمني معين قبل تدارس الخيار الرابع: انقطاع الأخبار خلال ٣ ساعات، ٦ ساعات، ١٢ ساعة... نأخذ بعين الاعتبار بعض المعايير مثل السياق و نسبة الخطر و وعي المدافع بالحاجة إلى الإبلاغ، إلخ. كلما كان المهلة الزمنية قصيرة، كلما زادت إمكانية اقتراف خطإ إذا ما أطلقنا إنذارا. كلما زادت المهلة الزمنية، كلما تأخرنا عن أخذ القرارات الملائمة. الخيار صعب إذن...

إنذار: قد لا يرفع المدافع تقريرا إلى المنظمة بسبب السهو و اللامبالاة و بسبب غياب وسائل الاتصال – ينبغي استباق كل هذه الإشكاليات لدى تدارس آليات الإبلاغ أثناء الزيارات الميدانية.

تذكروا: أنه ثمة إمكانية للرد على عملية اختطاف مُؤَكدة أو مشبوهة.

من المهم كفالة الاتساق بين ردود أفعال المنظمة و الأفراد الذين يتعرضون للاحتجاز، و محاولة بلوغ نفس الأهداف. و لذلك، يفترض أن يحسن كل أعضاء المنظمة فهم و استيعاب إجراءات الرد.

الاحتجاز (التوقيف، الاختطاف، الخطف):

تتراوح مدد الاحتجاز من بضعة ساعات إلى عدة سنوات، و ينتهي الاحتجاز بعد إطلاق سراح الفرد المحتجَز، و إذا ما كان الهدف المنشود يتجاوز مجرد الاكتفاء باحتجاز الفرد، فإننا نتحدث عن الاختطاف أو، في بعض الحالات، عن الخطف الذي قد يؤدي إلى جروح أو موت أو "اختفاء".

ينبغي التعامل مع الاحتجاز من ٣ وجهات نظر:

- من منظور الفرد المحتَجَز
- من منظور المنظمة التي ينتسب إليها الفرد المحتَجَز
- من منظور أسرة و أقرباء الفرد المحتَجَز

أهداف عامة عندما نتعامل مع قضية احتجاز:

- تقليص إمكانية حدوث احتجاز
- الإحاطة علما في أقرب وقت ممكن بإمكانية حدوث احتجاز
- شرح طريقة التعامل مع هذه الحالة:
  - الرد التلقائي / المباشر
  - الرد على الأجل المتوسط

من أجل تبسيط هذا الدليل إلى أكبر قدر ممكن، نقوم بتحليل الاحتجاز (بما في ذلك التوقيف) و الخطف بشكل منفصل.

احتجاز المدافع: الرد التلقائي / المباشر

الأهداف المرتبطة بالرد الفوري على عملية احتجاز:

إنشاء فريق عامل خاص للرد على الاحتجاز.

١) حماية حياة و حرية أعضاء المنظمة

٢) تحديد المواقع الجغرافية للأفراد المحتجَزين، باستعمال خريطة أو خريطة السفر أو بالاتصال بالأفراد الذين التقى بهم المدافع و بالاتصال بالمتدخلين في الميدان، إلخ.

٣) التعرف على الجهة المسلحة التي احتجزت الفرد و أسباب قيامها بذلك و الهدف الذي تود بلوغه
- تحديد المواقع الجغرافية للفرد المحتجَز و استعمال كل المعلومات المتوافرة (قد يتوجب استنباط بعض الأسباب في حال الجهل بها). قد يكون من الممكن التعرف على من يحتجز الفرد، أو على الأقل تحديد لائحة لبعض المشتبه فيهم.
- ربط الاتصال مع السلطات (إذا كان ذلك ملائما و ممكنا و ضروريا)

٤) التوصل إلى إطلاق سراح المدافع دون أن يتعرض إلى أي ضرر

☐ بشكل عام، من المهم عدم التركيز على التوصل إلى اتفاق و الاهتمام بمحاولة وجود "مخرج"، و ترك المفاوضات إلى وقت لاحق بعد إطلاق سراح المدافع.

☐ التعرف على الجهة المسلحة المسؤولة (بالتعاون مع السلطات الإقليمية إذا لزم الأمر)، سواء بشكل مباشر عندما يتعلق بجهة أمنية مسلحة أو باستعمال وسطاء – مساعدة أطراف أخرى مثل الكنائس و الشيوخ و اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلخ... و لهذا السبب، ينبغي أن تكون المنظمة في موقف يسمح لها بالاعتماد على هؤلاء الشركاء. و تهدف عملية التقييم إلى التعرف على سبب الاحتجاز و محاولة التوصل إلى الإطلاق الفوري لسراح المدافع عن حقوق الإنسان.

☐ محاولة إخبار باقي منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان و المنظمات الإنسانية من أجل إحاطتها علما و حملها على أخذ التدابير اللازمة من أجل دعم المنظمة. عندما تقع حالة اختطاف و يتعرض المدافع لجروح (عند حالات الاختطاف من طرف "عصابة مجرمين")، من المهم الرد بأسرع طريقة ممكنة و التركيز قدر الإمكان على زعماء المجموعة المسؤولة عن الاختطاف، أو عن الأطراف السياسية التي من الممكن أن تتحرك تحت الضغط الوطني و الدولي.

☐ إخبار القنصليات إذا كان الفرد المحتجَز يحمل جنسية دولة أخرى

احتجاز مدافع عن حقوق الإنسان: الرد على الأجل المتوسط

إذا تم احتجاز مدافع و لم تُتَّخَذ خطوات استباقية من أجل ضمان إطلاق سراحه خلال أجل قصير، يرجى اتباع الأهداف و الخطوات الخاصة بالأجل المتوسط دون نسيان الأهداف قصيرة الأجل.

الأهداف و الخطوات القصيرة الأجل للرد على الاحتجاز

١) التركيز على الأهداف قصيرة الأجل

٢) بالنسبة للتوقيف، فإضافة إلى التعرف بأسرع طريقة ممكنة على الجهة المسؤولة عن الاحتجاز، حاولوا أن يُنقَلَ المحتجَز إلى مكان آمن أو أن يتم تسليمه إلى جهة أمنية يمكن التأثير عليها. في هذه الحالة، حاولوا الحصول على دعم قانوني في أسرع وقت ممكن (دعم يتم التحضير له بشكل مسبق)، مما يسمح بتقليص إمكانية تعرض المحتجَز إلى سوء المعاملة و إلى التعذيب.

٣) إذا بقي المدافع قيد الاحتجاز، حاولوا الاستجابة لكل متطلباته من أمن و غذاء و عناية صحية و إمكانية التواصل مع عائلته و مع المنظمة، إلخ، منذ بدء العملية و طيلة مختلف مراحلها (ينبغي التخطيط لهذا الأمر بشكل مسبق – انظر أسفله: التدابير المتصلة بالعائلة و الأقرباء).

رد الأفراد المحتجزين

- تذكروا الخطوات و المخططات التي تم تحضيرها لمثل هذه الحالات. من المهم التعرف على تسلسل المراحل بالنسبة للاحتجاز أو التوقيف، من أجل تقليص نسبة الشك و استعمال نقاط القوة بطريقة محكمة من أجل مقاومة الاحتجاز.

- الاحتفاظ بالهدوء. يدرك المدافعون أن المنظمة تتوفر على بروتوكول للرد و أنه ثمة إجراءات يتم اتخاذها. يمكنهم استظهارها و الحفاظ على هدوء أعصابهم.

- كل فعل أو قول يجب أن يهدف إلى حماية حياة و أمن الأفراد المحتَجَزين.

- حاولوا ربط الاتصال بزعيم المجموعة المسلحة و التحاور معه و الإشارة إلى المؤسسات من أجل ضمان إطلاق سراح الأفراد المحتجزين و عودتهم من حيث أتوا و إطلاق سراحهم في أي مكان آخر (لا تحاولوا التفاوض بشأن "اتفاق")

- إذا لم يكن ذلك ممكنا، حاولوا الحصول على ترخيص لاستعمال كل الوسائل المتاحة من أجل إحاطة المنظمة علما بموقفكم، و لا تحاولوا ربط الاتصال دون إذن لأن ذلك سيشكل خطرا إضافيا

- إذا كانت قوى الأمن هي المسؤولة عن الاحتجاز، حاولوا الإشارة إلى المواد القانونية التي عملت المنظمت على تحضيرها للتصدي لمثل هذه الحالات.

- حافظوا على هدوء أعصابكم وتذكروا أن المنظمة تقوم بنشر نظامها الأمني بسرعة مع مرور الوقت.

إجراءات خاصة بأفراد الأسرة والأقرباء:

- إحاطة الأسرة والأقرباء علما إذا كانت عملية إطلاق سراح المدافع ستأخذ بعض الوقت. حاولوا بناء علاقة مبنية على الثقة وضمان استدامتها.

- قوموا بتطوير نهج خاص بالعائلة. قدموا الدعم وأحيطوهم علما باستمرار (تعيين مسؤول ربط خاص).

- تريد العائلة أن تُخَصصَ لها المنظمة بعض الوقت وحيزا من الاهتمام. ترقبوا اتخاذ العائلة لبعض المبادرات.

- بالنسبة لحالات الاحتجاز طويلة الأجل، من المهم التفكير بسبل تقديم الدعم لعائلة المحتجَز.

اختطاف وخطف مدافع عن حقوق الإنسان [٢]

من منظور المنظمة

تُعتَبَر إدارة أزمة اختطاف عملية دائمة التغير يمكن أن تتراوح مدتها بين بضعة ساعات وأشهر وسنوات. تكمن أهم الأهداف في تعبئة فريق كفء لإدارة الأزمات، و تحديد سبل التعاون مع العائلة والسلطات ووسائل الإعلام، والتواصل والتفاوض مع المسؤولين عن الاحتجاز.

الاتصال و التفاوض مع المسؤولين عن الاحتجاز

يعتبر الاختطاف عملا إراديا، يحاول من خلاله القائمين به ربط الاتصال بالمنظمة من أجل الإفصاح عن طلباتهم وشروطهم.

ينبغي على فريق إدارة الأزمات أن يتحكم في سير المفاوضات وأن يتجنب ربط اتصال مباشر بالخاطفين، من أجل فسح المجال لإجراء مشاورات داخلية وخارجية واتخاذ بعض القرارات. إذا اقتضى الأمر، يمكن لفريق إدارة الأزمات أن يطلب من الخاطفين تقديم أدلة تثبت بقاء المحتجز على قيد الحياة وهويتهم، كما يمكن تشجيعهم ومطالبتهم بحسن معاملة المحتجزين.

إذا كان الاختطاف يمثل خطرا حقيقيا، من المهم الاتفاق بشكل مسبق بخصوص بعض التدابير والإجراءات المتصلة بالفدية وطلبات الخاطفين، والتعريف بها وكفالة اتساقها مع التدابير والإجراءات التي تنفذها باقي المنظمات. وفي كل الأحوال، تُقَدمُ حالات الاختطاف السابقة معلومات حول مختلف مراحل الاختطاف.

من منظور الفرد المختَطف

- تعتبر أصعب وأحلك اللحظات بالنسبة للمختَطَف، تلك التي يتم خلالها نقله من طرف الخاطفين، لدى شعورهم بالخوف من تواجد السلطات الأمنية على مقربة منهم، أو خلال حصار.

- يود الخاطفون أن يبقى الشخص المختَطَف هادئا، وقد يقومون بتعصيب عينيه وضربه أو تخديره. ولا ينفع البكاء ولا الصراخ في شيء: في الحقيقة، يمكن للمدافع إن هو احتفظ بهدوء أعصابه أن يتجنب التعرض لما سلف ذكره (إلا إذا ما اعتقد أن البكاء والصراخ قد يسمحان له بالحصول على مساعدة الغير).

- يمكن لمكان وظروف الاحتجاز أن تتغير. قد يتم الاحتفاظ بالمختَطَف في نفس المكان أو يتم نقله إلى عدة أماكن، وكما قد يتواجد بمفرده أو بمعية مختطفين آخرين، وعادة ما يربط المختطفون علاقات مع حراسهم، لكنهم يواجهون صعوبات للتأقلم عندما يتم تغيير الحراس باستمرار.

- حاولوا تنفيذ أوامر الخاطفين دون إظهار نوع من الخضوع والإذلال، و حاولوا تجنب مفاجئتهم أو لفت انتباههم.

- حاولوا حماية صحتكم الجسدية والنفسية.

[٢] سنتطرق خلال هذا الباب إلى بعض ما ورد في دليل فان برابان الأمني المفيد لعام ٢٠٠٠ (الباب ١٣)

- إذا كنتم رفقة مجموعة من المختَطفين، حاولوا البقاء سويا، لأن البقاء مع مختطف واحد آخر قد يمثل نوعا من الدعم، لكن يتوجب الاستعداد لبعض التغييرات وللتفرقة و لكل الطوارئ اليومية التي ينبغي مواجهتها.

- ضمان إطلاق سراحكم من مهام المنظمة. تجنبوا المشاركة في المفاوضات بشكل مباشر، لأن ذلك من شأنه تعقيد الأوضاع، و إذا طُلبَ منكم التحدث بواسطة جهاز اللاسلكي أو الهاتف أو على الشاشة، اكتفوا بتكرار ما يُطلَبُ منكم قوله وارفضوا المشاركة في المفاوضات، حتى وإن طلب منكم الخاطفون القيام بذلك.

إجراءات الوقاية: تقليص المخاطر المتصلة بالاحتجاز والاختطاف أثناء السفر:

تزيد مخاطر التعرض للاحتجاز أو الاختطاف أثناء السفر أو أثناء زيارة ميدانية، لأن المدافع يكون أكثر تعرضا للتهديدات، ولا يربط اتصالا منتظما بزملاءه، وقد تتأخر المنظمة في الرد على التهديد أو الاعتداء، ولهذا السبب، ندرج لائحة للمخاطر المرتبطة بالعمل الميداني، لأنها تتضمن أغلب المخاطر والتهديدات المتصلة بطبيعة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

مثال:

مركز المراقبة ⇦ توقيف ⇦ احتجاز ⇦ ....

اعتداء ⇦ اختطاف ⇦ عنف ⇦ ....

فقدان المعلومات ⇦ التأثير على الشهود ⇦ التأثير على المنظمة ⇦ ...

النقل ⇦ وسائل عمومية/ خاصة ⇦ ....

وقت الفراغ في الميدان ⇦ ضعف اليقظة ⇦ أحداث أمنية ⇦ ....

الاتصال ⇦ الهاتف ⇦ الالتقاء ⇦ ....

نود أن نولي اهتماما بالغا بالاحتجاز والاختطاف خلال الزيارات الميدانية وأن نوصي بتبني بروتوكول للوقاية أثناء القيام بالعمل الميداني، ينص على الأقل على:

- تحضير كل الزيارات، سواء إلى الميدان أو إلى المناطق الحضرية، عند الاقتضاء
- تجنب السفر بشكل منفرد
- البحث عن معلومات كافية بخصوص الموقع المراد زيارته والأطراف المراد الالتقاء بها (التخطيط الخاص بالمتدخلين وبتحليل القوى الميدانية، انظر الباب (ا.ا)
- تعرف المدافعين على طرق الذهاب والعودة
- توفر كل المشاركين في الزيارة الميدانية على أوراق الهوية اللازمة
- إشعار المسؤولين الأمنيين للمنظمة ليبقوا على يقظة طيلة الزيارة الميدانية (منذ لحظة انطلاقها و إلى حين عودة المدافعين)
- تحضير الزيارة بما يتلاءم والإجراءات الأمنية: الإشارة إلى جدول الأعمال وإلى العمل المراد إنجازه

- التخطيط لإجراء عمليات تحيين منتظمة للبعثة الميدانية (عادة عن طريق الهاتف خلال أوقات متفق عليها)، ويتعين، إذا أمكن ذلك، التأكد من وجود تغطية هاتفية على طول الطريق وفي المنطقة المراد زيارتها، وإذا لم يكن ذلك ممكنا، يمكن الاعتماد على أشخاص محط الثقة يعيشون على طول الطريق الرابط بين مقر المنظمة والمنطقة المراد زيارتها من أجل تأكيد مرور البعثة الميدانية.
من المهم اتخاذ قرار بشأن المدة الزمنية التي يتعين على المسؤول الأمني انتظار انقضاءها دون التوصل باتصال هاتفي قبل الإحساس بالقلق، و تذكروا أنه كلما انقضت مدة زمنية أطول، كلما صعبت محاكاة ظروف الاختطاف.

- تقييم أمن وسائل النقل المستعملة (قد يتعلق الأمر أحيانا بسيارات المنظمة وأحيانا أخرى بوسائل نقل عمومية من أجل ضمان حضور بعض الشهود في حال وقوع اعتداء). و بالنسبة لوسائل النقل العمومية، ينبغي اتخاذ قرار بشأن الجلوس سويا أو بشكل متفرق والتظاهر بعدم معرفة البعض، ويُمَكنُ هذا الحل عضوا واحدا على الأقل من إبلاغ المنظمة عند حدوث اعتداء، أما إذا تدخل فيعني ذلك ضياع فرصة القيام بالإبلاغ.

- إذا تم السفر بواسطة السيارة الشخصية للمدافع، ينبغي التأكد من سلامتها. تجنبوا إركاب المجهولين.

- عند الاقتضاء، حاولوا توزيع المعلومات الخاصة بالسلطات المدنية والعسكرية، وكذلك أسماء المسؤولين عن البعثات (حتى يتحملوا مسؤوليتهم الأمنية ويتجنبوا القول بأنهم "لم يكونوا على علم").

- تقديم وصف لأهداف وصلاحيات المنظمة التي يتم تحضيرها بشكل مسبق، من أجل ضمان قبولها من طرف الأطراف المسلحة والقوات الأمنية (ينصح بعدم ملائمة الأهداف ورأي المجموعة المسلحة، لأنه قد يصعب التعرف عليها، وأي خطأ قد تكون له عواقب وخيمة).

- التعرف على أفضل وقت لبدء البعثة الميدانية (في بعض الحالات وبسبب الطقس الحار، قد يكون من الأفضل المغادرة مع بزوغ الفجر بغض النظر عن الاعتبارات الأمنية، لكن عند وقوع اعتداء بمجرد المغادرة، قد لا يكون المسؤول الأمني للمنظمة مستعدا، في حين أن أول اللحظات بعد الاختطاف تعتبر جد أساسية من أجل تقفي أثر المختطف).

- لا تسافروا بعد حلول الظلام.

- لا تظهروا أبدا النفائس (مثل أجهزة التصوير والكاميرات).

- انتهجوا سلوكا سليما أثناء السفر.

- عادة، ينبغي على المنظمة تقديم طلب الحصول على ترخيص من سكان المنطقة المراد زيارتها (وإذا أمكن ذلك، التفاوض من أجل ضمان سماح المجموعات المسلحة للمنظمة بإنجاز العمل الميداني).

بالنسبة لزيارة ميدانية مبنية على مكالمة هاتفية يقوم بها الغير، ينبغي:

- التأكد من هوية المخاطب (التأكد كذلك بالاتصال بالمنظمات الشريكة)
- التأكد من الأحداث المشار إليها
- تدارس أهمية القيام بزيارة ميدانية. قد يكون من الأفضل اتخاذ القرار على مستوى إدارة المنظمة (انظر إدارة المعلومات: بروتوكول الوقاية والرد)
- تدارس أهمية الانتقال إلى عين المكان ومباشرة بعد تلقي المكالمة الهاتفية، خاصة إذا كان المخاطب مجهولا (ينبغي التأكد من صحة المعلومات من مصدر آخر). ينبغي كذلك أن نتذكر أن البعثة الميدانية لا يمكنها منع وقوع الاعتداء، وبشكل عام، ينصح بتجنب الارتجالية وتغيير الخطة أثناء زيارة منطقة خطيرة.

ملخص:

ندرك أنه قد يمكن احتجاز شخص ما بطريقة قانونية، وإذا لم تكن العملية قانونية نعتبر أن الأمر يتعلق بحرمان شخص من حريته دون أي مبرر، وقد تتراوح مدة الاحتجاز بين بصفة ساعات وسنوات...

يتوجب التعامل مع الاحتجاز من ثلاثة وجهات نظر:

- من منظور الفرد المحتَجَز
- من منظور المنظمة التي ينتسب إليها الفرد المحتجز
- من منظور عائلة وأقارب الفرد المحتجز

الأهداف العامة المتصلة بالاحتجاز:

- تقليص إمكانية وقوع احتجاز
- الإحاطة علما بأسرع طريقة ممكنة بخصوص إمكانية وقوع احتجاز
- يعتبر الاختطاف عملا غير قانوني يمكن أن يقع في أي وقت، خاصة عند ظهور فرصة سانحة للإقدام على هذه العملية

ونعتبر أن الاختطاف من بين عواقب "عملية الاعتداء"، ولذلك نوصي باتخاذ تدابير أمنية شبيهة لتلك الخاصة بالوقاية من الاعتداءات (باب ٥.١)، أي تقليص نسبة التعرض للتهديد إلى أقصى حد ممكن...

الإدارة الآمنة للمعلومات

تقوم منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بإدارة معلومات يمكنها، في إطار سياق عدائي للمدافعين عن حقوق الإنسان، أن تساهم في إلحاق الأذى بهم وبباقي الأفراد والمؤسسات، مما يفرض تبني إجراءات لإدارة المعلومات وخطط للرد على أي حدث متصل بأمن المعلومات الخاصة بالمنظمة.

الإدارة الآمنة للمعلومات، إجراءات احترازية

يمكن جمع المعلومات والمعطيات الخاصة بمنظمات حقوق الإنسان في إطار مجموعتين، حسب درجة الأهمية: السرية العالية والسرية الضعيفة.

تقطع كل المعلومات التي نسهر على إدارتها أربعة مراحل قبل أن نتوصل بها، وسنبرز هنا الجوانب الأمنية اللازم إتباعها

جمع المعلومات من المصدر

نقل المعلومات

تحليل وتخزين المعلومات

توزيع المعلومات

ا) **جمع المعلومات من المصدر:**

يكمن أكبر تحدي هنا في حماية المعلومات والأفراد. يحتاج الشخص الذي ينقل المعلومات إلى قطع مسافة معينة من بيته أو من المكتب إلى موضع تجميع المعلومات.

وتستَعمل عبارة "موضع تجميع المعلومات" للدلالة على مكان التقاء الشخص الذي ينقل المعلومة بشخص آخر من المنظمة، ويمكن أن يتعلق الأمر ببيت هذا الشخص أو بمكتبه أو بمكتب المنظمة أو بأي مكان آخر.

ينبغي إيجاد ظروف ملائمة وتبادل المعلومات في مكان آمن، واتباع طريق آمن من أجل نقل المعلومات، وضمان اتباع مُتَسَلم المعلومات بدوره لطريق آمن.

يُشرَعُ في تنفيذ إجراءات الإدارة الآمنة للمعلومات حتى قبل التوصل بها.

- هل تحتاج المنظمة إلى الحصول على هذه المعلومة؟

هل ستتمكن المنظمة من استعمال المعطيات من أجل تعزيز عملها أو بلوغ أهدافها ومساعيها؟ إذا كانت المعلومة خارج صلاحيات المنظمة، يمكن نقل المعلومات إلى منظمة أخرى.

- التحدث مع مصدر المعلومة بشأن هوية المنظمة وطبيعة أهدافها وعملها، وكيفية إدارة المعلومات، ونوع المعلومات التي تحتاج إليها وكيفية الحفاظ عليها وما يمكن أن يتطلع إليه الفرد. تفرض أخلاقيات حقوق الإنسان إحاطة مصدر المعلومات علمًا بشكل مسبق (مباشرة أو عن طريق الغير) بمخاطر نقل المعلومات وكيفية استعمالها من طرف المنظمة.

لا ينبغي الاكتفاء بالاعتقاد بأن الفرد المعين على علم بكل هذه الجوانب، بل يتوجب أن نشرح كل هذه الجوانب وأن نتأكد من إلمامه بها، وتبني بعض التدابير الأمنية بشكل مشترك.

ينبغي الالتقاء في مكان آمن، وفي كل الأحوال نعتبر أن بيت مصدر المعلومات ليس مكانا آمنا، لأنه يمكن ملاحظة وصول المدافع عن حقوق الإنسان. يمكن لمكتب المنظمة أن يوفر حماية إضافية (مع احترام طابع السرية)، وينطبق نفس الأمر على أي مكان عمومي آخر يمر منه العديد من الناس، مع احترام طابع السرية. و بطبيعة الناس إذا ما تم الاتفاق على الالتقاء في مكان غير آمن، يمكن تأخير الاجتماع إلى حين التأكد من إمكانية الالتقاء في مكان آمن.

يمكن كذلك التفكير بتبني صيغة رسمية، حيث قد يغادر الفرد بيته مع تقديم ذريعة معينة، كزيارة طبيب الأسنان (إظهار ألم على مستوى الأسنان)، أو زيارة الطبيب (إظهار مرض معين) أو الحاجة إلى الذهاب إلى السوق، وينبغي آنذاك على الفرد أن يعود لبيته حاملا لدلائل ثابتة (شهادة طبية وأغراض تم اقتناءها).

لا تنسوا أن الشخص مصدر المعلومات قد يواجه بعض المشاكل الأمنية بعد الاجتماع في المكان المحدد.

٢) نقل المعلومات

يمكن لعملية الاحتفاظ بالمعلومات أن تتم عبر عدة أشكال: يمكن استعمال الذاكرة أو نسخ الوثائق أو تدوين المعلومات أو إدراجها في الحاسوب أو جمعها على شكل صور.

و تكمن الطريقة الأكثر أمنا في نقل المعلومات من ذاكرة الحاسوب أو بواسطة القرص المدمج، مع استعمال التشفير. يمكن تسجيل محضر الاجتماع و تدوين بعض الملاحظات أو إضافة بعض الصور، أما كل الطرق الأخرى فتعتبر أقل أمنا و تساهم في الرفع من نسبة الخطر أثناء نقل المعلومات.

ينبغي أن يقتصر التعامل مع المعلومات الحساسة على بعض أعضاء المنظمة الذين يعون أهمية المعلومات بحوزتهم.

أثناء تَنَقلهم، يأخذ المدافعون عادة مذكرتهم الشخصية التي تحتوي على معلومات هامة لا تمت للبعثة الميدانية بصلة، و يحتفظون بمذكرتهم إلى حين استعمال كل أوراقها، عوض الاكتفاء بنقل الأوراق و الوثائق التي يحتاجونها. و ينطبق نفس الأمر على ذاكرة Flash disk و أجهزة الحواسيب و أغراض أخرى.

٣) تخزين و تحليل المعلومات

نادرا ما تتوصل المنظمة بمعلومات تم تأمينها بشكل مسبق (بالنسبة إلى نقاط ضعف المنظمة، انظر الباب الخاص بأمن المكاتب و البيوت).

و فيما يلي، أهم المعايير الخاصة بأمن المعلومات:

جمع الوثائق الهامة و ترتيبها: ينصح بتنفيذ هذا الإجراء فقط عند الاقتضاء و لدى تسليم الوثائق الخاصة ببعض الحالات أوالملفات بطريقة مابشرة. ينبغي الاحتفاظ بالوثائق التي تتضمن معلومات هامة في علب معدنية، و عدم استبعاد إمكانية جمع كل هذه الوثائق في صندوق خاص.
يمكن كذلك توزيع الوثائق المهمة على عدة أماكن آمنة و إرسالها إلى أماكن مختلفة مع إبداء نفس العناية التي نوصي بها في الباب الخاص "بنقل المعلومات". يمكن كذلك مسح المعلومات و تشفيرها و إرسالها إلى جهة موثوقة (إلى شريك دولي، على سبيل المثال).

ينبغي استعمال رموز التشفير بشكل سليم.

يتعين على المنظمة القيام بالنسخ الاحتياطي بصفة أسبوعية و الاحتفاظ بهذه النسخ و تشفيرها بشكل آمن.

٤) توزيع المعلومات

فيما يلي لائحة للمعايير العامة لتوزيع المعلومات:

- التأكد المزدوج من صحة المعلومات
- عندما تكون المنظمة الجهة الوحيدة التي تتوفر على بعض المعلومات، ترتفع نسبة المخاطر و يتوجب بلورة خطط للطوارئ
- الحصول على إذن مسبق من مصدر المعلومات، خاصة عندما يسهل التعرف على هؤلاء الأفراد على الصعيد المحلي
- كل المعلومات التي "تغادر" المنظمة أو منظمة شريكة، ينبغي اعتبارها كمعلومات "عامة" بسبب إمكانية سقوطها بين يدي بعض أصحاب النيات السيئة أو بالنظر إلى المشاكل اليومية المرتبطة بوسائل الاتصال
- ينبغي على المنظمة التي تصدر المعلومات أن تبلور سياسة تواصل فعالة و واضحة، تأخذ بعين الاعتبار أهم معايير الأمن الخاصة بنقل المعلومات

النفاذ إلى المعلومات من طرف غير المنتسبين للمنظمة (من أعوان و متطوّعين...)

من أجل الحفاظ على أمن المظمة، ينبغي حصر إمكانيات نفاذ غير المنتسبين للمنظمة إلى المعلومات. و يتعلق الأمر بالغير و بالأعوان و المتطوعين. ينبغي اتخاذ قرار بشأن هذا الأمر و تكليف أحد مسؤولي المنظمة بالإشراف على هذه العملية.
قد يكون من المفيد تضمين عقود العمل أو اتفاقيات العمل المبرمة مع الأعوان و المتطوعين لبند خاص بالسرية تُحتَرَم مقتضياته في كل وقت و حين. و يتعين إدماج نفس البند في العقود المُوَقعة مع متعهدي الخدمات الخارجية.

الإدارة الآمنة للمعلومات: إجراءات الرد في حال التعرض المعلومات للسرقة أو للضياع
في حال تعرض المعلومات للسرقة أو للضياع (في بعض الحالات، يصعب التمييز بين الحالتين)، يتعين علينا الرد و اعتبار أن المعلومات قد تقع بين آياد غير آمنة و أنها قد تُستَعمَل من أجل إلحاق الأذى بالمنظمة أو بالغير (من قام بالإبلاغ أو الزملاء، إلخ).
إذا ما تعرضت المعلومات للسرقة أو للضياع، على الرغم من كل الإجراءات الاحترازية المتخذة، ينبغي اعتبار أن الأمر يتعلق بخلل أمني و اتباع الخطوات التالية:

١) إحاطة أفراد المنظمة علما بصفة تلقائية

٢) تقييم كمية و حساسية المعلومات التي تعرضت للسرقة أو للضياع بتحليل إمكانية تعريضها لحياة الغير أو لحياة أعضاء المنظمة للخطر. و في حال فقدان العديد من الوثائق، يتعين إجراء هذا التقييم بالنسبة لكل المعلومات التي تعرضت للسرقة أو للضياع (لوائح الأفراد، معلومات خاصة ببعض الأفراد أو القضايا)

٣) التعرف على الأفراد أو المؤسسات التي ينبغي إحاطتها علما و التي بإمكانها اتخاذ بعض التدابير السليمة من أجل حماية المنظمة (مع انتهاج السرية أثناء القيام بذلك)

٤) تدارس أهمية إحاطة السلطات علما و الحاجة إلى الإبلاغ

٥) عند الاقتضاء، يتوجب اتخاذ بعض الإجراءات الموازية من أجل تجنب التعرض لضرر من جراء استعمال الغير للمعلومات التي تعرضت للسرقة أو للضياع

ينبغي على المنظمة كذلك أن تدرك إلى أي حد يمكن لأعضائها تعريض أنفسهم للخطر من أجل حماية المعلومات: مثلا، إذا ما تعرضت المنظمة لعملية تفتيش باستعمال العنف، يمكن لبعض الأفراد إبداء بعض "المقاومة".

ملخص:

تفرض الإدارة الآمنة للمعلومات تطوير بروتوكولات للوقاية و للرد.

ينبغي الاعتماد على ٤ معايير من أجل الوقاية:

- نقطة تجميع المعلومات
- نقل المعلومات
- تحليل و تخزين المعلومات
- توزيع المعلومات

و من أجل الرد على حالات سرقة أو ضياع المعلومات، ينبغي:

- إحاطة مسؤولي المنظمة علما
- تقييم كمية و مدى حساسية المعلومات التي تعرضت للسرقة أو للضياع
- تدارس أهمية إحاطة بعض الأفراد أو المؤسسات علما
- تدارس أهمية إبلاغ السلطات
- اتباع بعض الخطوات من أجل تجنب التعرض للأذى من جراء استعمال المعلومات التي تعرضت للسرقة أو للضياع

الأمن و وقت الفراغ

ملاحظة عامة:

بشكل عام، يتم تنفيذ الإجراءات الأمنية طالما لم تتعارض و المصالح الشخصية، مما يبرز سهولة التصدي لأمن المنظمة مقارنة مع الاهتمام بأمن المدافعين أثناء وقت فراغهم. لكن، يُعتَبَر وقت الفراغ من بين مكونات أمن الأفراد و المنظمات، مما يفرض تدارس و تحليل التفاعل الحاصل بين المتطلبات الشخصية و الجوانب الأمنية.

وقت الفراغ:

نقدّم هنا بعض النقاط و الاعتبارات من أجل مساعدة المنظمة على إعداد مشروع سياسة خاصة بوقت الفراغ. و كما هو الشأن بالنسبة لباقي المكونات الأمنية، ينبغي تدارس هذا الجانب بشكل معمق حتى و إن اقترن هذا الجهد بالتدخل في الحياة الخاصة للأفراد.

نقوم بتحليل هذا الجانب من خلال تدارس اعتبارين:

- إذا أراد شخص ما الاعتداء على منظمة، لن يستهدف أكثر الأعضاء حرصا على أمنهم أو تنفيذا للإجراءات الأمنية، و لكنه سيستهدف أضعف الأفراد و خاصة خلال وقت فراغهم (ليلا و أثناء نهاية الأسبوع، إلخ)

- إذا كانت المنظمة مكوّنة من ١٠ أعضاء، من بينهم عضو أو عضوان لا يقومان بتنفيذ الإجراءات الأمنية خلال وقت فراغهما، فذلك يُعَرض المنظمة بأكملها (و ليس فقط من لا يحترم التدابير الأمنية) للخطر...

يكمن السؤال المحوري في معرفة "الخطر الأمني المرتبط بنشاط ما..." إذا كان الجواب بالنفي، فهذا يعني أنه ليست ثمة حاجة إلى تحليل الوضع. و لكن إذا جاء الرد بالإيجاب، يتعين تدارس الوضع و التعرف على إمكانية الاستجابة للمتطلبات الفردية في بيئة آمنة، أو تدارس إمكانية التخلي عن هذه المتطلبات لعدم تلائمها و التدابير الأمنية التي ينبغي على المدافع عن حقوق الإنسان اتخاذها.

هل نهتم بالأمن فقط خلال ساعات العمل أو على مدار اليوم؟

على الرغم من صعوبة التمييز بين سياسات المنظمة و حرية الأفراد خلال وقت فراغهم، لا يمكن أن نميز بين إجراءات الوقاية من الاعتداءات و الرد عليها سواء أحدثت أثناء ساعات العمل أو خلال وقت الفراغ. لا ينبغي أن ننسى أنه إذا ما قرر أحدهم استهداف أحد اعضاء المنظمة من أجل إضعافها، لن يقوم بذلك خلال ساعات العمل و لكن عندما يكون المدافع في وضع هش. إذا أراد أحدهم الاعتداء على مدافع عن حقوق الإنسان، سيبحث عن فرصة سانحة للقيام بذلك. و لنتذكر أن الاعتداء على المدافعين ليلا أو أثناء مغادرتهم لعلبة ليلية يجعل الاعتداء يبدو كحادث أمني عرضي...

في الدول التي يُعتَبَر فيها شرب الكحول من العادات الاجتماعية، هل يشكل شرب الكحول حد الثمالة خطرا أمنيا؟

- يؤثر الشرب حد الثمالة على الجانب الأمني. يمكن للمدافع أن يتحدث أو أن يتعرض سلوكه للتغير، و لا يدرك بأنه يتعرض للاستنطاق أو للاستفزاز. تؤثر هذه الحالات بطبيعة الحال على صورة المنظمة و سمعتها، و كذا على الأمن الجسدي للمدافعين عن حقوق الإنسان. و يقدم المدافع السكران فرصة سانحة لأية مجموعة تستهدفه من أجل الاعتداء عليه أو على المنظمة (و ينطبق نفس الأمر على باقي المواد المُخَدرة للعقل). لا يتوجب شجب استعمال الكحول و المخدّرات من منظور أخلاقي أو صحي، و لكن من منظور أمني.
هل يمكن للعلاقات الغرامية السرية أن تؤثر على الأمن؟
ثمة حالات لمدافعين عن حقوق الإنسان تجنبوا إبلاغ المنظمات ببعض العلاقات الغرامية السرية. في بعض الحالات، ترسل المنظمة إنذارا عن طريق نظامها الخاص بالطوارئ، دون أن يكترث المدافعون عن حقوق الإنسان بخطورة الوضع. و تتسبب هذه الحالات في فقدان مصداقية المنظمة و العضو المسؤول على حد سواء، و في التأثير على سمعة كليهما بسبب التداعيات الأخلاقية. و قد تُقَرر بعض الجهات الانسحاب من نظام الطوارئ للإنذار المبكر الخاص بالمنظمة.

- العلاقة الغرامية السرية بحد ذاتها لا تطرح مشكلا، لكنها تؤثر على التواصل و الأمن. نُذَكر مجددا بأننا لا نتدارس هذا الأمر من منظور أخلاقي أو صحي، و لكن من منظور أمني. يتعين على المنظمة أن تكون مستعدة للتصدي لمثل هذه الحالات بطريقة شفافة و أن تبحث عن حلول لذلك.

- ما الذي يمكن القيام به إذا رأى أعضاء المنظمة أن رفيق/ة زميل/ة لهم يُعتَبَر/تُعتَبَر شخصا غير موثوق؟ هل يمكن للمنظمة أن تتدخل؟

- كيف يمكن نقل المعلومات للأصدقاء و لأفراد الأسرة و للأقرباء؟ هل يعتبر المدافع عن حقوق الإنسان مسؤولا عن طريقة استخدام المعلومات؟

تؤثر طريقة استعمال المدافعين عن حقوق الإنسان لوقت فراغهم على أوضاعهم الأمنية، و لا نهدف إلى حرمان المدافعين من التمتع بوقت فراغهم، بقدر ما نسعى إلى التأكد من إمكانية استمتاعهم بهذا الوقت.

يحتاج كل المدافعين عن حقوق الإنسان المُعَرضين للخطر إلى التمتع بوقت الفراغ، من خلال خرجات ليلية أو عطل. تتعين الإشارة بشكل خاص إلى استعمال الكحول و المخدرات في الأماكن العامة، و إلى كيفية تأثير العلاقات الخفية على الأوضاع الأمنية و كيفية تأثير وقت الفراغ على سمعة و مصداقية المنظمة.

كيف نضمن سرية المعلومات؟

ندرج هنا بعض الإجراءات الاحترازية، لأن المعلومات قد تَتَسرب في أي وقت، و كذلك أثناء وقت الفراغ.

يتعين على المنظمة إنشاء مستويين لسرية المعلومات (دائما داخل المنظمة):

- ما يحتاج البعض إلى معرفته
- ما يحتاج الكل إلى معرفته

تساهم هذه العملية في تقليص إمكانية تعرض المعلومات للتسريب، سواء بسبب اللامبالاة أو عن طريق الاقتحام، كما قد تسمح للمنظمة بالتعرف على الجهة التي تقوم بتسريب المعلومات.

هل يمكن لبعض الجوانب من سلوكنا خلال وقت الفراغ التأثير على سمعة المنظمة؟

- كيف ينظر إلينا الآخرون؟
- ما مدى معرفة زملائنا بالأنشطة التي نمارسها خلال وقت فراغنا؟ كيف تؤثر هذه الأنشطة على سمعة المنظمة؟
- ...

ملخص:

ينبغي على المدافع الذي يتعرض للخطر أن يعتني بالجوانب الأمنية على مدار اليوم و مهما كانت طبيعة الأنشطة التي يقوم بها، بما في ذلك تلك التي يزاولها أثناء وقت الفراغ.

يتبغي إيلاء أهمية بالغة لوقت الفراغ.

يكمن السؤال المحوري في معرفة "الخطر الأمني المرتبط بنشاط ما..." إذا كان الجواب بالنفي، فهذا يعني أنه ليست ثمة حاجة إلى تحليل الوضع. و لكن إذا جاء الرد بالإيجاب، يتعين تدارس الوضع و التعرف على إمكانية الاستجابة للمتطلبات الفردية في بيئة آمنة، أو تدارس إمكانية التخلي عن هذه المتطلبات لعدم تلائمها و التدابير الأمنية التي ينبغي على المدافع عن حقوق الإنسان اتخاذها.

تحتاج كل منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان إلى تطوير سياسة للاستمتاع بوقت الفراغ، من خلال خرجات ليلية أو عطل. تتعين الإشارة بشكل خاص إلى استعمال الكحول و المخدرات في الأماكن العامة، و إلى كيفية تأثير العلاقات الخفية على الأوضاع الأمنية و كيفية تأثير الوقت الفارغ على سمعة و مصداقية المنظمة.

ينبغي إجراء تحليل أمني شامل لأن وقت الفراغ قد يرتبط ببعض المخاطر الأمنية.

إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان[1]

الأمم المتحدة

A

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL
A/RES/53/144
8 March 1999

الجلسة الثالثة والخمسين
أجندة رقم 110 (ب)

قرار صادقت عليه الجمعية العامة

[بخصوص تقرير اللجنة الثالثة **(A/53/625/Add.2)**]

٥٣/١٤٤. الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً.

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد على أهمية مراعاة مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص في كل بلدان العالم،

و إذ تأخذ بعين الاعتبار قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٨/٧ بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨[1] الذي صادقت من خلاله اللجنة على نص و مشروع الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً،

و إذ تأخذ كذلك بعين الاعتبار قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ١٩٩٨/٣٣ بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٩٨، حيث يوصي المجلس الجمعية العامة بالمصادقة على مشروع الإعلان،
و إذ تدرك أهمية المصادقة على مشروع الإعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،[2]

تصادق على الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، الملحق بهذا القرار؛

تدعو حكومات و وكالات و منظمات منظومة الأمم المتحدة و المنظمات الحكومية و غير الحكومية إلى مضاعفة الجهود من أجل نشر الإعلان و النهوض عالمياً باحترام و بفهم محتوى الإعلان، و تطلب من الأمين العام إدماج الإعلان في الطبعة القادمة من "حقوق الإنسان – مجموعة صكوك دولية".

---

[1] آنظر الى التقارير الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٨، ملحق رقم ٣ (E/١٩٩٨/٢٣) ج ٢، فصل أ

[2] قرار ٢١٧ أ (٣)

اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العمومية رقم ٥٣/١٤٤ بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٩٨

الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد أهمية مراعاة مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص في كل بلدان العالم،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٣] والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان[٤] بوصفها عناصر أساسية في الجهود الدولية المبذولة لتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها، وأهمية الصكوك الأخرى لحقوق الإنسان المعتمدة في إطار منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الصكوك المعتمدة على الصعيد الإقليمي،

وإذ تؤكد أن جميع أعضاء المجتمع الدولي يضطلعون، مجتمعين ومنفردين، بالتزامهم الرسمي بتعزيز وتشجيع الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع، بما في ذلك التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد، أو أي وضع آخر، وإذ تؤكد من جديد ما لتحقيق التعاون الدولي من أهمية خاصة للوفاء بهذا الالتزام وفقا للميثاق،

وإذ تسلم بالدور المهم للتعاون الدولي وبالعمل القيّم للأفراد والجماعات والرابطات في الإسهام في القضاء الفعال على جميع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب والأفراد، بما في ذلك ما يتعلق بالانتهاكات الواسعة النطاق أو الصارخة أو المنتظمة، مثل الانتهاكات الناجمة عن الفصل العنصري، وجميع أشكال التمييز العنصري، والاستعمار، والسيطرة أو الاحتلال الأجنبي، والعدوان على السيادة الوطنية أو الوحدة الوطنية أو السلامة الإقليمية أو تهديدها، وعن رفض الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق كل شعب في ممارسة سيادته الكاملة على ثرواته وموارده الطبيعية،

وإذ تعترف بالعلاقة بين السلم والأمن الدوليين والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإذ تضع في اعتبارها أن غياب السلم والأمن الدوليين لا ينهض عذرا لعدم الامتثال،

وإذ تعيد تأكيد أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي حقوق وحريات عالمية غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتصلة فيما بينها، وينبغي تعزيزها وتنفيذها بطريقة عادلة ومنصفة، دون الإخلال بتنفيذ أي من هذه الحقوق والحريات،

وإذ تؤكد أن المسؤولية والواجب الرئيسيين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية يقعان على عاتق الدولة،

وإذ تعترف بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات والرابطات في تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وزيادة التعريف بها على الصعيدين الوطني والدولي.

---

[٣] قرار ٢١٧ أ (٣)

[٤] قرار ٢٢٠٠ أ (١١)

تعلن:

المادة ١

من حق كل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي.

المادة ٢

١) يقع على عاتق كل دولة مسؤولية وواجب رئيسيان في حماية وتعزيز وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بعدة طرق منها اتخاذ ما قد يلزم من خطوات لتهيئة جميع الأوضاع اللازمة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من الميادين، فضلا عن إتاحة الضمانات القانونية المطلوبة لتمكين جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها، بمفردهم وبالاشتراك مع غيرهم، من التمتع فعلا بجميع هذه الحقوق والحريات.

تتخذ كل دولة الخطوات التشريعية والإدارية والخطوات الأخرى اللازمة لضمان التمتع الفعلي بالحقوق والحريات المشار إليها في هذا الإعلان.

المادة ٣

٢) يشكل القانون المحلي المتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الدولية الأخرى التي تقع على عاتق الدولة في ميدان حقوق الإنسان والحريات الأساسية الإطار القانوني الذي ينبغي أن يجري فيه إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها، وتنفيذ جميع الأنشطة المشار إليها في هذا الإعلان من أجل تعزيز تلك الحقوق والحريات وحمايتها وإعمالها بشكل فعال.

المادة ٤

ليس في هذا الإعلان ما يمكن تأويله على نحو يخل بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه أو يتعارض معها، أو يقيد أو ينتقص من أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والصكوك والالتزامات الدولية الأخرى المنطبقة في هذا الميدان.

المادة ٥

لغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، يكون لكل شخص الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، على الصعيدين الوطني والدولي، في:

أ- الالتقاء أو التجمع سلميا؛
ب- تشكيل منظمات غير حكومية أو رابطات أو جماعات والانضمام إليها والاشتراك فيها؛
ج- الاتصال بالمنظمات غير الحكومية أو بالمنظمات الحكومية الدولية.

المادة ٦

لكل شخص الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، في:

أ- معرفة المعلومات المتعلقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وطلبها، والحصول عليها، وتلقيها، والاحتفاظ بها، بما في ذلك الإطلاع على المعلومات المتعلقة بكيفية إعمال هذه الحقوق والحريات في النظم التشريعية أو القضائية أو الإدارية المحلية؛
ب- حرية نشر الآراء والمعلومات والمعارف المتعلقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو نقلها إلى الآخرين أو إشاعتها بينهم، وفق ما تنص عليه الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية المنطبقة؛
ج- دراسة ومناقشة وتكوين واعتناق الآراء بشأن مراعاة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال القانون وفي التطبيق على السواء، وتوجيه انتباه الجمهور إلى هذه الأمور بهذه الوسائل وبغيرها من الوسائل المناسبة.

المادة ٧

لكل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، الحق في استنباط ومناقشة أفكار ومبادئ جديدة بصدد حقوق الإنسان وفي الدعوة إلى قبولها.

المادة ٨

١) من حق كل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن تتاح له بالفعل وعلى أساس غير تمييزي، فرصة المشاركة في حكومة بلده أو بلدها وفي تصريف الشؤون العامة.

٢) ويشمل هذا، ضمن أمور أخرى، حق الشخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، في تقديم انتقادات ومقترحات إلى الهيئات والوكالات الحكومية والمنظمات المعنية بالشؤون العامة لتحسين أدائها، وفي توجيه الانتباه إلى أي جانب من جوانب عملها قد يعوق أو يعرقل تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها.

المادة ٩

١) لكل شخص، لدى ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على النحو المشار إليه في هذا الإعلان، الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، في الإفادة من أي سبيل انتصاف فعال وفي الحماية في حالة انتهاك هذه الحقوق.

٢) وتحقيقا لهذه الغاية، يكون لكل شخص يدعى أن حقوقه أو حرياته قد انتهكت، الحق، إما بنفسه أو عن طريق تمثيل معتمد قانوناً، في تقديم شكوى إلى هيئة قضائية أو هيئة أخرى مستقلة ونزيهة ومختصة منشأة بموجب القانون، على أن تنظر هذه الهيئة في الشكوى على وجه السرعة في جلسة علنية، والحصول من تلك الهيئة، وفقاً للقانون، على قرار بالجبر، بما في ذلك أي تعويض مستحق، حيثما كان هناك انتهاك لحقوق ذلك الشخص أو حرياته، فضلاً عن إنفاذ القرار والحكم النهائيين، وذلك كله دون أي تأخير لا موجب له.

٣) وتحقيقا للغاية نفسها، يكون لكل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، الحق، ضمن أمور أخرى في:
أ–أن يشكو من سياسات الموظفين الرسميين والهيئات الحكومية بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأن يقدم شكواه في شكل عريضة أو بطريقة أخرى مناسبة إلى السلطات المحلية القضائية أو الإدارية أو التشريعية المختصة أو إلى أي سلطة مختصة أخرى ينص عليها النظام القانوني للدولة، ويجب على هذه السلطات أن تصدر قرارها في الشكوى دون أي تأخير لا موجب له؛
ب–أن يشهد الجلسات العلنية والإجراءات والمحاكمات، لتكوين رأي عن امتثالها للقانون الوطني والالتزامات والتعهدات الدولية المنطبقة؛
ج–أن يعرض ويقدم في سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية مساعدات قانونية كفؤة مهنيا أو أية مشورة أو مساعدة أخرى ذات صلة.

٤) وتحقيقا للغاية نفسها، يحق لكل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، وفقا للصكوك والإجراءات الدولية المنطبقة، الوصول دون عائق إلى الهيئات الدولية المختصة اختصاصا عاما أو محددا بتلقي ودراسة البلاغات المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والاتصال بهذه الهيئات.

٥) تتولى الدولة إجراء تحقيق سريع ونزيه أو تحرص على إجراء تحقيق إذا كان هناك سبب معقول للاعتقاد بأن انتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية قد حدث في أي إقليم خاضع لولايتها.

المادة ١٠

ليس لأحد أن يشارك، بفعل أو بالامتناع عن فعل يكون لازما، في انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا يجوز إخضاع أحد لعقوبة أو لإجراء ضار من أي نوع بسبب رفضه القيام بذلك.

المادة ١١

لكل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، الحق في الممارسة القانونية لحرفته أو مهنته أو حرفتها أو مهنتها. وعلى كل شخص يستطيع، بحكم مهنته أو مهنتها، أن يؤثر في الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين، أن يحترم تلك الحقوق والحريات وأن يمتثل للمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة للسلوكيات أو الأخلاقيات الحرفية والمهنية.

المادة ١٢

١) لكل شخص الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، في أن يشترك في الأنشطة السلمية لمناهضة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٢) تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص حماية السلطات المختصة له، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، من أي عنف، أو تهديد، أو انتقام، أو تمييز ضار فعلا أو قانونا، أو ضغط، أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته أو ممارستها المشروعة للحقوق المشار إليها في هذا الإعلان.

٣) وفي هذا الصدد، يحق لكل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يتمتع في ظل القانون الوطني بحماية فعَّالة لدى مقاومته أو معارضته، بوسائل سلمية، للأنشطة والأفعال المنسوبة إلى الدول، بما فيها تلك التي تعزى إلى الامتناع عن فعل، التي تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن أفعال العنف التي ترتكبها جماعات أو أفراد وتؤثر في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

المادة ١٣

لكل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، الحق في التماس وتلقي واستخدام موارد يكون الغرض منها صراحة هو تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بالوسائل السلمية، وفقاً للمادة ٣ من هذا الإعلان.

المادة ١٤

١) تقع على عاتق الدولة مسؤولية اتخاذ التدابير التشريعية والقضائية والإدارية أو التدابير الأخرى المناسبة لتعزيز فهم جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها لحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢) وتشمل هذه التدابير، في جملة أمور ما يلي:
أ- نشر القوانين والأنظمة الوطنية والصكوك الدولية الأساسية المنطبقة المتعلقة بحقوق الإنسان وإتاحتها على نطاق واسع؛
ب- إتاحة الإمكانية الكاملة وعلى قدم المساواة للاطلاع على الوثائق الدولية في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك التقارير الدورية التي تقدمها الدولة إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها، والاطلاع كذلك على المحاضر الموجزة للمناقشات والتقارير الرسمية لهذه الهيئات.

٣) تكفل الدولة وتدعم، حسب الاقتضاء، إنشاء وتطوير مزيد من المؤسسات الوطنية المستقلة لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في كامل الإقليم الخاضع لولايتها، سواء كانت هذه المؤسسات مكاتب لأمناء المظالم أو لجاناً لحقوق الإنسان أو أي شكل آخر من أشكال المؤسسات الوطنية.

المادة ١٥

تقع على عاتق الدولة مسؤولية تعزيز وتيسير تدريس حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع المراحل التعليمية، وضمان أن يعمل جميع المسؤولين عن تدريب المحامين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وأفراد القوات المسلحة والموظفين العموميين على إدراج عناصر ملائمة لتدريس حقوق الإنسان في برامجهم التدريبية.

المادة ١٦

للأفراد والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات ذات الصلة دور مهم يؤدونه بالمساهمة في زيادة وعي الجمهور بالمسائل المتصلة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وذلك عن طريق أنشطة مثل التثقيف والتدريب والبحث في هذه المجالات، بغية مواصلة تعزيز جملة أمور، منها التفاهم والتسامح والسلم والعلاقات الودية بين الأمم وفيما بين جميع الفئات العرقية والدينية، مع مراعاة شتى خلفيات المجتمعات والمجتمعات المحلية التي يمارس فيها هؤلاء الأفراد والمنظمات والمؤسسات أنشطتهم.

المادة ١٧

لا يخضع أي شخص، يتصرف بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، لدى ممارسة الحقوق والحريات المشار إليها في هذا الإعلان، إلا للقيود التي تتوافق مع الالتزامات الدولية المنطبقة ويقررها القانون لغرض واحد فقط هو كفالة الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين والاحترام الواجب لها وتلبية المقتضيات العادلة للأخلاقيات وللنظام العام والخير العام في مجتمع ديمقراطي.

المادة ١٨

١) على كل شخص واجبات إزاء وضمن المجتمع المحلي الذي في إطاره وحده يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل.

٢) للأفراد والجماعات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية دور مهم يؤدونه ومسؤولية يضطلعون بها في صون الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والإسهام في تعزيز المجتمعات والمؤسسات والعمليات الديمقراطية والنهوض بها.

٣) للأفراد والجماعات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية أيضا دور مهم يؤدونه ومسؤولية يضطلعون بها في الإسهام، حسب الاقتضاء، في تعزيز حق كل شخص في نظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان إعمالاً كاملاً.

المادة ١٩

ليس في هذا الإعلان ما يمكن تفسيره على أنه يعني ضمناً أن لأي فرد أو جماعة أو هيئة من هيئات المجتمع أو أي دولة الحق في مباشرة أي نشاط أو القيام بأي فعل يهدف إلى إهدار الحقوق والحريات المشار إليها في هذا الإعلان.

المادة ٢٠

ليس في هذا الإعلان ما يمكن تفسيره على أنه يعني السماح للدول بدعم وتعزيز أنشطة أفراد أو جماعات من الأفراد أو مؤسسات أو منظمات غير حكومية تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

مجلس
الاتحاد الأوروبي

بروكسل، ٩ حزيران / يونيو ٢٠٠٩
04/1/10056
REV 1
LIMITE
PESC 435
COHOM 17

وثيقة مُوَجَّهة

من: المجلس السياسي و الأمني

إلى: مجلس الممثلين الدائمين COREPER / المجلس الأوروبي

الموضوع: مشروع خلاصات المجلس المتعلقة بالمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي الموجهة للمدافعين عن حقوق الإنسان

١) خلال اجتماع يوم ٨ حزيران/يونيو، ناقش المجلس السياسي و الأمني الخلاصات المشار إليها أعلاه، و الملحقة بهذه الوثيقة

٢) خلال اجتماع فاتح حزيران/يونيو، صادق المجلس السياسي و الأمني على الوثيقة "ضمان الحماية – المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي الموجهة للمدافعين عن حقوق الإنسان"، و التي تم إعدادها بعد مشاورات مع الفريق العامل التابع للمجلس الأوروبي المعني بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان، و الملحقة بخلاصات المجلس الأوروبي

٣) تمت دعوة مجلس الممثلين الدائمين COREPER بأن يوصي المجلس بالمصادقة على مشروع الخلاصات و المبادئ التوجيهية التي تم إلحاقها به بصفتها بندا أولويا مدرجا على جدول أعمال اجتماع يومي ١٤/١٥ حزيران/يونيو

ملحق

مشروع خلاصات المجلس

١) يرحب المجلس بالمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي الموجهة للمدافعين عن حقوق الإنسان و يصادق عليها. تعتبر المبادئ التوجيهية جزءا أساسيا من مسار تعزيز السياسة الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان، في إطار العلاقات الخارجية للاتحاد. يُذَكر المجلس بأن المبادئ التوجيهية من شأنها تعزيز أنشطة الاتحاد الأوروبي في مجال حماية و دعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

٢) يُذَكر المجلس بأن دعم المدافعين عن حقوق الإنسان كان دائما من المكونات الأساسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. تهدف المبادئ التوجيهية الموجهة للمدافعين عن حقوق الإنسان إلى اقتراح بعض الممارسات التي من شأنها دعم جهود الاتحاد الأوروبي المتصلة بهذا المجال. يمكن استعمال هذه المبادئ التوجيهية في إطار العلاقات مع الدول الأجنبية على جميع الصعد، و كذلك في إطار المحافل المتعددة الأطراف المتصلة بحقوق الإنسان، من أجل دعم و تعزيز الجهود الأوروبية الحالية التي تهدف إلى النهوض بحق الدفاع عن حقوق الإنسان و الحث على احترامه. و تدعو هذه المبادئ كذلك الاتحاد الأوروبي للتدخل من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون الخطر، و كذلك لاقتراح وسائل لدعم و مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان.

٣) ذَكَّر المجلس بأن المبادئ التوجيهية و إذ تهتم بالشؤون المرتبطة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، من شأنها أن تساهم في تعزيز السياسة الأوروبية في مجال حقوق الإنسان بشكل عام.

ملحق بالملحق

ضمان الحماية
المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي الموجهة للمدافعين عن حقوق الإنسان

١) الغاية

١– شَكَّل دعم حقوق الإنسان دائما جزءا أساسيا من العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان. تهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى تقديم اقتراحات عملية من أجل تعزيز الجهود الأوروبية المرتبطة بهذا المجال. يمكن استعمال هذه المبادئ التوجيهية في إطار العلاقات مع الدول الأجنبية على جميع الصعد و كذلك في إطار المحافل المتعددة الأطراف المتصلة بحقوق الإنسان، من أجل دعم و تعزيز الجهود الأوروبية الحالية التي تهدف إلى النهوض بحق الدفاع عن حقوق الإنسان و الحث على احترامه. و تدعو هذه المبادئ كذلك الاتحاد الأوروبي للتدخل من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون الخطر، و كذلك لاقتراح وسائل عملية لدعم و مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان. و تدعو المبادئ التوجيهية إلى دعم الإجراءات الخاصة للجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك ممثل الأمم المتحدة الخاص لشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان و كل الآليات و الصكوك الإقليمية ذات الصلة و التي تهدف إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. و ستعتمد البعثات الأوروبية (سفارات و قنصليات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و وفود الاتحاد الأوروبي) على هذه المبادئ التوجيهية من أجل بلورة نهجها المرتبط بالمدافعين عن حقوق الإنسان. و إذ تهتم هذه المبادئ بالمدافعين عن حقوق الإنسان شكل خاص، من شأنها المساهمة في تعزيز سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان بشكل عام.

٢) تعريف

٢ – يعتمد تعريف المدافع عن حقوق الإنسان في إطار هذه المبادئ التوجيهية على التعريف الوارد في "الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا" (انظر الملحق ١)، و الذي يشير إلى أنه "من حق كل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي".

٣– يُعتبَر من المدافعين عن حقوق الإنسان كل الأفراد و المجموعات و الهيئات التي تساهم في النهوض بحقوق الإنسان و بالحريات الأساسية المُعترف بها عالميا. يهدف المدافعون عن حقوق الإنسان إلى النهوض بالحقوق المدنية و السياسية و حمايتها، و كذا إلى حماية و ضمان احترام الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و النهوض بها. يساهم المدافعون عن حقوق الإنسان كذلك في النهوض بحقوق أعضاء بعض المجموعات مثل السكان الأصليين و حماية حقوقهم. و لا يشمل هذا التعريف المجموعات أو الأفراد الذين يدعون إلى العنف أو يلجؤون إليه.

٣) مقدمة

٤– يدعم الاتحاد الأوروبي المبادئ التي تضمَّنها الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا. و على الرغم من كون مسؤولية حماية حقوق الإنسان و النهوض بها تقع أولا على عاتق الدول، يعترف الاتحاد الأوروبي بأن الأفراد و المجموعات و هيئات المجتمع تقوم بدور رائد من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان. و تتضمن الأنشطة المرتبطة بحقوق الإنسان:

- توثيق الانتهاكات
- محاولة جبر الضرر الذي لحِق بالضحايا، و اللجوء إلى الوسائل القانونية و النفسية و الطبية و إلى كل الوسائل الأخرى التي تسمح ببلوغ هذا الهدف
- مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب التي تؤدي إلى مواصلة انتهاك حقوق الإنسان و الحريات الأساسية

٥– يشمل عمل المدافعين عن حقوق الإنسان كذلك انتقاد سياسات و جهود الحكومة. لكن، لا ينبغي على الحكومات أن تعتبر هذا الأمر سلبيا. يعتبر المبدأ الذي يسمح بالتمتع باستقلالية الرأي و بمناقشة سياسات و جهود الدولة بكل حرية من المبادئ الأساسية التي أبدت نجاعتها في مجال تعزيز و حماية حقوق الإنسان. و يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان دعم سياسات و جهود الحكومات التي تهدف إلى النهوض بحقوق الإنسان، كما يمكنهم في إطار عملية تشاورية الاضطلاع بدور رائد في صياغة مشاريع القوانين و في المساعدة على تصميم الخطط و الاستراتيجيات الوطنية المتصلة بحقوق الإنسان. ينبغي الاعتراف بهذا الدور و دعمه.

٦– يعترف الاتحاد الأوروبي بأن أنشطة المدافعين بحقوق الإنسان تحظى باعتراف أكبر مع مرور الزمن، و بأنها ساهمت في ضمان حماية أكبر لضحايا الانتهاكات. لكن، تم بلوغ هذا الهدف مقابل تضحيات جليلة، تتمثل في استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان و انتهاك حقوقهم في العديد من البلدان. يعتبِر الاتحاد الأوروبي بأنه من المهم ضمان أمن المدافعين عن حقوق الإنسان و حمايتهم، مما يفرض تبني النهج الجنساني في مجال حقوق الإنسان.

٤) المبادئ التوجيهية العملياتية

٧– يهدف الجزء العملياتي من المبادئ التوجيهية إلى التعرف على الوسائل التي تسمح بالعمل بشكل فعال من أجل النهوض بحقوق الإنسان في البلدان الأجنبية و حمايتها، في إطار السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة.

الرصد، الإبلاغ و التقييم

٨– سبق و أن طُلبَ من رؤساء الوفود الأوروبية تقديم تقارير منتظمة متعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في بلدان اعتمادهم. و صادق فريق المجلس العامل المعني بحقوق الإنسان مؤخرا على الخطوط العريضة للوثائق المُعدَّة لتسهيل هذا الأمر. و توافقا مع هذه الوثائق، يتعين على الوفود الإشارة في التقارير إلى أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان، و إلى الاعتداءات أو التهديدات التي قد تستهدف

المدافعين عن حقوق الإنسان. و في هذا الصدد، يتعين على رؤساء الوفود إدراك أن الإطار المؤسساتي من شأنه أن يؤثر بشكل بالغ على إمكانية قيام المدافعين عن حقوق الإنسان بعملهم في ظروف آمنة. إن التدابير التشريعية و القضائية و الإدارية التي تتبناها الدول من أجل حماية الأفراد من العنف و من التهديد بالانتقام أو من التمييز بحكم الواقع أو بموجب القانون أو من التعرض للضغط أو لأي إجراء آخر عشوائي كنتيجة لتمتعهم المشروع بكل الحقوق المُشار إليها في إعلان الأمم المتحدة الخاص بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان، تُعتَبَر بالغة الأهمية.
عند الاقتضاء، يتعين على رؤساء الوفود تقديم توصيات لفريق المجلس العامل المعني بحقوق الإنسان من أجل اتخاذ تدابير على صعيد الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك التنديد بالتهديدات و الاعتداءات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان، و كذا اتخاذ بعض القرارات و إصدار بعض البيانات عندما يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان لتهديد فوري أو صريح. و ينبغي على رؤساء الوفود الإشارة كذلك في تقاريرهم إلى نجاعة التدابير المتَّخَذة على صعيد الاتحاد الأوروبي.

٩– إن تقارير رؤساء البعثات و كل المعلومات المتوافرة الأخرى كالتقارير و التوصيات الصادرة عن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان و مقرري الأمم المتحدة و هيئات المعاهدات و كذا المنظمات غير الحكومية، تسمح المجلس العامل المعني بحقوق الإنسان و لباقي الأطراف المعنية بالتعرف على الحالات التي تستدعي من الاتحاد الأوروبي أن يتخذ بعض الإجراءات أو، عند الاقتضاء، أن يُصدِر بعض التوصيات للمجلس الأمني و السياسي أو لمجلس الاتحاد الأوروبي.

دور البعثات في تعزيز و حماية حقوق الإنسان

١٠– تُعتَبَر البعثات الأوروبية (سفارات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و وفود المفوضية الأوروبية) في العديد من البلدان أول واجهة للتعاون القائم بين الاتحاد الأوروبي و دوله الأعضاء من جهة، و المدافعين عن حقوق الإنسان من جهة أخرى، و هو ما يبرز الدور الرائد الذي تضطلع به هذه البعثات من أجل تنفيذ السياسة الأوروبية المتصلة بالمدافعين عن حقوق الإنسان. و يفرض ذلك على البعثات الأوروبية محاولى تبني نهج استباقي في تعاملها مع المدافعين عن حقوق الإنسان. و يتعين على هذه البعثات في نفس الوقت أن تُدرِكَ أن التدابير الأوروبية قد تؤدي إلى تهديد المدافعين عن حقوق الإنسان أو إلى الاعتداء عليهم في بعض الحالات، مما يُلزِم البعثات بالتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان بشأن الخطوات الممكن اتخاذها. و تشمل التدابير التي يمكن لبعثات الاتحاد الأوروبي أخذها:

- التنسيق بشكل وطيد مع المدافعين عن حقوق الإنسان بما في ذلك من هم في وضع خطير، و تقاسم المعلومات معهم
- البقاء على اتصال مع المدافعين عن حقوق الإنسان، و استقبالهم في مقرات البعثات أو زيارة مناطق اشتغالهم، كما يمكن تعيين بعض ضباط الاتصال عند الاقتضاء من أجل تقاسم عبء العمل
- المساهمة، عند الاقتضاء، في إبراز دور المدافعين عن حقوق الإنسان، عن طريق القيام ببعض الزيارات أو توجيه الدعوات
- حضور و مراقبة محاكمات المدافعين عن حقوق الإنسان عند الاقتضاء

النهوض باحترام المدافعين عن حقوق الإنسان في إطار العلاقات مع الدول الأجنبية و المحافل المتعددة الأطراف

١١– يهدف الاتحاد الأوروبي إلى التأثير على الدول الأجنبية من أجل الاضطلاع بواجباتها المتمثلة في احترام حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان و حمايتهم من الاعتداءات و التهديدات الصادرة عن أطراف غير حكومية. يقوم الاتحاد الأوروبي في إطار علاقاته مع الدول الأجنبية، و عند الاقتضاء، بالإشارة إلى الحاجة إلى انخراط كل الدول في الجهود التي تهدف إلى الالتزام بكل المعايير الدولية، و خاصة بإعلان الأمم المتحدة.

و يكمن الهدف الأسمى في إيجاد ظروف تسمح للمدافعين عن حقوق الإنسان بالعمل بكل حرية. و لا يَدَّخر الاتحاد الأوروبي جهدا من أجل التعريف بأهدافه في إطار سياسته المتصلة بحقوق الإنسان، و من أجل التأكيد على الأهمية التي يوليها الاتحاد لمسألة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. و تشمل الإجراءات التي تهدف إلى دعم هذه الجهود:

- قيام الرئاسة الأوروبية أو الممثل الأعلى للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة أو الممثلين المبعوثين الخاصين للاتحاد الأوروبي، أثناء زيارتهم للدول الأجنبية، و عندالاقتضاء، بالالتقاء بالمدافعين عن حقوق الإنسان و الإشارة إلى حالاتهم، كجزء من برنامج زيارتهم لتلك الدول.
- جعل المكون المتعلق بحقوق الإنسان في إطار الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي و باقي الدول أو المنظمات الإقليمية يتضمن بندا خاصا بالمدافعين عن حقوق الإنسان. و يُبرز الاتحاد الأوروبي الدعم الذي يقدمه للمدافعين عن حقوق الإنسان و للعمل الذي يقومون به، كما يشير إلى بعض الحالات التي تثير القلق.
- الاشتغال بشكل وطيد مع باقي الدول أو الأطراف التي تتقاسم نفس المبادئ و التوجهات، و خاصة لجنة حقوق الإنسان و الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- النهوض بتعزيز الآليات الإقليمية المتوافرة لضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الجهة التنسيقية المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان التابعة للجنة الافريقية لحقوق الإنسان و الشعوب و الوحدة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، و كذا المساهمة في إيجاد آليات شبيهة في المناطق التي تفتقد آليات مماثلة.

دعم الإجراءات الخاصة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الممثل الخاص المعني بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان

١٢- يعترف الاتحاد الأوروبي بكون الإجراءات الخاصة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المقررون الخاصون و الممثلون الخاصون و الخبراء المستقلون و أفرقة العمل) تضطلع بدور حيوي في إطار الجهود الدولية التي تهدف إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان بالنظر إلى مبدأي الاستقلالية و الحياد اللذان تتمتع بهما هذه الإجراءات الخاصة و كذا بالنظر إلى الإمكانية المتاحة لهم للتنديد بانتهاكات حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان و بالقيام بزيارات للدول. و إذ يُعتَبَر دور الممثل الخاص المعني بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان محوريا، فإن صلاحيات باقي الإجراءات الخاصة تمثل دعما إضافيا للمدافعين عن حقوق الإنسان. و تشمل إجراءات الاتحاد الأوروبي في مجال دعم الإجراءات الخاصة:

- تشجيع الدول على إبداء موافقة مبدئية بشأن طلبات الزيارة المُقَدمة من طرف إجراءات الأمم المتحدة الخاصة.
- الاعتماد على بعثات الاتحاد الأوروبي قصد تشجيع تنفيذ الآليات الموضوعاتية للأمم المتحدة من طرف المجتمعات المحلية المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان، و تسهيل التعاون و تبادل المعلومات بين الآليات الموضوعاتية و المدافعين عن حقوق الإنسان.
- بما أن الإجراءات الخاصة لن تتمكن من الاضطلاع بمهامها في غياب الموارد الملائمة، يقوم الاتحاد الأوروبي بتخصيص جزء من موازنته العامة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

الدعم العملي للمدافعين عن حقوق الإنسان، خاصة في إطار سياسة الإنماء

١٣- تُعتَبَر برامج المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء التي تهدف إلى دعم تطوير المسارات و المؤسسات الديمقراطية و النهوض بحقوق الإنسان و حمايتها في البلدان النامية تعبيرا واضحا على الدعم العملي المقدَّم للمدافعين عن حقوق الإنسان. و تشمل هذه الجهود على سبيل المثال لا الحصر برامج التعاون الإنمائي، كما يمكن لهذا الدعم العملي أن يشمل:

- البرامج الثنائية لحقوق الإنسان و لِدَمقرَطَة المجتمعات الممولة من طرف المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء، و التي ينبغي أن تولي اهتماما أكبر إلى الحاجة إلى دعم تطوير المسارات و المؤسسات الديمقراطية و النهوض بحقوق الإنسان و حمايتها في البلدان النامية عن طريق جملة أمور منها دعم المدافعين عن حقوق الإنسان في إطار بعض الأنشطة المتصلة بتعزيز القدرات و حملات رفع الوعي.
- تشجيع و دعم إنشاء و اشتغال الهيئات الوطنية المعنية بالنهوض بحقوق الإنسان و بحمايتها، و التي يتم إحداثها بموجب مبادئ باريس، و يشمل ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و مكاتب أمناء المظالم و لجان حقوق الإنسان.
- المساعدة على إنشاء شبكات للمدافعين عن حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، عن طريق
- تسهيل عقد اجتماعات خاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان.
التأكد من إمكانية نفاذ المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الموارد الأجنبية، بما في ذلك الموارد المالية.
- التأكد من مساهمة البرامج التعليمية المرتبطة بحقوق الإنسان في النهوض بجملة أمور منها الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

دور أفرقة عمل المجلس

١٤- يقوم فريق المجلس العامل المعني بحقوق الإنسان، و توافقا مع صلاحياته، برصد تنفيذ المبادئ التوجيهية الموجهة للمدافعين عن حقوق الإنسان في إطار تعاون و تنسيق وثيقَين مع باقي أفرقة عمل المجلس. و يشمل ذلك:

- تشجيع إدماج شؤون المدافعين عن حقوق الإنسان في سياسات و إجراءات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.
- إجراء استعراض تقييمي لعملية تنفيذ المبادئ التوجيهية خلال فترات منتظمة.
- مواصلة البحث عند الاقتضاء عن طرق للتعاون مع الأمم المتحدة و باقي الآليات الدولية و
- الإقليمية التي تدعم لمدافعين عن حقوق الإنسان.
إبلاغ المجلس، عن طريق اللجنة السياسية و الأمنية و عن طريق لجنة الممثلين الدائمين، بشكل سنوي حول التقدم المُحرَز في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية عند الاقتضاء.

ملحق ١ للملحق بالملحق

إعلان الأمم المتحدة)
الخاص بالمدافعين عن
(حقوق الإنسان

الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا

ملحق ٢ للملحق بالملحق

الصكوك الدولية ذات الصلة

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- اتفاقية حقوق الطفل
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية و البروتوكولات المضافة إليها و الاجتهاد القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
- الميثاق الاجتماعي الأوروبي / الميثاق الاجتماعي الأوروبي المُعدَّل
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان
- اتفاقية جنيف لحماية ضحايا الحروب و بروتوكولاتها و كذلك القواعد العرفية في القانون الدولي المتصلة بالنزاعات المسلحة
- اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
- الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا

توصيات Protection International الموجهة للمدافعين عن حقوق الإنسان، و المتصلة ببعثات الاتحاد الأوروبي و بسفارات الدول الأعضاء في الاتحاد و بالممثلين الخاصين للاتحاد (نصائح إضافية على الموقع www.protectionlin.org)

منذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة، تم إنشاء هذه الآليات من أجل حماية المدافعين على الصعيد الدولي:

- صلاحيات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان، و هو المنصب الذي أحدثته لجنة حقوق الإنسان
- صلاحيات المقرر الخاص التابع للجنة الافريقية لحقوق الإنسان و الشعوب
- القرار الخاص بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في افريقيا، و الصادر عن اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان و الشعوب خلال دورتها الخامسة و الثلاثين التي انعقدت بين ٢١ أيار/مايو و ٤ حزيران/يونيو في بانجول، غامبيا
- وحدة المدافعين عن حقوق الإنسان التابعة للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان
- و قام الاتحاد الأوروبي كذلك بتبني مبادئ توجيهية خاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، كأداة يمكن لبعثات الاتحاد الأوروبي تنفيذها من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في البلدان الأجنبية
- مجلس أوروبا: اعتماد إعلان بمجلس الوزراء خاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان من أجل تعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨
- اللجنة الآسيوية لحقوق الإنسان

خلال عام ٢٠٠٤، صادق مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي على المبادئ التوجيهية الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان. و أكّدت المبادئ التوجيهية على ما ورد في الإعلان الأممي الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان و وجهت توصيات لكل بعثات الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء. و تهدف توصيات الاتحاد الأوروبي إلى:

- تبني سياسات استباقية من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان
- استعمال الوسائل الدبلوماسية من أجل ضمان التزام الحكومات المحلية و الوطنية (في البلدان التي يتعرض فيها المدافعون للضرر) بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان

يمكن الحصول على نسخة للمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي لدى مكاتب الاتحاد الأوروبي و مقرات سفارات الدول الأعضاء.

تمثّل بعثات الاتحاد الأوروبي (سفارات الدول الأعضاء و وفود المفوضية الأوروبية) أول صلة ربط بين الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء من جهة، و المدافعين عن حقوق الإنسان من جهة أخرى.

و توصي المدافعين عن حقوق الإنسان بالقيام على الأقل:

- بمحاولة ترجمة المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي إلى اللغات التي يستعملها المدافعون في عملهم، و توزيعها على منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان و على السلطات الوطنية و المحلية بإرسال معلومات بشكل منتظم بخصوص أوضاعهم لرؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي و للمنظمات غير الحكومية الوطنية و الدولية من أجل رفع الوعي و تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصالح

- بالبقاء على اتصال منتظم مع بعثات الاتحاد الأوروبي من أجل إحاطة المدافعين علما بالمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي و بمبادرات بعثات الاتحاد الأوروبي من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. و يسمح هذا الاتصال المنتظم ببقاء بعثات الاتحاد الأوروبي على علم بأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان و بتوصياتهم بخصوص إجراءات الدعم و الحماية التي يتعين اتخاذها بحمل بعثات الاتحاد الأوروبي على تقاسم و تنفيذ ممارسات متسقة متصلة بالحماية و بالاستراتيجيات متوسطة الأجل

- بتوجيه الدعوة لرؤساء البعثات أو للمسؤولين عن حقوق الإنسان بزيارة المناطق التي يعمل بها المدافعون عن حقوق الإنسان، خاصة عندما يتعرض المدافعون لخطر فعلي (على سبيل المثال، في مناطق النزاعات المسلحة أو الأماكن التي تعرض فيها المدافعون للتهديد أو للاعتداء)

- بطلب التدخل العاجل عند تعرض مدافع عن حقوق الإنسان للتهديد أو للاحتجاز

- بطلب حصول المدافعين عن حقوق الإنسان في وضع حرج على مأوى آمن

- بطلب أو بقبول دعوات أو بمحاولة الحصول على دعم بعثات الاتحاد الأوروبي بعد إجراء تقييم للخطر الناتج عن تنامي دورهم في المجتمع. نوصي المدافعين بالتأكيد على العواقب الأمنية المحتمَلة و بطلب الحصول على الدعم في مجال الحماية

- بطلب حضور و مراقبة رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي لمحاكمات المدافعين عن حقوق الإنسان. من شأن ذلك أن يساهم في تمتيع المدافع بمحاكمة عادلة و نزيهة، و يعتبر هذا الحضور مفيدا طيلة مراحل المحاكمة (أي منذ توجيه الاتهام إلى حين النطق بالحكم) من أجل التأكد من استقلالية القضاء. يمكن أن يُطلبَ من مراقبي الاتحاد الأوروبي التواصل مع المدافعين قيد المحاكمة و حضور محاكمات المعتدين على المدافعين عن حقوق الإنسان قصد تجنب إفلاتهم من العقاب

- بتتبع زيارات رئاسة الاتحاد الأوروبي أو الممثل السامي للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة للاتحاد و الممثلين الخاصين للاتحاد أو أعضاء المفوضية الأوروبية لبلدان المدافعين عن حقوق الإنسان و طلب اللقاء بهم

- بطلب إدراج أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان على جدول أعمال الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي و بلدان المدافعين عن حقوق الإنسان أو المنظمات الإقليمية

- بطلب القيام بإجراءات منسَّقة مع باقي أصحاب امصالح، و خاصة بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان و الجمعية العامة للأمم المتحدة، و بطلب التنسيق مع الهيئات الإقليمية لمعنية بحماية حقوق الإنسان و المدافعين عن حقوق الإنسان، كاللجنة الافريقية لحقوق الإنسان و الشعوب و وحدة المدافعين عن حقوق الإنسان التابعة للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان و اللجنة الآسيوية لحقوق الإنسان.

- بطلب نشر تقارير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي مع إتاحة الفرصة للمدافعين من أجل النفاذ إليها

جمع التبرعات

يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان جمع التبرعات من السفارات (برامج حقوق الإنسان) أو من الاتحاد الأوروبي عن طريق المبادرة الأوروبية للديمقراطية و حقوق الإنسان. تسمح هذه المبادرة للمفوضية الأوروبية بتمويل المنظمات غير الحكومية دون الحاجة إلى الحصول على موافقة حكومات البلدان المعنية. يمكن الحصول على معلومات إضافية بخصوص هذه المبادرة و باقي وسائل التمويل على الموقع: http://ec.europa.eu/europaid/projects/eidhr/index_en.htm

معلومات إضافية

على الرغم من إشارة المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي إلى بعثات الاتحاد و لمؤسسات الاتحاد و للدول الأعضاء في الاتحاد و سفاراتها، يتعين على المدافعين عن حقوق الإنسان محاولة الحصول على نفس الدعم من باقي الهيئات الدبلوماسية و المنظمات الدولية بما أن إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، المصادق عليه بالإجماع، ينص على إمكانية و ضرورة تنفيذ بنوده من طرف كل أصحاب المصالح.

الخطوط العامة لتحليل الخطر المهدِّد للمدافع عن حقوق الإنسان

الغاية:
تحديد الخطر المرتبط بأنشطة المدافع عن حقوق الإنسان من أجل أخذه بعين الاعتبار لدى إعداد الخطط الأمنية و في إطار النهوض بالسياسات التنظيمية

إضافة إلى المخاطر العامة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان، يهدف الباب ١.٩ إلى شرح أهمية تدارس خصوصيات المدافعين عن حقوق الإنسان لدى إعداد الخطة الأمنية على صعيد الفرد و المنظمة و على صعيد العلاقات بين المنظمات.

لا يمكن لهذا الدليل أن يكون شاملا و أن يتدارس حالات كل المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في ظروف و سياقات مختلفة. تحتاج كل مجموعة أو كل بيئة عمل إلى باب بأكمله، أو حتى إلى دليل بأكمله خاص بكل مجموعة على حدة: المؤسسات الدينية؛ الشعوب الأصلية؛ المجموعات المهتمة بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية؛ المجموعات المهتمة بحقوق الطفل؛ المحامون و الخبراء القانونيون؛ الصحافيون؛ المنظمات العاملة في الوسط الريفي؛ المدافعون عن البيئة؛ النقابيون؛ الأقليات؛ المثليات والمثليون ومشتهو الجنسين ومغيرو الهوية الجنسية[1]...

و ستحتاج كل هذه الدراسات إلى تحيين مستمر بالنظر إلى التغير الدائم للسياق السياسي و للخطر المرتبط به.

لكن، لا ننسى أن تُعتَمَد نفس المبادئ لتحليل الخطر المرتبط بأنشطة مختلف المدافعين عن حقوق الإنسان. يتعين تدارس طبيعة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان و التهديدات و نقاط الضعف و القدرات المتصلة بأوضاعهم الخاصة.

ندرج أسفله لائحة غير شاملة لكيفية الحصول على بعض المعلومات من خلال جلسات استثارة الأفكار. و يمكن اعتبار المعلومات الواردة في الجدول أسفله كنقطة انطلاق ينبغي على كل مجموعة خاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان أن تقوم بتدارسها بشكل معمَّق.

وعلى سبيل المثال، يمكن للمجموعات أو المؤسسات الدينية أن تكون مسيحية (كاثوليكية، رسولية، انجيلية، مورمونية، كويكرية...) أو مسلمة (سنية، شيعية، صوفية...)، هندوسية أو بوذية، إلخ، و يمكن أن تشتغل في الوسط الحضري أو الريفي، و في سياق سياسي يهتم نوعا ما بحقوق الإنسان، و حول بعض المواضيع الشائكة ...

يمكن تحليل نفس التهديد بعدة طرق مختلفة، حيث يمكن لتهديد بالاعتداء أن يستهدف الأفراد أو الأغراض...

و بالنسبة لكل حالة على حدة، يتعين استعمال الجدول ٣ (انظر الباب ١.٢) لاستكمال المعلومات

[1] طالع الدليل الخاص بالمدافعين عن المثليات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغيري الهوية الجنسية، ٢٠٠٩

الخطوط العامة لتحليل الخطر المهدِّد للمدافعين عن حقوق الإنسان (لائحة غير شاملة)

نقاط الضعف / القدرات	التهديدات المرتبطة بتأثير العمل	مجالات العمل	طبيعة المجموعة
عزلة جغرافية دعم مؤسساتي غير كاف النفاذ إلى الشبكات العمل اعتمادا على نقطة مشتركة (نفس المعتقد الديني)	تشويه السمعة عندما ينظر إليها و كأنها داعمة للمجموعات المسلحة اعتداءات بسبب هذه السمعة	حقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي و الأمن الغذائي و القيم الدينية مجموعات طائفية	الشبكات الدينية
يواجهون أطرافا مسلحة عزلة جغرافية النفاذ إلى شبكات مهتمة بمواضيع مماثلة مثل السجناء السياسيين قبول عملهم لأن المجتمعات المحلية تستفيد منه بشكل آني (...)	تعزيز المنظمات لمواجهة هيمنة المجموعات المسلحة الحظر الاقتصادي التسلل (...)	تمكين الأفراد و المنظمات الأمن الغذائي، إدارة و حماية البيئة، المشاريع الزراعية و التعليم الحق في الهوية و حقوق الأقليات (...)	المنظمات المعنية بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية
الابتعاد عن السلطات السياسية و المدنية دعم سياسي داخلي محدود تأثير مؤسساتي مرتفع دعم مؤسساتي نفاذ إلى شبكات دولية مماثلة (...)	تشويه السمعة التجريم متابعات قضائية تشويه سمعتهم داخل المجتمع التسلل (...)	الدفاع عن حقوق الإنسان عن طريق الاهتمام ببعض الحالات الرمزية تدريب مرتبط بحقوق الإنسان مكافحة الإفلات من العقاب و مراقبة المحاكمات استشارات قضائية و سياسية تنديد بانتهاكات حقوق الإنسان حملات سياسية موضوعاتية (...)	المنظمات القانونية أو القضائية

(التعرض (للخطر ثقة زائدة (مشيئة الله، الحماية الالهية (...) المشروعية مصداقية الشبكات و الموارد تأثير سياسي تراتبية هوية ايديولوجية (...)	الوصم و الاظطهاد (...)	الدعم الانساني (...)	المؤسسات الدينية

الخطوط العامة لتحليل الخطر المهدّد للمدافعين عن حقوق الإنسان (لائحة غير شاملة)

نقاط الضعف / القدرات	التهديدات المرتبطة بتأثير العمل	مجالات العمل	طبيعة المجموعة
عزلة قيادة ضعيفة الفقر مهارات زراعية معرفة المنطقة مهارات تنظيمية صعوبة النفاذ إلى المعلومات و إلى التعليم صعوبة النفاذ إلى الماء و الكهرباء تقاسم الأراضي الزراعية تجانس على مستوى المصالح (...)	سيطرة الغير على الأرض التشريد أو المحاصرة التخويف من طرف مالكي الأراضي (...)	المطالبة بالأرض و استرجاعها (...)	المجتمعات الريفية

منظمات دولية معترف بها تبعية سياسية العمل في إطار شبكات إمكانية تعبئة أعداد كبيرة من الأعضاء و من غير الأعضاء التأثير على المجالات الاقتصادية و الاجتماعية الحيوية اعتراف المجتمع بدورها امتناع عن الاشتغال مع المدافعين عن حقوق الإنسان هوية سياسية هيكل تراتبي (...)	تشويه السمعة و التجريم التسريح المؤقت (...)	ما للعمال من حقوق إنسان (...)	النقابات
التعرض للفساد و لسلطة الأقطاب الإعلامية النفاذ إلى الجمعيات و الشبكات الدولية للصحافيين النفاذ إلى وسائل الإعلام الحفاظ على السمعة آلية ديمقراطية للرصد ...أفراد	تشويه السمعة الاعتداء (...)	التحقيق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان و نشرها (...)	الصحافيون

الخطوط العامة لتحليل الخطر المهدِّد للمدافعين عن حقوق الإنسان (لائحة غير شاملة)

نقاط الضعف / القدرات	التهديدات المرتبطة بتأثير العمل	مجالات العمل	طبيعة المجموعة
•التعرض إلى الظلم على الصعيد الأخلاقي و الديني و الثقافي و الاجتماعي •النفاذ إلى الشبكات الدولية •يتعرضون عادة للإقصاء من طرف باقي منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان •منظمات صغيرة أحيانا •صعوبة النهوض بهذه الحقوق •تهم كل منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان •سهولة التعرف على هذه المنظمات •التعرض إلى رُهاب المثليين و رُهاب مشتهي الجنسين الممارس من طرف السلطات المسؤولة عن حماية المواطنين •التعرض إلى الضغط النفسي و الإجهاد •(...)	•تشويه السمعة، غياب الثقة و التجريم •حملات عامة ضد السحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية •قوانين ضد السحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية •(...)	•حقوق السحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية •(...)	السحاقيات والمثليون ومشتهو الجنسين ومغايرو الهوية الجنسية
•تقاسم الهوية الثقافية و العرقية •قد تتواجد الأقليات في عدة مناطق •العمل في محيط مغلق •الانعزال •صعوبة النفاذ إلى باقي منظمات حقوق الإنسان •صعوبة النهوض بالوعي •(...)	•غياب الثقة و الإقصاء •الحد من حقوقهم المدنية •(...)	•الحقوق المرتبطة بالهوية •(...)	لأقليات •(...)

ب بيبليوغرافيا و مصادر إضافية

بيبليوغرافيا

- Amnesty International (2003): “Essential actors of our time. Human rights defenders in the Americas”. AI International Secretariat (Index AI: AMR 01/009/2003/s
- AVRE and ENS (2002): “Afrontar la amenaza por persecuci_n sindical”. Escuela de Liderazgo Sindical Democr_tico. Published by the Escuela Nacional Sindical and Corporaci_n AVRE. Medell_n, Colombia.
- Bettocchi, G., Cabrera, A.G., Crisp, J., and Varga, A (2002): “Protection and solutions in situations of internal displacement”. EPAU/2002/10, UNHCR.
- Cohen, R. (1996) : “Protecting the Internally Displaced”. World Refugee Survey.
- Conway, T., Moser, C., Norton, A. and Farrington, J. (2002) “Rights and liveli- hoods approaches: Exploring policy dimensions”. DFID Natural Resource Perspectives, no. 78. ODI, London.
- Dworken, J.T “Threat assessment”. Series of modules for OFDA/InterAction
- PVO Security Task Force (Mimeo, included in REDR Security Training Modules, 2001).
- Eguren, E. (2000): “Who should go where? Examples from Peace Brigades Interna- tional”, in “Peacebuilding: a Field Perspective. A Handbook for Field Diplomats”, by Luc Reychler and Thania Paffenholz (editors). Lynne Rienner Publishers (London).
- Eguren, E. (2000), “The Protection Gap: Policies and Strategies” in the ODI HPN Report, London: Overseas Development Institute.
- Eguren, E. (2000) “Beyond security planning: Towards a model of security manage- ment. Coping with the security challenges of the humanitarian work”. Journal of Humani- tarian Assistance. Bradford, UK. HYPERLINK http://www.jha.ac/articles/a060.pdf www.jha.ac/articles/a060.pdf
- Eriksson, A. (1999) “Protecting internally displaced persons in Kosovo”. HYPER- LINK http://web.mit.edu/cis/www/migration/kosovo.html#f4 http://web.mit.edu/cis/www/migration/kosovo.html#f4
- Lebow, Richard Ned and Gross Stein, Janice. (1990) “When Does Deterrence Succeed And How Do We Know?” (Occasional Paper 8). Ottawa: Canadian Inst. for Peace and International Security.

- Mahony, L. and Eguren, E. (1997): “Unarmed bodyguards. International accompaniment for the protection of human rights”. Kumarian Press. West Hartford, CT (USA).
- Martin Beristain, C. and Riera, F. (1993): “Afirmación y resistencia. La comu- nidad como apoyo”. Virus Editorial. Barcelona.
- Paul, Diane (1999): “Protection in practice: Field level strategies for protecting civilians from deliberate harm”. ODI Network Paper no. 30.
- SEDEM (2000): Manual de Seguridad.. Seguridad en Democracia. Guatemala.
- Sustainable Livelihoods Guidance Sheets (2000). DFID. London, February 2000
- Sutton, R. (1999) The policy process: An overview. Working Paper 118. ODI. London.
- UNHCHR (2004): “About Human Rights Defenders” (extensive information): HYPERLINK http://www.unhchr.ch/defenders/about1.htm http://www.unhchr.ch/defenders/about1.htm
- UNHCHR (2004): “Human Rights Defenders: Protecting the Right to Defend
- Human Rights”. Fact Sheet no. 29. Geneva.
- UNHCHR (2004): On women defenders: HYPERLINK http://www.unhchr.ch/defenders/tiwomen.htm www.unhchr.ch/defenders/tiwomen.htm
- UNHCR (1999): Protecting Refugees: A Field Guide for NGO. Geneva.
- UNHCR (2001): Complementary forms of protection. Global Consultations on International Protection EC/GC/01/18 4 September 2001
- UNHCR (2002) Strengthening protection capacities in host countries. Global
- Consultations on International Protection. EC/GC/01/19 * / 19 April 2002
- UNHCR-Department of Field Protection (2002) Designing protection strategies and measuring progress: Checklist for UNHCR staff. Mimeo- Geneva.
- Van Brabant, Koenraad (2000): “Operational Security Management in Violent Environments”. Good Practice Review 8. Humanitarian Practice Network. Overseas Development Institute, London.

مصادر إضافية

تقدم Protection International تدريبا و استشارات مرتبطة بتقييم الخطر و بأمن و حماية المدافعين عن حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٠.
من أجل الاتصال بواسطة البريد الالكتروني: pi@protectioninternational.org

و من أجل المراسلة:
(PI, Rue de la Linière, 11 – 1060 Brussels (Belgium
الهاتف: 32+ (0)609 2 44 05 / 32+(0)609 2 44 07
الفاكس: 32+ (0)609 2 44 06

www.protectioninternational.org
www.protectionline.org
Tactical Technology Collective: **www.tacticaltech.org** (since 2003 - technical expertise in digital security): "NGO in a Box".

جدول المحتويات

تقديم الطبعة الأولى من طرف هينا جيلاني ٤

Protection International ٥

مقدمة ٨

مقدمة ١٣

الجزء الأول ٢٠
الخطر، تقييم التهديد و وسائل أخرى

الباب ١.١ ..... ٢١
اتخاذ قرارات صائبة متصلة بالأمن و الحماية

الباب ١.٢ ..... ٣٢
تقييم المخاطر: التهديد، نقاط الضعف و القدرات

الباب ١.٣ ..... ٤٨
فهم و تقييم التهديدات

الباب ١.٤ ..... ٥٥
الأحداث الأمنية: تعريف وتحليل

الباب ١.٥ ..... ٦٤
الوقاية من الاعتداءات والرد عليها

الباب ١.٦ ..... ٧٨
إعداد إستراتيجية أمنية شاملة

الباب ١.٧ ..... ٨٩
إعداد خطة أمنية

الباب ١.٨ ..... ٩٨
تعزيز الأمن في المكتب و البيت

الباب ١.٩ ..... ١١٦
أمن النساء المدافعات عن حقوق الإنسان

الباب ١.١٠ ..... ١٣٢
الأمن في مناطق النزاعات المسلحة

الباب ١.١١ ..... ١٣٨
أمن تكنولوجيات الاتصالات و المعلومات

الجزء الثاني ١٦٠

الباب ٢.١ ..... ١٦١

الباب ٢.٢ ..... ١٧٣

الباب ٢.٣ ..... ١٨٢

الجزء الثالث ٢٠٢
البروتوكولات، خطط الطوارئ و سياسات أخرى

الباب ٣.١ ..... ٢٠٤
كيفية تقليص الأخطار المرتبطة بتعرض المكتب للتفتيش و للاقتحام

الباب ٣.٢ ..... ٢١٤
احتجاز و توقيف و اختطاف مدافع عن حقوق الإنسان

الباب ٣.٣ ..... ٢٣٠
الإدارة الآمنة للمعلومات

الباب ٣.٤ ..... ٢٣٦
الأمن و وقت الفراغ

الملحق I ٢٤١
إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

الملحق II ٢٤٨

الملحق III ٢٥٩

الملحق IV ٢٦٣

الخطوط العامة لتحليل الخطر المهدّد للمدافع عن حقوق الإنسان ٢٦٣

بيبليوغرافيا و مصادر إضافية ٢٦٧

جدول المحتويات ٢٧٠

الفهرس ٢٧٢

الفهرس

اختطاف مدافع، ٢١٤
إجراءات الدخول (راجع الجزء الخاص بأمن المكتب)
مناصرة، توصيات **Protection International** الموجهة للمدافعين عن حقوق الإنسان، و المتصلة ببعثات الاتحاد الأوروبي و بسفارات الدول الأعضاء في الاتحاد و بالممثلين الخاصين للاتحاد، ٢٥٩
أجهزة الإنذار، (طالع الجزء الخاص بأمن المكتب)
الإفراط في شرب اكحول و علاقته بالأمن، ٢٣٧
تحليل سياق العمل (النهج)، ٢١
توقيف مدافع عن حقوق الإنسان، ٢١٤
طرح الأسئلة (النهج الخاصة بتحليل سياق العمل)، ٢٢
الاعتداء، التعرف على إمكانية القيام باعتداء، ٦٧
الاعتداء، إمكانية حدوث اعتداء مباشر، ٦٧
الاعتداء، إمكانية حدوث اعتداء إجرامي، ٦٩
الاعتداء، إمكانية حدوث اعتداء غير مباشر، ٧١
الاعتداء، التعرف على اعتداء يتم التحضير له، ٦٦
الاعتداء، الوقاية من اعتداء محتمل، ٧١
الاعتداء، الرد على الاعتداءات، ٧٥
الاعتداء، من قد يود الاعتداء على المدافع؟، ٦٤
الأنظمة الحوسبية للنسخ الاحتياطي، ٢٠٨
الفخاخ المتفجرة، ١٣٥
المقاهي، مقاهي الانترنت، (طالع الجزء الخاص بالانترنت)
كاميرات المراقبة، (طالع الجزء الخاص بأمن المكتب)
القدرات و نقاط الضعف، لائحة، ٣٦
القدرات، القدرات المتصلة بالأمن، ٣٥
الامتثال للإجراءات الأمنية، (طالع الجزء الخاص بالإجراءات)
الحواسيب و أمن الملفات، ١٣٩
الموافقة و البيئة الاجتماعية و السياسية لعمل المدافع، ١٠٦
المراقبة المضادة، ٧٣
الثقافة، الثقافة التنظيمية الأمنية، ٤٢، ٥٥، ١٧٨، ١٩٥، ١٩٩
إعلان، إعلان الأمم المتحدة الخاص بشؤون المدافعين، ٢٤١
مدافع، من يمكن ان يصبح مدافعاً، ١٧
مدافع، من هو المدافع، ١٧
مدافع، من المسؤول عن حماية المدافعين، ١٨

احتجاز مدافع، ٢١٤
احتجاز، تجنب غمكانية حدوث احتجاز، ٢١٥، ٢٢٠
احتجاز، الرد على الاحتجاز، ٢١٦–٢١٨
الردع و البيئة الاجتماعية و السياسية لعمل المدافع، ٧٨–٨٠
الإدمان على المخدرات و الأمن، ٢٣٨
البريد الالكتروني، البريد الالكتروني الآمن، ١٤٤–١٤٦
التشفير، ١٤٦
الرصاص، إمكانية التعرض لإطلاق الرصاص، ١٣٣
تحليل القوى الميدانية (النهج الخاص بتحليل بيئة عملكم)، ٢٣
وقت الفراغ و الأمن، ٢٠٣
المبادئ التوجيهية، المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي الموجهة للمدافعين عن حقوق الإنسان، ٢٤٨
السمعة، سمعة المنظمة و الأمن، ١٧٠
الحدث الأمني، التمييز بين التهديدات و الأحداث الأمنية، ٥٥
الحدث الأمني، تعريف، ٥٥
الأحداث، التعامل مع الأحداث الأمنية، ٥٨
الأحداث، الرد بصورة مبالغة، ٥٧
الأحداث، الرد بسرعة، ٥٩
الأحداث، عدم الاكتراث ببعض الأحداث الأمنية، ٥٧
الأحداث، لماذا تعتبر بالغة الأهمية، ٥٦
المعلومات، سرية المعلومات، ٢٠٧
المعلومات التي تعرضت للضياع أو للسرقة، ٢٣٤
المعلومات، الإدارة الآمنة للمعلومات، ٢٣٠
مقاهي الانترنت و الأمن، ١٥٢
المفاتيح، (طالع الجزء الخاص بأمن المكتب)
خطف مدافع، ٢١٤
الإدارة، إدارة الأمن، ١٩٧
الألغام، ١٣٤
مراقبة احترام الإجراءات الأمنية، (طالع الجزء الخاص بالإجراءات)
احترام الإجراءات الأمنية، (طالع الجزء الخاص بالإجراءات)
موقع المكتب و الأمن، ٩٩
تفتيش المكتب (أو اقتحام المكتب)، ٢٠٣
أمن المكتب، الإنارة و أجهزة الإنذار، ١٠٣
أمن المكتب، إجراءات الدخول، ١٠٦
أمن المكتب، اللوائح المرجعية و عمليات التفتيش المنتظمة، ١١٣

أمن المكتب، تسليم شيء أو طرد بريدي، ١٠٨
أمن المكتب، المفاتيح، ١٠٣، ١١١، ١١٢
أمن المكتب، الحواجز الجسدية و إجراءات دخول الزائرين، ١٠٢، ١٠٥، ١١٢
أمن المكتب، في المناطق الريفية، ١١٤
أمن المكتب، نقاط الضعف، ٩٨
الأداء، تقييم الأداء الأمني، ١٦١
الهاتف و أمن الاتصالات، ١٣٨
الخطة، المكونات المدمجة في الخطة، ٩٢، ٩٣
الخطة، إعداد خطة أمنية، ٨٩
الخطة، تنفيذ خطة أمنية، ٩٥
المؤسسات الأمنية الخاصة، ١٠٥
العلاقات الغرامية السرية و ارتباطها بالأمن، ٢٣٧
استراتيجيات الرد، ٧٨، ٧٩
تقييم الخطر، ٨٩
تقييم الخطر المهدد للمدافعين عن حقوق الإنسان، ٢٥٩
الإجراءات، مختلف النهج المرتبطة بالإجراءات الأمنية، ١٧٣
الإجراءات، عدم الامتثال للإجراءات الأمنية بشكل إرادي، ١٩٠
الإجراءات، مراقبة احترام الإجراءات الأمنية، ١٧٦
الإجراءات، السيطرة على الإجراءات الأمنية، ١٧٣، ١٩٠
الإجراءات، عدم الامتثال للإجراءات الأمنية بشكل غير إرادي، ١٧٥
الإجراءات، ما الذي يمكن القيام به إذا لم يتم تنفيذها، ١٧٦
الإجراءات، لماذا لا يمتثل البعض للإجراءات الأمنية، ١٧٣، ١٧٤
تعزيز الأمن، ١٩٠
الأحداث الأمنية، (طالع الجزء الخاص بالأحداث الأمنية)
الخطة الأمنية، (طالع الجزء الخاص بالخطة)
الإجراءات الأمنية، (طالع الجزء الخاص بالإجراءات)
العجلة الأمنية، ١٦١، ١٩٠
الاعتداءات الجنسية، ١١٩، ١٢٣
إدارة البرامج الحوسبية، ١٤٣
البيئة، البيئة الاجتماعية و السياسية لعمل المدافعين، ١٠٥
أصحاب المصالح، تحليل (النهج الخاص بتحليل أدوار أصحاب المصالح)، ٢١
أصحاب المصالح، تصنيف، ٢٦

المراقبة (و المراقبة المضادة)، ٧٣
التحدث و أمن الاتصالات، ١٣٦
الاستهداف، ٣٣
التهديد، تعريف، ٤٨
التهديد، التعرف على إمكانية القيام بالاعتداء، ٤٣
التهديد، التعرف على مصدر التهديد، ٤٣
التهديد، مختلف مراحل تقييم التهديد، ٤٣
التهديد، فهم التهديد بطريقة معمقة، ٤٨
التهديد، "طرح" تهديد و "تشكيل" تهديد، ٤٩
التهديد، أصناف التهديد، ٥٠
التهديد، التهديدات العرضية و المباشرة و المعلنة، ٥٤
السفر، تجنب التعرض للاحتجاز أثناء السفر، ٢١٩
الذخائر غير المتفجرة، ١٣٤
وسائل النقل، التنقل في مناطق النزاعات المسلحة، ١٣٤
نقاط الضعف، تعريف، ٣٢
نقاط الضعف و القدرات، القائمة المرجعية، ٣٦
الأسلحة و المؤسسات الأمنية الخاصة، ١٠٥
النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، ١١٦

لويس انريكي ايغورن

(اسبانيا) طبيب و خبير في مجال الحماية. عضو في وحدة البحث و التدريب لدى Protection International. اشتغل مع PBI في السالفادور و سريلانكا و كولومبيا. شارك كذلك في بعثات قصيرة إلى عدة بلدان أخرى مع عدة منظمات. يعمل كاستشاري و كمدرب و كباحث، و أصدر عدة مقالات و كتب متعلقة بالحماية.

ماري كاراج

(اسبانيا)، مترجمة فورية و خبيرة في مجال الحماية. عضوة في وحدة البحث و التدريب لدى PBI و PBI-BEO. اشتغلت مع و مع (١٩٨٥–٢٠٠٧). شاركت في عدة بعثات قصيرة إلى افريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية. تعمل كاستشارية و كمدربة و كباحثة.

"(...) إن حدة المخاطر التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان بشكل يومي تفرض علينا بتكار وسائل جديدة لضمان حمايتهم. و في هذا الإطار، أتكنى أن يساهم هذا الدليل الأمني الجديد الموجه للمدافعين عن حقوق الإنسان في تعزيز المدافعين عن حقوق الإنسان من أجل بلورة الخطط الأمنية و آليات الحماية الخاصة. يهتم العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان بعملهم، و قد يحدث أن لا يولوا اهتماما كافيا لأمنهم. يتعين على كل العاملين في مجال حقوق الإنسان إدراك و فهم أهمية أمننا و أمن الأفراد الذين نمل معهم و لفائدتهم."

(هينا جيلاني، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان)

"منذ أن تلقينا هذا التدريب، شهدت منظمتنا عدة تغيرات، لأن أغلب ما تعلمنه لم نكن نكترث به في السابق. لكن أضحينا الآن أقوى بفضل هذا التدريب، و عمقنا معارفنا بخصوص تقييم المخاطر التي نواجهها بشكل يومي وأدركنا كذلك سبل التصدي للأحداث الأمنية و إمكانية حدوث اعتداء."

"إن طرق التعليم التي تتبعونها جد شاملة و تمثل قيمة مضافة لأنها تسمح لنا بتبادل المعلومات. نحن على يقين بأن هذا التدريب من شأنه دعمنا بشكل واضح."

"أحس أننا تلقينا تدريبا من مستوى عال بخصوص دورنا كمدافعين عن حقوق الإنسان. حتماً سأغير طريقة عملي من الآن فصاعداً."

(مدافعون عن حقوق الإنسان من الكونغو)

"أهنئكم على الجهود المبذولة لأن هذا التدريب كان جد مفيد و ساعدنا على تدبير عملنا اليومي بشكل أفضل."

(مدافع من غواتيمالا)

"تعلمت الكثير بشأن مجال أشتغل به منذ عدة سنوات دون أن أهتم بهذه الجوانب الجديدة الواردة في التدريب."

(مدافع من المكسيك)

"(...) أتعامل مع هذا الموضوع لأول مرة، على الرغم من اشتغالنا في مجال يرتبط دائما بالتهديد. لم نفكر سابقا بالحاجة إلى تدريب مماثل و لم نكن نتوفر على الوقت الكافي لتدارس أوضاعنا الأمنية. أعتبر الآن بأنه يتعين علينا اعتبار الأمن كمسألة أولوية قبل إطلاق أي مشروع. و بشكل آخر، أعتبر أن هذا التدريب أساسي للجميع."

(مدافع من النيبال)

PROTECTION international

بدعم من

ifa Institut für Auslandsbeziehungen e. V.

Auswärtiges Amt

European Initiative for Democracy and Human Rights EIDHR

ROYAUME DE BELGIQUE
Service public fédéral
Affaires étrangères, Commerce extérieur et Coopération au Développement

الدليل الأمني الجديد لمؤلفه انريكي ايغورن وماريا كاراج العاملين بوحدة البحث ،التدريب التابعة لمنظمة Protection International

Protection International, Rue de la Linière, 11. B-1060 Brussels
Tel: +32(0)2 609 44 05 / +32(0)2 609 44 07, Fax: +32(0)2 609 44 07
E-mail pi@protectioninternational.org www.protectioninternational.org